
2028





نتايج الفكر ٢٠٢٨

كتاب
نتائج الفكر
للسهيلي رحمه الله

٢٠٢٨

نتائج الفكر في علل النحو للشيخ الامام ابي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله
ابن احمد الخثعمي السهيلي الاندلسي رتب على ترتيب ابواب
كتاب الجمل لميل قلوب الناس اليه
رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم ، رب يسر يا كريم

قال الشيخ الفقيه الاستاذ العلامة ابو القاسم عبد الرحمن ابن عبد الله بن الحسن الخثعمي ثم السهيلي ، رحمة الله تعالى عليه ، امين

بحمد الله نفتتح كلامنا وبنعمه نستديم سلامتنا واسلامنا ، واليه بتوفيقه نوجه رغبتنا واستسلامنا ، لعله ان يحفظ بمنه من فضول البطالة السنتنا واقلامنا ، ويغسل من غباوة الجهالة وغبار الضلالة ارائنا واحلامنا ، ونسله ان يصلي على محمد نبيه الذي نور بحجه قلوبنا وتحلى بنور افهامنا ، كما شرف بدينه عوامنا ، وفضل باتباع اثاره اعلامنا ،

غبرات

اما بعد فاني رايت اقتباس انوار الحكم اولى ما صرفت اليه حركات الهمم ، واشرف ما عنيت به الامم ، وانفس ما ثنيت اليه سوالف الامال من بعد ومن امم ، فكن ايها الطالب للشرف ، ممن كرع في بحره وغرف ، والا كنت قامة لغرف ، فقيمة كل امرئ ما يحسنه ، وذو العلم رفيع وان مني بحاسد يلسنه ، فبدار بدار قبل الفوت ، فانما العلم حيوة والجهل موت ، قال الله سبحانه وتعالى ، افمن كان ميتا فاحييناه وجعلنا له نورا يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها ، ثم قال من سدد في المقال

وفي الجهل قبل الموت موت لاهله ، فاجسامهم قبل القبور قبور

وان امرا لم يحي بالعلم ميت ، فليس له حتى النشور نشور

وكل علم وان تميز حامله عن البهيمه ، فليس العلم الذي تلبس طالبه اكرم شيمه ، ويحيي فواد صاحبه كما يحيي الديمه الهشيمه الا ما اودع الله عز وجل كتابه العلي من انوار المعارف ، وضمنه كلام النبي العربي صلى الله عليه وسلم من الفوايد واللطايف ، فذلك العلم الذي ينهض حامله الى اعلا المراتب ، ويا خذ بضبع طالبه حتى يقعده على هام الكواكب

ويكشف عن بصر فواد صاحبه فينزهه في رياض البدايع والعجايب ، ثم لا مطمع في الاستبصار والاستكثار من فرايده ونفايسه ، والاستبحار في فنون فوايده ومباحث اغواره ، الا بعد معرفة باللسان ، الذي انزل به القران ، ولغة النبي الذي احلنا عليه في البيان ، فانه سبحانه وتعالى يقول وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم ، وقال سبحانه بلسان عربي مبين ، فاذا كانت صناعة الاعراب ، مرقاة الى علوم الكتاب ، لا يتوج فيها الا من ابوابه ، ولا يتوصل الى اقتطاف زهراتها الا باسبابه ، فواجب على الناشين تحصيل اصولها ، وحتم على الشادين البحث عن اسرارها وتعليلها ، وقد عزمت بعد طول مطالبة من الزمان ومحاده لايدي الحدثان ، وامراض همة لا تتعب ، وزمانه حرص تنيم الخاطر ولا تتعب على جمع نبذ من نتايج الفكر ، اقتنيتها في خلس من الدهر ، معظمها من علل النحو اللطيفه ، واسرار هذه اللغة الشريفه ، فالان حين اردت زفافها الى اسماع الطالبين ، فان لم يكونوا لابكارها خاطبين ، ولا في نفايسها بحكم هذا الزمن النايم اهله راغبين ، ومقصدنا ان نرتبها على ابواب كتاب الجمل لميل قلوب الناس اليه ، وقصر هم الهمم عليه ، والله المعين على ما يقرب منه ويزلف لديه ، واياه في كل حال نستخير ، وبوجهه من كل ما يسخطه ويباعد منه نستجير ، وهو حسبي ونعم الوكيل

مسالة في اضافة الاسم الى الله عز وجل ، والاضافة ثلثة اقسام اضافة ملك كقولك غلام زيد واضافة ملابسة ومصاحبة ، كقولك سرج الدابة ، ونحوه ، واضافة تخصيص وهو ان تخصيص الاسم باضافة الى وصفه او الى لقب علم كقولهم زيد بطة ، وفي الوصف مسجد الجامع وجانب الغربي وفي الحقيقة اضافة الشي الى نفسه محال لا بد ان يكون المضاف غير المضاف اليه ولكن الصفة افادت معنى ليس في الموصوف فصرت كانك تضيف الى ذلك المعنى وفي اللقب انما يضيف المسمى الى الاسم الثاني وهو اللقب يعني زيد بطه اي صاحب هذا اللقب فان قيل فهلا جاز ذلك في جميع

النعوت حتي يقال زيد القايم كما تقول مسجد الجامع **قلنا** انما فعلت العرب
هذا في الوصف المعرفة اللازم للموصوف لزوم اللقب في الاعلام واما الوصف
الذي لا يثبت كالقايم والقاعد ونحوه فلا يضاف الموصوف اليه لعدم الفايدة
التي قدمنا ذكرها في زيد بطه وهي انك تريد اضافة المسمي بالاسم الاول
الي الاسم الثاني لتعرفه باضافته اليه فاذا كان غير لازم لم تفد اضافته اليه
شيا نحو زيد الضاحك وكذلك ان كان لازما ولم يكن معرفة نحو رجل
قرشي فان **قلت** زيد القرشي كان مثل جانب الغربي لانه لازم
معرفة وكذلك عمرو فقه **فصل** فاذا ثبت ذلك رجعنا الي مسلتنا
فنقول اضافة بسم الله اهي اضافة ملك ام اضافة استحقاق ام اضافة تخصيص
فالجواب ان نقول هذه المسالة تبني علي اصل القوم في الاسم والمسمي اهو
هو ام هو غيره وهي مسلة طال فيها التنازع وكثر فيها القول بين الاصوليين
والمتفلسفين وشاركهم فيها طايفة من النحويين حتي الفوا فيها التواليف وصنفوا
فيها التصانيف وشنع كل فريق علي مخالفه بانواع من التشنيع والتعنيف
وبدع بعضهم بعضا اوكاد يكفره والامر في ذلك ان شا الله تعالي سهل المسالك
قريب المدرك لمن شرح الله صدره ونور بصيرته وان كان ابو حامد قد زعم
انها طويلة الذيل قليلة النيل وليس الامر عندي كما ذكر بل نيلها كثير لمن نظر
واستبصر وذلك انما **مساله** اذا انفتح ما استغلق منها انفتح
بذلك علي الناظر كثير من المشكلات في كتاب الله عز وجل وفي حديث رسول
الله صلي الله عليه وسلم وكلام العرب الذين بهم كلامهم نفهم عن الله عز وجل وعن
رسوله صلي الله عليه وسلم ونتوصل الي فهم الكتاب وتاويله. **فصل**
الاسم الذي هو السين والميم عبارة عن اللفظ الذي وضع دلالة علي المعني والمعني
هو الشي الموجود في العيان ان كان من المحسوسات كزيد وعمرو وفي الادهان
ان كان من المعقولات كالعلم والارادة فذلك الموجود الذي في العيان او
الموجود الذي في الادهان وضعت له عبارة في اللسان ما يترجم عنه ويتوصل
الي فهمه والكشف عن حقيقته ثم ذلك الشي المعبر عنه وهو الشخص مثلا كما

استحق ان يكون له عبارة بين المخاطبين يترجمون بها عنه وهي الزا واليا والدال
من قولك زيد مثلا فكذلك استحق هذا اللفظ المولف من هذه الحروف ان يعبر
عنه بعبارة اخري يعبر بها عنه لانه شي موجود في اللسان مسموع في الاذان
فاللفظ المولف من الف الوصل والسين والميم عبارة عن اللفظ المولف
من الزاء واليا والدال مثلا واللفظ من الزا واليا والدال عبارة عن الشخص
الموجود في العيان والادهان وهو المسمي واللفظ والدال عليه الذي هو
الزا واليا والدال هو الاسم وقد صار ايضا ذلك اللفظ مسمي من حيث كان
اللفظ الذي هو السين والميم عبارة عنه فقد تبين لك في اصل الوضع ان الاسم
ليس هو المسمي وذلك انك تقول سميت هذا الشخص بهذا الاسم كما تقول
حليته بهذه الحليه والحلية لا محالة غير المحلي فكذلك الاسم ايضا غير المسمي وقد
صرح بذلك سيبويه وقد احطا من ادعي غير هذا عليه ونسب القول باتحاد الاسم
والمسمي اليه وان كانوا قد احتجوا بقوله فاما الامحال فامثله اخذت من لفظ
احداث الاسما وقوله ها هنا محتمل والمحتملات لا تعارض بها النصوص وقد
نص رحمه الله قبل هذا الكلام بسطر واحد علي ان الاسم غير المسمي لو تاملوه ولكنهم
تعاموا عنه واغفلوه فقال الكلام اسم وفعل وحرف فقد صرح ان الاسم كلمة
فكيف يكون الكلمة هي المسمي والمسمي هو شخص وهذا بيان ونص لا سيما قوله
فيما بعد يقول سميت زيدا بهذا الاسم كما تقول علمته بهذه العلامه وكذلك
نص في اكثر من الف موضع في كتابه علي ان الاسم هو اللفظ الدال علي المسمي
لانه متي ذكر الخفض او النصب او التنوين او الالف واللام وجميع ما يدخل
علي الاسماء ويعتريها من الزيادة والحذف حتي يكون بعضها ثلاثيا وبعضها رباعيا
وبعضها خماسيا الي غير ذلك مما يذكر سيبويه وجميع النحويين انه يعتري الاسم
ويختص به فلا يتعلق بشي من ذلك بالمسمي الذي هو الشخص فسبحان الله كيف
لا يستحيي من عرف هذا من مذهب النحويين اجمعين ومن مذاهب العرب
ثم يخبر عن احد منهم بان الاسم هو المسمي ما اشار الي ذلك نحوي قط ولا اعتقده
عربي الا تري انهم يقولون اجل مسمي ولا يقولون اجل اسم ويقولون هذا الرجل

مسمى بزيد ولا يقولون اسم بزيد ويقول بسم الله ولا يقول بمسمى الله ولو كان الاسم يعني
المسمى ما امتنع شي من هذا فهذا غاية العجب ونهاية الكذب على العرب ثم وعلى الكتاب
الذي نزل بلسانهم ثم وعلى الرسول الذي يقول لي خمسة اسما وسموا باسمي ولا تكنوا
بكنيتي واذا ثبت حقيقة الاسم المسمى فلم يبق الا حقيقة التسمية التي بها موه كثير
من الناس وبها يقع الغلط والالتباس **فيقول** التسمية عبارة عن فعل
المسمى ووضعه الاسم عبارة عن الشي المسمى به كما ان التحلية عبارة عن فعل المحلي وهو
وضع الحلي على المحلى به فهذه ثلثة الفاظ اسم ومسمى وتسمية ولكل لفظ معنى ولا
سبيل الى جعل لفظين مترادفين على معنى واحد الا بدليل واضح ولا دليل هنا فثبت
ان لكل لفظ من هذه الالفاظ معنى غير الذي للاخر واذا جعلت الاسم هو المسمى بطل
احد المعاني الثلثة التي قدمنا بيان وجودها واستحالة بطلانها وبالله تعالى
التوفيق **فصل** فان قيل فمن اين مثار الغلط في هذه المسالة
من العلماء وكيف غاب ما قلتموه عن بعض الجلة القدما كالباقلاني ومن بعده
من الاشعرية وهم ارباب التحقيق والموايدون بالتسديد والتوفيق **والجواب**
ان مثارات الغلط في ذلك كثيرة منها شبهه داخلة في النظر ومنها ظواهر
من القران والاثر وابيات من كلام العرب خفي المقصد فيها عن كثير من اهل
البصر ولا توفيق الا بالله فمن اقوى الشبه الداخلة في النظر اجماع المسلمين
واعتقاد كافة الموحدين ان الله جل ثناوه وتقدست اسماوه لم يزل بجميع صفاته
واسمايه تعالى ان يكون اسماوه مخلوقة او صفاته محدثة وهذه عقيدة من زلت
عنها قدمه اريق دمه **والجواب** عن هذا السوال وحل هذا الاشكال
ان الله عز وجل لم يزل بجميع اسمايه وصفاته ونحن اذا قلنا الاسم غير المسمى فليس
يلزمنا من ذلك حدوث اسمايه تعالى وان كان كل غير الله عز وجل مخلوقا
ومحدثا لانه عز وجل هو المسمى نفسه بكلامه القديم الذي هو صفة ذاته
لان القران قديم لا محالة وتعسا لمن يخالف فيه من فرق الضلالة ثم القران
متضمن لاسماء الله الحسنى فثبت انه لم يزل بجميع اسمايه كما اعتقدناه وثبت
بما قدمناه من البرهان ان الاسم هو اللفظ الدال على المسمى وانه غيره فرجع

الحروف

الحروف الى عبارات المخلوقين والناطقين دون كلام رب العالمين المتقدس عن الحرف
والصوت الذي منه ينتظم اللفظ وانه مسمى نفسه في الازل بكلامه الذي لم يزل
صفة له والمنطوق عبارة فيما لا يزال بقدرته على التعبير بالعبارة الحادثة عما تضمنه
كلامه القديم فقد حصحص الحق وانحسم الاشكال والمعنى الى ان اسمه سبحانه
وتعالى اذا تلقيته من كلامه فلا تقل هو هو ولا تقل هو غيره لانه حينيذ من كلامه
القديم واذا تلقيته من كلام غيره فهو لا محالة غير المسمى اذ الاسم كلمة فحكمها حكم
الكلام الذي هي منه والقايل ان الاسم هو المسمى على الاطلاق مخالف لمذاهب
اهل السنة لان اصلهم في الكلام ان لا يقال هو هو وقد قال هذا في الاسم انه
المسمى المسمى هو المتكلم بالكلام الذي الاسم كلمة منه فقد قال ما لا يقوله احد
لانه لم يذهب احد من الناس الى ان الكلام هو المتكلم فلا هو مع المعتزلة
ولا هو مع السنة واصلنا المتقدم موافق اللغة موافق لاهل السنة مخالف
لمذهب المعتزلة لانهم يقولون بقدم الكلام فالاسم على مذهبهم هو المسمى كان من
كلام الخالق او من كلام المخلوق وهذا باطل وبدعة نعوذ بالله منها فقد حصحص
الحق وتبين المقصد والحمد لله **فصل** واما مثارات الغلط من ظواهر
القران فاقواها عندهم قوله عز وجل تبارك اسم ربك واذكر اسم ربك وسبح
اسم ربك الاعلى ولا يجوز التسبيح لغير الله ولا امر صلى الله عليه وسلم ان يذكر
غير الله وهذه الحجة لمن تاملها عليهم لا لهم لان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان من اشد الناس امتثالا لاوامر ربه فلو فهم منها الذي قالوه
لقال في تسبيحه سبحان اسم ربي ولم يقل ذلك قط ولا روي عنه على كثرة تسبيحه
لمولاه صلى الله عليه وسلم ومن اقرب ما يعارضون به اجماع الامة على ان لا يقول
احد اسم الله اكبر يريد الله اكبر ولا يقول احد عبدت لاسم ربي ولا خفت اسم
ربي ولا يا اسم الله ارحمني فدل ذلك كله على ان الاسترحام والاستعطاف
والسجود والخوف لا تعلق له بالاسم الذي هو عبارة عن المسمى جل جلاله وان المسمى
هو المقصود بذلك كله ولو كان الاسم هو المسمى لما امتنع شي من ذلك
فان قيل كيف جاز سبح اسم ربك الاعلى واذكر اسم ربك والمقصود

بالذكر والتسبيح هو الرب تبارك وتعالى لا اللفظ الدال عليه **قلنا** هذا
سوال قد كع عنه اكثر المحصلين ونكتة عجز عنها اكثر المتاولين وقد اجاب
عنها ابو حامد في كتابه المقصد الاسنى بجواب غير شاف ولا كاف فقال انما تعلق التسبيح
والذكر بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم والتنزيه اذا وجب للمعظم فقد يعظم
ماهو من سببه لاجله كما يقال السلام على حضرة الملك ونحو هذا من الكلام
وهو رحمه الله وان كان من اهل التحقيق فقد غابت عنه نكتة المسالة وبالله
التوفيق وانما ضعف جوابه رحمه الله من وجهين احدهما ما تقدم من ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم يوثر عنه ولا عن احد من المقتدين به انه قال
في تسبيحه سبحان اسم ربي فدل ذلك على انهم لم يعتقدوا ما قال من ان التسبيح
في قوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى متعلق بالاسم بل المقصود به المسمى والاسم مذكور
لحكمة اخرى والوجه الثاني انه يلزمه ان يطلق على الاسم التكبير والتحميد
والتنزيه والتقديس وغير ذلك من المعاني المقصود بها الله عز وجل فيقول
كبر اسم ربي واسم ربي اكبر وغير ذلك مما اجمع المسلمون على تركه ولم يوثر عن
احد من السلف والخلف رحمة الله عليهم والقول السديد في ذلك
والله المستعان ان يقول الذكر على الحقيقة محله القلب لانه ضد النسيان والتسبيح
نوع من الذكر فلو اطلق الذكر والتسبيح لما فهم منه الا ذلك دون اللفظ باللسان
والله عز وجل انما تعبدنا بالامرين جميعا ولم يقبل من الايمان الا ما كان قولا
باللسان واعتقادا بالجنان فصار معنى الايتين في هذا اذكر ربك وسبح ربك
بقلبك ولسانك وكذلك اقحم الاسم تنبيها على هذا المعنى حتى لا يخلوا الذكر والتسبيح
من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه بالمسمى المدلول عليه بالاسم دون
ما سواه والذكر باللسان متعلقه اللفظ مما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه
فلا يتوهم احد ان اللفظ هو التسبيح دون ما يدل عليه من المعنى هذا ما لا يذهب
اليه خاطر ولا يتوهمه ضمير فقد وضحت تلك الحكمة التي من اجلها اقحم ذكر الاسم
وان به كملت الفايدة وظهر الاعجاز في النظم والبلاغة في الخطاب وهذه
نكتة لمتدبرها خير من الدنيا بحذافيرها والحمد لله على ما فهم وعلم ومما غلطوا من

و اجله قوله عز وجل ما تعبدون من دونه الا اسما سميتموها انتم والمعبود هو
المسمى **والجواب** انهم ما عبدوا الا المسميات ولكنهم عبدوها من اجل الاسماء
المقحمة الهايلة التي اخترعوها لهم كالعزى واللات وتلك اسما كاذبة غير واقعة
على حقيقة فكانهم لم يعبدوا الا الاسما التي اخترعوها وهذا من المجاز البديع الغريب
وكذلك قامت الحجة عليهم ولو كانت الاسما ها هنا هي المسميات لعطلت فايدة الكلام
ولخلا عن الاعجاز والبلاغة هذا النظام **ان قيل** ما فايدة دخول
البا في سبح باسم ربك العظيم **والجواب** ان التسبيح ينقسم قسمين احدهما ان
يراد به التنزيه والذكر دون معنى يقترن به والثاني ان يراد به الصلاة
وهي ذكر مع عمل ومنه سميت سبحة وهو في القران كثير قال الله تعالى فسبحان
الله حين تمسون وحين تصبحون واشار الى الصلوات الخمس وقيل في قوله
تعالى فلولا انه كان من المسبحين اي المصلين فاذا ثبت ذلك واردت
التسبيح المجرد فلا معنى للباء لانه لا يتعدى بحرف جر لا تقول سبحت بالله واذا
اردت التضمين لمعنى الصلاة دخلت البا تنبيها على ذلك المعنى فتقول سبح باسم
ربك كما تقول صل باسم ربك اي مفتتحا باسمه وكذلك ايضا دخلت اللام في قوله
تعالى سبح لله ما في السموات لانه اراد التسبيح الذي هو السجود والطاعة كما
قال الله تعالى ولله يسجد ما في السموات وما في الارض وهذا يقوي ما تقدم
من ان ذكر الاسم ها هنا تنبيه على الذكر بالقلب واللسان الا ترى ان الصلاة
لا بد فيها من اللفظ باسم الله عند التكبير ولذلك لم يقل سبح بربك تنبيها على ما تقدم
والله تعالى اعلم ٥ واما مثار الغلط من جهة ابيات الشعر ٥٥ فـ
فقول لبيد ٥٥

٥٥ الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا ٥٥
٥٥ فقد اعتذر ٥٥

وقول ذي الرمه ٥٥

٥٥ لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء ٥٥
٥٥ مبغوم ٥٥

اجله

وقولـــــــه الاخر

مداعني باسم الشيب في مثلم جوانبه من بعض

وسلام

يريد صوت جرع الما في الحوض لانه يشبه قولك شب شيب والداعي في البيت
قبل هذا هي الظبية وانما دعت ولدها بهذا الصوت اعني ماما لا بلفظ دال
عليه وهذا كله يدل على ان الاسم هو المسمى وقد اجابـــــــه بعض الحذاق
عن هذا بجواب لا يقوم على ساق ولا يكاد يفهم لشدة التكلف فيه والاستغلاق
وكان هذا الرجل قد الف في الاسم والمسمى كتابا ذهب فيه الى ان الاسم غير المسمى كما
قدمناه ولكنه تكلف وتعسف ومن الف فقد استهدف وهذه الابيات التي احتجوا
بها عندي ابين شي في الرد عليهم وادل شي على ان الاسم غير المسمى وذلك انه ●
قال باسم الما ولم يقل باسم ماما والما بالالف واللام ليس الا الما المشروب
فكيف يريد بها حكاية صوتها ولكن الشاعر الغز حيث وقع الاشتراك بين لفظ
الما وصوتها فصار صوتها كانه هو اللفظ المعبر به عن الما المشروب فاي شي ابين
من هذا في ان الاسم غير المسمى واما قوله تداعين باسم الشيب فهو كذلك لانه لم
يقل باسم شيب شيب وانما قال الشيب بالالف واللام ولفظ الالف واللام غير
موجود في صوت الابل وانما اراد تداعين بصوت يشبه في اللفظ اسم الشيب
اعني جمع اشيب كما في البيت الاول واما قول لبيد اسم السلام عليكما فالسلام اسم
من اسما الله تعالى والسلام عبارة عن التحية وهذا الذي اراد ولكنه شرفه بان
الاضافة الى الله عز وجل لانه ابلغ في التحية كانه يقول لو وجدت سلاما اشرف اضافه
من هذا لحييتكم به ولكني لا اجده لانه اسم السلام والحمد لله ● ووجــــــه
اخر وهو احسن في المعنى وذلك ان لبيدا لم يرد ايقاع التسليم عليهم لحينه وانما
اراده بعد الحول ولو قال ثم السلام عليكما لكان مسلما في وقته الذي نطق به
في البيت فلذلك ذكر الاسم الذي هو عبارة عن اللفظ اي انما اللفظ بالتسليم
بعد الحول وذلك السلام دعا فلا يتقيد بالزمان المستقبل وانما هو لحينه الا
ترى انه لا يقال بعد الجمعة اللهم ارحم زيدا ولا بعد الموت اللهم اغفر لي انما يقولـــ

اللهم اغفر لي بعد الموت فيكون بعد ظرفا للمغفرة والدعا واقع لحينه فان اردت
ان تجعل الوقت ظرفا للدعا صرحت بلفظ الفعل فقلت بعد الجمعة ادعو بكذا او اسلم
او الفظ بكذا لان الظروف انما تتقيد بها الاحداث الواقعة فيها خبرا او امرا او
نهيا واما غيرها من المعاني كالعقود اعني عقد الطلاق وعقد اليمين وكالدعاء
والتمني والاستفهام وغير ذلك من المعاني فانما هي واقعة لحين النطق بها ولذلك
يقع الطلاق لمن قال بعد يوم الجمعة انت طالق يا فلانة فهو مطلق لحينه ولا ينفعه
ذكر الوقت وكذلك القسم اذا قال بعد الحول والله لا اخرجن فقد انعقد اليمين
ما حين نطق به ولا ينفعه ان يقول اردت ان لا اوقع اليمين الا بعد الحول فانه لو اراد
ذلك لقال بعد الحول احلف او الفظ باليمين فاما الامر والنهي والخبر فانما
تتقيدت بالظروف لان الظروف في الحقيقة انما يقع فيها الفعل المامور به او المخبر
به دون الامر والخبر فانهما واقعان لحين النطق بهما فاذا قلت اضربــــــ
زيدا يوم الجمعة فالضرب واقع في اليوم وانت من الان امر وكذلك في الخبر
اذا قلت ساقوم يوم الجمعة فالقيام في اليوم وانت من الان مخبر فلا تعلق
للظروف الا بالاحداث فقد رجع الباب كله بابا واحدا فلو ان لبيدا قالـــ
الى الحول ثم السلام عليكم لكان مسلما لحينه ولكنه اراد ان لا يوقع اللفظ
بالتسليم والوداع الا بعد الحول ولذلك ذكر الاسم الذي هو بمعنى اللفظ ليكون
ما بعد الحول ظرفا له فافهم ذلك والحمد لله **مساله** وهي القول في الاسم الذي
هو عبارة عن الله عز وجل وقد تكلم الناس فيه قديما وحديثا تكلموا في الالف
واللام اهي للتعريف ام للتعظيم ام هي دالة على معنى اخر ام هي من نفس الكلمة وتكلموا
في اشتقاقه اهو مشتق ام لا واذا كان مشتقا فمن اي شي اشتق وكثر في ذلك
نزاعهم وتباينت اقوالهم والذي نشير اليه من ذلك ونؤثره ما اختاره شيخنا
رضي الله عنه وهو الامام ابو بكر محمد بن العربي قالـــــــ الذي اختاره
من تلك الاقوال كلها هذا ان الاسم غير مشتق من شي وان الالف واللام
من نفس الكلمة لان الهمزة وصلت لكثرة الاستعمال على انها جات مقطوعة
في القسم حكى سيبويه افالله لافعلن وفي النداء قولهم يا الله فهذا يقوي انها من

نفس الكلمة ويدلك على انه غير مشتق انه سبق الاشيا التي زعموا انه اشتق منها لانقول
ان اللفظ قديم ولكنه متقدم على كل لفظ وعبارة ويشهد بصحة ذلك قوله عز وجل
هل تعلم له سميا فهذا نص في عدم المسمى وتنبيه على عدم المادة الماخوذ منها الاسم
مع انا اذا قلنا بالاشتقاق فيه تعارضت علينا الاقوال فمن قايل يقول
من اله اذا عبد فالاله هو المعبود ومن قايل يقول من وله وهي الحيرة يريد ان
العقول تحار في عظمته وهمزة اله عند هولاء بدل من واو ومن قايل يقول
انه من لاه اذا علا وساير الاقوال قريبة من هذه فان لم تكن هي هي في الحقيقة
ولكل قول شاهد يطول ذكره فاذا تعارضت الاقوال لم يكن بعضها اولى من بعض
فرجعنا الى القول الاول لما عضده من الدليل والله الموفق الى الخير فصل
مسالة اخرى اعراب الرحمن من قوله بسم الله الرحمن الرحيم ذهب
قوم الى انه نعت وذهب اخرون الى انه بدل من الله واستبعدوا النعت فيه
لانه علم وان كان مشتقا من الرحمة ولكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم وغير ذلك
مما يطرد القياس فيه ويكثر في النعوت مثله واما الرحمن فانه مختص بالعلمية ومسوغ
لها كما ان الدبران وان كان مشتقا من دبرت ولكنه صيغ للعلمية فجاء على بنا لا يكون
في النعوت ويدلك على انه علم وروده في القران غير تابع لاسم قبله كما ورد غيره
من الاسما التي لا تجري مجرى الاعلام فلما ثبت انه علم امتنع ان يكون نعتا لان العلم
لان العلم ينعت ولا ينعت به واذا امتنع ان يكون نعتا لم يبق الا ان يكون بدلا
من الله هذا منتهى قولهم واليه ذهب الاعلم والبدل عندي فيه ممتنع وكذلك
عطف البيان لان الاسم الاول لا يفتقر الى تبيين لانه اعرف الاسماء كلها وابينها
الا ترى انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما الله ولكنه وان كان يجري مجرى الاعلام
فانه مشتق من الرحمة فهو وصف يراد به الثنا وكذلك الرحيم الا ان الرحمن
من ابنية المبالغة كغضبان ونحوه وانما دخله معنى المبالغة من حيث كان في اخره
الف ونون كالتثنية فان التثنية في الحقيقة تضعيف وكذلك هذه الصفة
فكان غضبان وسكران حامل الضعفين من الغضب والسكر فكان اللفظ
مضارعا للفظ التثنية لان التثنية ضعفان في الحقيقة الا ترى انهم ايضا قد

سبهوا

سبهوا التثنية بهذا البنا اذا كانت لشيين متلازمين فقالوا الجلمان والعلمان
فاعربوا النون كانه اسم لشي واحد فقد اشترك باب فعلان وباب التثنية ومنه
قول عايشة رضي الله عنها اذا حاضت المراة حرم الجحران بالرفع وهو قول
طايفة من اهل العلم غير الفقيه ومنه قول فاطمة رضي الله عنها في ندا ابنيها
يا حسنان يا حسينان هكذا روته الرواة برفع النون ولمضارعة التثنية امتنع
جمعه فلا يقال في غضبان غضبانين وامتنع تانيثه بالهاء فلا يقال غضبانة
وامتنع تنوينه كما لا ينون نون الاثنين فجرت عليه كثير من احكام التثنية لمضار عته
اياها لفظا ومعنى وفايدة الجمع بين الصفتين اعني الرحمن الرحيم وان كانا جميعا
من الرحمة الا انهما عن رحمة عاجلة ورحمة اجلة او عن رحمة عامة واخرى خاصة
حاصلتين لقاري القران والله اعلم مسالة واما ما تعلق به البا
من بسم فمحذوف لا لتخفيف اللفظ كما زعموا اذ لو كان كذلك لجاز اظهاره واضماره انه
كما يجوز في كل ما يحذف تخفيفا ولكن في حذفه فوايد ومعاني منها انها موطن ينبغي ان
لا يتقدم فيه سوى ذكر الله تعالى فلو ذكرت الفعل لا سيما وهو لا يستغنى عن فاعله
كان ذلك مناقضا للمقصود فكان في حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى كما تقول
في الصلاة الله اكبر ومعناه من كل شي ولكن لا تقوله ليكون اللفظ في اللسان
مطابقا لمقصود الجنان وهو ان لا يكون في القلب ذكرا الا الله وحده وفايدة اخرى
في حذف الفعل وهو ان اضمار الفعل وحذفه اكثر ما يكون في الامر نحو اياك والطريق
الطريق ونحو ذلك والمتكلم ببسم الله الرحمن الرحيم هو الله سبحانه وهو امر عباده
بالابتدا بها في كل سورة من القران وفايدة ثالثة وهو انه اذا حذف
الفعل صلح الابتدا في كل عمل او شغل فليس فعل اولى بها من فعل فكان الحذف
اعم من الذكر وابلغ مع الاستغنا عنه بالمشاهدة والله سبحانه اعلم مسالة
اخرى الواو من قولك وصلى الله على سيدنا محمد مختلف في اثباتها وطرحها وحجة
من طرحها ان الفعل بعد هذا دعا والدعا لا يعطف على الخبر لو قلت مررت بزيد
واكرم الله عمرا لكان كلاما غثا وقولا مسترذلا وقولنا بسم الله في معنى الخبر لانه
متعلق بفعل مضمر تقديره ابدا وحجة من اثبتها مع الاقتدا بالسلف انه

الواو لم يعطف دعا على خبر ولكنما عطف كلاما محكيا والمحكي يتنزل منزلة الاسم
المفرد الا تري انك تقول بدات بالحمد لله وختمت بصلي الله علي محمد اي بهذا القول
فكذلك تقول بدات بسم الله وصلي الله علي محمد كانك قلت بدات بذكر هذا الاسم
وبهذا القول بعده اعني الدعا لمحمد صلي الله عليه وسلم وهذا غير بعيد فيه العطف
والله المستعان **مسالة** اخري في معني الصلاة علي محمد صلي الله عليه وسلم

قال اهل اللغة الصلاة تنقسم اقساما الصلاة بمعني الدعا والصلاة بمعني
الرحمة والصلاة التي فيها الركوع والسجود فصلاة الله تعالي علي انبيايه عليهم
الصلاة والسلام رحمة وصلاتنا نحن عليه دعا وقالوا في الصلاة التي هي مشتقة
من الصلاين وهما عرقان في كفل الانسان ينحنيان عند انحنايه فقيل صليت
اي انحنيت راكعا او ساجدا وقيل صلي الفرس اي جا بعد السابق وكان راسه
عند صلاة ولذلك جا في الاثر سبق رسول الله صلي الله عليه وسلم وصلي ابو بكر رضي
الله عنه انما هو من هذا **وقال**

كان صلي جيره حين تبني حباب الما ينبع
الحبابا

وقال

تركت الرمح يعمل في صلاة كان سنانه خرطوم
نسر

هذا منتهي كلامهم واقصي مرامهم لم ينبهوا علي هذه الالفاظ اهي الفاظ اشتراك
ام هي مستعارة في بعضها من بعض ولا ذكروا اشتقاقا للصلاتين اللتين هما الدعا
والرحمة ويدخل عليهم سوالات واعتراضات منها ان يقال ان كانت الصلاة التي
هي بمعني الرحمة اصلا في بابها فمن اي شي اشتقاقها وان كانت مستعارة من الاخري
ومجازا لها فاي نسبة بين الرحمة والدعا او بين الرحمة والمعني الاخر الذي هو
الانحنا حتي ينقل اللفظ منه اليها مجازا واتساعا ومما يسالون عنه في قولهم
الصلاة هي الدعا ان يقال لهم الدعا يكون بالخير والشر **قال** الله تعالي
ويدع الانسان بالشر دعاءه بالخير ولم يوجد في كلام العرب صليت اي دعوت

بالشر بل يقول دعوت علي الظالم والعدو ونحوهما ولا يقول صليت ومما يسالون
في قولهم دعوت يتعدي باللام اذا كانت في الخير تقول دعوت للمريض بالشفاء
ولا يقول دعوت عليه بالشفا وصليت يتعدي بعلي علي كل حال
قال الاعشي

عليك مثل الذي صليت فاغتمضي يوما فان لجنب المرء
مضطجعا

وقال اخر

وقابلها الريح في دنها وصلي علي دنها وارتسم

فكيف يكون معناهما واحدا ومواطنهما مختلفة هذه تستعمل في الخير والشر وهذه
لا تستعمل الا في الخير واحداهما يقتضي مفعولا وهو المدعو والثانية لا تقتضي
مفعولا ولا يطلبه وهي صليت واحداهما موصولة باللام اذا كانت في الخير
وموصولة بعلي اذا كانت في الشر والاخري موصولة بعلي ولا تكون الا في الخير
كما تقدم فاي تباين في المعني اعظم من هذا لمن انصف **فصل**
والجواب عن هذه السوالات كلها وبالله التوفيق وهو المستعان علي سلوك
سبيل التحقيق ان يقول الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة في المعني
والاشتقاق الي اصل واحد فلا يظنها لفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها
كلها الحنو والعطف الا ان الحنو والعطف يكون محسوسا ومعقولا فيضاف
الي الله تعالي منه ما يليق بجلاله وينفي عنه ما يتقدس عنه كما ان العلو محسوس ومعقول
فالمحسوس منه صفة الاجسام والاجرام والمعقول منه صفة ذي الجلال
والاكرام وهذا المعني كثير موجود في الصفات وغيرها الا تري ان الكبير يكون
صفة للمحسوسات وصفة للمعقولات وهو من اسماء الله عز وجل وقد تقدس سبحانه
عن مضاهات الاجسام وتنزه عن ادراك الاوهام ومشابهة الانام فجميع ما يضاف
اليه من هذه المعاني معقولة غير محسوسة وهذا واضح لا خفا به واذا ثبت
هذا فالصلاة كما قلنا حنو وعطف من قولك صليت اي حنيت صلاك وعطفته
واخلق بان يكون الرحمة صلاة ايضا كما يسمي عطفا وحنوا يقول اللهم اعطف علينا اي

اي ارحمنا قال الشاعر

وما زلت في لين له وتعطفي عليه كما تحنوا على الولد الام

اي ترحم وتعطف عليه ورحمة العباد رقة في القلب اذا وجدها الراحم من نفسه انعطف على المرحوم واثنى عليه ورحمة الله للعباد جود وفضل فاذا صلى عليه فقد افضل عليه وانعم وكل هذه الافعال كانت من الله عز وجل او من العبد فهي متعدية بعلى ومخصوصة بالخير لا تخرج عنه الى غيره فقد رجعت كلها الى معنى واحد الا انها في معنى الدعاء والرحمة صلاة معقولة اي انها معقول غير محسوس فثمرته من العبد الدعا لانه لا يقدر على اكثر منه وثمرته من الله تعالى الانعام والاحسان فلم تختلف الصلاة في معناها انما اختلفت ثمرتها الصادرة عنها والصلاة التي هي الركوع والسجود انها محسوس فلم تختلف المعنى فيها الا من جهة المعقول والمحسوس وليس ذلك باختلاف في الحقيقة ولذلك تعدت كلها بعلى واتفقت في اللفظ المشتق من الصلاة ولم يجز صليت على العدو اي دعوت عليه فقد صار معنى الصلوة ارق وابلغ من معنى الرحمة وان كان راجعا اليه اذ ليس كل راحم يحني على المرحوم ولا يتعطف عليه من شدة الرحمة فهذا غاية الكشف عن المسالة فلا يزهدنك فيها طول العبارة فقد يدرك هذا المعنى بادنى اشارة ولكنها لما كانت مسالة لم يوجد لاحد فيها كلام يوصل الى التحقيق اطلنا الكلام رغبة في البيان وحرصا على الافهام والله ولي التوفيق وهذه النكتة يجب من الاعتنا بها ما لا يجب لغيرها لكثرة دورها على الالسنة وانه لا يتم الايمان ولا يكمل الدين لمن لا يصلي على نبيه صلى الله عليه وسلم ولا يكون مصليا عليه في الحقيقة الا من فهم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

باب اقسام الكلام

قال فيه ابو القاسم رحمه الله اقسام الكلام ثلثه اسم وفعل وحرف وهذه العبارة على طولها واهية مردوده وعبارة سيبويه على ايجازها صحيحة مفيدة قال سيبويه الكلم اسم وفعل وحرف ووجه الرد على ابي القاسم في عبارته من وجهين احدها انه عبر بالكلام عن الكلم الذي هو جمع كلمة اذ الاسم والفعل والحرف كل واحد منهم كلمة وجمع الكلمة كلم كما يقول لبنة ولبن واما الكلام فهو اسم مفرد يعبر به عن المعنى القايم في النفس الذي يدل عليه العبارات وما يصطلح عليه من الاشارات ثم قد يسمى اللفظ الدال عليه كلاما على مذهب العرب في تسميتهم الشي باسم الشي اذا اتصل به او كان سببا له والوجه الثاني انه قال اقسام الكلام ثلثه فنوع الكلام ثلثة انواع وجعل الكلام جنسا جامعا لها فخرج من مضمون ذلك ان الاسم على حدته يسمى كلاما وكذلك الحرف والفعل كما انك لو قلت الحيوان ينقسم قسمين انسانا وبهيمة لكان كل قسم من الحيوان يسمى حيوانا وكذلك جميع الانواع الواقعة تحت الاجناس وليس كذلك مسئلتنا فان زيدا لا يسمى كلاما على حدته ولا من وعن ولا قام بل كل واحد منهن كلمة وليست بكلام قال سيبويه وانما يحكي يقال ما كان كلاما لا قولا وما لم يكن هكذا سقط القول عليه واصح من هذه العبارة عبارة من قال الكلام ما يتالف من ثلثة اشيا اسم وفعل وحرف الا انها ايضا معترضه من وجه واحد وهو انه قد يوجد في الكلام ما يتالف من شيين نحو قام زيد فليس الكلام كله يتالف من هذه الثلثة بل اكثره فان قيل فما تصحيح عبارة من قال الكلام ينقسم ثلثة اقسام فالجواب ان يقال تصحيحها ان يقال ثلثة اقسام خبر به واستخبار وطلب فكل واحد من هذه كلام وليس كذلك الاسم والفعل والحرف مسله قوله الاسم ما جاز ان يكون فاعلا او مفعولا لا يخلوا ان يكون اراد بالاسم المسمى او اراد به اللفظ الدال عليه فان كان اراد بالاسم المسمى على مذهب من يقول ذلك فعبارة صحيحة الا قوله او دخل حرف من حروف الخفض فان حرف الخفض لا يدخل على المسمى وانما يدخل على اللفظ الدال عليه وهو الاسم وان كان اراد بالاسم اللفظ الدال على المسمى فظاهر عبارته ايضا الفساد لان الذي يكون فاعلا او مفعولا في الحقيقة انما هو المسمى دون الاسم والعذر له رحمه الله انه تسامح اراده التقريب ولم يقصد احترازا الفاظه من اعتراض الطاعن وتلك عادته في اكثر هذا الكتاب

وليس مذهباله ولا لاحد من النحويين ان يريد بالاسم المسمى ولكنه اراد به الكلمة
الداله وقولهم في الكلمة فاعل او مفعول لفظ اصطلحوا عليه ومعناه ارتفع لانه
عبارة عن فاعل وانتصب لانه عبارة عن مفعول به وقوله اذا في الاسم ما جازه
ان يكون فاعلا او مفعولا قول صحيح في صناعة النحو ولا يلتفت الى غيرها
فان قيل ما بال سيبويه قد حد الفعل والحرف ولم يحد الاسم حين قال
والاسم زيد وعمرو فالجواب ان الاسم وقع في عبارة النحويين على ما هو
في كلام العرب فلم يحتج الى تبيينه بحد ولا رسم واما الفعل والحرف فعبارتان
مصطلح عليهما عند النحويين لان الفعل عند العرب هو الحدث وعند النحويين
هو اللفظ الدال على الحدث والزمان والحرف عند النحويين ما دل على معنى في
غيره وليس يفهم من العرب من الحروف ذلك المعنى وجميع الفاظ النحويين
ينقسم الى قسمين منها ما تواضعوه واصطلحوا عليه ولا تعبر العرب به الا عن معنى اخر
نحو الظرف والحرف فهذا لا بد من تبيينه للمبتدي بالحد والرسم ومنها ما هو
على اصل موضوعه في كلام العرب نحو الاسم والفاعل والمفعول به فهذا لا اشكال
فيه على ناظر في صناعة النحو والله اعلم مسالة ما جاز ان يكون فاعلا
او مفعولا قوله فاعلا هاهنا حال وقع فيها الفعل والفعل العامل فيه كان لانها هاهنا
تامة تكتفي باسم واحد وليست كان الناقصة التي هي عبارة عن الزمان لان تلك
لا يجوز ان يعمل في الحال على ما سياتي بيانه ان شا الله تعالى مسالة
فان قيل ولم لا يجوز ان يكون فاعلا هاهنا خبرا لتكون ويجعلها ناقصة
فالجواب ان يقال يمنع من ذلك امران المعنى وسياقة الكلام فان الكلام
ورد في معرض التبيين لماهية الاسم وحقيقته فوجب ان يكون تاويله ما جاز ان
يوخذ فاعلا او مفعولا لان كان التي هي عبارة عن الزمان انما هي داخلة
على المبتدا والخبر فلا يدخل الا على ما ثبت معناه وعرف وجوده والامر هاهنا
بخلاف ذلك مسالة قوله والفعل ما دل على حدث وزمان دلالة الفعل
على الحدث بالتضمن لا بالمطابقة كنحو دلالة البيت على السقف اما دلالته على
الزمان فقال النحويين بالبنية وهو لا يدل على الزمان البته وانما يدل

اخلاف

اختلاف ابنيته على اختلاف احوال الحدث من المضي والاستقبال والحال واما الزمان
الذي هو حركة للفاعل ان كان مقارنا له لان حركة فاعل لا يدل على حركة فاعل
اخر وكذلك قال سيبويه في اول الكتاب اخذت من لفظ احداث الاسماء
فبنيت لما مضى ولما يكون ولما يقع ولما هو كاين لم ينقطع يعني لما مضى من الحدث
ولما هو كاين منه لانه لم يتقدم غير ذكر الاحداث فصل وفايدة
اشتقاق الفعل من المصدر ان المصدر اسم كساير الاسماء يخبر عنه كما يخبر
عن ساير الاسماء نحو قولك اعجبني خروج زيد وسرني قدوم بكر فاذا ذكر
هو واخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مخفوضا مضافا اليه والمضاف
اليه تابع للمضاف ومستحق للخفض لما سنذكره بعد فاذا اراد وان يخبروا عن
الاسم الفاعل للحدث لم يكن الاخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره وحق
المخبر ان يكون مرفوعا مبتدا به للحكمة المذكورة في باب المبتدا فلم يبق الا
ان يدخلوا عليه حرفا يدل على انه مخبر عنه كما يدل الحروف على معان في الاسماء
هذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث الذي
هو حركة الفاعل في المعنى يستحيل انفصاله عن الفاعل كما يستحيل انفصال
الحركة عن محلها فوجب ان يكون اللفظ غير منفصل لانه تابع للمعنى ولما بطل
جعل الاسم مخبرا عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله وبطل ادخال حرف يدل
على كونه مخبرا عنه لم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظا يكون كالحرف
في النيابة عنه دالا على معنى في غيره ويكون متصلا اتصال المضاف
بالمضاف اليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث فانه يدل على الحدث
بالتضمن ويدل على ان الاسم مخبر عنه لا مضاف اليه كما يستحيل اضافة الحرف
لان المضاف هو الشي بعينه والفعل ليس هو الشي بعينه ولا يدل على معنى
في نفسه وانما يدل على معنى في الفاعل وهو دونه مخبرا عنه فان قيل
كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث قلنا انما يدل
عليه بالتضمن كما سبق دلالة العرس على القوايم ودلالة السقف على البيت
واللفظ الذي يدل على الحدث بالمطابقة انما هو الضرب والقتل واما

ضرب وقتل فلا واذا ثبت انه لايدل على معنى في نفسه بالمطابقة فمن ثم وجب
ان لايضاف وان لايعرف بشي من الات التعريف اذ التعريف يتعلق بالشي بعينه
لا بلفظ يدل على معنى في غيره ومن ثم وجب ان يبنى كما تبنى الحروف
لمضارعته لها من حيث دل على معنى في غيره كالحرف ومن ثم وجب ان يكون
له اثر في لفظ ذلك الغير كما له اثر في معناه وانما اعرب المستقبل الذي في
اوله الزوايد لانه تضمن معنى الاسم اذ الهمزة تدل على المتكلم والتا على المخاطب
واليا على الغايب فلما تضمن بلفظه معنى الاسم ضارع الاسم فاعرب كما ان الاسم اذا
تضمن معنى الحرف بني واما الماضي وفعل الامر فانهما وان تضمنا معنى الحدث
وهو اسم فما شاركا فيه الحرف من الدلالة على معنى في غيره وهو حقيقة الحرف
اوجب بناهما حتى اذا ضارع الفعل الاسم من وجه اخر غير التضمن للحدث
خرج عن مضارعة الحرف فكان اقرب شبها بالاسماء كما تقدم ولما قدمناه من
دلالة الفعل على معنى في الاسم وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب ان لا يخلو عن
ذلك الاسم مضمرا او مظهرا بخلاف الحدث فانك تذكره ولا تذكر الفاعل لا
مضمرا ولا مظهرا نحو قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة
ونحو قوله تعالى واقيموا الصلاة واتوا الزكاة وغير ذلك والفعل لا بد
من ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من ذكر الاسم الذي دخل
لمعنى فيه فان قيل واذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر وهو
كونه دالا على معنى في الاسم فلا يحتاج من الافعال الثلثه الا الى صيغة واحدة
وتلك الصيغة هي لفظ الماضي لانه اخف واشبه بلفظ الحدث الا ان يقوم
الدلالة على اختلاف احوال الحدث فيختلف حينئذ في صيغة الفعل الا ترى
كيف لم تختلف صيغته بعدما الظرفيه من قولهم لا افعله ما لاح برق ولا
ما طار طاير لانهم يريدون الحدث مخبرا على الاطلاق من غير تعرض
لزمان ولا من حال من احوال الحدث فاقتصروا على صيغة واحدة وهي
اخف ابنية الفعل وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو قوله تعالى سوا عليهم
انذرتهم ونحو قوله تعالى ادعوتموهم ام انتم صامتون الاية اراد التسوية

بين الدعا والصمت على الاطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال فلذلك لم يحتج الا
الى صيغة واحدة وهي صيغة الماضي كما سبق فالحدث اذا على ثلثة اضرب
ضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله والى اختلاف احوال الحدث فيشتق منه
الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه وتختلف ابنيته دلالة على اختلاف
احوال الحدث وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الاطلاق من غير
تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا يختلف ابنيته نحو ما ذكرناه
من الفعل الواقع بعد التسويه وبعد ما الظرفيه وضرب لا يحتاج الى
الاخبار عن فاعله ولا الى اختلاف احوال الحدث بل يحتاج الى ذكره خاصه
على الاطلاق مضافا لما بعده نحو سبحان الله فان سبحان اسم ينبي عن العظمة
والتنزيه فوقع القصد الى ذكره مجردا من التقييدات بالزمان او
بالاحوال وكذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود اليه بالذكر
نحو اياك ونحو ويل زيد وويحه وهما ايضا مصدران لم يشتق منهما فعل حيث
لم يحتج الى الاخبار عن فاعلهما ولا احتيج الى تخصيصهما بزمن فحكمهما حكم
سبحان ونصبهما كنصبه لانه مقصود اليه ومما انتصب لانه مقصود اليه
بالذكر زيدا ضربته في قول النحويين وهو مذهب شيخنا ابي الحسن
وكذلك زيدا ضربت بلا ضمير لا يجعله مفعولا مقدما لان المعمول
لا يتقدم على عامله وهو مذهب قوي ولكن لا يبعد عندي قول
النحويين انه مفعول مقدم وان كان المعمول لا يتقدم على العامل والفعل
كالحرف لانه عامل في الاسم وذلك على معنى فيه فلا ينبغي للاسم ان يتقدم
كما لا يتقدم على الحرف ولكن الفعل في قولك زيدا ضربت قد اخذ معموله
وهو الفاعل فعتمد عليه ومن اجله صيغ واما المفعول فلم يسالوا به اذ
ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل الا ترى انه يحذف والفاعل
لا يحذف فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بابعد من حذفه واما زيدا
ضربته فينتصب بالقصد اليه كما قال الشيخ ها هنا سوال
لطيف وهو ان يقال المصدر في اصطلاح النحويين امصدر هو ام اسم غير

مصدر ومعنى هذا السوال ان مصدر ومفعل و مفعل يكون عبارة عن الحدث
نحو ذهبت مذهبا ويكون عبارة عن الموضع الذي يكون فيه الفعل فتسميه
النحويين الحدث مصدرا هل هو مفعل الذي يراد به الحدث او مفعل الذي
يراد به الموضع فان قلت هو مفعل الذي يراد به الحدث خرجت الى قول
الكوفيين في قولهم ان المصدر صادر عن الفعل والفعل اصل له وذلك
انك اذا جعلته مصدرا صار بمعنى الصدور والصدر وصار الضرب ونحوه
اذا سميته مصدرا كقولك رجل صوم وزور وفطر اي صايم وزاير ومفطر
فيكون الحدث ايضا صادرا من حيث جعلت المصدر مفعلا بمعنى الصدور
والصدر فان قلت فكيف اجعله اسما غير مصدر وهو عبارة عن الحدث
والحدث هو المصدر قلنا تسمية الحدث عندنا مصدرا على جهة الاستعارة
كانه الموضع الذي صدرت عنه الافعال والاصل الذي نشات منه ولا بد من
المجاز على القولين جميعا لان الكوفي اذا قال انه بمعنى الصدر فلا بد من حذف
عنده في تسمية الضرب مصدرا كما لا بد من حذف في تسمية الرجل صوما
وزورا اي ذو صوم وذو زور واذا جعلناه اسما للحدث على جهة المجاز
والفعل من المصدر الذي هو المكان فهو مجاز وتسميته كتسمية الشجاع اسدا
وكتسمية المجاز مجازا فان اصل موضوع المجاز في المحسوسات
للشي مجاز عليه ثم نقله اهل الصناعة للمعنى الذي يتجوز بسببه في نقل الالفاظ
عن اصل موضوعها وتسمية الشي باسم غيره لمعنى جامع بينهما جايز فذلك
الوجه هو المجاز اذ بسببه انتقل اللفظ عن اصل موضوعه وجاز ان يسمي
به غيره والله اعلم مسالة قوله والحرف ما دل على معنى في غيره د
وذلك الغير اما اسم واما فعل وليس للحرف معنى في نفسه وانما الذي
له معنى على الحقيقة هو الاسم ومن ثم وجب ان لا يكون عاملا في غيره
على الحقيقة ووجب ان يكون الحرف عاملا في كل ما دل على معنى فيه لان
الالفاظ تابعة للمعاني فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب
ان يتشبث به لفظا وذلك هو العمل فاصل كل حرف ان يكون عاملا فاذا

وجدت

وجدت حرفا غير عامل فسبيلك ان تسال واما الفعل فلا بد ان يكون عاملا
في الاسم لما بين في المسالة قبل هذا فان قيل فما بال حروف كثيرة لا
تعمل قلنا لا تجد حرفا لا يعمل الا حرفا دخل على جملة قد عمل بعضها في
بعض وسبق اليها عمل الابتداء ونحوه وكان الحرف داخلا لمعنى في الجملة
لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتدا
ونحوه وذلك نحو هل زيد قايم ونحو اعمرو خارج في الاستفهام فان الحرف
دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف
مفرد لا يوقف عليه ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليوكد وابظهور اثره
فيها وتعلقه بها ودخوله عليها كما فعلوا في ان واخواتها حيث كانت كلمات
من ثلثة احرف فصاعدا يجوز الوقف على كل واحد منهن نقول انه وليته
ولعله فاعملوها في الجملة اظهارا لتشبثهن بالحديث الواقع بعدهن وسياتي
بيان ذلك ان شا الله تعالى باكثر من هذا نعم وربما ارادوا توكيد تعلق
الحرف بالجملة اذا كان الحرف مولفا من حرفين نحو هل فربما يتوهم الوقف
عليه او خيف ذهول السامع عنه فادخل في الجملة حرف زايد ينبه السامع
عليه وقام ذلك الحرف مقام العمل نحو قولك هل زيد بقايم وما زيد بقايم
فاذا سمع المخاطب بالبا وهي لا تدخل في الوجوب تاكد عنده ذكر النفي والا ستفهام
وان الجملة غير منفصلة عنه ولذلك اعمل اهل الحجاز ما النافية تاكيدا د
لتشبثها بالجملة ومن العرب من اكتفى من التاكيد بادخال البا وراها نايبة
في التاثير من العمل الذي هو النصب وانما اختلفوا في ما ولم يختلفوا في
هل لمشاركة ما ليس في النفي فحين ارادوا ان يكون لها اثر في الجملة يوكد
تشبثها بها جعلوا ذلك الاثر كاثر ليس وهو النصب والعمل في باب
ليس اقوى لانها كلمة كليت ولعل وكان والوهم الى انفصال الجملة عنها اسرع
منه الى توهم انفصال الجملة عن ما وهل فلم يكن بد من اعمال ليس وابطال
معنى الابتدا السابق ولذلك اذا قلت ما زيد الا قايم لم يعملها احد منهم
لانه لا يتوهم انقطاع زيد عن ما لان الا لا يكون ايجابا الا بعد نفي فلم يتوهم

انفصال الجملة عن ما وكذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو ما قايم زيد لان ليس
من رتبة النكرة ان يكون مبدوا بها مخبرا عنها الا مع الاعتماد على ما قبلها
فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا السبب فلم يحتج الى اعمالها واظهار
اثرها ونفي الحديث كما كان قبل دخولها مستغنيا عن تاثيرها فيه واما حرف
لا فانه ان كان عاطفا فحكمه حكم حروف العطف وليس من حروف العطف
شي عامل وان لم يكن لا حرف عطف نحو لا زيد قايم ولا عمرو فلا حاجة الى اعمالها
في الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله ولا عمرو ولان الواو مع لا الثانيه
تشعر بالاولى لا محاله وتربط الكلام فيها فلم يحتج الى اعمالها وبقيت الجملة عاملا
فيها الابتدا كما كانت قبل دخول لا فان قلت فان لم تعطف على الجملة
بحرف عطف وقلت لا زيد قايم فما حكم لا قلت هذا لا يجوز لان لا نفي بها
في اكثر الكلام ما قبلها يقول هل قام زيد فيقال لا وقال سبحانه لا اقسم بهذا
البلد وليست لا هاهنا نفيا لما بعدها كما لو قلت ما اقسم الا ترى انها لا يكون
ابدا الا نفيا لما بعدها فلذلك قالوا ما زيد قايم ولم يخشوا توهم انقطاع الجملة
عنها ولو قالوا لا زيد قايم لخيف ان يتوهم ان الجملة موجبه وان لا كنحو ما هي
في لا اقسم الا ان يعطف فيقول لا زيد في الدار ولا عمرو وكذلك في النكرات
نحو لا لغو فيها ولا تاثيم الا انهم في النكرات قد ادخلوها على المبتدا والخبر
تشبيها لها بليس لان النكرة ابعد في باب الابتدا من المعرفة والمعرفة اشد
استبدادا باول الكلام واما التي للتبريه فللنحويين فيه اختلاف
اهي عامله ام لا فان كانت عامله فكما اعملوا ان حرصا على اظهار تشبثها بالحديث
وان كانت غير عامله كما ذهب اليه سيبويه والاسم بعدها مركب معها مبني
على الفتح فليس كلامنا في المبنيات واما حروف الندا فعامله في المبادي عند
بعضهم والذي يظهر لي الان ان يا تصويت بالمنادى نحو حوت وها ونحو
ذلك والمنادى منصوب بالقصد اليه والى ذكره كما تقدم من قولنا في كل
مقصود الى ذكره مجردا عن الاخبار عنه انه منصوب ويدلك على ان حرف
الندا ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه نحو صاحب زيدا اقبل ويوسف

امرها

اعرض

اعرض عن هذا وان كان مبنيا عندهم فانه بنا كالعمل لان ما بعده يبعث على اللفظ
كما يبعث المعرب ولو كان حرف الندا عاملا لما جاز حذفه وبقا العمل
فصل فان قيل ما بال الحروف الناصبة للافعال المضارعة
والجازمة لها قد عملت في الافعال والفعل مع فاعله جملة وقد عمل بعضها في بعض
ثم ان الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعا ورفعه لا شك بعامل
وذلك العامل في قولهم هو وقوعه موقع الاسم فهلا منع هذا العامل هذه
الحروف الداخله من العمل كما منع العامل الذي هو الابتدا الحروف
الداخله على الجملة من العمل الا ان يخشى انقطاع الجملة كما خيف في ان واخواتها
فالجواب من وجهين احدهما ان العامل في المبتدا وان كان
معنويا كما ان الرافع للفعل المضارع معنوي ولكنه اقوى منه لان حق
كل مخبر عنه ان يكون مرفوعا لفظا وحسا كما انه مرفوع معنى وعقلا ولذلك
استحق الفاعل الرفع دون المفعول لانه المحدث عنه بالفعل فهو ارفع رتبة
من المفعول في المعنى فوجب ان يكون اللفظ كذلك لانه تابع للمعنى واما رفع
الفعل المضارع فلوقوعه موقع الاسم المخبر عنه والاسم التابع له فلم يقو قوته
في استحقاق الرفع فلم يمنع شيا من الحروف اللفظية عن العمل اذ اللفظي
اقوى من المعنوي وامتنع ذلك في بعض الاسماء المبتداة لضعف الحروف
وقوة العامل السابق للمبتدا كما تقدم بيانه والجواب الاخر
ان هذه الحروف لم تدخل في معنى في الجملة انما دخلت لمعنى في الفعل المتضمن
للحدث من نفي او امكان او نهي او جزا وذلك كله يتعلق بالفعل خاصه
لا بالجملة فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الاسماء من حيث دلت
على معنى فيها ولم تكن داخله على جملة قد سبق اليها عامل معنوي ولا لفظي وهذا
الجواب اولى ان يتمسك به مسله ومما يجب الوقوف عليه هاهنا ايضا
ان النواصب والجوازم لا تدخل على الفعل الواقع موقع الاسم لحصوله في موضع
الاسماء فلا سبيل لنواصب الافعال وجوازمها ان تدخل على الاسماء ولا على
ما هو واقع موقعها فهي اذا دخلت على الفعل خلصته للاستقبال ونفت عنه

معنى الحال وهذا معنى يختص بالفعل لا بالجملة **فصل** واما الا في الاستثنا فقد زعم بعضهم انها عامله وقد نقض ذلك عليه بما لا قبل له به من قولهم ما قام احد الا زيد وماجاني الا عمرو والصحيح انها موصلة الفعل الى العمل في الاسم بعدها كتوصيل واو المفعول معه الفعل الى العمل فيما بعدها وليس هذا بكسر الاصل الذي قدمناه وهو استحقاق جميع الحروف للعمل فيما دخلت عليه من الاسماء المفردة والافعال لانها اذا كانت موصلة للفعل فالفعل عامل فكانها هي العامله فانت اذا قلت ما قام الا زيد فقد اعملت الفعل على معنى الايجاب كما قلت قام زيد لا عمرو وقامت لا مقام نفي الفعل عن عمرو فكذلك قامت الا مقام ايجاب فاستغنوا عن اعمالها عملا اخر وكذلك حروف العطف وان لم تكن عوامل فانما جات الواو الجامعه منها للجمع بين الاسمين في الاخبار عنهما بالفعل فقد اوصلت الفعل الى العمل في الثاني وساير حروف العطف يتقدر بعدها العامل فيكون في حكم الحروف الداخله على الجمل فاذا قلت قام زيد وعمرو فكانك قلت قام زيد وقام عمرو واذا قلت زيد وعمرو في الدار فكانك قلت زيد في الدار وعمرو فيها ايضا فصارت هذه الحروف كالداخله على الجمل وقد تقدم في الحروف الداخله على الجمل انها لا تستحق من العمل فيها ما يستحق الحروف الداخله على الاسماء المفرده والافعال ونقيس على ما تقدم لام التوكيد وتركهم لاعمالها في الجمل مع انها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل ليربط ما قبلها في القسم بما بعدها هذا هو الاصل فيها حتى انهم ليذكرونها دون القسم فتشعر بها عند المخاطب باليمين كما **الشاعر**

ان لا يحبك الصدود واني قسما اليك مع الصدود

لاميل

لانه حين قال لا يحبك علم انه قد اقسم فلذلك قال قسما وهذا الاصل محيط بجميع اصول اعمال الحروف وغيرها من العوامل وكاشف عن اسرار العمل للافعال وغيرها من الحروف في الاسماء ومنبهه على سر امتناع

الاسما

الاسماء من ان يكون عوامل في غيرها . والحمد لله على ما علم

باب الاعراب

مسئله الاعراب الذي هو الرفع والنصب والخفض محله اواخر الكلم ولبعض النحويين في تعليل ذلك يرغب عنه والحكمة فيه عندي والله اعلم ان الاعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلا او مفعولا وغير ذلك وتلك المعاني لا تلحق الاسم الا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه فوجب ان لا يتقدم الاعراب الاسم ولا يتوسطه في الوجود وان يترتب بعده كما يترتب مدلوله وهو الوصف بعد مدلول الاسم وهو المسمى الموصوف بذلك الوصف والله اعلم

الحركه عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف والحرف عبارة عن جزء من الصوت ومحال ان تقوم الحركة بالحرف حتى يقال حرف متحرك حقيقه لان الحرف الذي هو جزء من الصوت عرض عند جميع العقلا الا النظام وقوله لا تنسق مع الصواب في نظام فاذا ثبت ان الصوت عرض والحركه عرض اخر فقولنا حرف متحرك او ساكن مجاز لان السكون ايضا ضد الحركه ومحله محلها وهو العضو اذ لا يقوم الحركة والسكون الا بجسم او جوهر فاذا ثبت ذلك فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق بالحرف فيحدث عند ذلك صويت خفي مقارن للحرف وان امتد كان واوا وان قصر كان ضمه وصورتها عند حذاق الكتاب صورة واو صغيره لانها بعض واو والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة او نصبه وان امتدت كانت الفا وان قصرت فهي بعض الف وصورتها كصورة الف صغيرة وكذلك القول في الكسرة واليا وان احداهما بعض الاخرى وحدوثهما عند تحريك العضو بالكسر مع مقارنة الحرف والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك اي ينقطع فتسميه جزما اعتبارا بالصوت والجزامة وتسميته سكونا اعتبارا بالعضو الساكن

فقولنا اذا فتح وضم وكسر وسكون هو من صفة العضو واذا سميناها
رفعا ونصبا وخفضا وجزما فهي من صفة الصوت لانه يرتفع عند ضم
الشفتين وينتصب عند فتحهما وينخفض عند كسرهما وينجزم عند سكونهما
ولهذه الحكمة عبر ارباب الصنعة بالرفع والنصب والجزم والخفض عن
حركات الاعراب اذ الاعراب لا يكون الا بعامل وسبب كما ان هذه الصفات
التي تضاف الى الصوت من رفع ونصب وخفض انما يكون بسبب وهو تحرك
العضو فاقتضت الحكمة اللطيفة والصنعة البديعة ان يعبر بما يكون
عن سبب عن ما يكون لسبب وهو الاعراب وان يعبر بالفتح والضم والكسر
والسكون عن احوال البنا فان البنا لا يكون بسبب اعني بالسبب العامل
فاقتضت الحكمة ان يعبر عن تلك الاحوال بما يكون وجوده بغير آلة اذ
الحركات الموجودة في العضو لا يكون الا بآلة كما يكون الصفات
المضافة الى الصوت فمن تامل هذه الحكمة من ارباب الصناعة راى من
بعد غورهم ودقة اذهانهم ورجاحة احلامهم وثقابة افهامهم ما يستدل
به على انهم مويدون بالحكمة في جميع اغراضهم وكلامهم ولعلنا ان نعطف
عنان الكلام بعد هذا الى الخفض وتسميتهم اياه جرا والتكلم على صورته
في الخط الى غير ذلك مما يليق ذكره بذلك المقام والله المستعان

قوله تفرد الاسما بالخفض والتنوين قال
بعضهم في حد التنوين التنوين نون ساكنة يلحق اواخر الاسماء المتمكنة
وتصحيح هذه العبارة عندي ان يقال التنوين الحاق الاسم نونا ساكنة
لان التنوين مصدر نونت الحرف اي الحقته نونا كما ان التنعيل مصدر
نعلت الرجل اذا جعلت لها نعلا وليس التنعيل هو النعل وكذلك التنوين
ليس هو النون بمجردها وهذا يطرد في الحروف تقول سننت الكلمة اي
الحقت بها سينا وكوفتها اي الحقت بها كافا ومن الزاي زينتها في قول
بعضهم والصحيح زويتها حكي عن بعض الاعراب انه قال انها زاي فزوها

ما الحكمة في الحاق هذه النون الاسماء وسقوطها في الوقف

وابدالها

وابدالها الفا في حال النصب وغير ذلك من احوالها
ان اكثر مسايل هذا الباب قد تكلم الناس فيه بحكمة وصواب الا
اشيا اغفلوها منها مسايل كثيرة من باب ما ينصرف وما لا ينصرف ونيف
في ابواب اخر لعلنا ان شا الله تعالى ان نكشف عنها ونشفي منها ونقدم لها هاهنا
اصلا فنقول التنوين فايدته التفرقة بين المنفصل والمتصل فلا يدخل
في الاسم الاعلامه لانفصاله مما بعده ولذلك يكثر في النكرات
لفرط احتياجها الى التخصيص بالاضافة فاذا لم يضف احتاجت الى التنوين
تنبيها على انها غير مضافة ولا تكاد المعارف تحتاج الى ذلك الا فيما قل
من الكلام لاستغنايها في اكثر عن زيادة تخصيص وما لا يتصور فيه الاضافة
بحال لا ينون بحال كالمضمر والمبهم وكذلك ما دخلته الالف واللام لا يحتاج
الى التنوين في شي من الكلام وهذه علة عدمه في الوقف لان الموقوف
عليه لا يكون مضافا الى غيره اذ المضاف والمضاف اليه كالشي الواحد
ولا يوقف على بعض الاسم دون بعض وبالله التوفيق

ما الحكمة في اختيار النون الساكنة لهذا المعنى دون
ساير الحروف

ان الاصل في الدلالة على المعاني الطارية
على الاسما حروف المد واللين وابعاضها وهي الحركات متى قدر عليها فهي
اخف من غيرها ومتى لم يمكن كان اشبه الحروف بها واقربها اليها اولى
بذلك مما هو ابعد منها واواخر الاسماء المعربة قد لحقتها حركات
الاعراب فلا يصح ان يلحقها علامة الانفصال الا غير الحركات وغير حروف
المد واللين لان حروف المد واللين هي انفس الحركات الا انها مدت
وطول بها الصوت على ما سياتي بيانه ان شا الله تعالى فاذا لم يمكن الحركة
ولا ما هي بعضها من الحروف فاشبه الحروف بحروف المد واللين النون
الساكنة لخفايها وسكونها وانها من حروف الزيادة وانهم قد جعلوها من
علامات الاعراب في الامثلة الخمسة واختيرت علامة لتمكن الاسم وتنبيها
على انفصاله ولذلك لا يجد فعلا منونا ابدا لاتصاله بفاعله واحتياجه الى

مابعد قوله ستفرد الاسما بالتصغير والتصغير عبارة عن تغيير
الاسم ليدل على صغر المسمى وقلة اجزايه اذ الكبير ما كثرت اجزاو ن
والصغير بعكس ذلك وما الحكمة في ان ضم اوله وفتح ثانيه
وزيدت فيه يا ثالثه وقد كان يمكن في لفظ التصغير ضروب من التغيير
غير هذا ان التصغير هو تقليل اجزا المصغر بخلاف الجمع فهو
مقابل للجمع على فعالل لانه ضده وقد زيد في جمع فعالل الف ثالثه فزيد في
التصغير يا ثالثه في اضعاف الكلمة ولم يكن اجزا مثل علامة التانيث
لان الزيادة في اللفظ انما يكون على حسب الزيادة في المعنى والصفة التي
هي صغر الجسم لا يختص بجزء منه دون جزء بخلاف صفة التانيث فانها مختصة
في جميع الحيوانات بطرف يقع به الفرق بين الانثى والذكر فكانت العلامة
في اللفظ المنبئة عن معنى التانيث طرفا في اللفظ بخلاف البا في التصغير فانها
منبية عن صفة واقعة على جملة المصغر وكانت يا ولم يكن الفا لان الالف
قد اختصت بجمع التكبير وكانت به اولى كما كانت الفتحة التي هي اختها بذلك
اولى لان الفتح ينبي عن الكثرة ويشار به الى السعة ولذلك تجد الاخرس
والاعجم بطبعه اذا اخبر عن شي كثير فتح شفتيه وباعد ما بين يديه واذا
كان الفتح ينبي عن السعة والكثرة فالضم الذي هو ضده ينبي عن القلة والحقارة
ولذلك تجد المقلل للشي يشير اليه بضم فم او يد كما فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم حين ذكر الساعة التي في يوم الجمعة واشار بيده يقللها لانه
ضم بين ابهامه واصبعه صلى الله عليه وسلم وهذا بين في الحكمة لمن تامله
وناظر في التعليل لمن حصله واما الواو فلا معنى لها في التصغير لوجهين
احدهما دخولها في ضرب من المجموع نحو الفعول فلم يكونوا ليجعلوها علامة
في التصغير فيلتبس التقليل بالتكثير والثاني انه لا بد من كسر ما
بعد علامة التصغير اذا لم يكن حرف اعراب كما كسر ما بعد علامة التكثير
في نحو مفاعل ليتقابل اللفظان كما يتقابل المعنيان وكثيرا ما تفعل العرب
ذلك توازن ما بين اللفظين اذا كان معناهما متضادين الا ترى ان

علم على وزن جمل وروي على وزن عطش وشرف فهو شريف على وزن
وضع فهو وضيع وهذا كثير في كلامهم من ان يحصى فلم يكن ادخال
الواو مكان اليا ليلا يخرج منها الى التكثير الذي هو ضدها فاذا د
امتنعت الواو والالف قد اختص بها الجمع فلم يبق الا اليا وجعلت
مفتوحا ما قبلها من اجل الضمة التي هي في اول الكلمة ليلا يخرج من ضم
الى كسر والله اعلم سوالهم عن امتناع دخول الجزم في
الاسماء والخفض في الافعال سوال غير لازم عند شيخنا ابي الحسين
لان المعاني المدلول عليها في الاسماء ثلثة اقسام مخبر عنه وداخل
في حديث غيره ومضاف اليه فلا يحتاج الى اعراب رابع لانه لا مدلول
له وكذلك الافعال المعاني المدلول عليها ثلثة اقسام فعل واقع موقع
الاسم فله الرفع وفعل في تاويل اسم فله النصب لان الرفع والنصب
من اعراب الاسما فاستحقه من الافعال ما هو في تاويل الاسم او واقع
موقع اسم وفعل لا في تاويل اسم ولا واقع موقع اسم فله الجزم لان الجزم
ليس من اعراب الاسما والنب هذه عبارة الشيخ ابي الحسين في الافعال
ولكنه قال الافعال واجب وممكن وممتنع او في حكم المنفي فالرفع للواجب
والنصب للممكن والجزم الذي هو عدم الحركة وانتفاوها للمنفي او ما هو في
حكمه وكل ما قاله صحيح الا ان قوله لا يحتاج في الاسماء الى رابع ولا في الا فعال
فان للسايل ان يقول لم ارد اعرابا رابعا وانما اردت ان يكون الجزم
بدلا من الخفض والخفض بدلا من الجزم حينيذ بما اعتل
به النحويون من اختلال الاسماء عند ذهاب الحركة والتنوين مع ان الاسماء
اخف فكانت احمل لثقل الحركة والافعال بعكس ذلك
قوله ولم تخفض الافعال لان الخفض لا يكون الا بالاضافة
هذا لا يلزم لان نصب الافعال ورفعها لم يكن بعوامل الاسماء فيلزم مثل
ذلك في خفضها لو خفضت ولكن العلة ما قدمناه وقوله ولا معنى للاضافة
الى الافعال لانها لا تملك شيا ولا تستحقه صحيح من وجه الخبر ساقط من

جهة التعليل لان عدم الملك والاستحقاق ليس علة في وجوب انتفا الاضافة
وانما العلة في ذلك ان الافعال عبارات عن وقوع احداث وانما الاضافة
الى المعبر عنه لا الى انفس العبارات والاخبار عن المشار اليه لا عن التلويحات
والاشارات فاستحالت اضافة الاسماء الى الافعال

فان ظروف الزمان اسما وقد ضيف الى الافعال نعم واضيفت اليها اسماء اخر كحيث وريث وذي من ذي سلم وانه من قوله

باية ما يحبون الطعام

انه ما اضيف الى الافعال في الحقيقة شي وانما اضيفت هذه وما هو في معناها من الاسما التي تقدم ذكرها الى الاسم الذي اشتق منه الفعل وهو الحدث وذلك ان ظروف الزمان انما تذكر من اجل الاحداث الواقعة فيها فيضاف اليها اذ هي اوقات لها وربما اضيفت الى الحدث وليست بوقت له لاتصالها بوقته فيضاف اليه للتخصيص وتعرف بالاضافة اليه وان لم يكن واقعا فيها نحو قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام فالليلة من ظروف الزمان وقد اضيفت الى الصيام وليس بواقع فيها فلما كان جايزا في بعض الكلام ان يضاف الظرف الى الاسم الذي هو الحدث وان لم يكن واقعا فيه اضافوه الى الفعل لفظا وهو مضاف الى الحدث معنى واتى لفظا لفظ الفعل احرازا للمعنى وتحصينا للغرض ورفعا لشوايب الاحتمال حتى اذا سمع المخاطب قولك يوم قام زيد علم انك تريد اليوم الذي قام فيه زيد ولو قلت مكان قولك ليلة الصيام ليلة صيام زيد ما كان له معنى الا وقوع الصيام في الليل فهذا الذي حملهم على اقحام لفظ الفعل عند ارادتهم اضافة الظروف الى الاحداث وقس على ذلك المبتدا والخبر واما ريث فيميزله الظرف وقد صارت في معناها وكذلك حيث وذي تسلم لان المعنى في قول بعضهم

اذهب لوقت ذي يسلم

اي ذي سلامتك فلما حذفت المنعوت واقام النعت مقامه اضفته الى

ماكنت تضيف اليه المنعوت وهو الوقت هذا احد قولي السيرافي وهو عندي على الحكاية حكوا قول الداعي تسلم كما تقول نعيش ونبقى فقولهم اذهب بذي يسلم اي اذهب بهذا القول مني ولم يقولوا اذهب بسلم ليلا يكون اقتصارا على دعوة واحدة ولكن قالوا بذي تسلم اي يقول تعالى فيه تسلم او يجمع معانيه تسلم فوصفوا القول بذي تسلم يريدون هذا المعنى وحذفوا القول المنعوت بذي اكتفا بدلالة الحال عليه ونحو من هذا ن

قول كثير

وان تامريني بالذي هو افعل

اي بالامر او بالقول الذي فيه هذا الكلام واما اية ما تحبون الطعاما فالاية هي العلامة وهي هاهنا بمعنى الوقت لان الوقت علامة للوقت وبالله التوفيق وليس جميع ظروف الزمان يجوز اضافته الى الفعل بل ذلك يختص ببعضها فما كان منها مفردا متمكنا جاز اضافته اليها وما كان مثنى نحو يومين وساعتين لم يجز اضافته الى الفعل لان الحدث انما يقع مضافا لظرفه الذي هو وقت له فلا معنى لذكر وقت اخر ووجه اخر وهو ان الجملة المضاف اليها هي نعت للظرف في المعنى فقولك يوم قام زيد كقولك يوم قام زيد فيه في المعنى والفعل لا يدخله التثنية فلا يصح ان يضاف اليه الاثنان كما لا يصح ان ينعت الاثنان بالواحد ووجه ثالث وهو ان قولك يوم قام زيد لا يصح الا ان يكون جوابا لمتى واليومان جواب لكم وما هو جواب لكم لا يكون جوابا لمتى اصلا فان اضيف اليومين الى الفعل صار مناقضا لجمعه بين الكمية وبين ما لا يكون الا لمتى فاما الجمع نحو الايام فانما جاز اضافتها الى الفعل لانها قد يراد بها معنى المفرد كالشهر والاسبوع والحول وغير ذلك وكذلك ان كان غير متمكن كقبل وبعد فانك لو اضفتها الى الفعل لاقتضت اضافتها اليه ما يقتضيه قولك يوم قام زيد اي اليوم الذي قام فيه وذلك محال في قبل وبعد لانه يؤول الى ابطال معنى القبلية والبعدية واما سحر ليوم بعينه فيمنع من اضافته الى الفعل ما فيه من معنى الالف واللام فقس على هذا الاصل ما يضارعه

من الكلام **مسألة** من باب معرفة علامات الاعراب **قوله** الواو علامة
الرفع في خمسة اسماء معتلة اعتلال هذه الاسماء على غير قياس اذ كان قياس
الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها ان انقلبت الفا فيكون الاسم مقصورا وهذه
الاسماء حذفت اواخرها في حال الافراد والانفصال عن الاضافة **قال**
لي بعض اشياخنا في تعليل الحذف ان التنوين لما اوجب حذف الالف المنقلبه
لالتقا الساكنين حذفوا راسا كما **قال** الاول

راي الامر يفضي الي اخر فصير اخره اولا

فاذا اضيفت وزالت علة التنوين رجعت الحروف المحذوفة وكان الاعراب
فيها مقدرا كما هو مقدر في الاسماء المقصورة وقد قال بهذا القول
طايفة من النحويين والامر فيها عندي انها علامات اعراب وليست حروف
اعراب والمحذوف فيها لا يعود اليها في الاضافة كما لا يعود المحذوف من يد
ودم وبرهان ذلك انك تقول اخي وابي اذا اضيفت الي نفسك كما تقول
يدي ودمي لان حركات الاعراب لا تجتمع مع يا المتكلم كما لا تجتمع معها واو الجمع
فلو كانت الواو في اخوك حرف اعراب لثبتت في الاضافة الي نفسك هذا اخي
كما تقول هولا مسلمي فتدغم الواو في اليا لانه حرف اعراب عند سيبويه وهي
عند غيره علامات اعراب فاذا كانت واو الجمع تثبت مع يا المتكلم وهي زايدة
علامة اعراب عند بعض النحويين فكيف تحذف ما هو لام الفعل واحق بالثبات
منها فقد وضح لك انها ليست الحروف المحذوفة الاصليه **فان قيل**
فلم كان اعرابها بالحروف دون الحركات ولم اعتلت بالحذف دون القلب
خلافا لنظايرها مما علته كعلتها وهي الاسماء المقصورة **قلنا** في ذلك
جواب فلسفي لطيف وهو ان اللفظ جسد والمعنى روح فهو تبع له في صحته
واعتلاله والزيادة فيه والنقصان منه كما ان الجسد مع الروح كذلك
فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة فيه او حذف فانما هو بحسب ما يكون في
المعنى اللهم الا ان يكثر استعمال الكلمة فيحذف منها تخفيفا على اللسان لكثرة
دورها فيه ولعلم المخاطب بمعناها كقولهم اي شي ولم ابل وهذه الاسماء

الخمسة

الخمسة مضافة في المعنى واذا قطعت عن الاضافة وافردت نقص المعنى فنقص
اللفظ تبعا له مع ان اواخرها بها علة فلا بد من تغيرها اما بقلب
واما بحذف وكان الحذف فيها اولى كما قدمنا وكان ينبغي على هذا ان يتم لفظها
في حال الاضافة كما تم معناها الا انهم كرهوا ان يخلوا الخامس اخ والباس
اب من الاعراب الحاصل فيها اذ ليس في الكلام ما يكون حرف اعراب
في حال الافراد ولا يكون حرف اعراب في حال الاضافة فجمعوا بين الغرضين
ولم يبطلوا احد القياسين فمكنوا الحركات التي هي علامات الاعراب في حال
الافراد فصارت حروف مد ولين في الاضافة وقد تقدم ان الحركة بعض
الحرف الذي هو حرف المد فالضمة اذا التي هي علامة الرفع في قولك
اخ هي بعينها علامة الرفع في اخوك الا ان الصوت مد بها ليتموا اللفظ كما تموا
المعني بالاضافة الي ما بعد الاسم ولم يحتاجوا مع تطويل حركات الاعراب
الي اعادة ما قد حذف من الكلمه راسا كما لا يعاد ما حذف من يد ودم واما
التثنية فانهم صححوا اللفظ فيها باعادة المحذوف تنبيها على الاصل الذي
هو الانقلاب الي الالف فقالوا اخوان وابوان كما قالوا عصوان ورحوان
لان قياسه في الاصل كقياسه بخلاف يد ودم فان الاصل فيهما يدي ودمي
فلم يكن بابهما كباب عصا ورحى فاستمر الحذف فيهما في التثنية والافراد
فان قيل فما بال ابن وهو اسم اضافي ووزنه في الاصل فعل كما كان
اخ واب كذلك ثم لم يعد اليه ما حذف منه في تثنية ولا اضافة **قلنا**
انهم قد عوضوا من المحذوف الف الوصل في ابن واسم فلم يكونوا ليجمعوا بين
العوض والمعوض منه بخلاف اخ واب ومنعهم ان يعوضوا من المحذوف
في اخ واب الهمزة التي في اولهما فروا من اجتماع همزتين واما حم فقد كان
الاصل فيه حما بالهمزة فلم يكونوا ليعوضوا من الهمز همزا اخر فجعلوه كاخ واب
فان قيل فما بالهم يقولون في جمع ابن بنون وهو جمع على حد
التثنية فلم لم يقولوا ابنون كما قالوا ابنان **قلنا** ان الجمع قد
يلحقه التغييرات بالتكسير وغيره بخلاف التثنية فانها لا يتغير فيها اللفظ

الواحد بحال مع انهم راوا ان جمع السلامة لا بد فيه من واو في الرفع ويا مكسور
ما قبلها في النصب والخفض فاشبهت حاله حال ما لم يحذف منه شي اذ المحذوف
منه يا او واو ففتحوا اوله كما كانوا يفعلون لو لم يحذف منه شي وليست هذه العلة
في التثنية اذا تاملتها واما قولهم في المونث سابه بفتح البا ولم يقولوا ابنات
كما قالوا ابنتان فانهم حملوا جمع المونث على جمع المذكر لئلا يختلف والله اعلم واما
اخت وبنت فالتا من اخت مبدله من الواو وكما ابدلت منها في تراث ونحوه وانما حملهم
على ذلك هاهنا انهم راوا المذكور قد حذفت لامه في الافراد فقالوا اخ وكان القياس
ان يقولوا في المونث اخته بها في الوقف فلو فعلوا ذلك لكانت تلك التا حرف
اعراب في الاضافة والافراد ولم يمكنهم ان يعيدوا المحذوف في الاضافة تتميما للفظ
فيخالف لفظه لفظ المذكر ولا امكنهم من تطويل الصوت بالحركات ما امكنهم في
التذكير لان ما قبل تا التانيث ليس بحرف اعراب ولا امكنهم نقصان اللفظ في
الموطن الذي تم فيه المعنى فجمعوا بين الاعراض بابدالها تا لتكون في حال
الافراد علما للتانيث وفي حال الاضافة من تمام الاسم كالحرف الاصلي اذ هو موطن
تتميم كما تقدم وسكنوا ما قبلها ليكون بمنزلة الحرف الاصلي وضموا اول الكلمة
اشعارا بالواو وكسروها في بنت اشعارا بالياء لانها من بنيت وقالوا في تانيث
ابن ابنه وبنت ولم يقولوا في تانيث اخ الا اخت والعلة في ذلك مستقراه مما تقدم
من الكلام والله اعلم واما قولهم فوك في الرفع وفاك في النصب وفيك في الخفض
فحروف المد فيها حروف اعراب بخلاف ما تقدم في اخيك وابيك وحميك والفرق
بينها وبين اخواتها ان الفا لم تكن قط حرف اعراب لانفرادها فلم يلزم فيها ما
لزم في الخا والبا الا تراهم يقولون هذا في وجعلته في كما يقولون هولا مسلمي
فيثبتونها مع يا المتكلم وهذا يدلك على انها حرف اعراب بخلاف اخواتها الا
تراهم في حال الافراد كيف ابدلوا من الواو ميما ليتعاقب عليها حركات
الاعراب ويدخلها التنوين اذ لو لم يبدلوها ميما لاذهبها التنوين في الافراد
وبقيت الكلمة على حرف واحد فاذا اضيفت زالت العلة حيث امنوا التنوين
فلم يحتاجوا الى قلبها ميما فان قيل فاين علامات الاعراب في حال

الاضافة قلنا الاعراب مقدر فيها وان شيت قلت تغير صيغتها في الاحوال
الثلثة هو الاعراب والمتغير هو حرف الاعراب فان قيل فلم لم يثبت الالف
في حال النصب اذا اضيفت الى ضمير المتكلم فيقول فتحت فاي كما تقول
عصاي قلنا الفرق بينهما ان الالف من عصاي ثابتة في جميع احوال
الكلمة وهذه لا تكون الا في حال النصب وقد قلبت تلك يا في لغة طي فقالوا
عصي وفي فهذه احرى بالقلب واولى والله الموفق لما يرضي واما ذو مال
فكان الاظهر فيه ان يكون حرف العلة حرف اعراب وان يكون الاسم على حرفين
كما هو في بعض الاسماء المبهمة كذلك يدلك على ذلك قولهم في الجمع ذو مال
وذوات مال الا انه قد جا في القران ذواتا افنان وذواتي اكل وهذا يبني
ان الاسم ثلاثي ولامه يا انقلبت الفا في تثنية المونث خاصه وقولهم في التثنية
ذواتي ليس هو القياس وانما القياس ذاتي وفي الجمع ذوات والجمع كان احق
بالرد الى الاصل من التثنية لان التثنية اقرب الى لفظ الواحد لانها اقرب
اليه في المعنى الا تراهم يقولون اخت واختان ويقولون في الجمع اخوات
وكذلك ابنة وابنتان ولا يقولون في الجمع ابنات فلذلك كان القياس حين قالوا
ذوات فلم يردوا الام الكلمة الا ترد في التثنية وانما يكون منها ابعد والحمد لله
والعلة في ذلك ان ذوات كانت الفها منقلبة عن واو فان انقلابها ليس بلازم
وانما هو عارض لدخول التانيث ولولا التانيث لكانت واوا في حال
الرفع غير منقلبة ويا في حال الخفض والتثنية اقرب الى الواحد لفظا ومعنى
وكذلك حين سوها جعلوها واوا كما هي في الواحد اذا كان مرفوعا ومثنى
ومجموعا فكان حكم الواو اغلب عليها من حكم اليا والالف ثم ردوا لام الفعل
لانهم لو لم يردوها لقالوا ذواتا مال في حال الرفع فيلتبس بالفعل نحو رمتا
وقضتا اذا اخبرت عن مرايتين وكذلك ذواتا من الذوي اذا اخبرت
عن روضتين وشجرتين فكان في رد اللام رفع لهذا اللبس وفرق بين
ما يصح عينه في المذكر نحو دوود وبين ما لا يصح عينه في مذكر ولا في جمع نحو
شاه فانك تقول في تثنيته شاتان كما كان القياس في ذات وليس في جمع

دات مايوجب رد لامها كما في تثنيتها كما تقدم واما سنتان وشفتان فليس يلزم
فيهما من الالتباس بالفعل ما لزم في دوانا لو قيل لان نون الاثنين لا يحذف
منهما حرفا لازما لانهما غير مضافتين في اكثر الكلام بخلاف دوانا فان النون
لا يوجد فيها البته لانها لا تنفك عن الاضافة   الواو والالف
في يفعلون ويفعلان اصل للواو والالف في الزيدون والزيدان والمسلمون
والمسلمان وانما جعلنا ما هو للافعال اصلا لما هو في الاسماء لانها اذا كانت في
الافعال كانت اسما وعلامة جمع واذا كانت في الاسماء كانت حرفا علامة جمع وما يكون
اسما وعلامة في حال هو الاصل لما يكون حرفا في موضع اخر اذا كان اللفظ واحدا
كما تقول في كاف الاضمار وكاف المخاطبة وهذا الاصل اولى بنا من ان نجعل
الحرف اصلا والاسم له فرعا يدلك على ذلك انهم لم يجمعوا بالواو والنون من الاسماء
الا ما كان فيه معنى الفعل كقولنا المسلمون والصالحون ولم يقولوا في جمع رجل
وغلام رجلون وغلامون فقد وضح لك ان الفعل في هذه المساله هو الاصل وان لم
نقل دخل عليك ما هو اشنع مما يفرضه وهو ان نجعل ما هو حرف اصلا لما هو اسم
فنقول في الواو التي هي حرف وعلامة جمع في الزيدون انها الاصل وفي الواو التي
في يفعلون انها فرع   فالاسما الاعلام ليس فيها معنى الفعل وقد جمعوها
كما يجمع المشتقة من الفعل   ان الاسما الاعلام لا يجمع هذا الجمع الا وفيه
الالف واللام لا يقال جاني زيدون ولا رايت زيدين فدل ذلك على انهم ارادوا
معنى الفعل اي الملقبون بهذا الاسم والمعروفون بهذه العلامة فعاد الامر الى ما
ذكرنا واما التثنية من حيث قالوا في الفعل فعلا وصفا فيما يعقل وفيما لا يعقل
ولما لم يقولوا فعلوا وصنعوا الا فيما يعقل لم يجعلوا الواو علامة للجمع في الاسماء
الا فيما يعقل اذ كان فيه معنى الفعل ومن حيث اتفق معنى التثنية ولم يختلف
اتفق لفظها كذلك في جميع احوالها ولم يختلف واستوى فيها ما يعقل وما لا يعقل
ومن حيث اختلفت معاني الجموع بالكثرة والقلة اختلفت الفاظها ولما كان الاخبار
عن جمع ما لا يعقل يجري مجرى الجمله والامه والثلثه لا يقصد به في الغالب
الا الاعيان المجتمعة على التخصيص لكل واحد منها على التعيين كان الاخبار عنها د

بالفعل

بالفعل كالاخبار عن الاسماء المونثه اذ الجملة والامه وما هو في ذلك المعنى اسما مونثه
ولذلك قالوا في جموع ما لا يعقل الجمال ذهبت والثياب بيعت والدور اشتريت
وما اشبه ذلك اذ لا يتعين في قصد المخبر كل واحد منها في غالب الكلام والتفا
بين الانام ولما كان الاخبار عن جميع ما يعقل بخلاف ذلك وكان كل واحد من الجمع
فيه يتعين غالبا في القصد اليه والاشارة وكان اجتماعهم في الغالب
عن ملامتهم وتدبير واغراض عقليه جعلت لهم علامة تخصيص بهم تنبي عن
الجمع المعنوي كما هي في ذاتها جمع لفظي وهي الواو لانها ضامه بين الشفتين
او جامعه لهما وكل محسوس يعتبر به عن معقول فينبغي ان يكون مشاكلا له كما خلق
الله تعالى الاجساد في صفاتها المحسوسة الامطابقة للارواح في صفاتها المعقوله
ولا وضع الالفاظ في لسان ادم عليه السلام وذريته الاموازنه للمعاني التي
هي ارواحها فهذا سر الواو في اختصاصها بالجمع لمن يعقل وعلى نحو ذلك
خصت بالفعل لانه جمع في معناه وبالقسم لان واو في معنى واو العطف على ما
سياتي بيانه ان شا الله تعالى واما اختصاص الالف بالتثنية فلقرب
التثنية من الواحد في المعنى وجب ان يقرب لفظها من لفظه وكذلك لا تتغير
بنا الواحد فيها كما يتغير في اكثر الجموع وفعل الواحد مبني على الفتح فوجب ان يكو
فعل الاثنين كذلك وذلك لا يمكن مع غير الالف فلا ثبت الالف بهذه العلة
ضميرا للاثنين كانت علامة للاثنين في الاسماء كما فعلوا في الواو حين كانت ضميرا
للجماعة في الفعل جعلت علامة للجمع في الاسماء والحمد لله واما الحاق النون بعد
حروف المد في هذه الافعال الخمسة فحملت على الاسماء التي في معناها المجموعة
جمع السلامة والمثناه نحو مسلمون ومسلمات وهي في تثنية الاسماء وجمعها عوض
من التنوين كما ذكروا ثم شبهوا بها هذه الامثلة الخمسة فالحقوا النون
فيها في حال الرفع لانها اذا كانت مرفوعه كانت واقعه موقع الاسم فاجتمع
فيها وقوعها موقع الاسم ومضارعتها له في اللفظ لان اخرها حرف
مد ولين ومشاركتها له في المعنى فالحق فيها النون عوضا من حركة الاعراب
حملا على الاسماء كما حملت الاسما عليها فجمعت بالواو واليا وقد تقدم ذكر ذلك

فالنون في تثنية الاسما وجهها اصل للنون في تثنية الافعال وجهها وحروف
المد في تثنية الافعال وجهها اعني علامة الاعراب هي اصل الحروف المد في تثنية
الاسما وجهها التي هي علامات اعراب او حروف اعراب كما تقدم فان قيل فلم يثبتوا
هذه النون في حال النصب والجزم من الامثلة الخمسة قلت لعدم العلة د
المتقدمة وهي وقوعها موقع الاسم وانت اذا ادخلت النواصب والجوازم لم تقع موقع
الاسما لان الاسما لا تكون بعد عوامل الافعال فبعدت عن الاسما ولم يبق فيها
الا مضارعتها لها في اصالة حروف المد بها مع الاشتراك في معنى الفعل فان قيل
فاين الاعراب فيها في حال النصب والجزم قلت مقدر كما هو في كل اسم وفعل اخره
حرف مد ولين سوا كان حرف المد زايدا او اصليا ضميرا او غير ضمير فالاصلي نحو
يرمي والقاضي ونحو عصا ورحا والزايد نحو سكري والضمير نحو غلامي وصاحبي
الا انه مع هذه اليا مقدر قبلها اعني الاعراب وهو في يرمي ويخشى وسكري ونحو
ذلك مقدر في نفس الحرف لا قبله لانه يتعذر اعراب اسم في غيره واذا ثبت
ذلك فقولك لن تفعلوا ولن تفعلي اعرابه مقدر قبل الضمير في لام الفعل كما هو
كذلك في غلامي وليس زوال النون وحدها هو الاعراب لانه مستحيل ان يحول
بين حرف الاعراب وبين اعرابه اسم فاعل او غيرها فاعل مع ان العدم ليس بشي في
فيكون اعرابا وعلامه لشي في اصل الكلام ومعقوله والله اعلم واما فعل جماعة
النسا فكذلك ايضا اعرابه مقدر قبل علامه الاضمار كما هو مقدر قبل اليا من
غلامي فعلامة الاضمار منعت من ظهوره لاتصالها بالفعل وانها كبعض حروفه فلا
يمكن تعاقب الحركات علي لام الفعل معها كما لم يمكن ذلك مع ضماير الفاعلين المذكورين
ولا مع اليا من غلامي ولا يمكن ايضا ان يكون الاعراب في نفس النون لانها ضمير
الفاعل وهي غير الفعل ولا يكون اعراب شي في غيره ولا يمكن ايضا ان يكون بعدها
فانه مستحيل في الحركات وبعيد كل البعد في غير الحركات ان يكون اعرابا
وبينه وبين حرف الاعراب اسم او فعل فثبت انه مقدر كما هو في جميع الاسماء والافعال
المعربه التي لا يقدر علي ظهور الاعراب فيها لعله مانعه نحو ما تقدم
فقد اثبتم ان فعل جماعة المونث معرب وهذا خلاف لسيبويه

من

٢١

ومن وافقه من النحويين فانهم زعموا انه مبني وان اختلفوا في علة بنايه ن
قلنا بل هو وفاق لهم لانهم علمونا واصلوا لنا اصلا صحيحا فلا ينبغي لنا
ان ننقضه ونكسر عليهم وهو وجود المضارعة الموجبة للاعراب
وهو موجود في يفعلن وتفعلن فمتي وجدت الزوايد الاربع وجدت المضارعة
واذا وجدت المضارعة وجد الاعراب فان قيل فلا عوضوا من حركة
الاعراب في حال رفعه نونا كما فعلوا في يفعلون لانه ايضا واقع موقع الاسم
قلت قد تقدم ما في يفعلون ويفعلان من وجوه الشبه بينه وبين جمع
السلامة في الاسماء فمنها الوقوع موقع الاسم ومنها المضارعة في اللفظ من جهة
حروف المد واللين وهذا الشبه معدوم في يفعلن من جهة اللفظ لانه ليس
مثل لفظ فاعلين ولا فاعلان وان كان واقعا موقعه في حال الرفع، والله
المستعان مسألة قوله في هذا الباب وجميع ما يعرب به الكلام تسعة
اشيا وذكر الحروف والحركات والحذف والسكون وكلها اسما في الحقيقه
الا الجزم والحذف فانهما عبارتان عن معدوم والمعدوم ليس بشي وهو معلوم
واما الحركات فاعراض لانها الحروف المد ابعاض والحروف اصوات وهي عند
جميع المحققين من المتكلمين اعراض الا ابراهيم النظام وقد تقدم ذكر
مذهبه فيما مضي والعرض شي لانه موجود وكل موجود شي وكل شي موجود
بخلاف المعدوم ولم يقصد التعقب علي ابي القاسم في عبارته لان التسامح
من شانهم في هذه الصناعة والله المستعان

القول في امس وغد واليوم ان الايام لما كانت متماثله من
حيث كان كل واحد منها عبارة عن جملة من حركات الفلك والحركات
متماثله بانفسها لا يتميز يوم من يوم بصفة نفسه اذ المثلان مشتركان
في جميع صفات النفس ولا بصفة معنوية لان الصفة المعنوية لا يقوم بالحركه
ولا بعرض من الاعراض لان المعنى لا يقوم بالمعنى لم يبق الا تمييزها بالاعداد
ولذلك جعلوا اسما ايام الاسبوع ماخوذة من العدد كقولهم الاثنين

والثلثا والاربعا ونحو ذلك او بالاحداث الكاينه فيها نحو قولك اليوم الذي
خرج فيه زيد تخصصه بما قاربه من الفعل الذي هو حركة للفاعلين كما ان الزمان
حركة للفلك وكل واحد منهما حادث بتخصيص مقارنه صاحبه ايهما كان اعرف
عند المخاطب كان وقتا للاخر مخصصا له فاذا ثبت ذلك فاقرب الايام الي يومك
الذي انت فيه فيقال فعلته في اليوم الذي فرط قبل هذا اليوم الذي نحن فيه
ويقال في غد نحو ذلك فاقتضى ايثار الايجاز والاختصار ان يوضع له اسم ويشتق
له من اقرب ساعة منه الي يومك ثم ينسحب معناه علي اليوم كله كما يقال
في العبد رقبة فينسحب معنى الرقبة علي الجملة وهو في الاصل عبارة عن البعض وربما
سمي هكذا وكذلك غد جعل له اسم يترجم به عن جميعه وهو مشتق من اقرب
ساعة منه الي يومك الان امس مبني وغد معرب فعل بكل واحد منهما ما فعل
بالفعل الذي في معناه وكذلك امس بلفظ الامر حين اراد وابناه كما بني الفعل
الماضي الذي صيغ من اجله ولم يجي بلفظ الفعل ولا يلتبس بالفعل الماضي لعله
قدجا وليس ببعدان يكون
لقد رايت عجبا مذ امسا
اراد به افعل وهذه العلمية التي في امس بمنزلة اطرقا اسم علم لمكان بالحجاز.
جا بلفظ الامر يقول الرجل فيه لصاحبه حين استبطن خوفا وتوحش
حسا فذلك الاسم في المكان كهذا في الزمان لعله سمي لقولهم فيه امس
بخير وامس معنا او نحو هذا كما سمي ذلك المكان بقولهم فيه اطرقا
والعلمية فيه عندي ليست كهي في زيد وعمرو ولكنها كهي في اسامة وثعالة
اسم علم لا يختص به واحد من الجنس اي الجنس كان فهو المسمى بذلك
الاسم كما ان امس اي الايام كان اذا ولي يومك ماضيا فهو امس فاما حذف
لام الفعل من غد فكلما كان علي وزن فعل معتل اللام ثم عبر به عن غير ما
وضع له فانه وضع عبارة عن الحدث فاذا نخرج عن اصل موضوعه وبقي فيه
من المعنى الاول ما يعلم به انه مشتق منه فان حذف لامه مطرد ليكون
النقص في اللفظ موازنا للنقص في المعنى فلا يستوفي حروف الكلمة باسرها

الاعند حصول المعنى باسره وتامل ذلك تجده في غد ودم ويد وسه وعلي ذ لك
كل هذه الاسما نقص من لفظها بحسب ما نقص من المعنى الذي عبر عنه بجملة
حروف الكلمة هذا ما في امس وغد فاما اليوم اذا كان ظرفا فهو كالان
استغنوا بلزوم الالف واللام له عن ان يصفوه او يضيفوه او يسموه باسم علم
غير هذا اللفظ كما فعلوا ذلك بالنجم اي الثريا وفي المدينه اعني مدينة ر
سول الله صلى الله عليه وسلم وفي غير ذلك مما الزم الالف واللام عرفا
واستحقاقا فكذلك اليوم اذا اردت اليوم الذي انت فيه وكذلك الساعة
والليله استغنوا بالمشاهدة ولزوم الالف واللام عن الحاقهما بالاسماء الاعلا م
وهذا الصواب لا ما ذهب اليه من علل البنا في امس بتضمن الحرف
او مشابهته الحرف فان ذلك ينكسر عليهم في غد بما ليس لهم عنه مندوحة
ولا مصرف قال ابو القاسم او كانت في اوله احدى الزوايد
الاربع دخول الزوايد علي الحروف الاصليه مبنيه علي معان زايده علي معنى
الكلمه التي وضعت الحروف الاصليه عبارة عنه فان كان المعنى الزايد
اخرا كانت الزيادة اخرا كنحو التا في فعلت لانها تنبي عما رتبته بعد الفعل
فان كان المعنى الزايد اولا كانت الزيادة المبنيه عنه اولا مسبقه علي
حروف الكلمه كهذه الزوايد الاربع فانها تنبي ان الفعل لم يحصل بعد لفاعله
وان بينه وبين تحصيله جزوا من الزمان فكان الحرف الزايد السابق
للفظ الفعل مشيرا في اللسان الي ذلك الجزو من الزمان مرتبا
في البيان علي حسب ترتب المعنى في الجنان وكذلك حكم جميع ما يرد عليك
في كلامهم وهذا الاصل اخذ بافاق الباب ومشرف بك ان شا الله تعالي
علي العسر والكتاب فهلا اكتفى بزيادة واحدة من هذه
الاربع وان كان ذلك للفرق بين مخاطب وغايب فهلا كان اليا مكان
التا او الهمزة وما الحكمة في اختصاص كل واحدة منها بما اختصت
به ان الاصل في هذه الزوايد اليا بدليل كونها في الموضع
الذي لا يحتاج فيه الي فرق بين مذكر ومونث وهو فعل جماعة النساء

دليل اخر وهو ان اصل الزيادة لحروف المد واللين والواو لا تزاد اولا

كيلا يشبه واو العطف ولعله احري فتذكر في باب التصريف والالف

لا تزاد اولا لسكونها فلم يبق الا اليا فهي اصل هذا الباب فلما ارادوا الفرق

كانت الهمزة بفعل المتكلم اولى لاشعارها بالضمير المستتر في الفعل اذ هي اول

حروف ذلك الضمير اذا برز فليكن مشيرا اليه اذا ابرز وكانت النون بفعل

المتكلمين اولى لوجودها في اول لفظ الضمير الكامن في الفعل اذا ظهر فلتكن

دالة عليه اذا خفي واستتر وكانت اليا من بفعل المخاطب لوجودها في ضميره

المستتر فيه وان لم يكن في اولى لفظ الضمير اعني انت ولكنها في اخره ولم

يخصوا بالدلالة عليه ما هو في اول لفظه اعني الهمزة لمشاركته للمتكلم فيها وفي

النون فلم يبق من لفظ الضمير الا اليا فجعلوها في اول الفعل علما عليه وايما اليه

فان قيل فكان يلزم على هذا ان تكون الزيادة في فعل الغايب ها لوجودها

في لفظ ضمير الغايب اذا ابرز **فالجواب** انه لا ضمير في فعل الغايب في اصل

الكلام وموضوعه لان الاسم الظاهر يغني عنه ولا يستتر ضمير الغايب حتى يتقدمه

مذكور يعود عليه وليس كذلك فعل المتكلم والمخاطب والمخبرين عن انفسهم.

فانه لا يخلوا ابدا عن ضمير ولا يجي بعده اسم ظاهر يكون فاعلا به ولا مضمر

ايضا الا مضمرا يكون توكيدا للضمير المنطوي عليه الفعل فتامل ما ذكرناه

والح ما قاله النحويون في تعليل هذه المساله تجد طبعك يعافه وسمعك

يمجه وعقلك لا يستسيغه وتجد هذه الاعراض المذكوره ههنا تدعوك الى

قبولها الحس وتشهد بصحتها الحدس والله المستعان ومن ههنا ايضا رعت

الاسما حتى اعربت وجرت مجرى الاسما في دخول لام التوكيد عليها وغير

ذلك لانها تضمنت معنى الاسما بالحروف التي في اوايلها فهي من حيث دلت

على الحدث والزمان فعل محض ومن حيث دلت باوايلها على المتكلم والمخاطب

ونحو ذلك متضمنه معنى الاسم فاستحقت الاعراب الذي هو من خواص

الاسم كما استحق الاسم المتضمن معنى الحرف البنا **مسالة**

فعل الحال لا يكون مستقبلا وان حسن فيه غد كما لا يكون الفعل المستقبل حالا

ابدا ولا الحال ماضيا هذا هو اختيار شيخنا رحمه الله عليه.

كيف يكون حالا يقوم زيد غدا وهو واقع في زمان مستقبل

انما ذلك على تقدير الحكايه له اذا وقع والاشارة الى صورة

الفعل اذا جا وقته كما قال الله سبحانه وتعالى ولو ترى اذ وقفوا والوقوف

مستقبل لا محاله ولكن جا بلفظ الماضي حكاية لحال يوم الحساب

فيه لا مرية على وقوف قد ثبت وكذلك قوله تعالى وقال الذين حق عليهم

القول وقال الذين في النار وهذا كثير في القران الوقت مستقبل

والفعل بلفظ الماضي ونحو منه قوله تعالى فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا

من شيعته وهذا من عدوه هذا كله حكاية للحال اذ ليس شي منه حاضر

فكذلك يقوم زيد غدا ويذهب بعد غد هو حال على التقدير والتصوير

لهيته اذا وقع وما ارى بهذا الذي ذكره الشيخ الا صحيحا اذ الاصل

الا يحكم للفظين متغايرين بمعنى واحد الا بدليل ولا للفظ واحد بمعنيين

الا بدليل وقف على هذا الاصل تهتد الى سواء السبيل **مسالة**

حروف المضارعة وان كانت زوايد فقد صارت كانها من نفس الكلم وليست

كذلك السين وسوف وان كانوا قد شبهوها بحروف المضارعة والحروف

الملحقة بالاصول في مساله نذكرها بعد ان شا الله تعالى ولذلك تقول

غدا يقوم زيد ويوم الجمعة يذهب عمرو فتقدم الظرف على الفعل كما تفعل ذلك

في الماضي الذي لا زيادة فيه فتقول امس قام زيد ويوم الجمعة ذهب

عمرو ولا يستقيم هذا في المستقبل من اجل السين او سوف لا تقول

غدا سيقوم زيد لوجوه منها ان السين تنبي عن معنى الاستيناف

والاستقبال للفعل وانما يكون مستقبلا بالاضافة الى ما قبله فان كان

قبله ظرف اخرجته السين عن الوقوع في الظرف فبقي الظرف لا عامل فيه

فبطل الكلام فاذا قلت سيقوم زيد غدا دلت السين على ان الفعل مستقبل

بالاضافة الى ما قبله وليس قبله الا حال المتكلم ودل لفظ غد على استقبال

اليوم فتطابقا وصار ظرفا له. ووجه ثان مانع من التقديم

في الظرف وغيره وهو ان السين وسوف من حروف المعاني الداخلة على الجمل
ومعناها في نفس المتكلم واليه يسند لا الى الاسم المخبر عنه فوجب ان يكون
له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والنهي وغير ذلك وكذلك قبح
زيدا سا ضرب وزيد سيقوم مع ان الخبر عن زيد انما هو بالفعل لا بالمعنى
الذي دلت عليه السين فان ذلك المعنى مسند الى المتكلم لا الى زيد
فلا يجوز ان يخلط بالخبر عن زيد فيقول زيد سيفعل فان ادخلت ان على الاسم
المبتدا اجاز دخول السين في الخبر لاعتماد الاسم على ان ومضارعتها للفعل
فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة فصلح دخول السين فيما بعد
فاما مع عدم ان فيقبح ذلك وهذا مذهب الشيخ ابي الحسن رحمه الله الا
التعليل فانه بخلاف تعليله وقد قلت له كالمحتج عليه اليس قد قال
الله سبحانه وتعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات سيدخلهم جنات
تجري من تحتها الانهار فجا بالسين في خبر المبتدا فقال لي اقرا ما قبل الاية
فقرات ان الذين كفروا الاية فضحك وقال قد كنت افزعتني اليست هذه
ان في الجملة المتقدمة وهذه الاخرى معطوفة بالواو عليها والواو تنوب
مناب تكرار العامل فسلمت له وسكت ونظير هذه المسالة مسالة اللام في ان
يقول ان زيدا القايم ولا يقول ان زيد القايم والمصحح لتقديم الظرف
على الفعل الماضي ان معنى المضي مستفاد من لفظه لا من حرف زايد على الجملة
منفصل من الفعل كالسين وقد الا فعل الحال لان زوايده ملحقة بالاصل
فاذا دخلت على الماضي قد التي للتوقع كانت بمنزلة السين التي للاستيناف
وقبح حينيذ امس قد قام زيد كما قبح غدا يقوم عمرو والعلة كالعلة حذوك
النعل بالنعل واما المسالة الموعود بها في اول الفصل التي شبهت فيها السين
بالحروف الملحقة بالاصل فهو ان يقال لم لم تعمل السين وسوف في الفعل المستقبل
وقد استبدت دون الاسم وشان الحروف المستبدة بالافعال او بالاسماء دون
الافعال ان يكون عاملة **فان الجواب** انها فاصلة لهذا الفعل
عن فعل الحال كما فصلت الزوايد الاربع فعل الحال عن المضي فاشبهتها وان لم

تكن

تكن مثلها في اتصالها ولحوقها بالاصل كما اشبهت حال الالف واللام التي
للتعريف حال العلمية لاتصالها وتعرف الاسم بها وان لم تكن ملحقة بحروف
الاصل فلما لم يعمل تلك في الاسماء مع اختصاصها بها لم يعمل هذه في الافعال
مع استبدادها بها والله اعلم وقد رايت هذا التعليل للفارسي في بعض
كتبه ولابن السراج ايضا واما سوف فحرف ولكنه على لفظ السوف الذي هو
الشم لرايحة ما ليس بخاطر وقد وجدت رايحته كان سوف هذه التي هي
حرف يدل على ان ما بعدها ليس بحاضر وقد علم وقوعه وانتظر ابانه ولا عرو
ان يتقارب معنى الحرف من معنى الاسم المشتق المتمكن في الكلام فهذه ثم حرف
عطف ولفظها كلفظ الثم والثم هو رم الشي بعضه الى بعض

كما قال كنا اهل ثمه ورمه ويروي اهل ثمه ورمه واصله
من ثمت البيت اذا كانت فيه فرج فسدد بالثمام

قال الشاعر

واما الرياح فقد غادرت رواكد واستمتعت بالثمام

والمعنى الذي في ثم العاطفة قريب من هذا لانه ضم شي الى شي بينهما مهلة
كما ان ثم البيت ضم بين شيين بينهما فرجة ومن تامل هذا المعنى في الحروف
والاسما المضارعة لها الفاه كثيرا والله تعالى المستعان

خ فرقه

مسلة قوله في الناصب ان ولن اما ان فهي مع الفعل بتاويل المصدر
فان قيل فهلا اكتفي بالمصدر واستغني به عن ان لانه اخص
فالجواب ان في دخول ان ثلث فوايد احداها ان الحدث
قد يكون فيما مضى وفيما هو ات وليس في صيغته ما يدل على مضي ولا استقبال
فجاوا بلفظ الفعل المشتق منه مع ان ليجتمع لهم الاخبار عن الحدث
مع الدلالة على الزمان **الثانية** ان ان تدل على امكان الفعل دون الوجوب
والاستحالة **الثالثة** انها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال
معنى زايد عليه ففيها تحصين للمعنى من الاشكال وتخليص له من شوايب
الاحتمال وذلك انك اذا قلت كرهت خروجك او اعجبني قدومك احتمل

نحو

الكلام معاني منها ان يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته
وهيايه وان كان لا يوصف في الحقيقه بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات
واحتمل ايضا ان تريد انك اعجبتك سرعته او بطوه او حالة من حالاته فاذا قلت
اعجبني ان قدمت كانت على الفعل ان بمنزله الطابع والصوار من عوارض الاحتمالات
المتصوره في الادهان ولذلك زادوا ان بعد لما في قولهم لما ان جا زيد اكرمتك
ولم يزيدوها بعد ظرف سوي لما وذلك ان لما ليست في الحقيقه ظرف زمان
ولكنه حرف يدل على ارتباط الفعل الثاني بالاول وان احدهما كالعلة للاخر
بخلاف الظرف من الزمان اذا قلت حين قام زيد قام عمرو فجعلت احدهما وقتا
للاخر على اتفاق لا على ارتباط فلذلك زادوا ان بعدها لهذا المعنى وتخليصا له من
الاحتمال العارض في الظرف اذ ليس الظرف من الزمان بحرف فيكون قد
جا لمعنى كما هو لما وقد زعم الفارسي انها مركبه من لم وكلما وما وما ادري ما وجه
قوله وهو عندي من الحروف التي في لفظها شبه من الاشتقاق واشارة
الى ماده هي ماخوذه منها نحو ما تقدم في سوف وثم لانك تقول لممت الشي لما
اذا ضممته بعضه الى بعض وهذا نحو من المعنى الذي سبقت اليه لما لانه
ربط فعل بفعل على جهه التسبيب او التعقيب فاذا كان التسبيب حسن دخال
ان بعدها زايده اشعارا بمعنى المفعول من اجله فان لم يكن مفعولا من اجله
نحو قوله تعالى ولما ان جات رسلنا لوطا ولما ان جا البشير ونحو واذا كان
التعقيب مجردا من السبب لم يحسن زياده ان بعد لما وتامله في القران
تعرف الحكمه ان شا الله تعالى واما ان التي للتفسير فليست مع ما بعدها
بتاويل المصدر ولكنها تشارك ان التي تقدم ذكرها في بعض معانيها لانها
تحصين لما بعدها من الاحتمالات وتفسير لما قبلها من المصادر المجملات
التي في معنى المقالات والاشارات ولا يكون تفسيرا الا لفعل في معنى التراجم
الخمس الكاشفه عن كلام النفس لان الكلام القايم في النفس بين والغايب
عن الحواس والافيده تكشفه للمخاطبين خمسة اشيا اللفظ والخط والاشارة
والعقد والنصبه وهي لسان الحال وهي اصدق من لسان المقال

في خ

فلا

ولا يكون ان المفسر الا تفسيرا لما اجمل من هذه الاشيا كقولك كتبت اليه ان احج
واشرت اليه ان اذهب وتودي ان يورك من في النار واوصيته ان اشكر
وعقدت في يدي ان قد اخذت خمسين وزويت على حايطي ان لا يدخلوه ومنه
قوله عز وجل ووضع الميزان ان لا تطغوا في الميزان هي هاهنا تفسيرا للنصبه
التي هي لسان الحال والله المسدد للمقال والموفق لصالح الاعمال
واذا كان الامر فيها كذلك فهي بعينها ان التي تقدم ذكرها لانها اذا كانت
تفسيرا فانما تفسيرا لكلام والكلام مصدر فهي اذا في تاويل مصدر الا انك
اوقعت بعدها الفعل بلفظ الامر والنهي وذلك مزيد فايده ومزيد الفايده
لا تخرج الفعل عن كونه فعلا فكذلك لا تخرج ان عن كونها مصدريه كالم يخرجها
عن ذلك صيغة المضي والاستقبال بعدها اذا قلت يعجبني ان يقوم وان قمت
فكانهم انما قصدوا الى ماهيه الحدث مخبرا به عن الفاعل لا الحدث مطلقا
ولذلك لا يكون مبتداه وخبرها في ظرف او مجرور لان المجرور لا يتعلق بالمعنى
الذي يدل عليه ان ولا الذي من اجله صيغ الفعل واشتق من المصدر
وانما يتعلق المجرور بالمصدر نفسه مجردا من هذا المعنى كما تقدم فلا يكون خبرا
عن ان المتقدمه وان كان في تاويل اسم وكذلك ايضا لا يخبر عنها بشي مما هو صفة
للمصدر وكقولك قيامك سريع او بطي او نحو ذلك لا يكون مثل هذا خبرا
عن المصدريه فان قلت حسن ان يقوم او قبيح ان يفعل جاز ذلك
لانك تريد بها معنى المفعول كانك تقول استحسن هذا استقبحه وكذلك اذا
قلت لن يقوم خير من ان يقعد جاز لانه ترجيح وتفضيل فكانك تامره بان
يفعل ولست تخبر عن الحدث بدليل امتناع ذلك في المضي فانك لا تقول
فيه ان قمت خير من ان قعدت ولا ان قام زيد احسن من ان قام عمرو واشا
هذا دليل على ما قدمنا من ان الحدث هو الذي يخبر عنه واما ان وما بعدها ع
فانها وان كانت في تاويل المصدر فان لها معنى زايدا لا يجوز الاخبار عنه
ولكنه يراد ويكنى ويومى به فان وجدتها مبتداه ولها خبر فليس الكلام على
ظاهره على ما تقدم واما لن فهي عند الخليل مركبه من لا وان ولا يلزمه ما اعترض

عليه سيبويه في تقديم المفعول عليها لانه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسايط
فاذا ثبت ذلك فمناها في الامكان بان كما تقدم فكان ينبغي ان تكون جازمه
كلهم لانها حرف نفي يختص بالافعال فوجب ان يكون اعرابه الجزم الذي هو
نفي الحركه وانقطاع الصوت ليتطابق اللفظ والمعنى كما تقدم في باب الاعراب
وقد فعلت ذلك طايفة من العرب فجزمت بها حين لحظت هذا الاسلوب
واكثرهم ينصب بها مراعاه لان المركبه فيها مع لا ادنى من جهة الفعل واقرب
الي لفظه فهي احق بالمراعاه من معنى النفي ورب نفي لا يجزم الافعال وذلك
اذا لم يختص بها دون الاسماء والنفي في هذا الحرف انما جاه من قبل لا ولا غير عامله
لعدم استبدادها بالافعال دون الاسماء ولذلك كان النصب بها اولى من
الجزم على انها قد ضارعت لم لتقارب المعنى واللفظ حتى قدم عليها معمول
فعلها فقالوا زيدا لن اضرب كما قالوا زيدا لم اضرب ومن خواصها انها تخلص
الفعل للاستقبال بعد ان كانت صيغته للحال فاغنت عن السين وسوف
وكذلك جل هذه النواصب تخلص الفعل للاستقبال ومن خواصها انها تنفي ما
قرب ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف لا اذا قلت لا يقوم زيد
ابدا وقد قدمنا ان الالفاظ مشاكله للمعاني التي هي ارواحها يتفرس العاقل
فيها حقيقه المعنى بطبعه وحسه كما يتعرف الصادق الفراسه صفات
الارواح في الاجساد بتحيزه نفسه فحرف لا لام بعدها الف يمتد بها الصوت
ما لم يقطعه تضييق النفس فاذا امتداد لفظها بامتداد معناها ولن بعكس
ذلك فتامله فانه معنى لطيف وعرض شريف الا ترى كيف جا في القران
البديع نظمه الفايق على كل العلوم علمه ولا يتمنونه ابدا بحرف لا في الموضع الذي
اقترن فيه حرف الشرط بالفعل فصار من صيغ العموم فانسحبت على جميع الازمنه
وهو قوله عز وجل ان زعمتم انكم اوليا لله من دون الناس فتمنوا الموت
كانه يقول متى ما زعموا ذلك لوقت من الاوقات او زمن من الازمان ○
وقيل لهم تمنوا الموت فلا يتمنونه وحرف الشرط دل على هذا المعنى وحرف
لا في الجواب بازا صيغة العموم لاتساع معنى النفي فيها وقال

بانكره

في سورة البقرة ولن يتمنوه فقصر من سعة النفي وقرب لان قوله تعالى في النظم
قل ان كانت لكم الدار الاخرة وليس ان ها هنا مع كان من صيغ العموم لان كان
ليست بداله على حدث وانما هي داخله على المبتدا والخبر عبارة عن مضي الزمان
الذي كان فيه ذلك الحديث فكانه يقول عز وجل ان كانت قد وجبت لكم الدار
الاخرة وثبتت لكم في علم الله تعالى فتمنوا الموت الان ثم قال
في الجواب ولن يتمنوه فانتظم معنى الجواب بمعنى الخطاب في الايتين جميعا والله
الموفق للصواب وليس في قوله تعالى ابدا ما يناقض ما قلناه فقد يكون
ابدا بعد فعل الحال يقول زيد يقوم ابدا ويصلي ابدا ونحو ذلك ومن اجل
ما تقدم من قصور معنى النفي في لن ودلالتها على القرب في اكثر الكلام لم يكن
للمعتزله حجه على نفي الرويه في قوله عز وجل لن تراني ولم يقل لا تراني فلو كان
النفي بلا لكان لهم فيه بعض التعلق ولم يكن حجه بجواز تخصيص العموم بنص
اخر من الكتاب والسنة والله الموفق واما الادراك الذي لا يكون بحال
فنفاه بلا فقال لا تدركه الابصار فالابصار اذا لا تدركه بحال والرويه
يكون بعد هذه الحال وهو عندي اصح من قول من قال الرويه وهذا
والادراك بمعنى واحد لا فرق بينهما الا ترون كيف حسن قوله صلى الله عليه
وسلم انكم ترون ربكم عيانا يوم القيمه ولو قال تدركون ربكم يوم القيمة
لم يحسن فالادراك منفي بلا نفيا مطلقا بخلاف الرويه على اني اقول
ان العرب مع هذا انما تنفي بلن ما كان ممكنا عند الخطاب مظنونا ان سيكون
فتقول له لن يكون لما يمكن ان يكون لان لن فيها معنى ان واذا كان الامر
عندهم على الشك لا على الظن كانه يقول ايكون ام لا يكون وهذا كله مقوي
لتركيبها من لا وان وسا شرح لك وجه اختصاصها في القران بالمواضع التي
وقعت فيها دون لا **مسله** قوله واذا هذا حرف هو عندي
اذا التي كانت ظرفا لما يستقبل وكانت غير منونه من اجل اضافتها الى ما
بعدها فخلع منها معنى الاسميه كما فعلوا ذلك باذ وبكاف الخطاب
وكالضماير المنفصله في باب الفصل خلع فيها معنى الاسم وصارت حروفا لا مواضع

لها من الاعراب وكذلك فعلوا باذا الا انهم زادوا فيها التنوين فذهبت الالف
والقياس اذا وقعت عليها ان يرجع الالف لزوال العله وانما نونوها لما فصلوها
عن الاضافه اذ التنوين علامة الانفصال كما فعلوا باذ حين فصلوها عن الاضافة
الى الجملة فقالوا يومئذ فصار التنوين معاقبا للجملة الا ان اذ في ذلك الموضع لم
يخرج عن الاسمية بدليل اضافة يوم وحين اليها وانما اخرجوها عن الاسميه في نحو
قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم جعلها سيبويه ها هنا حرفا بمنزلة ان
فان قيل ليس شي من هذه الاشيا التي صيرت حروفا بعد ما كانت
اسما الا وقد بقي فيها معنى من معانيها كما بقي في كاف الخطاب معنى الخطاب
وفي على معنى الاستعلا فما بقي في اذ واذا من معانيها في حال الاسميه فالجواب
انك اذا قلت سافعل كذا اذا خرج زيد او قدم عمرو ففعلك مرتبط بالخروج
او القدوم مشروط به وكذلك اذا قال لك القايل قد اكرمتك فقلت
اذا احسن اليك ربطت احسانك باكرامه وجعلته جزا له فقد بقي فيها طرف
من معنى الجزا وهي حرف كما كان فيها معنى الجزا وهي اسم واما اذ من قوله
عز وجل اذ ظلمتم ففيها معنى الاقتران بين الفعلين كما كان فيها ذلك في حال
الظرفيه تقول لاضربن زيدا اذ شتمني حتى وان لم يكن ظرفا ففيها من المعنى الاول
طرف كانك تقول تنبهه على انك تجازيه على ما كان منه اذ شتم فان لم يكن الضرب
واقعا في حين الشتم فله رد اليه وتنبيه عليه فقد لاح لك قرب ما بينها وبين ان التي
هي للمفعول من اجله ولذلك شبهها سيبويه بها في سواد كتابه وعجبا للفارسي حيث
غاب ذلك عنه وجعلها ظرفا ثم تحيل في ايقاع الفعل الذي هو النفع فيها وسوقه
اليها بما هو مسطور في كتبه فاغنى ذلك عن ذكره واما اذا كانت منونه
فانها لا تكون الا مضافا اليها ما قبلها لتعتمد على الظرف المضاف اليها فلا يزول
عنها معنى الظرفيه كما زال عن اختها حين نونوها وفصلوها عن الفعل الذي كانت
تضاف اليه والاصل في هذا ان اذ واذا في غاية من الابهام والبعد عن شبه
الاسما والقرب من الحروف لعدم الاشتقاق وقلة حروف اللفظ وعدم
التمكن وغير ذلك فلولا اضافتها الى الفعل الذي بني للزمان وينعقد

الى الظرف لما عرف فيها معنى الاسم ابدا اذ لا يدل واحد منهما على معنى في نفسها
انما جاءت لمعنى في غيرها فاذا قطعت عن ذلك المعنى تمحض معنى الحرف فيها الا ان
اذ لما ذكرناه من اضافة ما قبلها من الظروف اليها لم يفارقها معنى الاسم
وليست الاضافة اليها في الحقيقه ولكن الى الجملة التي عاقبها التنوين واما اذا
فلم يكن لها بعد فصلها عن الاضافة ما يعضد معنى الاسميه فيها فصارت
حرفا لقربها من حروف الشرط في المعنى ولما صارت حرفا مختصا بالفعل
مخلصا له للاستقبال كساير النواصب للافعال نصبوا الفعل بعدها اذ ليس
واقعا موقع الاسم فيستحق الرفع ولا هو غير واجب فيستحق الجزم فلم يبق الا النصب
ولما لم يكن العمل فيها اصلا لم يتوقوا اخواتها فالغيت تارة واعملت اخرى
وضعفت عن عوامل الافعال فان قيل فهلا فعلوا بها ما فعلوا باذ
حين نونوها وحذفوا الجملة بعدها فيضيفوا اليها ظروف الزمان كما يضيفونها
الى اذ في قولك حينئذ يومئذ اذ الاضافة في المعنى الى الجملة التي عاقبها
التنوين فالجواب ان اذ قد استعملت مضافة الى الفعل المستقبل
في المعنى على وجه الحكاية للحال كما قال تعالى ولو ترى الذين ظلموا اذ يرون
العذاب ولم يستعملوا اذا مضافة الى الماضي بوجه ولا على حال
فلذلك استغنوا باضافة الظروف الى اذ وهم يريدون الجملة بعدها عن اضافتها
الى اذا والله اعلم مع ان اذ في الاصل حرفان واذا ثلثة احرف فكان ما هو
اقل حروف في اللفظ اولى بالزيادة فيه واضافة الاوقات اليه زيادة
فيه لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة اسم واحد واقوى من هذا ان اذا فيها
معنى الجزا وليس في اذ منه رايحه فامتنع اضافة ظروف الزمان الى اذا لان
ذلك يبطل ما فيها من معنى الجزا لان المضاف والمضاف اليه كالشي الواحد
فلو اضيف اليوم والحين اليها لغلب عليها حكمه لضعفها عن درجة حروف
الجزا فتامله مسله في اللامين لام كي ولام الجحود هما حرفا جر
فكلاهما ينصب باضمار ان الا ان لام كي هي لام العله فلا يقع قبلها الا فعل يكون
علة لما بعدها فان كان ذلك الفعل منفيا لم يخرجها ذلك عن ان يكون لام كي

كما ذهب اليه الصيمري لان معنى العلة فيها باق وانما الفرق بين لام الجحود ولام كي
من وجوه ستة احدها ان لام الجحود يكون قبلها ما كان او لم يكن ويكون كان
بلفظ المضي او في معناه لا بلفظ الاستقبال وتكون زمانية ناقصة لا تامة ولا
يقع بعد اسمها ظرف ولا مجرور لا تقول ما كان زيد عندك ليذهب ولا امس ليخرج
فهذه اربعة فروق والذي يكشف لك قناع المعنى ويهجم بك على الغرض ان كانت
الزمانية عبارة عن زمان ماض فلا تكون علة لحادث ولا يتعدى الى مفعول
من اجله ولا الى الحال وفي تعديها الى ظرف الزمان نظر فهذا الذي منعها ان
ان يقع قبل لام العلة او يقع بعدها المجرور او الظرف واما الفرق الخامس
بين اللامين فهو ان الفعل بعد لام الجحود لا يكون فاعله الا عائدا على اسم كان
لان اللام وما بعدها في موضع الخبر عنه فلا تقول ما كان زيد ليذهب عمرو كما تقول
جا زيد ليذهب وما كنت لافعل والفرق السادس جواز اظهار ان بعد لام كي و لا
يجوز اظهارها بعد لام الجحود لانها جرت في كلامهم نفيا للفعل المستقبل بالسين
او سوف وصارت لام الجحود بازايها فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدهما وفي هذه
النكتة مطلع على فوايد من كتاب الله عز وجل ومرقاة الى تدبره كقوله
تعالى وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم فجا بلام الجحد حيث كان نفيا لامر
متوقع وسبب مخوف في المستقبل ثم قال تعالى وما كان الله معذبهم وهم
يستغفرون فجا باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان حيث اراد نفي وقوع العذاب
بالمستغفرين على العموم في الاحوال لا يخص مضيا من استقبال ومثله وما
كان ربك ليهلك القرى ثم قال عز وجل وما كنا مهلكي القرى فالحظ هذه
الاية من مطلع الاخرى تجدها كذلك في المعنى والله المستعان واما لام العاقبة
ويسمونها ايضا لام الصيرورة وهي نحو اللام في قوله تعالى ليكون لهم عدوا ونحو
قوله اعتق ليموت وهي في الحقيقة لام كي ولكنها لم تتعلق بقصد المخبر عنه وارادته
ولكنها تعلقت بارادة فاعل الفعل على الحقيقة وهو الله سبحانه وتعالى اي
فعل الله ذلك ليكون كذا وكذا وقدر ان يعتق الرجل ليموت فهي متعلقة بالقدر
وقضا الفعل وكذلك ابني لابني لاس ومن رواه ابني لابني فقد كشف قناع

المعنى فلا غبار عليه والله الموفق لما يزلف لديه **مسألة** قوله
والجازم لم ولما لم نفي للماضي كما ان لن نفي للمستقبل وكان الاصل في نفي حرف
لا اذ هي اعم بالنفي وبه اولى وقد استعملوها نافية للماضي في قوله تعالى
فلا اقتحم العقبة **وفي قول الراجز**

واي عبد لك لا الما

ولكن عدلوا في اكثر الكلام عنها الى حرف لوجوه منها انهم قد خصوا المستقبل
بلن فارادوا ان يخصوا كذلك الماضي في النفي بحرف كما فعلوا بالمستقبل لان لا
لا تخص ماضيا من مستقبل في النفي ولا فعلا دون اسم ووجه
اخر وهو ان لا يتوهم انفصالها مما بعدها او دون تكون نافية لما قبلها ويكون
ما بعدها في حكم الوجوب مثل قوله تعالى لا اقسم بهذا البلد حتى لقد قيل
في قول عمر رضي الله عنه لا نقضي ما لحا تعناقه لام ان لا ودع لما قبلها ويقضي
واجب لا يبقى وكذلك قال بعض الناس في قوله صلى الله عليه وسلم لا ترا نارا هما
ان لا ردع وما بعدها واجب لعمري ان في لفظها اشارة لهذا المعنى حيث كان
بعد اللام فيها صوت مديد ينقطع في اقصى الحلق راجع الى خلف مخارج
الحروف بخلاف لم فانها مشاركة للا في اللام والمفتوحة كما هي مشاركة
لها في النفي ثم فيها الميم وصوتها بين يدي الفم ليكون هوا الكلمة الى ما بعدها
ومعناها فيما يتصل بها لا فيما وراها كما كان ذلك جائزا في لا والله اعلم
ويؤيد هذا المعنى ويوضحه قلبهم لفظ الفعل الماضي بعد لم الى لفظ المضارع ع
حرصا على الاتصال وصرفا لوجه الوهم عن ملاحظة الانفصال
فان قيل وما هي المضارع مما يؤكد هذا المعنى وليس هو والماضي سوا
قلنا لا سوا لمن استبصر وامعن في هذا الشان وسحر الى
هذه المسالة وكثيرا من المسايل الواردة عليك على اصل التمهيد لان ذلك
فليس تعوص ان شا الله بنا ولا يدوي لك فرع اختنا اعلم ان الافعال
مضارعة الحروف من حيث كانت عوامل في الاسماء مثلها ومن هناك استحقت
البنا وحق العامل ان لا يكون مهيا لدخول عامل اخر عليه كيلا يفضي الامر الى د

التسلسل المستحيل عقلا واصلا والفعل الماضي بعد العوق وعلى اصله من البناء
مضارعة الحروف العوامل في الاسماء فليس يذهب الوهم عند النطق به الا الى
انقطاعه عما قبله الا بدليل يربطه وقرينة تضمه اليه وجعجعه لذلك ولا يكون
في موضع الحال البته لا تقول جاني زيد ضحك لتجعل هذا الفعل في موضع
الحال من زيد اذ لا جامع بينهما فقد يكون في موضع
الصفة من النكرة كقولك مررت برجل ذهب افتقار النكرة
الى الوصف وفرط احتياجها الى التخصيص تكمله لفايدة الخبر هو الرابط من
الفعل وبينها بخلاف الحال فانها تجي بعد استغنا الكلام وتمامه واما كونه
خبرا للمبتدا ولفظ احتياج المبتدا الى جزء جاز ذلك حتى انك اذا دخلت
ان على المبتدا بطل ان يكون الماضي في موضع الخبر اذ كان في خبرها اللام لما في
اللام من معنى الابتدا والاستيناف لما بعدها فاجتمع ذلك مع صيغة المضي
وتعاونا على معنى الفعل الماضي من ان يكون خبرا لما قبلها وليس ذلك في المضارع
فهذا اصل يبين لك ما تقدم قبله ويفيدك اسرارا فيما يرد عليك من هذا
الباب بعد وليس الفعل المضارع كالماضي لان مضارعه للاسم هنا به لدخول
العوامل التي لها صدر الكلام وصيرته كالاسماء المعمول فيها فوقع موقع الوصف
وموقع خبر ان في باب ان كما قطع الماضي من حيث كانت صيغة الماضي لها صدر
الكلام كما تقدم فاوجه مضارعة المستقبل والحال
دخول الزوايد عليه ملحقة بالحروف الاصليه متضمنه لمعاني
الاسما كالمتكلم والمخاطب فجا بعض معنى الاسم اعرب كما بني من الاسما ما تضمن
معنى الحرف ومع هذا فان الاصل في دخول حروف الزوايد الاربع اشبه
الاسما وصح فيه من الوجوه ما لا يصلح في الماضي وعول في المضارعة
على الفعل المتقدم فهو اظهر واقطع للبس واولى بالتحقيق ودع عنك ما علل
به النحويون في المضارعة الفعل للاسم من كلام واهي القول بعد عن منهاج التحقيق
مساعد والله الموفق للصواب المستعان على سلوك طرايق ذوي الالباب
لام الامر ولا في النهي وحروف المجازاه هذه الجوازم كلها

داخلة على المستقبل فحقها ان لا يقع بعدها لفظ الماضي ثم قد يوجد ذلك بحكمه اما
حرف النهي فلا يكون فيه ذلك كيلا يلتبس بالنفي لعدم الجزم ولكن اذا كانت في معنى
الدعا جاز وقوع الفعل بعدها بلفظ الماضي ثم قد يوجد بعد ذلك لوجوه منها
انهم ارادوا ان يجمعوا النفا ولمع الدعا في لفظ واحد فجاوا بلفظ الفعل الحاصل
في معرض الدعا تفا ولا بالاجابة فقالوا لا خيبك الله ولا رحم الكافر ونحو ذلك
وفايدة اخرى وهي ان الداعي قد يضمن دعاه القصد الى اعلام السامع
ومحاد المخاطب بانه داع فجا اللفظ بلفظ الخبر اشعارا لما تضمنه بمعنى الاخبار
يقول اعزك الله وابقاك واكرم الله زيدا ولا رحم فلانا جمعت بين الدعا والاخبار
بانك داع وبوضح ذلك وحسنه انك لا تقول ذلك في حال ما اجابك مولاك
بمحض المعنى والامر بمنزلة النهي سوا فان قيل وكيف لم يخافوا اللبس كما
خافوه في النهي قلنا للدعا هيبه برفع الالتباس وذكر الله تعالى
مع الفعل ليس بمنزلة ذكر الناس فتامله فانه بديع في النظر والقياس فقد
جات اشيا بلفظ الخبر وهي في معنى الامر والنهي منها قول عمر رضي الله
عنه جمع رجل عليه ثيابه صلى رجل في ازار ورداء الحديث وقول
العرب الحرحرما وعدوحلات خاليه عن كونهما وقول الحارث
ابن هشام اتقى الله امرؤ وهو كثير في الكلام ولكنه في معناه كله الامر ولكنه
جا بلفظ الخبر الحاصل قصدا الى معنى ثبوته ووجوده في الديانه والمروه
كانهم يريدون بقولهم الحرحرما وعدا اي ثبت ذلك في المروة واستقر وحلات
خاليه اي جرى ذلك في العادة واستمر وجمع رجل عليه ثيابه حكم قد وجب
في الديانه وظهر ومنا استمر فالاشارة الى هذه المعاني صيرته الى هذا البناء
وان كان في معنى الامر الا ترى انه لا يجي بعده الاسم الا نكره هذا الحكم وشرع
النكره في جنسها على العموم فلو جعلت مكان النكره في هذه الافعال
اسما معرفه بمحض فيهما معنى الخبر وزال معنى الامر فقلت اتقى الله زيد وانجز عمرو
ما وعد خبرا لا امرا ومثله فيما يزعم عن بعض الامر والنهي يرد عليك في القران
والسنه من نحو قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن والمطلقات

يتربصن بانفسهن ولايلدغ المؤمن من جحر مرتين ولايكون المومن لعانا ولايجني
جان الاعلى نفسه وهو كثير وليس هو في الحقيقة خبرا بمعنى امر كما لايكون امر بمعنى خبر
ولكنها اخبار عما استقر في الشريعة وثبت في الديانة التي نحن مامورون بها على
الجملة فمن هاهنا صرنا مامورين بتلك الافعال وان لم تكن على صيغ الامر والنهي
في المقال والله الموفق للصواب في كل حال واما وقوع الافعال المستقبلة
بلفظ الامرين بعد حروف المجازاه فلحكمة لطيفة ليس هي ماذكروه من ان حروف
المجازاه تدل على استقبال واستغنوا عن صيغة المستقبل ايثارا للخفة لان هذه
العلة لاتستقل بنفسها اذ يلزم مثلها فيما يختص بالمستقبل ولايقع بعدها لفظ
الماضي نحو لن وكي ولام الامر ولكن الجملة في هذه المسالة ان الفعل بعد حروف
المجازاه وان كان مستقبلا فانه ماض بالاضافة الى جوابه لان الجواب
لايقع الابعده مرتبا عليه نحو قولك ان قام زيد غدا قام عمرو بعده فصار قيام زيد
غدا بالاضافة الى قيام عمرو ماضيا فاتوا بلفظ الماضي تاكيدا للجزا وتحقيقا لان
الثاني لايقع الا بعد الاول مع ما امنوا من اللبس حيث خصت حروف المجازاه
المعنى وقطعت الاشكال **فان قيل** فهبكم سلم لكم ان الفعل ماض بالاضافة
الى الثاني فما بال الثاني جا بلفظ الماضي اذا قلت ان قمت قمت معك وان خرج
زيد ذهب عمرو **والجواب** انهم قصدوا ازدواج الكلام واثروا
اعتدالي اللفظين حيث كانا معا كالاخوين الاتراهم يقولون انيتك بالغدايا والعشايا
وقالوا حورا عينا من العين الحير وقال سبحانه نسوا الله فنسيهم ومن اعتدى عليكم
فاعتدوا عليه ولولا لفظ الاول ماجاز الثاني في هذا الكلام كله الاترى كيف
حسن ان تزرني ازرك وكان قولهم ان زرتني ازرك احسن من قولك
ان تزرني زرتك وصار اقبح الوجوه الاربعة لعدم الازدواج فيه وقد ذكر ابو
القاسم قبحه في باب الجزا والحمد لله **فان قيل** ان كان يجوز ان زرتني
ازرك بلفظ المستقبل في الثاني فلم ينبغي ان يجوز ان تزرني زرتك بلفظ
الماضي في الثاني والاول مستقبلا اذ لايغني تصحيحه ولا ازدواج يحسنه
فالجواب انهم جازوه على قبحه لان فيه طرفا من معنى المضي وحصول

الفعل

الفعل اذا كان واقعا اذ وقع الاول لامحاله وحاصلا بذلك الشرط فاستسهلوا
ان يجي بلفظ الفعل الحاصل ولم يمنعوه اصلا **فان قيل** فانا نجد حروف
المجازاه في كتاب الله عز وجل يقع الفعل بعدها تارة بلفظ الماضي لاتختلف
القرا فيه وتارة بلفظ المستقبل لايختلف القرا فيه ايضا وكلامه سبحانه هو
الكلام الجزل وقوله فصل ليس بالهزل فما الحكمة في اختصاص لفظ الماضي ببعض
الاي دون بعض **قلنا** كل موضع اعتمد الكلام فيه على الفعل الواقع بعد حرف وف
المجازاه كان بلفظ المضارع لان القصد اليه يوجب تاثير العمل فيه وهو
الجزم واذا كانوا قد قلبوا لفظ الماضي بعد لم الى المضارع ليظهر اثرها ويعرف رتبه
اختصاصها ماظنك به في الموضع الذي لاينقلب فيه عن لفظه ولاينتقل عن اصله
اصله وذلك نحو قوله عز وجل ان يشا يرحكم او ان يشا يعذبكم ولقوله عز وجل
ان تعذبهم فانهم عبادك الايه مع ان الحكمة التي من اجلها غير الفعل الى
الماضي بعد حرف الجزم معدومة في اكثر هذه المواضع الاترى ان الفعل في قوله تعالى لى
ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك الايه ليس ماضيا بالاضافة
الى مابعده لان مابعده واجب في المعنى غير مرتب عليه وهذا بديع اذا تاملته واذاكان
الكلام معتمدا على غيره وكان هو في حكم التبعية له اذ الشرط تابع للمشروط كان لفظ
الماضي بعد حرف الجزا كان لفظ الماضي اولى به فمنه قوله عز وجل لتدخلن المسجد
الحرام ان شا الله امنين وقوله تعالى لين شكرتم لازيدنكم لان اللام رابط جواب
القسم المضمر فالكلام معتمد على جواب القسم لا على الشرط فحسن الالغا وكان لفظ
الماضي اولى به اذ هو مبني لايظهر فيه الاعراب وكذلك ولين شينا لنذهبن ولين
اجتمعت الانس والجن وهو اصل غير مخروم وعروة قياس لاينفصم والحمد لله ومن
اجل ماذكرناه من وقوع الفعل بعد حرف الجزا بلفظ الماضي جاز وقوع لم
الجازمه بعد ان وهما جازمتان ولايجتمع جازمتان كما لايجتمع في شي من
الكلام عاملان في المعمول الواحد من خفض ولانصب ولكن لما كان
الفعل بعدها ماضيا في المعنى وكانت متصله به حتى كان صيغته صيغة الماضي لقوة
الدلالة عليه جاز وقوعه بعد ان فكان العمل والجزم بحرف لم لانه اقرب الى الفعل

والصق وكان المعنى في الاستقبال بحرف ان لانها اولى واسبق ولم ينكر القا ان هاهنا
اذ ما بعدها في حكم صيغة الماضي كما لا ينكر القاوها اذا لم يكن بعدها لم وقد
اجازوا في ان النافية من وقوع المستقبل بعدها بلفظ الماضي ما اجازوا في ان التي
للشرط قال الله تعالى ولين زالتا ان امسكهما من احد من بعده ولو جعلت
مكان ان هاهنا غيرها من حروف النفي لم يحسن فيه مثل هذا لان الشرطية اصل
للنافية كان الجحد في النفي اذا اراد توكيد الجحد يقول ان كان كذا وكذا وكثير
هذا في كلامهم حتى حذف الجواب وفهم المقصد فدخلت ان في باب النفي والاصل
ما قدمناه والحمد لله مسالة في التثنية والجمع الذي على حد التثنية قد
بينا فيما تقدم ان الف التثنية والجمع اصلهما الالف والواو واللسان هما علامتا
اضمار نحو الالف في فعلا والواو في فعلوا وكذلك لا تجد الواو علامة للرفع في جميع
الاسماء الا في الاسما المشتقة من الافعال اذ ما هو في حكمها ولما كانت الالف علامة
اضمار في فعل الاثنين ممن يعقل وممن لا يعقل كانت في تثنية الاسما من العاقلين
وغيرهم وكانت بضمير الاثنين لقرب التثنية من الواحد في فعلا وارادوا ان لا
يغيروا الفعل على البنا على الفتح في الاثنين كما كان ذلك في الواحد لان الواو في
الجمع يكون ما قبلها مضموما فتغير اخر الفعل عما كان عليه وسر المسالة انك اذا جمعت
وكان القصد الى تعيين احاد المجموع والخبر معتمد على كل حال واحد منهم في الاخبار
سلم لفظ بنا الواحد في الجمع كما سلم معناه اي القصد اليه فقلت فعلوا اوهم فاعلون
واكثر ما يكون هذا فيمن يعقل لان كالحمد والامه والثلث فلذلك تقول في الدراهم
والثياب والاحجار ونحوها جمعت وقبضت ولا تقول جمعوا ولا قبضوا ولا تقول
في الحمير والغنم ونحوها ذهبوا ولا فعلوا ولكن ذهبت وفعلت لانك تشير الى الجملة
من غير تعيين لاحادها هذا هو الغالب فيما لا يعقل كما كان فيما يعقل وكذلك
جا جمع التكسير مغيرا فيه بنا الواحد جاريا في الاعراب في الحركات مجرى الواحد
حيث ضعف اعتمادهم على كل واحد بعينه وصار الخبر كانه على الجنس الكثير الجاري
في لفظ مجرى الواحد ولذلك جمعوا ما قل فيه العدد من المونث جمع سلامة وان
كان مما يعقل كقولهم الثمرات والطلحات الا انهم لم يجمعوا المذكر منه وان قل

عدده الا جمع تكسير لانهم في المونث لم يزيدوا غير الف فرقا بينه وبين الواحد
واما التا فقد كانت موجودة في الواحدة وفي وصفها وان كثر جموع مع تكسير
كالمذكر واذا كانوا في الجمع القليل يسلمون لفظ الواحد من اجل امكان التعبير
في احاده والاعتماد في اسناد الخبر على افراده فاظنك به في الاثنين اذا صاغ لكم
ذلك في الجمع على حدها لقربها منها فمن ثم لا تجد التثنية ابدا فيما يعقل وفيما لا
يعقل الا على حد واحد وكذلك ضمير الاثنين في الفعل المسند الى العاقلين
وغيرهم فاذا ثبت ما قلناه فحق للعلامة في تثنية الاسماء ان يكون على علامة الاضمار
وان زاد القافي الرفع والنصب والخفض لانها تثنية في جميع احوالها وكذلك
فعلت طوايف من العرب وهم خثعم وطي وهو الحرث بن كعب واما الاكثر منهم
فانهم كرهوا ان يجعلوه كالاسم المبني والمقصود من حيث كان الاعراب
قد ثبت في الواحد والتثنية طارية على الافراد وكرهوا ايضا زوال الالف
لاستحقاق التثنية لها فتمسكوا بالامرين فجعلوا التا التي الكسر علامة الخفض
وابقوا من الالف بعضها وهي الفتحة وشركوا النصب مع الخفض للعلل التي ذكرها
النحويون فما اجروا الرفع بالالف اذ اسما علامة رفع الفاعل وما ضارع الفاعل
فقد لاحت لك الحكمة في اختصاص التثنية بالالف في الاضمار وتثنية الاسماء وقد
تقدم في باب المعرفة وجه الحكمة في اختصاص الواو بجمع ما يعقل علامة واضمارا
واشرنا الى انها جامعة حسا وعقلا حيث كانت هي الضمة في الحقيقة ومخرجها
في النطق من الشفتين واخاً اذ هذا المعنى فيها في جميع ابوابها ولا معنى للحديث
المعاد الا انهم في موضع الخفض والنصب في علامة حولوها الى اليا للعلة التي
ذكرناها في التثنية. ومتى انقلبت الواو الى اليا واليا الى الواو فكانها هي اذ
لم يفارقهما المد واللين وكانهما حرف واحد والانقلاب فيها تغيير حال
لا تبدل بحال وكذلك نجد النحويين يعبرون عن هذا المعنى بالقلب لا بالابدال
ويقولون في التامن راث وتحمه بدل من واو وفي الطا من مصطفى كذلك وفي الميم
من فم وفي الالف المبدله فاصغ لهذا الباب وفرغ له قلبا فان قيل
لك اذا كانت طوايف من العرب قد جعلت التثنية في جميع احوالها بالالف

للعلة التي ذكرتم فلم لم تطرد واعلة الجمع بالواو فيكون في جميع احواله بالواو على
تلك اللغة **فالجواب** ان الالف منفرده في كثير من احكامها عن اليا
والواو كانفرادها في الردف واختصاصها بالتاسيس وغير ذلك واليا والواو
اختان في باب الافراد والردف واشباه ذلك فكانهم اذا قلبوها يا في النصب
لم يبعدوا عن الواو بخلاف الالف فانهم اذا قلبوها يا بعدوا عنها والله اعلم
فان قيل ما بال سنين وما بين بابها جمع على حد التثنية وليس من صفات
العاقلين ولا اسمايهم الاعلام **فالجواب** ان هذا الجمع لا يوجد الا فيما اكملت
فيه اربعة شروط احدها ان يكون معتل اللام الثاني ان لا يكون المحذوف
منه غير حرف مد ولين الثالث ان يكون مونثا الرابع ان لا يكون له مذكر
تخرج من هذا الباب شفه وشاه وعطه لان المحذوف منهن ها وليس حرف
مد ولين وخرج من هذا الباب امه لان لها مذكرا وان لم يكن على لفظها فقالوا في
جمعها اموال ولم يجمعوا جمع سنين كيلا يظن انه جمع المذكر اذ كان له جمع مذكر
في معناه وجمع ساير الباب جمع السلامة من اجل انه مونث والمونث له جمع جمع
السلامة بالقياس الصحيح وكانت عادتهم رد اللام المحذوفة في الجموع وكانت
اللام المحذوفة واوا ويا لا تظهر في الجمع السالم يا او واوا ولم يكن في الواحد
وساق القياس اليها سوقا لطيفا حتى حصلت بعد زوالها اشبهت حال هذا الجمع
حال الجمع المسلم في العاقلين من حيث كان جمعا وكان مسلما وان لم يكن واو الجمع
هي لام الفعل ولكنها واو لم تكن في الواحد فلم يبق الا النون وقد لا يكون في الجمع
نون اذا اضيف فصار كانه هو فالحقوا النون اذا لم يضيفوا واجروه مجراه في
وجوه الاعراب واما كسر السين من سنين فلا يلتبس بما هو على وزن فعول
في الواحد نحو وروسنون الذي بسين وكان كسر السين تخفيفا للجمع اذ ليس
في الكلام اسم على وزن فعول او فعيل **وان قيل** فما بال
الارضين **قلنا** والله المستعان ليس الارض في الاصل كاسما الاجناس مثل
صخر وكلب ولكنها لفظة جارية مجرى المصدر فهي بمنزلة السفل والتحت وبمنزلة
ماهو في مقابلها كالفوق والعلو ولكنها وصف بها هذه الارض المحسوسة فجرت

مجرى

مجرى قولهم امراة ضيف وزور ويدلك على ذلك **قول**
الراجز
ولم يقلب ارضها البيطار ۞
يعني قوايم الفرس وافرد اللفظ وان كان يريد ما هو جمع في المعنى فاذا كانت
بهذه المنزلة فلا معنى لجمعها كما لا يجمع الفوق والتحت والعلو والسفل فان قصد المخبر
الى جزء من هذه الارض الموطوة وعين قطعة محدودة منها خرجت عن معنى السفل
الذي هو في مقابله العلو حيث عين جزوا محسوسا منها فجاز على هذا ان يثني اذا ضمت
اليه جزوا اخر فيقول رايت ارضين او هما ارضان ولا يقال للواحدة ارضة تنبا الثابت
كما يقول في القطعة من الحشيش نحو تمرة وبرة من تمر وبر لان الارض ليس باسم جنس
كما تقدم لا يقال ايضا ارضة من حيث قلت ضربة وسمة لانها في الاصل تجري مجرى
السفل والتحت ولا يتصور في المعقول ان يقال تحته ولا سفله كما تصور ذلك في بعض
المصادر لما ياتي بيانه ان شا الله تعالى فلما لم يمكنهم ان يجمعوا ارضا على ارضات
من حيث رفضوا ارضة ولا يمكنهم ان يقولوا ارض ولا اراض من حيث لم يكن مثل صخر
وكلب وكانوا قد عينوا جزءا محدودا فقالوا فيه ارضا وفي تثنية ارضان وارضين
اذا لم يكروا اذا اضافوا الى الجزين مثل عددهما او قريبا منه ان يجمعوا على
حد التثنية فقد تم السر في الجمع الذي على حد التثنية وانه مقصود على احاده
على التعقب لا التثنية فان ارادوا الكثرة والجمع الذي لا يتعين احاده كاسماء
الاجناس لم يحتاجوا اليه ها هنا فان لفظ ارض ماتي على ذلك كله لانها كلها
بالاضافة الى السماء تحت وسفل وخبر عنها بهذا اللفظ الجاري مجرى المصدر
لفظا ومعنى وكانه وصف لذاتها لا عبارة عن هيئتها وحقيقتها او يصلح ان يعبر
به عن كل ما له فوق وهو بالاضافة الى ما يقابله سفل كما تقدم في قوايم الفرس
فسمي كل شي اعلاه وارضه اسفله الا ترى كيف وردت مجموعة في نحو قوله
صلى الله عليه وسلم طوقه يوم القيمة من سبع ارضين لما اعتمد الكلام على ذوات
الارضين وانفسها على التفصيل والتعيين لاحاده والتعيين لذاتها دون الوصف
لها بدم او سفل في مقابلة علو فيما مثله **فان قيل** فقد كان ينبغي على هذا

ان لا يجمع ما هو في مقابلها ويجري مجري المصدر الموصوف به اعني السما، وقد وردت
في كتاب الله عز وجل بخلاف فما الفرق بينهما **قلنا** فرقان فرق من جهة
اللفظ وفرق من جهة المعنى فاما الارض فعلى وزن الفاظ المصادر الثلثة الذي
وجب لها في الا... وهو ما كان على وزن فعل وان اختلف لتثنية فالواحد في جميعه
فعله قياسا لا... فهذا يدلك على انه الاصل في اثنية المصادر الثلثة واسما
السماوات كان ... الهاني المصادر كالعلا والحلا وهي لا تثنى ولا تجمع في مقابلها الفوق
والعلو وما كذلك لا يجمعان ابدا على انا لا نسلم ان السموات جمع اسما انما هو جمع
لسماوة وسماوة كل شي اعلاه واما جمع سما على لفظها فاسمية في التكسير وسموات
في المسلم واما الفرق من جهة المعنى فان الكلام متى اعتمد به على السما المحسوسة
التي هي السقف وقصد به الى ذاتها دون معنى الوصف صح جمعها جمع السلامة
لان العدد قليل وجمع السلامة بالقليل اولى لما تقدم قبل من انه قريب من التثنية
فوجب ان يكون على حدها فاذا اجتمع الكلام على الوصف استرا دمعنى العلا والرفعة
وان كان الحرعن السموات العلى جري اللفظ مجري المصدر الموصوف به في قولك
قوم عدل وزور واما الارض فلم يجي في القران مقصودا الى ذاتها ولا معبرا عنها
الا بما هو بمعنى السفل تنبيها مقصودا الى ذاتها من الله تعالى على دمها واعراضا
عن ذكرها وترك الاعتنا بها اذ كانت دار الحياة الدنيا تصديقا لما ورد في الاثر
من الله تعالى لم ينظر الى الدنيا منذ خلقها وانه يقول لها اسكني يا لا شي وشبهها
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجيفة قال انها اهون على الله الجيفة فلم يكن
جلثناوه ليعتمد ذاتها بالمذكور ولا ليعبر عنها بغير وصف الذم بخلاف السما،
المشرقة الرفيعة المقدسة المطهرة التي هي مقر ملايكته ومحل انوار جلاله
وعظمته فاذا اعتمد ذكر ذاتها فوقها جمع واذا اعتمد الوصف الشامل لسماواته
وهو معنى العلا والعلو افرد ذلك على حسب ما يتصل به من كلام ويقتضيه في
بعض الايات دون بعض اعجاز الانتظام كقوله تعالى فورب السموات
والارض وكقوله تعالى امنتم من في السما، وما اصاب من مصيبة في الارض
ولا في السما، فان اعتمادا الكلام في مثل هذه الاي بخلاف اعتماده ومقصده في

نحو قوله تعالى يسبح له السموات السبع والارض وقل من يرزقكم من السموات
وخلق سبع سموات وقصد في هذه الى تعيين ذواتها وتفصيل احادها بخلاف
ما تقدم **فان قيل** فلم قال في سورة سبا قل من يرزقكم من السموات
والارض وفي سورة يونس من السما والارض وهل في النظم المعجز ما يقتضي فرقا
بين الموضعين **قلنا** نعم قد يرد لفظ السما عبارة عن كل ما علا من السموات
فما فوقها الى العرش وغير ذلك من المعاني العلوية المختصة بالربوبية فيكون
اللفظ بصيغة الافراد كالوصف المعبر به عن الموصوف كما تقدم في الفصل قبل
هذا وقد يكون السما عبارة عن السما الدنيا عرفا ويكون عبارة عن السحاب الذي
ينزل منه الما وكان المخاطبون بهذه الاية اعني التي في يونس مقرين بنزول
الرزق من هذه السما، اعني الرزق المحسوس كالغيث ونحوه وقد قال
تعالى في اخر الاية فسيقولون الله فلما انتظم هذا الكلام بما قبله لم يصلح في
النظم الا ذكر السما، مفرده لانهم لا يقرون بما ينزل من فوق ذلك الرزق
المعقول والرحمة بالعباد كالوحي الذي به حياة الارواح والاجساد بل ينكرون
ذلك فورديت السما فيها بلفظ الافراد بخلاف الاية الاخرى فانه لم ينتظم بها
ذكر اقرارهم بما ينزل من الرزق ولكنه قال تعالى قل من يرزقكم من السموات
والارض قل الله فامر نبيه بهذا القول الذي هو تصديق لنزول الرزق والخير
الذي هو الحكمة والعلم وهو افضل الرزق من فوق السبع سموات واما الرزق
من الارض فيصلح ذكر في الاثنين جميعا اذ لا ينكرون رزق الارض وما ينزل
من الغيث من هذه السما، رزق لا جبريل يعترف به المومن والكافر
فتامل ما ذكرته من هذه النكت فانها انف لم ازاحم عليها ولا وجدتها لاحد
تقدمني لها والله الموفق لشكر يقتضي المزيد المزيد من فضله وهو
حسبنا ونعم الوكيل **فصل** ومن صفات المشتقة من الافعال
ما لا يجمع جمع السلامة في مستعمل الكلام وهو ما كان على وزن فعل مضاعفا
نحو رجل بر وقط وما اشبه ذلك كانهم كرهوا لبناسبه تفعول
فكسروه واما ما ليس بمضاعف فقد تقول فيه فعول مثل صعب وصعبين

ولم يجاوا في هذا البنا الثاسا كما في ما قبله اذ ليس في الكلام فعول ومن ثم
قالوا في مونثه صعبات وحدلات بتسكين حملا على مذكره ولو كان اسما غير
وصف لفتحوا العين كما فتحوها في جمنات وبابه بالنظر المعنى الجمع وكيلا يتوهم
لحقا الالف انك اردت جفنة فقد توقف على هذه الها ما التا وكانت الفتحة
اولى حيث ارادوا التحريك لوجودها في المكسر نحو جفنات **فان قيل**
فما بال فعيل اذا كان وصفا مشتقا لا يكاد يوجد مجموعا جمع السلامة نحو عليم
ورحيم **قلنا** جمع السلامة فيه جايز ولكنه فيه مستثقل لتوالي الكسرات
مع اليا اذا قلت رحيمين والخروج من الكسر الى الضم اذا قلت رحيمون فعدلوا
عنه الى فعلا واما شعرا فليس بجمع شاعر على القياس ولكنه جمع فعيل من شعر يشعر
فليس ما هو وزن فاعل جاريا على فعل ولا يوجد ذلك ولكنهم لما رفضوا ان يقولوا في
اسم الفاعل من شعر شعير عدلوا عنه الى فاعل الذي فيه معنى النسب نحو رامح ونامر
ولابن واستغنوا به فلما جمعوا ردوه الى الاصل الذي كان يقتضيه القياس
كانهم انما كرهوا موافقة اللفظ الشعير الذي هو اخو الحنطة فاستغنوا عنه
بفاعل الذي معناه ذو الشعر كما ان رامحا معناه ذو رمح وليس هو من رمح
وناصر ولابن كذلك ولم يحتاجوا في الجمع الى عدول عن قياس لعدم الاشتباه
والالتباس فافهم **مسله** من باب الفاعل والمفعول به قوله
لان الفعل اذا تقدم الاسما وحد واذا تاخر ثني وجمع للضمير الذي يكون فيه ولعله
اصح من هذه قد قدمت في صدر هذا الكتاب واذا كان في الفعل ضمير لحقته
في التثنية علامة الاضمار وهي الالف وفي الجمع الواو والفعل في كل حال
مفرد لانك لم ترد ان تضم فعلا الى فعل ولا تفعل الى تفعل اخر **فان قيل**
لم ظهرت علامة الاضمار في التثنية والجمع ولم تظهر في الواحد **قلنا**
الفعل يدل على فاعل مطلق ولا يدل على تثنيته ولا على جمعه لان التثنية والجمع معنى
زايد على الافراد والافراد هو الاصل ففعل الواحد مستغن عن ظهور علامة
الاضمار يعلم السامع ان له فاعلا وليس كذلك في التثنية والجمع لان السامع
لا يعلم ان الفاعل مثنى ولا مجموع الا بدليل **فان قيل** فضمير الفاعل المستتر

في الفعل

الفعل كيف يصح استتاره فيه والفعل كلم موتلفة من حروف والحروف اعراض في
اللسان اجرام الصوت لا تستتر فيها شي ولا يظهر اذ ليست بحجم **فالجواب**
ان اكثر الفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح لا على الحقيقة لان مقصدهم
التقريب على المبتدين والتعليم للناشيين وتحقيق القول ان الفاعل مضمر في نفس
المتكلم ولفظ الفعل متضمن له دال عليه واستغني عن
اظهاره لتقدم ذكره وعني بالمضمر ولم يعبر عنه بمحذوف كما قلنا في المضمر المفعول
العايد على الاسم الموصول لان المضمر هنا اذ قد لفظ به في النطق ثم حذف تخفيفا نحو قول
الذي رايته والذي رايت ويجوز حذفه في التثنية والجمع فلما كان ملفوظا ثم قطع من
اللفظ تخفيفا عبر عنه بالحرف وليس كذلك ضمير لانه لم ينطق به ثم حذف ولكنه مضمر في
النية مخفي في الجلد والاضمار هو الاخفا والحذف هو القطع من
الشي فهو فرق ما بينهما وهو واضح لا خفا به ولا غبار عليه **مسالة** قد تلحق
العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين فليست حينئذ بضمير
اذ لم يتقدم مذكور يعود ولكنها حروف لحقت علامة للتثنية والجمع حرصا على
البيان وتوكيدا للمعنى اذ يسمون بالجمع والتثنية نحو فلسطين وسرين وكذلك
سلمان وحمدان يشبه لفظ لفظ التثنية في الرفع فهذا ونحو مما دعاهم الى تقدم
العلامة في نحو قولهم اكلوني البراغيث وقد ورد في الصحيح نحو قوله صلى
الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملايكة وكما ان هذه العلامة ليست للفعل
انما هي للفاعلين وكذلك التا في ظفرت بذلك وقامت هند ليست للفعل عبارة عن
الحدث وهو اسم مذكر لا يلحقه علامة التانيث الا في التحديد نحو ضربة وقتلة وقد تقدم
ان الفعل لم يشتق من المصدر محدودا وانما يدل عليه مطلقا فثبت بهذا ان
التا حرف بمنزلة العلامة التي تقدم ذكرها الا انها الزم للفعل منها اذ كل
العرب تقول قامت ولا تكاد تقولوا قاموا اخوتك الا قليل منهم وقد ذكر
النحويون فروقا في ذلك وعللا عدلنا عن ذكرها اذ كانت في كتبهم مسطورة ولكنا نشير
الى فصول اغفلوها من احكام تا التانيث زعموا ان الاسم المونث
اذا كان تانيثه مجازيا كنت مخيرا في اثبات التا وتركها وزعموا ان التا في قالت

الاعراب لتانيث الجماعة غير حقيقي وقد كان على هذا الحرف التاء في قوله وقال نسوة في
اولى اذ كان تانيث النسوة حقيقة واتفقوا ان الفعل اذا تاخر عن فاعله
المونث فلابد من اثبات التانيث وان لم يكن تانيثه حقيقيا ولم يذكروا فرقا بين
تقدمه وتاخره وفي هذا كله وهن لاصولهم ودليل على قلة تحصيلهم ومما يسلون عنه
ان يقال اذا الحقت التا التانيث الجماعة فلم لا يجوز في الجمع المسلم نحو قالت
الكافرون وقالت الظالمون قالت الاعراب وذهبت الاحقاد ونحو ومما يسلون عنه
ان يقال اذا كان لفظ الجماعة مونثا فلفظ الجمع مذكر فلم روعي لفظ التانيث
ولم يراعي لفظ التذكير فان قالوا انت مخير ان راعيت لفظ الجمع ذكرت وان راعيت
لفظ الجماعة انثت **قلنا** هذا باطل فان احدا من العرب لا يقول
الهندات ذهب ولا الجمال انطلق ولا الاعراب تكلم مراعاة للفظ الجمع فدل على
الامر بخلاف ما ذكروه والله اعلم والاصل في هذا الباب ان الفعل متى اتصل
بفاعله ولم يحجز بينهما حاجز لحقت التا علامة للتانيث ولا يبالي كان الفعل حقيقة
او مجازا يقول طالت النخل كما تقول جات المراه اللهم الا ان يكون الاسم المونث
في معنى اسم اخر مذكر كالحوادث والحدثان والارض مع المكان فقد جا

فان الحوادث اودى بها ولا ارض ابقل

ابقالها

حمل الحوادث على الحدثان وحمل الارض والمكان مع انه شعر والشعر موضع ضرورة
فاذا فصلت الفعل عن فاعله فكلما بعد عنه قوي حذف العلامة منه قالوا حضر
القاضي اليوم امراه وفي القران واخذ الذين ظلموا الصيحة هذا مثل هذا في
الجواز كما انه اذا تاخر الفعل عن الفاعل وجب ثبوت التا فيهما جميعا تقول
المراه حضرت كما تقول الصيحة اخذتهم والنخل طالت وما اشبه ذلك
لان الفعل اذا تاخر كان فاعله مضمرا فيه متصلا به اتصال الجزء بالكل فلم
يكن بد من ثبوت التا لفرط الاتصال واذا تقدم الفعل متصلا بفاعله الظاهر
فليس مو خرا لاتصال كهو مع المضمر لان الفاعل الظاهر كلمة والفعل كلمة اخرى
والفاعل المضمر والفعل كلمة واحدة وكان حذف التا في قامت هند وطالت

النخل اقرب الى الجواز منه في قولك النخل طالت فان حجز بين الفعل وفاعله
حاجز فان حذف التا حسنا وكلما كثرت الحواجز كان حذفها احسن فان كان الفاعل
جمعا مكسرا ادخلت التا التانيث الجماعة وحذفت لتذكير اللفظ لانه بمنزلة
الواحد في ان اعرابه كاعرابه ومجراه في كثير من الكلام مجرى اسم الجنس فان
كان الجمع مثنى الا بد من التذكير لسلامة لفظ الواحد فلا يقول قالت
الكافرون لان اللفظ بحاله لم يتغير بطرو الجمع عليه **فان قلت** فلم لا
يقول الاعراب قال الجمال ذهب كما يجوز ذلك في حال تقديم الفعل **قلنا**
ثبوت التا انما كان مراعاة لمعنى الجماعة فاذا اردت ذلك المعنى اثبت التا وان
تاخر الفعل لم يجز حذفه لاتصال الضمير وان ترد معنى الجماعة حذفت التا اذا
تقدم الفعل ولم يحتج اليها اذا تاخر لان ضمير الفاعلين جماعة في المعنى وليسوا
بجمع لان الجمع مصدر جمعت اجمع ومن قال ان التذكير في ذهب الرجال
وقام الهندات مراعاة لمعنى الجمع فقد اخطا واما حذف التا من قال نسوة
فلانه اسم جمع بمنزلة رهط ونفر فلولا ان فيه ها التانيث لفتحت اليا في فعله
ولكنه قد يجوز ان يقال قال نسوة كما يقول قالت فتية وصبية **فان قلت**
النسوة بالالف واللام كان دخول التا في الفعل احسن من تركها كما كان ذلك
في قالت الاعراب لان الالف واللام للعهد فكان الاسم قد تقدم ذكره فاشبهت
حال الفعل حاله اذا كان فيه ضمير يعود الى مذكور من اجل الالف واللام فانها
ترد على معهود **فان قيل** فاذا استوى ذكر التا وتركها في الفعل المنقول
عن الفاعل المونث فما الحكمة لاختصاصها في الفعل في قصة شعيب وحذفها في قصة
صالح عليه السلام في معنى العذاب والخزي اذ كانت متضمنه بقوله سبحانه وتعالى
ومن خزي يومئذ ان ربك هو القوي العزيز فصارت الصيحة عبارة عن ذلك
الخزي وعن العذاب المذكور في الايه فقوي التذكير بخلاف الايه والله اعلم
فان قيل فلم قلتم ان التا حرف ولم يجعلوها علامة اضمار اذا تاخرت
وعلامة تانيث اذا تقدمت **قلنا** قول العرب الهندان قامتا وفعلتا
بالتا والضمير معا يدل على ان التا حرف وليست بضمير اذ لا يكون للفعل ضميران

فاعلان وهذا بين لاخفايه وبالله التوفيق **فان قيل** ما الفرق في قوله
عز وجل فمنهم من هدي الله ومنهم من حقت عليه الضلالة وفريقا حق عليهم
الضلالة حتي تثبت التاي في احدهما وحذفت في الاخري **قلنا** لو كان هذا
السوال في غير القران ما احتاج الي جواب لان الاثبات والحذف جايزان
فللك كلم ان تفعل من ذلك ما شا ولكن كلام المجيد ليس كغيره من الكلام لاعجازه
في الاسلوب والانتظام والفرق بين الموضعين المتقدمين لايح من وجهين احدهما
لفظي والاخر معنوي اما اللفظي فهو ان الحروف الحواجز بين الفعل والفاعل
كلما كثرت كان حذف التا باحسن واما الفرق من جهة المعني فان من في سورة النحل
واقعة علي الجملة وهي موءنثة لفظا الا تراه يقول ولقد بعثنا في كل امة رسولا ثم
قال تعالي ومنهم من حقت عليه الضلالة اي من الامم امم ضلت او حقت عليه
الضلالة واحد واذا كان معني الكلامين واحدا كان اثبات التا احسن من تركها
لانها ثابتة فيما هو في معني الكلام وكذلك قوله تعالي وفريقا حق عليهم الضلالة
لان معناه وفريقا ضلوا بغير يا في اللفظ فليحسن حذفها اذ فيها هو في معناه
فكثيرا ما يفعل العرب ذلك يدع حكم اللفظ الواجب له في القياس اذا كان في
معني الكلمة ما ليس له ذلك الحكم الا تراهم يقولون هو احسن الفتيان واجمله
ونظايره كثيرة فاذا احسن الحمل علي المعني فما كان القياس ان لا يجوز فما ظنك حيث
يجوز القياس والاستعمال واحسن من هذه العبارة ان يقول انهم ارادوا
احسن شي واجمله بجعل شي مكان فتي في اللفظ لا في الصحيح قوله صلي الله
عليه وسلم خير نسا ركبن الابل صالح نسا قريش احناه علي ولد في صغره وارعاه في
ذات يده فلو كان للتقدير هناك حسن فتي حين ذكر الفتيان لقال
ها هنا احناها علي ولد اذ ذكر النسوان ولكن التقدير كما قدرناه لا كما قدروه والله
المستعان **مسالة** قوله واعلم ان الوجه تقديم الفاعل قسم النحويون
هذا الفصل اربعة اقسام قسم لا يجوز فيه الا تقديم الفاعل علي المفعول
نحو ضرب موسي عيسي وضربت حذام قطام وكل موضع لا يظهر فيه علامة اعراب
وقسم لا يجوز فيه تاخير المفعول نحو قوله عز وجل واذ ابتلي ابراهيم ربه من اجل

الضمير

الضمير الذي لا يجوز تقديمه قبل المذكور وقسم يكون فيه تقديم الفاعل احسن من
تاخيره نحو ضرب زيد عمرا وقسم يكون فيه تقديم المفعول احسن نحو اعجب زيدا
ما كره عمرو لان الفاعل لا يظهر فيه الاعراب فكان تقديم المفعول الذي يظهر فيه
الاعراب اولي حرصا علي افهام المخاطب والذي ذكروه حق ولكنا ننبه عن مسلتين
احداهما لا يجوز فيها تاخير الفاعل وهو معرب والمفعول كذلك ومسالة تقدم
فيها الفاعل علي المفعول فان اخر انعكس المعني واختلف المقصد والمعني اما المسالة
الاولي فقولك ضرب القوم بعضهم بعضا لا يجوز تاخير الفاعل ها هنا من اجل
حذف الضمير من المفعول اذ كان الاصل ان يقال ضرب بعضهم بعضهم اذ حق
البعض ان يضاف الي الكل ظاهرا او مضمرا فلما حذفوه من المفعول استغني بذكره
في الفاعل لم يجيزوا تاخير الفاعل فيقولوا ضرب بعضا بعضهم لان اهتمامهم بالفا عل
قد قوي ويضاعف لاتصاله بالضمير الذي لا بد منه فبعد ان كانت الحاجة الي
الفاعل مرة صارت الحاجة اليه مرتين **فان قيل** فما المانع له من اضافة
بعض الي الضمير اذ كان مفعولا دون الفاعل فيقول بعضهم **قلنا** الاصل
ان يذكر فيهما جميعا فلما ارادوا حذفه من احدهما تخفيفا كان حذفه مع المفعول
الذي هو كالفضلة في الكلام اولي من حذفه مع الفاعل الذي لا بد منه ولا غني
عنه وليتصل بما يعود اليه ويقرب منه ثم قد يضاف اليه بعض وهو مفعول
اذ كان البعض الاخر مجرورا كقولك خلطت القوم بعضهم ببعض لان رتبة المفعو ل
ها هنا التقديم علي المفعول فحق ضمير العايد علي الكل ان يتصل بما هو بتقديمه اهم
واما المسالة الاخري التي تختلف فيها المعني فمثل ان يكون قبل الفعل انما
يقول انما ياكل زيد الخبز فحقق ما يتصل ومحق ما ينفصل وهذه عبارة اهل
سمرقند في انما يقولون انها وضعت لتحقيق هذا الكلام انما نفي واثبات
فاثبت لزيد اكل الخبز المتصل به في الذكر ونفت ما عداه فمعناه ما ياكل زيد
الا الخبز فان قدمت المفعول ها هنا فقلت انما ياكل الخبز الا زيد فهذه المسالة
تخالف الاربعة اقسام التي ذكرها النحويون لان المعني في جميع تلك الاقسام
قدمت او اخرت واحد والمعني في هذه المسالة مختلف الا تري ان معني

قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلما ليس كقولك انما يخشى العلما الله لانك
اذا اخرت الفاعل نفيت الخشية من غير العلما واذا قدمت الفاعل نفيت الخشية
ان تتعلق بغير الله سبحانه وتعالى وهذا واضح لاخفا به عند التامل والله الموفق
ومما يوضح لك من النفي والاثبات في انما قول همام

اداف عن اعراض قومي وانما يدافع عن اعراضهم انا
او مثلي

فجعل الضمير المنفصل انا فاعلا وهو متصل في اللفظ بليقل وما ذاك الا ان بينه
وبين الفعل حاجزا في المعنى وهو الا فكانه قال ما يدافع عن اعراضهم الا انا
او مثلي فقد وضح لك النفي والاثبات المذكوران في انما **مسالة**
في الاسماء النواقص اعلم ان العرب لما جعلت الاسم الذي هو صلة الى الوصف النكرات
بالاجناس فقالوا هذا رجل ذو مال حيث لم يمكنهم ان يشتقوا من المال
ونحوه اسما يكون وصفا للرجل جاريا عليه كما امكنهم ذلك في الفعل حيث اشتقوا منه
اسما يصفون بها ويضمرون فيها ما يعود على الموصوف فلما لم يمكنهم ذلك في الاسم
الجامد توصلوا الى الوصف به بكلمة جارية على الاسم الذي بعدها رابطا بينها وبينه
حيث لم يكن رابط سوى ما ذكرناه من ضمير ولا غيره واذا ارادوا وصف النكرة
بجملة كان الضمير الذي فيها رابطا لها بالاسم الموصوف بها كقولك مررت برجل
ابوه قايم لم يحتاجوا الى اكثر من الضمير العايد فاذا ارادوا وصف المعرفة بجملة
لم يمكنهم من ذلك ما امكنهم في النكرة لوجهين احدهما ان النكرة مفتقرة الى الوصف
والتبيين لها وبكلمة لعايدها **الوجه** الثاني ان الجملة تتنزل منزلة النكرة
لانها لا اخبر ولا يخبر المخاطب الا بما يجهله لا بما يعرفه فصلح ان يوصف بها النكرة
والمعرفة بخلاف هذا كله لو قلت جاني زيد ابوه قايم على جهة الوصف لما ارتبط
الكلام بعضه ببعض لاستقلال كل واحد منهما بنفسه فجاوا بالوصلة التي وصلوا
بها الى النكرة بالاجناس وهي قولك ذو فقالوا هذا زيد ذو قام ابوه وذو
وجد حسن هذه اللغة لطي وهي الاصل **قال**
الشاعر

ويبري ذو حفرت وذو طويت

ثم ان العرب لما ارادوا اسما وصف به المعرفة ارادوا تعريفه ليتفق الوصف
والموصوف في التعريف كما فعلوا بالالف واللام عليه ثم ضاعفوا اللام كيلا يذهب
لفظها بالادغام ويذهب الف الوصل في الدرج فلا يظهر التعريف علامة هذا
اللفظ الذو فلما راوا الاسم قد انفصل عن الاضافة حيث صار معرفة قلبوا الواو منه
ياء اذ ليس في كلامهم واو متطرفة مضموم ما قبلها الا وتنقلب ياء كقولهم دلو وادل
ولا نطول بتكثير النظاير لان الاصل معروف عند الناشدين فلما انقلبت بالواو
ياء والياء كسرة صار اللفظ الذي وانما صحت الواو في قولهم ذو لانها كانت في حكم
التوسط اذ المضاف مع المضاف اليه كالاسم الواحد وفي معنى ذو الذي هو
مضاف طرف من معنى الذي هو اسم مبهم الا تراه يتصل باسماء الاجناس كقولك
هذا الغلام وهذا الرجل متصل بها على جهة البيان كما يتصل بها ذو على جهة
الاضافة ولذلك قالوا في المونث من الذي التي بالتا كما قالوا في المونث من ذا ها
باوها بين والله اعلم واما استحقاقه للبنا اعني الذي فلما ذكر النحويون من
مضارعة الحرف والابهام والنقصان في نفسه حتى كانه بعض كلمة واما اعرابه
في حال التثنية فان علامة التثنية هي الالف وهي بعينها علامة الرفع في الاسما
فلم يكونوا ليثبتوه وفيه علامة الاعراب ولم يكونوا ليستنقصوها فيبطل معنى
التثنية فكان ترك مراعاة علة اهون عليهم من ابطال معنى التثنية ولذلك
اعربوا اثني عشر وهاذين ويا زيدان **فان قيل** واما لهم بنوا الجمع
اعني الذين وهو على حد التثنية وفيه علامة الاعراب **قلنا** الجمع مغاير
التثنية من وجهين **احدهما** ان الجمع قد يكون اعرابه كاعراب الواحد
بالحركات نحو وقد يكون الجمع اسما واحدا في اللفظ كقولك قوم ورهط **الثاني**
ان الجمع في حال نصبه وخفضه يضارع لفظه لفظ الواحد من حيث كان آخره
ياء مكسورا ما قبلها فحملوا الرفع الذي هو اقل حالاته على النصب والخفض وغلبوا
عليه البنا حيث كان لفظه في الاعراب في اغلب احواله كلفظه في البنا وليس
كذلك التثنية لان ياها مفتوح ما قبلها فلا يضارع لفظها في شي من احوالها

ويبري

لفظ الواحد واما النون في الذين فلامعتبر بها لانها ليست في الجمع ركنا من اركان صيغته لسقوطها في الاضافة وفي ضرورة الشعر

كما قال

وان الذي حانت بفلج دماوهم هم القوم يا ام

خالد

واما الموصوله فهي في قول النحويين بمعنى الذي وليست كذلك وان وافقت الذي في اكثر احكامها فانها مخالفه لها في المعنى فان ما اسم مبهم في غايه الابهام حتى انها تقع على كل شي ويقع على ما ليس بشي الا ترى انك تقول ان الله عالم بما كان وبما لم يكن معدوم والمعدوم ليس بشي فلفرط ابهامها لم يجز الاخبار عنها حتى يوصل بما يوضحها وكلما وصلت به يجوز ان يكون صله الذي فهي توافق الذي في هذا الحكم وتخالفه في انها لا تكون نعتا لما قبلها ولا منعوته لان صلتها يغنيها عن النعت وايضا فلن ينعت بنعت زايد على الصلة لا رتفع ابهامها وفي ارتفاع الابهام منها جملة بطلان حقيقتها واخراجها عن اصل موضوعها ويفارق الذي في امتناعها من التثنية والجمع وذلك ايضا لفرط ابهامها فقد وضح لك ما بينها وبين الذي من الفرق في المعنى والحكم فاذا ثبت ما قدمناه فلا يجوز ان توخذ الا موصولة لانه لا يعقل معناها الا بالصلة ولا يجوز ان يوخذ الا واقعة على جنس بنوع منه انواع لانها لا تخلوا من الابهام ابدا وكذلك كان في لفظها الف اخت لما في الالف من الحدو الاتساع في هواء الفم مشاكله لاتساع معناها في الاجناس واذا اوقعوها على نوع بعينه وخصوا ما يعقل وقصروها عليه ابدلوا الالف نونا ساكنه فذهب امتداد الصوت وصار قصرا للفظ موازنا لقصر المعنى فقالوا من عدل تخصيصا بما يعقل واذا كان امرها كذلك وقعت على جنس من الاجناس وجب ان يكون ضميرها العايد عليها من الصلة الذي لا بد للصلة منه ولولا هو لم يرتبط بموصول حتى يكون صلة ومحله ان يكون ذلك الضمير بمنزلة ما يعود عليه في الاعراب والمعنى فاذا وقعت على ما هو فاعل في المعنى كان ضميرها فاعلا في المعنى واللفظ كقولك كرهت ما اصابك ما مفعوله لكرهت في اللفظ والمعنى

واذا وقعت على مفعول كان ضميرها مفعولا لفظا ومعنى كقولك سرني ما اكلته واعجبني ما لبسته فهي في المعنى مفعوله لانه عبارة عن الملبوس والماكول وضميرها مفعول في اللفظ والمعنى وكذلك اذا وقعت على المصدر كان ضميرها مفعولا مطلقا لان المصدر كذلك وان وقعت على الظرف كان ضميرها مجرورا بفي لا الظرف كذلك هو في المعنى الا انها لا تقع من المصادر الا على ما يختلف انواعه للابهام الذي فيها وسياتي شرح ذلك وبيانه اخر الفصل ان شاء الله تعالى **فان قيل** اليس قد وقعت على ما يعقل في مواضع من القران وكلام العرب خلافا لما نص عليه النحويون كقوله عز وجل ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي وكقوله سبحانه وتعالى والسما وما بناها وكقوله ولا انتم عابدون ما اعبد **قلنا** هي في كل هذا على اصلها من الابهام والوقوع على الجنس العام لم يرد بها ما يراد بمن من التعيين لمن يعقل والاختصاص من دون غيره ومن فهم جوهر الكلام عرف ما يقوله واستبان من الحق سبيله اما قوله عز وجل ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي فهذا الكلام ورد في معرض التوبيخ والتبكيت للعين على امتناعه من السجود ولم يستحق هذا التبكيت والتوبيخ حيث كان السجود لما يعقل ولكن لعله احرى وهي المعصية والتكبر على ما لم تخلقه اذ لا ينبغي التكبر لمخلوق على مخلوق مثله انما التكبر للخالق وحده فكانه يقول سبحانه لم عصيتني وتكبرت على ما لم تخلقه وخلقته انا وشرفته وامرتك بالسجود له فهذا موضع ما لان معناها ابلغ ولفظها اعم وهي في الحجة اودع للعذر وللشبهة اقطع فلو قال ما منعك ان تسجد لمن خلقت لكان استفهاما مجردا من التوبيخ وتبكيت وليوهم انه وجب السجود من حيث كان يعقل او لعله موجوده في ذاته وعينه وليس الامر كذلك فلا معنى لتعيينه بالذكر وترك الابهام في اللفظ وكذلك قوله تعالى والسما وما بناها لان القسم تعظيم للمقسم به واستحقاقه للتعظيم من حيث بنى واظهر هذا الخلق العظيم الذي هو السما ومن حيث سواها بقدرته وزينها بحكمته فاستحق التعظيم وثبتت له القدرة كاينا ما كان هذا المعظم

فلو قال من ماها لم يكن في اللفظ دليل على استحقاقه للقسم به من حيث اقتدر على
بنيانها ولكان المعنى مقصورا على نفسه وذاته دون الاسما الى افعاله الدالة
على عظمته المنبيه عن حكمته المفصحه لاستحقاقه للتعظيم من خليقته وكذلك
قوله سبحانه يسبح الرعد بحمده لان الرعد صوت عظيم من جرم عظيم فالمسبح به لا
محالة اعظم واستحقاقه للتسبيح من حيث سبحته العظمات من خلقه لا من حيث
كان يعلم ولا يقول يعقل في هذا الموضع تاديبا وتاسيا بالشريعة فاذا تاملت
ماذكرناه ونظرت في اخر الفصل مايذكره من ما الواقعه على المصدر استبانت لك
جهالة القايلين من النحويين ان ما مع الفعل بتاويل المصدر وان المعنى والسما وبنيانها
فلا لصناعة النحو وفقوا ولا لفهم التاويل رزقوا واكثروا الحر واحطوا المفصل وما
طبقوا واما قوله عز وجل ولا انتم عابدون ما اعبد فما على بابها لانها واقعة على
معبوده عليه الصلاة والسلام على الاطلاق لان امتناعهم عن عبادة الله تعالى
ليس لذاته بل كانوا يظنون انهم يعبدون الله ولكنهم كانوا جاهلين به فقوله
ولا انتم عابدون ما اعبد اي انكم لا تعبدون معبودي ومعبوده هو كان يعرفه
دونهم وهم جاهلون به • ووجه اخر وهو انهم كانوا يشتهون
مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم حسدا له وانفة من اتباعه فهم لا يعبدون
معبوده لا كراهية لذات المعبود ولكن كراهية لاتباع محمد صلى الله عليه وسلم •
وشهوتهم لمخالفته في العبادة كاينا ماكان معبوده وان لم يكن معبوده الا
الحق سبحانه وتعالى وعلى هذا لا يصح في النظم البديع والمعنى النبيه الرفيع •
الا لفظ لابهامها ومطابقتها الغرض الذي تضمنته الايه وبالله التوفيق •
ووجه ثالث وهو ازدواج الكلام اصل في البلاغة وبديع في الفصاحة
مثل قوله عز وجل نسوا الله فنسيهم ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه فسمي
المعاقبه اعتدا لازدواج الكلام وحسن الانتظام وكذلك قوله
عز وجل لا اعبد ما تعبدون ومعبودهم لا يعقل ثم ازدوج مع هذا الكلام
قوله ولا انتم عابدون ما اعبد فاستوى اللفظان وان اختلف المعنيان
كما كان ذلك في قوله عز وجل نسوا الله فنسيهم وفي قوله صلى الله عليه وسلم

ان فلانا

ان فلانا هجاني فاهجه اللهم هذا احسن من جهة اللفظ والذي قدمناه اقوى في
المعنى وانفى للشك واجلى للعمى والله الموفق لسبيل الهدى والمشكور على ما وهب.
من نعمى زيادة فايده في الايه ما الفايده في تكرير
لفظ الفعل على بنية المستقبل حين اخبر عن نفسه وكرره بلفظ الماضي حين
اخبر عنهم فقال ولا انتم عابدون ما اعبد ولا انا عابد ما عبدتم في ذلك
الشان وايما الى عصمة الله عز وجل له عن الزيغ والتبديل والانحراف عن عبادة مولاه
وان معبوده واحد في الحال والمال وهو له بخلاف الكافرين فانهم يعبدون
اهواهم ويتبعون شهواتهم في الدين واغراضهم فهم معرضون لانهم يعبدون
اليوم الها وغدا اخر فلذلك قال لا اعبد ما تعبدون يعني الان ولا انتم عابدون
ما اعبد انا الان ايضا ثم قال ولا انا عابد ما عبدتم يعني فيما يستقبل وادخل
فيها معنى الشرط ولذلك وقع بعدها الفعل بلفظ الماضي وهو مستقبل في المعنى
كما يكون ذلك بعد حروف الشرط كانه يقول مهما عبدتم شيا فلا اعبده
وكيف يكون فيها الشرط وقد عمل فيها الفعل وليس فيها جواب
لم يعمل انما شرط محض ولكن فيها طرف من معناه لوقوعها على غير معين
وابهامها في المعبودات كما كان ذلك في من في قوله عز وجل كيف نكلم من كان في المهد
صبيا حتى وقع بعدها الفعل بلفظ الماضي وقد عمل فيها الفعل وليس لها جواب
لقربها من الشرطية في المعنى لان معنى الكلام من كان في المهد صبيا فكيف نكلمه فجاءت
كان بلفظ الماضي والمراد بها الاستقبال لما فيها من معنى الشرط وهذا كله
معنى قول الزجاج وغيره فاذا ثبت هذا فلا يكون ان يكون في ما من قوله
تعالى ما عبدتم معنى الشرط بل هو فيها ابين واذا كان كذلك فقد وضحت
الحكمه التي من اجلها جا الفعل بلفظ الماضي من قوله ولا انا عابد ما عبدتم بخلاف
قوله ولا انتم عابدون ما اعبد لبعد ما فيها من معنى الشرط تنبيها من الله عز وجل
على عصمة نبيه صلى الله عليه وسلم اتباعه هواه وتوفيقه اياه ان لا يتخذ ربا سواه
لا اله الا هو في وقوع ما على المصدر قد قدمنا ان ما اسم مبهم
يقع على جميع الاجناس والمصدر جنس من الاجناس فحق وقوعه عليه ان يعني بها مصدرا

ثم يصلها بفعل ثم يعمل ذلك الفعل في ضمير المصدر وهو العايد على ما فيكون مفعولا
مطلقا يقول اعجبني ما صنعت اي اعجبني الفعل الذي صنعته كما يقول اعجبني ما
لبست او ما اكلت فيكون معناه الثوب الذي لبسته او الطعام الذي اكلته فكما وقعت
على الثوب والطعام وغير ذلك فكذلك وقعت على المصدر والظرف وهي في كل هذا
بمنزلة الذي كما تقدم وظن بعض النحويين ان التي يعني بها المصدر ليست بما الاولى
وانما هي بمنزلة ان مع الفعل تاويل المصدر وليس كما ظنوا الا ترى انك لا تقول
يعجبني ما جلس كما يقول يعجبني ان تجلس وان تخرج وان يقعد ولا يقول
في هذا كله ما والاصل في هذا الفصل ان ما لما كانت اسما مبهما لم يصح وقوعها الا على
جنس مختلف الانواع فان كان المصدر مختلف الانواع جاز ان يقع عليه ويعبر بها عنه
كقولك يعجبني ما صنعت وما عملت وما فعلت وكذلك يقول ما حكمت لان الحكم مختلف
انواعه وكذلك الصنع والفعل والعمل فان قلت يعجبني ما جلست وما انطلق
زيد كان غثا من الكلام بخروج ما عن الابهام ووقوعها على ما لا يتنوع من المعاني د
لانه يكون التقدير حينيذ اعجبني الجلوس الذي جلست والقعود الذي قعدت
فيكون اخر الكلام مفسرا لاوله رافعا للابهام فلا معنى حينيذ لما فاما قوله
عز وجل ذلك بما عصوا فلان المعصية مختلف انواعها وقوله عز وجل بما اخلفوا الله
ما وعدوه وبما كانوا يكذبون فهو كقوله لاعاقبنك بما ضربت زيدا وبما شتمت عمرا د
اوقعتها على الذنب والذنب مختلف الانواع ودل ذكر المعاقبة والمجازاة على ذلك
فكانك قلت لاجزينك بالذنب الذي ضرب زيدا وشتم عمرو ولما على بابها غير خارجة
ابهامها واما قولهم طال ما اقمنا في هذا المكان وطال ما قعدنا مما واقعة على الزمان
والفعل بعدها متعد الى ضميره والتقدير طال زمان اقمنا فيه وقعدنا فيه والزمان
مبهم واما قولهم كلما جاز زيد كلمة فما التي اضيف اليها كل ظرف زمان في المعنى فهي كالتي
قبلها واما قولهم اجلس ما جلس زيد وصلوا كما رايتموني اصلي فقد ظن اكثرهم انها بمعنى
المصدر ها هنا وقد تبين فساد هذا المذهب لان الفعل ها هنا خاص غير عام ولكنها
كافة للخافض ومهيه لكاف التشبيه ان يقع بعدها الفعل كما كانت كذلك
في ربما من قوله عز وجل ربما يود الذين كفروا وفي انما من قولك انما يقوم زيد

كفها

كفها عن العمل وهيايها لوقوع الفعل بعدها وكذلك كفت رب وكان النسبة عن العمل
وهيايها لوقوع الجمل بعدها والشاهد بما قلناه قوله صلى الله عليه وسلم لابي بكر رضي
الله عنه ان كانت مبتدا والخبر محذوف فلا مصدر ها هنا لانه لا فعل ثم فكذلك
هي مع الكاف اذا كان ثم الفعل وهذا بين لا خفاء به وكذلك هي مع بعد من قولك
من بعد ما جلس عمرو ليست مصدرية لما تقدم من ابطال ذلك ولكنها كافة لبعد
عن الخفض مهيه لوقوع الجمل بعدها الا ترى الى قول

بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس

فليس ها هنا فعل فيكون معها مصدرا كما لم يكن ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم
ان كانت   ما بالهم لم يفعلوا في قبل ما فعلوا في بعد فيقولوا حيث
قيل ما ذهب زيد كما قالوا بعدما   في امتناعهم من ذلك في قبل
شاهد لما قدمناه من انها ليست بمصدر لانه لا يمتنع قبل ان يقول زيد فيكون ان مع
الفعل بمعنى المصدر   فلم لا يكون كافة لقبل مهيه لوقوع الجمل بعدها
كما كانت كذلك في بعد   لا يصح ان يوخذ كافة لاسما الاضافة وانما يكون
للحروف وما ضارعها وبعد اشد مضارعة للحروف من قبل لان قبل كالمصدر في
لفظها او معناها يقول جيت قبل يوم الجمعة تريد الوقت الذي تستقبل فيه الجمعة
والجمعة بالاضافة الى ذلك الوقت قابلة   كما قال

يحج معا قالت اعاما وقابله

العام الذي بعد عامك بشهر قابلا فعامك الذي انت فيه قبل ولفظه من لفظ
فانك فقد بان لك من جهة اللفظ والمعنى ان قبل مصدر في الاصل والمصدر
كساير الاسماء لا يكف به ولا تهيا لدخول الجمل بعدها وانما ذلك في بعض الحروف
العوامل لا في شي من الاسماء واما بعد فهي ابعد عن شبه المصدر وان كانت بقرب
من لفظ بعد ومن معناه فليس قربها المصدر قبل الا ترى انهم لم يشتقوا من
لفظها اسم فاعل فيقولون من العام الماضي باعد كما قالوا في العام المقبل قابل

فقابل اسم فاعل من الفعل الذي قبل مصدر له فتامل هذا فانه مفيد دقيق فقد جلوبه لك في منصه التحقيق

اعلم ان ما اذا كانت موصولة بالفعل الذي لفظه عمل او صنع او فعل ذلك الفعل مضاف الى فاعل غير الباري سبحانه وتعالى فلا يصح وقوعها الا على مصدر لاجماع العقلا من الانام في الجاهلية والاسلام على ان افعال الادميين لا تتعلق بالجواهر والاجسام لا تقول عملت حبلا ولا صنعت جملا ولا حديدا ولا حجرا ولا ترابا ولا شجرا فاذا ثبت ذلك وقلت اعجبني ما عملت وما فعل زيد فانما تعني الحدث فعلى هذا لا يصح في تاويل قوله سبحانه والله خلقكم وما تعملون الا قول اهل السنة ان المعنى والله خلقكم واعمالكم ولا يصح قول المعتزلة من جهة المنقول ولا من جهة المعقول لانهم زعموا ان ما واقعة على الاصنام والحجارة التي كانوا ينحتونها وقالوا تقدير الكلام خلقكم والاصنام التي تعملون انكارا منهم لان يكون اعمالنا مخلوقة لله سبحانه واحتجوا بان نظم الكلام يقتضي ما قالوه لانه تقدم اتعبدون ما تنحتون فما واقعة على الحجارة المنحوتة ولا يصح غير هذا من جهة النحو ولا من جهة المعنى اما النحو فقد تقدم ان ما لا يكون مع الفعل الخاص مصدرا واما المعنى فانهم لم يكونوا يعبدون النحت وانما كانوا يعبدون المنحوت فلما ثبت هذا وجب ان تكون الاية التي هي رد عليهم وتسفيه لهم كذلك ما فيها واقعة على الحجارة المنحوتة والاصنام المعبودة فيكون التقدير اتعبدون حجارة تنحتونها والله خلقكم وتلك الحجارة التي تعملون هذا كله قول المعتزلة وشرح ما شبهوا به والنظم على تاويل اهل الحق ابدع والحجة اقطع والمعنى لا يصح غيره والذي ذهبوا اليه فاسد لا يصح بحال لانهم مجمعون على ان افعال العباد لا تقع على الجواهر والاجسام فان قيل فقد تقول عملت الصحفة وصنعت الجفنة وكذلك الاصنام معمولة على هذا قلنا لا يتعلق الفعل فيما ذكرتم الا في الصورة التي هي التاليف والتركيب وهي نفس العمل والفعل الى الاحداث دون الجواهر وهذا اجماع منا ومنهم فلا يصح حملهم على غير ذلك واما ما زعموا من حسن النظم واعجاز الكلام فهو ظاهر في تاويلنا معدوم في تاويلهم لان الاية وردت في بيان استحقاق الخالق للعبادة لانفراده بالخلق واقامة

الحجة على من يعبد ما لا يخلق شيا ويخلقون وتدعون عبادة من خلقكم واعمالكم التي تعملون ولو لم يضف الخلق خلق الاعمال اليه في الاية وقد نسبها بالمجاز اليهم لما قامت له حجة من نفس الكلام لانه كان يجعلهم خالقين لاعمالهم وهو خالق لاجناس اخر فيشركهم معه في الخلق تعالى الله عن قول الزايغين ولا لعا العثرات المبطلين فما ادحض حججهم وما اوهى قواعد مذهبهم وما ابين الحق لمن اتبعه فنسل الله ان يجعلنا من اتباع الحق وحزبه وان يعصمنا من شبه الباطل وريبه وهذا الذي ذكرناه هو الذي قاله ابو عبيد في قول حذيفة ان الله يخلق صانع الحزم وصنعه واستشهد بالاية وخالفه العتبي في اصلاح الغلط فغلط اشد الغلط ووافق المعتزلة في تاويلها وان لم يقل بقيلها وتلخيص ما تقدم ان ما وغيرها من الموصولات اذا عنيت بها المصدر لم يجز ان تكون الصلة فعلا مشتقا من ذلك المصدر ولان الصلة كالصفة توضح الموصول وتبينه والشي لا يبين نفسه اذ لا معنى في الفعل اكثر من الدلالة على المصدر الا ان تختلف انواعه فتكون الصلة تميز بين نوع ونوع

قوله وان ظهر اسمك فيه بالنون واليا فتركك فيه منصوب لانه ضمير المفعول والضمير عند النحويين هي اليا وحدها والنون زايدة زيدت وقاية لاخر الفعل من الكسرة واستدلوا على ذلك من القياس على ضمير المخاطب فانه كاف في النصب والخفض وكذلك ضمير الغايب ها في حال النصب والخفض فوجب ان يكون ضمير المتكلم هي اليا التي في حال الخفض والنون زايدة وهذا قياس صحيح ولكن النص اقطع من القياس وارفع للشك والالتباس والنص في ذلك للعرب لعلي وليتي قال الله سبحانه وتعالى لعلي اتيكم منها بقبس فهذه مفردة في حال النصب وكذلك قول ورقة ابن نوفل

فيا ليتي اذا كان ذاكم شهدت وكنت اولهم ولوجا

فجعل اسم ليت يا مفرده دون نون ووجه اخر جعلهم النون مع بعد حروف الخفض نحو قولهم مني وعني ومن لدني كيلا يتوهم ان دعن ولدن ومن

اسما مضافه الي اليا فاذا وجدت النون واليا في موضع الخفض ووجدت اليا مفرده
في موضع النصب ثم وجدا معا في موضع نصب علم قطعا ان اليا هي الضمير دون النون
فان قيل فما فايدة النون ولم خصت بهذا الموطن دون ساير الحروف
فالجواب انهم ارادوا افعال الفعل والحروف المضارعة له عن توهم
الاضافة الي اليا وكيلا يظن بعض الكلم انها اسما مضافه والاضافة فيها محال
فالحقوها علامة الانفصال في اكثر الكلام هي النون الساكنة كما تقدم في التنوين
فانها لا توجد في الكلام الا علامة لانفصال الاسم حتى ادخلوها في القوافي في الاسم
المعرف بالالف واللام اشعارا بتمام البيت وانفصاله
مما بعده كقولهم
اقلي اللوم عاذل والعتابا ... الدموع الذرفا
في الوصل فان وقفوا استغنوا عنها وقد تقدم من قولنا في اذن يومئذ ما يغني عن
اعادته وكذلك زادوها قبل علامة الانكار حين ارادوا فصل الاسم من العلامة
كقولهم ازيدا ابنيه وقول الاعرابي وقد قيل له اتخرج الي البادية فقال
انا ابنيه وقول الانصارية وقد خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم منها الجلسة
ابنيه ومن العرب من لا يلحق هذه النون قبل علامة الانكار فيقول في عمر مرفوعا
اعمروه وفي زيد مرفوعا ازيدينه تحرك التنوين بالكسر فتنقلب العلامة يا ومنهم
من يزيد فصل الاسم عن العلامة كيلا يتوهم انها من تمام الاسم او علامة جمع فـ
فيفصل بين الاسم وبينها بنون زايده يدخل عليها الف الوصل لسكونها ثم يحركها
بالكسر لالتقا الساكنين كما تقدم فلما كان من اصلهم تخصيص النون بعلامة
الانفصال وارادوا فصل الفعل وما ضارعه عن الاضافة الي اليا جاوا بهذه
النون الساكنة ولو سكنوا اليا لكانت ساكنة كالتنوين ولكن كسروها لالتقا
الساكنين كما كسروا التنوين في ازيدنيه وبالله التوفيق مسالة
قوله ما دعاك الي الخروج والمعنى اي شي دعاك الي الخروج ماذا كانت
استفهاما لم يكن لها صله لانها تنوب مناب الف الاستفهام والاسم المستفهم عنه
فلو كان ما بعدها صله لم يجز الا ان يعمل فيها لان الشي لا يعمل بعضه في بعض واذا

لم يجز ان يعمل فيها ولا ثم عامل في غيرها فبطل خلو الاسم من ان يكون معمولا فيه اذ
حد الاسم ما جاز ان يكون فاعلا او مفعولا او دخل عليه حرف من حروف
الخفض فان قيل وما يومنكم ان يكون الفعل الواقع بعدها صلة غير عامل
فيها بل في ضمير عايد عليها ويكون العامل فيها مضمرا تقديره اعلمني او بين لي ما
اكلته او شربته قلنا دخول حرف الجر عليها في قولك لم جيت وفيم رغبت
دليل قاطع في ان ما بعدها عامل فيها وظهور الاعراب في اي التي في معناها
دليل اخر ايضا ووقوع الاسم المفرد بعدها دليل ثالث لان الاسم المفرد لا يكون
صله الا حرف شي وذلك قولك ما زيد وما داك ونحو واما اعرابها اذا كانت
استفهاما فعلى حسب ما يكون الاسم المستفهم عنه فاذا قلت ما العين فهي في موضع
الخبر لانه المسول عنه واذا قلت ما اصابك فهي في موضع المبتدا وساير احكامها
واضح الا ان حذف الالف منها في حال الخفض له سر وهو انهم ارادوا امشاكلة
اللفظ للمعنى فحذفوا الالف كما اسقطوا الصله ولم يحذفوها في حال
النصب والرفع كيلا تبقى الكلمه على حرف واحد فاذا اتصل بها حرف الجر او اسم
مضاف اعتمدت عليه لان الخافض والمخفوض بمنزلة واحدة نعم وربما حذفوا الالف
في غير موضع الخفض ولكن اذا حذفوا الخبر فيقولوا مه يا زيد ما الخبر وما
الامر فحين كثر الحذف في المعنى كثر اللفظ ولكن من ها السكت ليقف
عليها ومنه قولهم مهيم كان الاصل مه يا من او يا مقبل ثم حذفوا اختصارا وتخفيفا
كما قالوا اي شي يريدون اي شي وم الله يريدون ايمن الله ثم صيروا الكلمتين
من كلمة واحدة فقالوا مهيم قالها رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن
ابن عوف حين راي عليه خلوقا فانكره فصل واما اي فمعرب
بخلاف اخواته لتمكنه بالاضافة وانما لزمته الاضافة لانه وضع تمييزا لبعض
وتعيينه فلا بد من اضافته الي الجمل وكما يضاف البعض الي الكل فان جعلته
موصولا عمل فيه ما قبله ولم يجز الالغا وان جعلته استفهاما عمل فيه ما بعده
ولم يجز ان يقع قبله الا ما يجوز الغاوه كافعال العلم والشك الداخله
على ما حقه الابتدا فتقول انهم احوك بالنصب لان الاسم المفرد لا يكون صله

كان امررت مبتدا كانك تقول ايهم هو اخوك يجعلها بمعنى الذي بحذف ذلك
المبتدا فيتح في الكلام وربما جاز على قبحه وكذلك اختلفوا في اعراب قوله
عز وجل ثم لننزعن من كل شيعة ايهم ذهب الخليل الى انه محكي كانه يذهب
الى ان المعنى لنقولن ايهم اشد وذهب سيبويه الى انها اسم مبني في موضع المفعول
وهي لمخالفة نظايرها حيث لم يوصل بجمله والتقدير عنده ايهم اشد فلو جرمت بهو لنصبت
ثم لننزعن فلما اختزل حسب اي لمخالفة النظاير كما تقدم وهذا الذي ذكره لو استشهد
عليه بشاهد من نظم او نثر ووجدنا بعد في كلام فصيح شاهدا له لم نعدل
به قولا ولا رايتا لغيره لو لا ولكنا لم نجد ما يبني لمخالفة غيره ولا سيما مثل هذه
المخالفة فانا لا نسلم انه حذف من الكلام شيا وان قال انه حذف ولا بد والتقدير
ايهم هو اخوك فيقال فلم لم يثبتوا في النكره فيقولون مررت برجل اخوك
او رايت رجلا ابوك ولم خص اي بهذا دون ساير الاسماء ان يحذف من صلته ثم
بني للحذف ومتى وجدنا شيا من الجملة يحذف ثم يبني الموصوف فالجملة من اجل
ذلك الحذف وذلك الحذف لا يجعله متضمنا لمعنى الحرف ولا مضارعا له وهذه
علة البنا وقد عدمت في اي وانما المختار قول الخليل لكنه يحتاج الى
شرح وذلك انه لم يرد بالحكاية ما سبق الى الوهم من تقدير معنى القول
ولكنه اراد حكاية لفظ الاستفهام الذي هو اصل في اي كما يحكيه بعد العلم اذا قلت
قد علمت اخوك ام زيد ام فقد تركت الكلام على حاله قبل دخول
الفعل لبقا معنى الاختصاص والتعيين في اي الذي كان موجودا فيها وهي استفهام
لان ذلك المعنى هو الذي وضعت له استفهاما كانت او خبرا كما حكوا لفظ الندا
في قولهم اللهم اغفر لي ايها الرجل وارحمنا ايتها العصابة حكي لفظ هذا اشعارا
بالتعيين والاختصاص الموجود في حال الندا وكذلك هذا حكيت حالة
في الاستفهام وان ذهب الاستفهام كما حكيت حاله في الندا وان الندا لوجود
معنى الاختصاص والتغير فيه وقول يونس ان الفعل ملغا حق وان لم يكن من
افعال القلب وعلة الغايه ما قدمناه من حكاية لفظ الاستفهام للاختصاص
فاذا تمت الصلة وقلت ضربت ايهم هو اخوك زالت مضارعه الاستفهام وغلب

عليه

وغلب عليه معنى الخبر لوجود الصلة التامة بعده وكان الحاقه بالاسماء الموصولة
اولى من تشبيهه بحال الاستفهام واما قوله سبحانه وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب
ينقلبون واجماعهم على انها موصوله بينقلبون لا بما قبلها وقد كان يتصور فيها ان
يكون منصوبه بعلم على جهة الاستفهام ولكن يكون موصوله والجملة صلتها والعايد
محذوف ولكن منع من هذا الوجه اصل قدمناه ودليل اقمناه على ان الاسم الموصول
اذا اعني به المصدر ووصل بفعل مشتق من ذلك المصدر لم يجز لعدم الفايدة
المطلوبة من الصلة وهي ايضاح الموصول وتبيينه والمصدر لا يوضح فعله المشتق
لفظه لانه كانه هو لفظا ومعنى الا في اختلاف الانواع كما تقدم ووجه
اخر اقوى من هذا وهو ان اما لا تكون بمعنى الذي حتى يضاف اليه معرفة
فيقول لقيت ايهم في الدار من المحال ان يكون بمعنى الذي وهو نكره والذي
لا تنكر وهذا اصل ينبني عليه في اي **فصل** وفي تحقيق معنى اي وهو ان لفظ
الف ويا مكرره راجع في جميع الكلام الى معنى التعيين والتمييز للشي من غيره فمنه
اياه الشمس لضوءها لانه ضو تميزها وغيرها من غيرها والاية العلامة على الشي
وخرج القوم بايتهم بجماعتهم التي تميزهم وتميزون بها من الاخلاط بغيرهم

قال الشاعر

خرجنا من النقبين لا حي مثلنا باياتنا نزجي اللقاح
المطافلا

ومنه تاييت بالمكان اي تمكث ليتبين شيا وغيره قال

امرؤ القيس ابن حابس

قف بالديار وقوف حابس وتاي انك غير
باس

وقال الكميت

وتاي انك غير صاير

ومنه تاييت بالمداي تظاهرت حتى عرفت وميزت ومنه اياك واياي هذا
في المضمرات وقد اشار الخليل الى انه اسم ظاهر واشتقاقه كما تقدم لانه في

اكثر الكلام مفعول مقدم والمفعول انما يتقدم على فعله قصدا الى تعيينه وحرصا
على تبيينه ورفعا للوهم عن الذهاب الى غيره ولذلك لم يجز ان يتاخر عن الفعل
في قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين اذ الكلام وارد في معرض الاخلاص
وتحقيق الوحدانية ونفي عوارض الاوهام عن الخلوص التام ولهذا اختصت اي بنداء
ما فيه الالف واللام اي زيد وتفسيرا لقولك عندي عسجد اي ذهب الى غير ذلك
من تصرفات هذا اللفظ واما وقوع اي نعتا لما قبلها كقولك مررت برجل اي رجل
فانما قد رحل الى الصفة من الاستفهام كان الاصل اي رجل في الاستفهام الذي
يراد به التفخيم والتهويل وانما دخله التفخيم لانهم يريدون اظهار العجز والاحاطة
بوصفه فكانه مما يستفهم عنه اذ يجهل كنهه فادخلوه في باب النصب واجروه
في الاعراب على ما قبله ونظاير هذا في كلامهم كثيرة ويدلك على دخول
الاستفهام في باب النعت قول

الراجز

حتى اذا كاد الظلام يختلط ، جاوا بمذق هل رايت
الذيب قط

اي فانه في لون الذيب ان كنت رايت الذيب وتقول القايل مررت بفارس
شجاع هل رايت الاسد اي فانه مثله ويشبه هذه المسالة في التدريج ما يذكر
في باب النعت من قولهم مررت برجل حسن ابوه والاصل حسن ابوه بالرفع ؞
والله المستعان ، وبه التوفيق

باب النعت

النعت تخصيص الاسم بصفة هي له او لسبب يضاف اليه وهو مصدر نعت
الشي انعته ثم سموا الاسم التابع للمنعوت نعتا وانما هو اسم منعوت كما يقال
درهم ضرب الامير وهو لا خلق الله اي مخلوقون فان قيل فالاسم الاول كان
احق ان يسمى نعتا لانه المنعوت في الحقيقة والثاني انما هو منعوت به ففي ذلك
جوابان احدهما ان الاسم الثاني الذي هو نحو عاقل وعالم هو المقصود صار احكما
موقعت التسمية عليه الجواب الثاني وهو التحقيق ان التحقيق ان اللفظ الدال

على

على المعنى هو النعت على الحقيقة في هذا الباب لانه فعل الناعت دون المعنى الذي
يعبر عنه وذلك في الفاظ النحويين كثيرا من الالقاب النحوية ما هو نفس العبارة
في الحقيقة كقولهم عمرو توكيد بان هذه كلمات هي انفس العبارة فهي مصادر في
الحقيقة وليس كذلك الظرف الفاعل والمفعول فانها واقعة على المسميات
والمعاني المعبر عنها الا ترى الى قول ابي القاسم ما جاز ان يكون فاعلا او مفعولا
يريد الشخص المسمى لانه الفاعل دون اللفظ ثم قال او دخل عليه حرف
من حروف الخفض والخافض لا يدخل على المسمى ولكن على اللفظ الذي هو الاسم
فصل النعت في المحدثين يكون بالصفة المنعوت نحو عاقل وعالم
وبصفة في معنى النفي كقولك واحد فظاهر لانها لا تدل على معنى زايد موجود
في نفس المنعوت وانما يدل على نفي شي عنه ويكون بصفة فعله الا ان الفعل في المحدثين
راجع الى الصفة المعنوية لان الفعل منهم هو حركة الفاعل والحركة معنى في الذات
بخلاف افعال الباري سبحانه فانها ليست بحركة فاعل وانما هي في غيره لا في نفسه
واما الصفة النفسية نحو قولك جوهر متحيز وجسم متالف فلا تجدها نعتا في كلام
العرب لان المخاطب ان عرف النفس المنعوتة فقد عرف صفتها النفسية فاستغنى
عن النعت وان لم يعرفها اخبر بما فيها حتى يعرفها فخرج من مضمون ما قلناه ان النعت
قسمان منعوت به وصفة نفي وان الصفة الفعلية نحو رجل قايم معنوية ايضا لان
الفعل حركة كما تقدم وبه قسم ثالث وهو النعت المبني على الكثرة والجمع وذلك
ليس بصفة تقوم بالمنعوت كقولك رجل طويل لان الطول ينبي عن كثرة اجزا ومال
كثير وبيت كبير واشباه ذلك وجميع ما تقدم من اقسام النعوت يختص بالجواهر
دون الاعراض الا النعت المبني على الكثرة والزيادة في الذوات فلا يكون في الجواهر
والاعراض يقول علم كثير وحركة سريعة وهو مجاز لان سرعة الحركة راجع في التحقيق
الى حركات كثيرة متواليات نعم وقد يوجد في كلام نعت الاعراض بالصفات
النفسية نحو قولهم سواد شديد وبياض ساطع وحمرة قانية وحران شديده
الا ان هذه النعوت راجعة الاشعرية الى كثرة الاجزا المتصفة بها وليست عندهم
كصفات الالوان ولا الاعراض لا معنوية ولا نفسية وذهب غيرهم من المتطقين

الى انها صفات نفسيه وعبروا عنها بالكيفيات ولكن اللغات ضاقت عن وضع القاب
في الاعراض فرجعت الى وصفها ماهو مجاز في حقها او تمييز بعضها من بعض بالاضافة
الى جوهرها كقولهم رايحة مسك ورايحة تفاح فنعوت الجواهر ثلثة اقسام سوى
الصفة النفسيه ونعوت الاعراض ثلثه صفه نفسيه وصفة نفي هو لا حادث
وصفة تنبي عن كثرة ذوات وليست بصفة في الحقيقه وانما الصفة في الحقيقه ما
يضاف الى ذات واحدة واما صفات الباري سبحانه فلا يرى انا نسميها نعوتا تحرجا
من اطلاق هذا اللفظ لعدم وجوده في الكتاب والسنة وقد وجدنا لفظ الصفة
في الصحيح حيث قال صلى الله عليه وسلم للرجل الذي كان يقرا قل هو الله احد
في كل ركعة لم يفعل فقال احبها لانها صفة الرحمن فاذا ثبت ذلك وصفاته سبحانه ينقسم
اربعة اقسام كقولك موجود واله وذات وشي ومعنو به كقولك عالم وقادر لانها
تنبي عن معنى زايد على ذاته سبحانه وصفة نفي كقولك واحد وقدوس لانه ينبي عن نفي
ثان وعن نفي النقايص ومالا يليق بجلاله سبحانه وصفة فعل كقولك خالق ورازق
وهي نعوته في الحديثين كما تقدم وعندي قسم خامس وهي الاسماء الجليله وهي ما دل
كل واحد منها على معان لا على معنى مفرد كقولك عظيم ومجيد وكريم فان كل واحد
من هولا الاسماء لا ينبي عن معنى مفرد فان العظيم من اتصف بصفات كثيرة من صفات
المدح والمجيد كذلك انما هو في معنى الزيادة في الشرف على غير
استمدح المدح والعفار واحد الناقة علفا
وكذلك يعرض صلى الله عليه وسلم لطلب الزيادة من ربه تعالى حين ساله الصلاة على
نفسه وعلم امته كيف يصلون عليه فقال كما صليت على ابراهيم انك حميد مجيد لما سمعه يقول
ولدينا مزيد ولم يصرح بطلبه تادبا مع ابيه الخليل عليه السلام فجمع صلى الله عليه وسلم بين
الامرين اذ في ذكر الاسم من اسمايه يعرض من العبد بطلب مقتضاه وما يدل
عليه من فحواه فاذا قلت يا غفور فانت طالب للمغفرة واذا قلت يا رزاق فانت طالب
للرزق وكذلك لما اعطي صلى الله عليه وسلم درجة ابيه ابراهيم صلى الله عليه وسلم
في النبوة والخلة ولم يستحل عنه المزيد ولا امكنه التصريح به تادبا كما قلناه عرض
اليه بقوله انك حميد مجيد ويشهد بصحة ما قلناه قول المفسرين في قول

المسيح

المسيح صلى الله عليه وسلم وان لم تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم ولم يقل انك
انت الغفور الرحيم قالوا لانه لم يرد ان يستغفر لهم والاسم
المفرد لا يكون نعتا يعني بالمفرد ما دل على معنى واحد نحو علم وقدرة وانما لم يكن نعتا
لانه بينه وبين الاسم الاول لانه اسم جنس على حاله فان قلت ذو علم وقدرة كان الرابط
بينه وبين المنعوت الضمير المستتر فيه العايد على ما قبله وكل نعت فان كان مفردا
في لفظه فهو دال على معلومين حامل ومحمول فالحامل هو الاسم المضمر والمحمول
هو الصفة وانما اضمر في هذا الاسم واشباهه ولم يضمر في المصدر الذي هو الصفة
في الحقيقه لان هذا الاسم مشتق من الفعل والفعل هو الذي يضمر فيه دون المصدر
لانه انما صيغ من المصدر ليخبر به عن فاعل فلا بد مما صيغ من اجله اما ظاهر
واما مضمر وليس كذلك المصدر لانه اسم جنس فحكمه حكم ساير الاجناس وكذلك
نعت الاسم بالفعل لاحتماله الضمير يقول مررت برجل ذهب فيجري مجرى ذاهب
وان قيل وايهما هو الاصل في باب النعت والفعل اصل لذلك الفعل في غير باب
النعت وانما قلنا ذلك لانه حكم النعتان لا يكون جاريا على النعوت في رفعه ونصبه
وخفضه لانه هو مع زيادة معنى ولين الفعل اصله ان يكون له صدر الكلام لانه عامل
في الاسماء وحق العامل التقديم على المعمول لاسيما قول من زعم ان النعت يعمل فيه العامل
في المنعوت فعلى هذا القول لا يتصور كون الفعل اصلا في باب النعت لان عوامل الاسماء
لا تعمل في الافعال وسياتي بيان ذلك ان شا الله تعالى
اذا ثبت ما قلناه فينبغي ان لا يجوز ان لا ينعت النعت فتقول مررت برجل عالم كريم
على ان يكون كريم نعتا للاسم الاول وكذلك عزيز كريم وسميع عليم لان النعت ينبي عن
الاسم المضمر وعن الصفة والمضمر لا ينعت ولانه قد صار بمنزلة الجملة من حيث
دل على الفعل والفاعل والجملة لا تنعت ولانه يجري مجرى الفعل في رفعه للاسماء
والفعل لا ينعت وكذلك قال ابن جني هذا كله ولا يمتنع عندي نعته في بعض المواطن
بعد ان يجري النعت الاول مجرى الاسم الجامد فيكون خبرا عن مبتدا او بدلا يجوز
ذلك فيه ولما قدمناه من افتقاره للضمير فانه لا يجوز اقامة النعت مقام المنعوت
فتقول جاني رجل طويل ورايت شديدا وخفيفا وامتناع ذلك لوجهين

احدها احتماله الضمير فاذا حذفت المنعوت لم يبق للضمير ما يعود اليه والثاني عموم
الصفة فلا يدري الموصوف بها ما هو فان اجريت الصفة مجري الاسم مثل جاني ك
الفقيه وجالست العالم خرج عن الاصل الممتنع وصار كساير الاسما وان جيت بنعل مختص
بنوع من الاسماء واعلمته في نعت لحص مختص بذلك النوع كان حذفه حسنا كقولك
اكلت رطبا ولبست لينا وركبت فارها ونحو من هذا اقمت طويلا وسرت سريعا لان
الفعل يدل على المصدر وكثرة الزمان فجاز حذف المنعوت هاهنا لدلالة الفعل عليه
وقريب منه قوله تعالى ومن ذريتهما محسن وظالم لنفسه لدلالة الذريه على الموصوف
بالصفة وان كان في كلامك حكم منوط بصفة اعتمد الكلام على تلك الصفة واستغني
عن ذكر الموصوف كقولك مومن خير من كافر وغني احظي من فقير والمومن لا
يفعل كذا ولعنة الله على الظالمين والكافر ياكل في سبعة امعاء
وكقولهم في الشعر
وابيض كالمخرق
واسم حطي واشباه ذلك لان المدح والفخر انما يتعلق بالصفة دون الموصوف
فمضمون هذا الفصل ينقسم خمسة اقسام نعت لا يجوز حذف منعوته وهو مع ذلك
جايز كقولك لقيت ضاحكا ورايت جاهلا وانما جاز لاختصاص الصفة بنوع واحد
من الاسماء وقسم يستوي فيه الموصوف وذكره كقولك اكلت طيبا وشربت عذابا
لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات وقسم يقع فيه ذكر الموصوف لكونه حشوا في
الكلام كقولك اكرم الشيخ ووقر العالم وارفق بالضعيف لتعليق الاحكام بالصفات
واعتمادها عليها بالذكر وقسم لا يجوز البته ذكر الموصوف كقولك دابه وابطح واسرق
واخرع للمكان واسود للحيه وادم للقيد واخيل لطاير فهذه في الاصول
نعوت الا انهم لا يعرفوها ويقولون في المونث بطحا وجرعا وبرقا ولكنهم يجيزونها
نعتا على منعوت فيقف عند ما وقفوا ويترك القياس اذ تركوه والله المستعان
وهو الموعود به في اخر باب الفاعل والمفعول اذا نعت الاسم
صفة هي لسببه فان فيه ثلثة اوجه احدها وهو الاصل ان يقول مررت
برجل حسن ابوه بالرفع وانما قلنا ان هذا هو الاصل لان الحسن ليس له فتجري صفة عليه

وانما ذكرت الجملة ليميز بها بين الرجل وبين من ليس عنده اب كابنه فلما مر بالجملة من
غيره صارت في موضع النعت وتدرجوا من ذلك الي ان قالوا حسن ابوه فاجروه
نعتا على الاول وان كان الاب من حيث يميزه ويخصص بصفة نفسه والوجه
الثالث برجل حسن الاب فيصير نعتا للاول وتضمر فيه ما يعود عليه
حتي كان الحسن وانما فعلوا ذلك مبالغه وتقريرا للسبب وحذفا للمضاف وهو الاب
واقامة للمضاف اليه مقامه وهو الها فلما قام الضمير مقام الاسم المرفوع صار ضميرا مرفوعا
فاستتر في الفعل فقلت برجل حسن ثم اضفته الي السبب الذي من اجله صار د.
حسنا وهو الاب ودخول الالف واللام على السبب انما هي لسان الحسن على ما
سياتي بيانه في باب الصفة ان شا الله تعالى وهذا الوجه الثالث
لا يجوز الا في الموضع الذي يجوز فيه حذف المضاف واضافة المضاف اليه منا مسده
وذلك غير جايز على الاطلاق وانما يجوز حيث يقصدون المبالغة وتفخيم الامر
وان بعد السبب كان الجواز فيه ابعد كقولنا نابح كلب حار وصاهل فرس العبد
وما امتنع في هذا الفصل فانه يجوز في الفصل قبله من حيث لم يقيموا فيه مضافا
مقام المضاف اليه وانما حكمنا باختلاف المعاني في هذه الوجوه الثلثة من حيث
اختلف اللفظ فيها لان الاصل ان لا يختلف لفظان الا لاختلاف معنى ولا يحكم
باتحاد المعنى مع اختلاف اللفظ الا بدليل فمعنى الوجه الاول تمييز الاسم من غيره
بالجملة التي بعده ومعنى الوجه الثاني تمييز الاسم من غيره ومع الجواز الوصف
اليه بمدح اودم ومعنى الوجه الثالث نقل الصفة كلها الى الاول
على حذف المضاف مع تبيين السبب الذي صير كذلك واكثر ما يكون هذا الوجه
فيما قرب سببه جدا كقولك عظيم القدر وشريف الاب لان شرف الاب له وكذلك
القدر والوجه وهاهنا يحسن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما
تقدم قوله النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه
وتنكيره وقد زاد الناس عليه في هذا الفصل فقالوا وفي تثنيته وجمعه وافراده
وتانيثه وتذكيره وينبغي ان يزاد كلمة اخري فيقول وفي اظهاره لان المضمر
لا ينعت ولا ينعت به فلا بد ان يكون نعت الاسم الظاهر مثله وقد اعتل ابو القاسم

في امتناع نعت المضمر بما ذكره في اخر الباب ولا اراها علة كافية لان غير المضمر من المضاف
لا يستغني عن النعت وان كان المخاطب قد عرفه وليس النعت باله تعريف ولكن الغرض
به قد يكون عليه للمنعوت وقد يكون تمييزا بينه وبين غيره ودفعا للالباس
والمضمر يحتاج الي هذا كله الا تراه يبدل منه للبيان ويوكدوا بما المانع من نعته
غير ما ذكره ابو القاسم وهو ان المضمر اشارة الي المذكور والاشارة لا ينعت
انما ينعت المشار اليه فاذا اضمرت بعد ذكره ثم اردت ان تنعت فانما تجري النعت
على الظاهر لا على علامة الاضمار التي هي اشارة اليه وكذلك المبهم عندي ايضا لا ينعت
انما يبين بالجنس الذي يشير اليه كقولك هذا الرجل فالرجل يبين لهذا اي عطف
بيان وتبيينه بالجنس الذي يشير اليه من تحليته بالنعت فاذا عرفت المخاطب
الذي يشير اليه فحينئذ فانعته ان شئت او لا تنعته ولا معنى لوصف هذا وذلك
بصفة مضافة وهو اشارة والاشارة باليد وبالراس حتي يذكر المشار اليه ن

قوله والمعرفة خمسة اجناس الي اخر الفصل التعريف ينقسم قسمين
تعريف معنوي وتعريف لفظي فالتعريف المعنوي كالعلمية في الاسماء الاعلام لان
لفظها واحد قبل التسمية وبعدها والتعريف اللفظي كتعريف ما فيه الالف واللام
والمبهم والمضمر عندي تعريف لفظي لان صيغة الاضمار والابهام لفظ بمنزلة الالف
واللام فلا يجوز تنكيره مع وجود اله التعريف وما كان تعريفه معنويا فقد يجوز تنكيره
في بعض الاحوال تقول مررت بعمرو وعمرو اخر وباحمد واحمد اخر ومن التعريف
المعنوي سحر اذا اردته ليوم بعينه واجمع وجمع في باب التوكيد الا ان اجمع وجمع لا
يجوز تنكيره لان معرفته وان كان معنويا فانه كاللفظي من حيث كان الاسم الذي
هو المضاف اليه في المعني كالموجود في اللفظ لانه ضمير يعود الي مذكور وهو
الاسم المؤكد ولا بد لاجمع ان يكون تابعا لذلك الاسم فقد صار معرفته من جهة
اللفظ اللازم له وسياتي بيانه في باب التوكيد ان شا الله تعالي واما المضاف
الي المعرفة فانما اكتسب التعريف من الاسم الثاني وايصاله به وحلوله
منه محل التنوين فصار بمنزلة اسم واحد فانسحب التعريف على الجميع فان قيل
ولم اكتسب الاول التعريف من الثاني ولم يكتسب الثاني التنكير من

الاول

الاول اذ هو مقدم عليه في اللفظ لا سيما والتنكير اصل في الاسماء والتعريف
فرع عليه فكان ينبغي اذ جعلا كاسم واحد ان ينسحب التنكير من اول الاسم الي اخره
فلو غلبوا التعريف **فالجواب** من وجهين احدهما انهم قد غلبوا حكم
المعرفة على النكرة في غير هذا الموطن كقولهم هذا زيد ورجل ضاحكين على الحال
ولا يجوز ضاحكان على النعت تغليبا لحكم المعرفة في ذلك انهم راوا الاسم المعرفة
يدل على تعيين الرجل وتعيينه والشي وتخصيصه من غيره والنكرة لا تدل
على معنى معدود وكان ما يدل على معنيين اقوى مما يدل على معنى واحد وهذا بديع
لمتامله واصل نافع لمحصله **والجواب** الثاني ان يقول الاسم المضاف
اليه بمنزلة التعريف فصار كالالف واللام والصيغة الدالة على الابهام ولم ينسحب
تعريفه على الاول لانه لم يكتسب منه العلمية وانما اكتسب تعريفا اخر كما اكتسبه من
الالف واللام التي هي اله التعريف الا ترى انه اذا اضيف الي المبهم لم ينسحب
عليه معنى الابهام فدل على ان الاضافة بمجردها هو الموجب لتعريف الاسم المضاف
اليه بمنزلة اله داخلة فلم يلزم ان يقتبس الثاني من تنكيره ولا ان يقتبس الاول
من علمية الثاني وحاله في المعرفة وانما يعرف بالاضافة الي اي نوع كان من المعارف
والمضاف اليه في كل كالاله الداخلة على الاسم المعني وهذا اغمض من الاول
وادخل في باب التحقيق وبالله التوفيق **مسالة** في تفسير المضمرات
اعلم ان الكلام صفة قايمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب عنه بلفظ او بلحظ او بخط
ولولا المخاطب ما احتيج الي التعبير عما في نفس المتكلم فاذا تقدم في الكلام اسم ظاهر
ثم اعيد ذكره فاذا اضمر في نفسه اي اخفاه ودل المخاطب عليه بلفظة مصطلح عليها
سميت تلك اللفظة اسما مضمرا لانها عبارة عن الاسم الذي اضمر استغني عن لفظه
الظاهر واذا ثبت هذا في مضمرات العرب نحو منها منفصل يختص بالرفع
ومنها ما يختص بالنصب متصلا ومنفصلا واما ما يختص بالخفض فلا يكون الا
منفصلا عما قبله لان المخفوض كله نوع واحد ولا يكون الا متصلا بما قبله
اتصال البعض بالكل وكلما ذكرناه معلوم وانما كشفنا قصدنا كشف اسرار الباب
والتنبيه من مواضع اللغة في تخصيص الفاظ المضمرات بما اختصت به فبدا بضمير

المتكلم المنفصل فنقول ان المتكلم لما استغنى عن اسمه الظاهر في حال الاخبار للدلالة
المشاهدة عليه جعل مكانه لفظا يومي به اليه وذلك اللفظ مولف من همزة ونون
اما الهمزة فلان مخرجها من الصدر وهو اقرب مواضع الصوت الى المتكلم اذ المتكلم في
الحقيقة محله وراء حبل الوريد الا ترى الى قوله سبحانه وتعالى ولقد خلقنا الانسان
ونحن اقرب اليه من حبل الوريد الا تراه تعالى يقول ما يلفظ من قول
يعني ما يلفظ المتكلم فاذا كان المتكلم على الحقيقة محله هناك واردت من الحروف
ما يكون عبارة عنه فاولاها ما كان مخرجه من جهته واقرب المواضع الى محله وليس
الا الهمزة او الها والهمزة احق بالتكلم لقوتها بالجهر والشدة وضعف الها بالخفا
فكان ما هو اجهر واقوى اولى بالتعيين عن اسم المتكلم الذي الكلام صفة له وهو احق
بالاتصاف به واما النون فلما كانت الهمزة بانفرادها لا تكون اسما منفصلا
كان اولى ما وصلت به النون او حروف المد واللين اذ هي امهات الزوايد ولم يكن
حروف المد مع الهمزة كدها لاجل التقا الساكنين اذا قلت انا الرجل وانا الغلام
وانا المخبر وهذا كثير في كلام فلو حذف الحرف الثاني لبقيت الهمزة في اكثر الكلام
منفردة مع لام التعريف فيلتبس بالالف التي هي اخت اللام محل اكثر الكلام فكان اولى
ما قرب به النون لقربها من حروف المد واللين ثم تبعوا النون لخفايها بالف في حال
السكت او بها في لغة من قال انه ثم كان المخاطب مشاركا للمتكلم في معنى الكلام
اذ الكلام مبداه من المتكلم ومنتهاه عند المخاطب فلولا المخاطب ما كان كلام المتكلم
لفظا مسموعا ولا احتاج الى التعبير عنه فلما اشتركا في المقصود بالكلام وفايدته
اشتركا في اللفظ الدال على الاسم الظاهر وهو الالف والنون وفرق بين ضمير المخاطب
وضمير المتكلم بالتا خاصة في فعلت الا انها هنا اسم وفي انت حرف لا موضع لها من
الاعراب واما ضمير المتكلم المخفوض فانما كان يا لان الاسم الظاهر لما ترك لفظه استغنى
ولم يكن بد من علامة دالة عليه كان اولى الحروف بذلك حرفا من حروف الاسم المضمر
وذلك لا يمكن لاختلاف اسما المتكلمين وانما اراد علامة تختص بكل متكلم في حال
الخفض والاسما مختلفة الالفاظ متفقة في حال الاضافة اليها في الكسرة التي هي علامة
الخفض الا ان الكسرة لا تستقل بنفسها حتى تمكن فتكون يا فجعلوا اليا علامة لكل متكلم

مخفوض

مخفوض ثم شركوا النصب مع الخفض في علامة الاضمار لاستوايهما في المعنى وانفا فهما
في كثير من كلام الا انهم زادوا نونا في ضمير المنصوب للعلة التي تقدم ذكرها في باب
الفعل واما ضمير المتكلمين المتصل فعلامته واحدة في الرفع والنصب والخفض تقول
فعلنا وهذا اعلامنا وسر ذلك ما قدمناه وهو انه لما تركوا الاسم الظاهر وارادوا
من الحروف ما يكون علامة للمخاطب عليه اخذوا من الاسم الظاهر ما يشترك جميع المتكلمين
فيه في حال الجمع والتثنية وهي النون التي في اللفظ وهي موجودة في التثنية والجمع في
حال الرفع والنصب والخفض فجعلوها علامة للمتكلمين جمعا كانوا او اثنين في حال
رفع ونصب وخفض وزادوا بعدها الفا كيلا تشبه التنوين او النون الخفيفة
ولحكمة اخرى وهو القرب من لفظ انا لانها ضمير للمتكلمين وانا ضمير متكلم فلم يسقط
من لفظ انا الا الهمزة التي هي اصل في المتكلم الواحد واما جمع المتكلم وتنسيه فعرع
طاب على الاصل فلم يكن فيه الهمزة التي تقدم اختصاصها بالمتكلم حتى خصت به في
افعل وخص المخاطب بالتا بعد للحكمة البديعة المذكورة في باب الافعال وفي هذا
الفصل طرف منها واما ضمير المرفوع المتصل فانما خصت التا به لانهم حين ارادوا
حرفا يكون علامة على الاسم الظاهر المستغني عن ذكره كان اولى الحروف بذلك
حرفا من الاسم والاسم يختلف فتارة يكون زيدا وتارة يكون عمرا اخذوا من الاسم ما
لا يختلف الاسما فيه في حال الرفع وهي الضمة والضمة لا تستقل بنفسها ما لم تكن واوا
ثم زادوا الواو لا يمكن تعاقب الحركات عليها لثقلها وهم يحتاجون الى الحركات
في هذا الضمير فرقا بين المتكلم والمخاطب المونث والمخاطب المذكر فجعلوا التا مكان
الواو لقربها من مخرجها ولانها تبدل منها في كثير من الكلام نحو تراث وتخمة فاشترك
ضمير المتكلم والمخاطب في التا كما اشتركا في الالف والنون من انا وانت لانهما شريكان
في الكلام من حيث كان للمخاطب كان لفظا ومن حيث كان المتكلم كان معنى قايما بنفسه
ثم وقع الفرق بين ضميريهما بالحركة دون الحروف للحكمة المذكورة واما ضمير المخاطب
في حال النصب والخفض فكان ولم يكن يا لان اليا قد اختص بها المتكلم في حال
الخفض والنصب فلو مكنت فيه الحركات او وجد ما يقوم مقامها في البدل
كما كانت التا مع الواو شرك المخاطب مع المتكلم في حال الخفض كما شرك معه في التا

في الرفع فلما لم يكن ذلك ولم يكن بد من حروف تكون علامة اضمار كانت الكاف
من ساير الحروف احق بهذا الموطن لان المخاطبين وان اختلف اسماوهم الظاهره
فكل واحد منهم متكلم ومقصود بالكلام الذي هو اللفظ ومن اجله احتيج الي التعبير
بالالفاظ عن الكلام الذي في نفس المتكلم فجعلت الكاف المبدو بها في لفظ الكلام الذي
علامة اضمار المتكلم الا ترا انها لا يقع علامة الاضمار له الا بعد كلام كالفعل والفاعل
نحو ضربتك لان الفعل والفاعل كلام والفعل وحده دون فاعل لا يسمى كلاما فلذلك
لم يكن علامة المضمر كافا الا بعد كلام من فعل وفاعل او مبتدا وخبر نحو ضربتك وهذا
غلامك ولم يقل في ذهبت ذهبك ولا في قعدت قعدك لان ذهب ليس بكلام الا بعد
ذكر فاعلها كما تقدم فان قيل والمتكلم ايضا صاحب الكلام فهو احق بان تكون الكاف
الماخوذ من لفظ الكلام علامة لاسمه قلنا الكاف لفظ في احق بالمخاطب
لان الكلام لم يكن لفظا الا من اجله ولولا المتكلم المخاطب ما احتيج الي التعبير عن الكلام
القايم بالنفس بعبارة ولا اشارة نحو الكلام الذي هو اللفظ انما هو المتكلم المخاطب
والكاف الذي هو جزو من لفظ الكلام اولي به واما ضمير الغايب المنفصل بها بعدها
واو خصت الها بذلك لان الغايب لما كان مذكورا بالقلب واستغني عن اسمه الظاهر
بتقدمه كانت الها التي مخرجها من الصدر قريبا محلها من الذكر اولي بان يكون عبارة
عن المذكور بالقلب ولم يكن الهمزة لانها مجهورة شديدة فكانت اولي بالمتكلم الذي هو
اظهر والها لخفايها اولي بالغايب الذي هو اخفي وابطن ثم وصلت بالواو لانه
لفظ يرمز به الي المخاطب ليعلم ما في النفس من مذكور والرمز بالشفتين والواو مخرجها
من هناك فخصت بذلك ثم طردوا اصلهم في ضمير الغايب المنفرد فجعلوه في جميع احواله
ها الا في الرفع وانما فعلوا ذلك لانهم راوا الفرق بين الحالات واقع باختلاف
حال الضمير لانه اذا دخلت عليه حروف الجر كسرت الها لضرورة اللفظ وانقلبت
واوه يا واذا لم يدخل عليه بقي مضموما على اصله واذا كان في حال الرفع لم يكن له
علامة في اللفظ لان الاسم الظاهر قبل الفعل علم ظاهر يغني المخاطب عن علامة
اضمار في الفعل بخلاف المتكلم والمخاطب لانك تقول في الغايب زيد قام فجد الاسم
الذي يعود عليه الضمير اليه موجودا ظاهرا في اللفظ ولا يقول في المتكلم زيد قمت

فلا في المخاطب ان اسمه كذلك زيد قمت فلما اختلفت احوال المضمر الغايب لسقوط علامته
في الرفع وتغيرها بدخول حروف الخفض قام ذلك عندهم مقام علامات الاعراب
في الظاهر او ما هو بمنزلتها في المضمر كاليا المبدله من الواو والالف المنبيه عن الكسر
والكاف المختصه بالمفعول والمجرور الواقعين بعد الكلام التام ولا يقع بعد الكلام
التام الا منصوب او مجرور فكانت الكاف الماخوذة من لفظ الكلام علامة على المنصوب
والمجرور اذا كان متكلما مخاطبا واما نحن فهي ضمير منفصل للمتكلمين جماعة كانوا او اثنين
وخصت بذلك لما لم يمكنهم التثنية والجمع في المتكلم المضمر لان حقيقة التثنية ضم
شي الي مثله في اللفظ والجمع ضم شي الي اكثر منه مما يماثله في اللفظ فاذا قلت
زيدان فمعناه زيد وزيد واذا قلت انتما فمعناه انت وانت وكذلك الزيدون
وانتم والمتكلم لا يمكنه ان ياتي باسم مثنى او مجموع في معناه لانه لا يمكن ان يقول
انا انا فيضم الي نفسه مثله في اللفظ فلما عدم ذلك ولم يكن بد من لفظ يشير
الي ذلك المعنى وان يمكنه في الحقيقة جاو بكلمة تقع علي الاثنين والجمع الاشترا ك
التثنية والجمع في هذا الموطن والجمع المعبر به عنهما ثم كانت الكلمة نونا في اولها
ونونا في اخرها اشارة الي الاصل المتقدم الذي لم يمكنهم الاتيان به وهو تثنية
انا التي هي بمنزلة عطف اللفظ علي مثله فاذا لم يمكنهم ذلك اللفظ متى كانت
النون المكررة تنبيها عليه وتلويحا اليه وخصت النون بذلك دون الهمزة لما
تقدم من السر البديع في اختصاص ضمير الجمع بالنون واختصاص ضمير المتكلم
المنفرد بالهمزة ثم جعلوا بين النونين حا ساكنة لقربها من مخرج الالف الموجودة
في ضمير المتكلم قبل النون وبعدها ثم بنوها علي الضم دون الفتح والكسر
اشارة الي انه ضمير مرفوع ويشهد لجميع ما قلناه في هذا الكتاب
من دلالة الحروف المقطعة علي المعاني ولرمزها اليها كثير من منظوم

كلام ومنثور

كقول الراجز

قلت لها قفي قالت قاف

وقول الاخر

الا ...

الا فا وقول الاخر
الا فا يريد الا فا رتحل وكقوله
بالخير خيرات وان شرفا لا اريد الشر الا ان اشا
وكقولهم ايش يريدون اي شي وكقولهم من الله
يريدون يمن الله ومن هذا الباب حروف التهجي في اوايل السور وقد
رايت لابن فورك نحوا من هذا في اسم الله سبحانه فصل
الحكمة في وجود الالف في اولها انها من اقصى مخارج الصوت قريبا من القلب
الذي هو محل المعرفة اليه ثم الها في اخر مخرجها من هنالك ايضا لان المبتدا منه
والمعاد اليه والاعادة اهون من الابتدا وكذلك لفظ الها اهون من لفظ الهمزة
هذا معنى كلامه فلم يقل ما قلناه في المضمرات الا اقتضا من اصول
السلف واستنبطا من كلام اللغة وبنا على قواعدها وجريا على طريقة علمايها
فتامل هذه الاسرار بقلبك والحظها بعين فكرك ولا يزهدنك فيها نبو طباع
اكثر الناس عنها واشتغال العالمين بظاهر من الحياة الدنيا عن الفكر فيها والتنبه
عليها فاني لم اخص عن هذه الاسرار وخفي التعليل في الظواهر والاضمار الا قصدا
للتفكر والاعتبار في حكمة من خلق الانسان علمه البيان فانه خالق للعبارات
والمقدر للطايف والاشارات الا له الخلق والامر وهو اللطيف الخبير
فمتى لاح لك من هذه الاسرار وكشف لك عن مكنونها فكر فاشكر الواهب
للنعما وقل رب زدني علما مسلة في المبهمات قوله والمبهم
نحو هذا وهذان تسميتهم هذه الاسما المبهمة ماخوذة من ابهمت الباب
اذا اغلقته واستبهم علي الجواب اي استغلق وكذلك هذه الاسما انما وضعت
في الاصل لما استبهم على المتكلم اسمه اذا اراد هو ابهامه على بعض المخاطبين
دون بعض فاكتفى بالاشارة اليه اذ كانت الاشارة اليه ابين من اسمه
عند المخاطب واذا ثبت ما قلناه فالاسم في هذا الباب هو الدال
وحدها دون الالف خلافا لبعض البصريين يدل ذلك على سقوطها بالتثنية
وفي المونث اذا قلت هذه وتلك وخصت الدال بهذا المعنى لانها من طرف

اللسان

اللسان والاسم المبهم المشار اليه فالمتكلم يشير نحوه بلحظه او بسن ويشير مع ذلك
بلسانه لان الجوارح خدم القلب فاذا ذهب القلب الى شي ذهابا معقولا ذهبت
الجوارح نحو ذلك الشي ذهابا محسوسا ولهن في الانسان في هذا الموطن على
اللسان ولا يمكن اشارة اللسان الا بحرف ويكون مخرجه من عذبة اللسان التي هي الة
الاشارة دون ساير اجزايه فليس الا الدال او التا واما الدال فمهموسة رخوة
فالمجهور او الشديد من الحروف اولى منها للبيان والدال مجهور فخصت الى الاشارة
الى المذكور وخصت التا للمونث المفرق بينهما فكانت اولى به لهمسها ولانها قد تثبت
علامة للتانيث في غير هذا الباب ثم بينوا حركة الدال بالالف كما فعلوا في النون
من انا وربما شركوا المونث مع المذكر في الدال فاكتفوا والبا في تانيثهما وربما اكتفوا
بمجرد لفظ الثاني الفرق فقالوا ها يا اهند وربما جمعوا بين لفظ الدال والكسر
حرصا على البيان فقالوا هاتي واما في المونث الغايب فلا بد من لفظ التا مع الكسر
لانه احوج الى البيان لدلالة المشاهدة على الحاضر فيقول في الغايبة تلك
وربما زادوا اللام للتوكيد كما زادوها في المذكر الغايب فقالوا تلك الا انها ساكنة
في المونث لئلا تجتمع الكسرات مع اليا وذلك ثقيل عليهم ومرفوض في كلامهم وكانت
اللام اولى بهذا الموطن ارادوا الاشارة الى البعيد فكثروا الحروف حين كثرت
مسافة الاشارة وقللوها حين قلت لان اللام حيث وجدت في كلامهم توكيدا وهذا
الموطن شبيه به لانك اذا اومات الى الغايب بالاسم المبهم فانت مشير الى من تخاطب
ومقبل عليه لينظر الى من تشير اما بالعين واما بالقلب ولذلك جيت بكاف
الخطاب فكانك تقول له اولك ولك ارمز بهذا الاسم ففي اللام طرف
من هذا المعنى كما كان ذلك في الكاف وكما لم يكن الكاف هنا اسما مضمرا لم تكن اللام
لام جر وانما في كل واحد منهما طرف من المعنى دون جميعه فلذلك جعلوا في الكاف
معنى الاسمية وبقي فيها معنى الخطاب واللام كذلك انما اختلست لطرف من معناها
الذي وضعت له في باب الاضافة واما دخول ها التي للتنبيه على هذه الاسماء
فلان المخاطب يحتاج الى تنبيهه على الاسم الذي يشير له اليه لان الاشارة قد ابت
حال يحتاج الى ان ينظر اليها فالمتكلم كانه امره بالالتفات الى المشار اليه او منبه

له فلذلك اختص هذا الموطن بالتنبيه وقل ما يتكلمون به في المبهم الغايب
لان كاف الخطاب يعبر عنها مع ان المخاطب مامور بالالتفات بلحظه الى المبهم
الحاضر وكان التنبيه في اول الكلام اولى بهذا الموطن لانه بمنزلة الاسم الذي
له صدر الكلام وعندي ان حرف التنبيه بمنزلة حرف الندا وساير حروف
المعاني لا يجوز ان يعمل معانيها في الاحوال ولا في الظروف كما لا يعمل معنى الاستفهام
الذي في هل ومعنى النفي الذي في ما ولا يعلم حرفا يعمل معناه في الحال
والظرف الا وحدها لحكمة يذكر في بابها ان شا الله تعالى فدع عنك ما شغبوا
به في مسايل الحال في هذا الباب من قولهم هذا قايما زيد وقايما هذا زيد
فانه لا يصح من ذلك الا تاخير الحال عن الاسم الذي هو ذا لان العامل فيهما
معنى الاشارة ولم يجز ان يعمل فيهما معنى التنبيه وكلاهما معنى غير ملفوظ به
قلنا معنى الاشارة يدل عليه قراين الحال في الايما باللحظ واللفظ
الخارج من طرف اللسان وهب المتكلم فقامت تلك الدالة مقام التصريح بلفظ
الاشارة لان الدال على الكلام النفسي اما لفظ واما اشارة واما خط فقد
جرت الاشارة مجرى اللفظ فليعمل فيما عمل فيه اللفظ وان لم يقو قوته في جميع
احكام العمل واصح من هذا كله عندي ان معنى الاشارة ليس هو العامل اذ الاسم
الذي هو هذا ليس بمشتق من اشار يشير ولو جاز ان يعمل اسما الاشارة جاز ان يعمل
علامات الاضمار لانها ايضا ايما واشارة الى مذكور وانما العامل فعل مضمر
تقديره انظر واضمر لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ وقد قالوا لمن
الدار مفتوحا بابها فاعملوا في الحال معنى انظر ودل عليه التوجه اليه من المتكلم
بوجهه عنها فكذلك هذا بعلي شيخا وهو اقوى في الدلالة لاجتماع اللفظ مع
التوجه واذا ثبت هذا فلا سبيل لتقديم الحال لان العامل المعنوي لا يعمل
حتى يدل عليه الدليل اللفظي او التوجه او ما شاكله والله المستعان

مسالة واذا تقدم نعت النكرة عليها نصب على الحال
تقدم في صدر هذا الفصل العامل في نعت وفيه قولان احدهما ان العامل
في المنعوت هو العامل في النعت وكان سيبويه الى هذا ذهب حين منع ان

ان يجمع بين نعت الاسمين اذا اتفق اعرابهما واختلف العامل فيهما نحو جاء زيد
وهذا محمد العاقلان وذهب قوم الى ان العامل في النعت معنوي وهو كونه
في معنى الاسم المنعوت وانما ارتفع وانتصب من حيث كان هو الاول
في المعنى لا من حيث كان الفعل عاملا فيه وكيف فيه وهو لا يدل على فاعل
او مفعول او مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ واما الظروف فمن دليل
احزو الى هذا القول اذهب وليس فيه نقض لما سمعه سيبويه من ان يجمع
بين نعتي الاسمين المتفقين في الاعراب اذا اختلف العامل فيهما لان العامل
في النعت وان كان معنويا فلولا العامل في المنعوت لما صح رفع النعت
ولا نصبه فكان الفعل هو العامل في النعت فامتنع اشتراك عاملين في معمول
واحد ولو لم يكونا عاملين فيه في الحقيقة ولكنهما عاملان فيما هو في المعنى وانما
قوي عندنا هذا القول الثاني لوجوه منها امتناع تقديم النعت على المنعوت
ولو كان الفعل عاملا فيه لما امتنع ان يليه معموله كما يليه المفعول تارة والفاعل
اخرى وكما يليه الحال والظرف ولا يصح ان يليه ما عمل فيه غيره لو قلت
قام زيدا ضارب او ضربت حمار رجلا ضاربا زيد ضربت رجلا ضاربا عمرو لم يجز
فلا يلي العامل الا ما عمل فيه فكذلك لا يلي كان الا ما عملت فيه وكذلك خبر ان
المرفوع ليس لان وانما هو على اصله في باب المبتدا ولولا ذلك لجاز ان يليها وانما
وليها اذا كان مجرورا لانها ممنوعة من العمل فيه بدخول حرف الجر ان المجرور
نيته التاخير فلم يبالوا بتقديمه في اللفظ اذ كان موضعه التاخير ولان المجرور
ليس هو خبر على الحقيقة وانما هو متعلق بالخبر والخبر منوي في موضعه اعني
بعد الاسم المنعوت بان فان قيل ولعل امتناع النعت من التقديم على
المنعوت انما هو من اجل الضمير الذي فيه والضمير حقه ان يترتب بعد الاسم
الظاهر قلنا هذا ليس بمانع لان خبر المبتدا حامل الضمير ويجوز تقديمه
ورب مضمر يجوز تقديمه على الظاهر اذا كان موضعه التاخير فان قيل
ولعل امتناع تقديم النعت انما وجب من اجل انه مبين للمنعوت ومكمل لفايدته
فصار كالصلة مع الموصول قلنا هذا باطل لان الاسم المنعوت

يستقل به الكلام ولا يفتقر الي نعت افتقار الموصول الي صلته وفيما بينت لك
ان الفعل العامل في الاسم لا يعمل في نعته ان النعت صفة للمنعوت لازمة له قبل وجود
الفعل وبعده فلا تاثير للفعل فيه ولا يتسلط له عليه وانما التاثير فيه للاسم المنعوت
اذ بسببه يرتفع وينتصب وينخفض وان لم يجز ان تكون الاسما عوامل في الحقيقة د
وهذا بخلاف الحال لان الحال وان كانت صفة كالنعت وفيها ضمير يعود علي الاسم
كالنعت وضاحكا اذا كان حالا من زيد هو زيد في المعني كما يكون اذا كان نعتا
كذلك ولكن الحال ليست بصفة لازمة الاسم كالنعت وانما هي صفة الاسم في حين
وجود الفعل اذا اولي بها من الاسم فعمل فيها دونه فلما عمل فيها جاز فيها تقديمها
اليه كقولك جا ضاحكا زيد وتقديمها عليه كقولك ضاحكا جا زيد وتاخيرها
بعد الفاعل جا زيد ضاحكا الا انها كالمفعول يعمل الفعل فيها والنعت
بخلاف هذا كله وسنبين فيما بعد ان شا الله تعالي فصلا عجيبا في ان الفعل لا
يعمل بنفسه الا في ثلثة اشيا الفاعل والمفعول به والمفعول المطلق او ما هو صفة
لاحد هذه الثلثة في حين وقوع الفعل ويخرج عن هذا الفصل الظرف
من الزمان والظرف من المكان والنعوت والابدال والتوكيدات
وجميع الاسما المعمول فيها ويقيم هنالك البرهان القاطع علي صحة هذا المعني بعون
الله تعالي **فصل** حق النكرة اذا جا بعدها الصفة ان تكون جارية عليها
ليتفق اللفظ واما نصب الصفة علي الحال فيضعف عندهم لاختلاف اللفظ من
غير ضرورة هذا منتهي قول النحويين وكان شيخنا ابو الحسن رحمه الله يرد هذا
القول بالقياس والسماع القياس فكما جاز ان يختلف المعني في نعت المعرفة والحال
منها اذا قلت جاني زيد الكاتب وجاني زيد كاتبا وبينهما من الفرق في المعني ما
تراه فما المانع من اختلاف المعني كذلك في النكرة اذا قلت مررت برجل كاتب
او برجل كاتبا واذا كان كذلك ولا بد من الحال اذا احتيج اليها في الحديث
صلي خلفه رجال قياما واما وقع امر بحاه فليس بحال من الامر انما هو
حال من الوقوع كما تقول بتي جمل احسن من بتي ناقة انما هو حال
حال مما دل عليه بتي والمصدر ومنه اقبل رجل مشيا حال من الاقبال

وسياتي بيانه ان شا الله تعالي والذي قاله الشيخ صحيح ولكن اكثر الكلام علي ما قاله
النحويون اثارا لاتفاق اللفظ ولتقارب ما بين المعنيين في النكرة وتباعد ما بينهما
في المعرفة لان الصفة في النكرة محمولة علي المخاطب حالا كانت او نعتا وهي في المعرفة
بخلاف ذلك فتامله تعرفه ان شا الله تعالي ولو كانت الحال في النكرة كان رديا في الكلام
لعلة التنكير لما اتفقت العرب علي جعلها حالا اذا كانت متقدمة علي الاسم كما د
انشد سيبويه ** لمية موحشا طلل **
** وبحد العوالي والفتي مستكنه طبا اعبارتها العيون الحادر **فان**
قيل ما حمل سيبويه وغيره علي ان جعلوا موحشا حالا من طلل
وقايما حالا من رجل واذا قلت فيها قايما رجل وهو لا يقول الا الاحسن ان قولك
رجل وطلل فاعل بالاستقرار والذي تعلق به الجار فلو قال
بهذا القول عذرناه ولكن الاسم النكرة عنده مبتدا وخبره في المجرور قبله ولا بد
من خبر المبتدا من ضمير علي المبتدا تقدم الخبر او تاخر فلم لا يكون هذه الحال
من ذلك الضمير ولا يكون من النكرة ما الذي دعاهم الي هذا **فالجواب**
ان هذا سوال يجب التقصي والاعتنا به فقد كع عنه اكثر الشارحين للكتاب
والمولفين في هذا الباب بل ما رايت احدا منهم اشار فيه بمقنع واما اكثرهم فلم يتنبه
للسوال ولا تعرض اليه بحال والذي اقوله وبالله التوفيق ان هذه المسالة في النحو
بمنزلة مسايل الدور في الفقه ويقرب منه مثالا فنقول رجل يشهد مع اخر
في عبد انه حر فعتق العبد وقبلت شهادته ثم شهد ذلك الرجل مرة اخري فاريد جرحه
فشهد العبد المعتق فيه بالجرحة فان قبلت شهادته ثبتت جرحة الشاهد
بطل عتق العبد فان بطل عتق العبد سقطت شهادته وان سقطت شهادته لم
يصح جرحه الشاهد واستدارت المسالة هكذا وكل نوع يوول
الي اسقاط اصله فهو اولي ان يسقط في نفسه وكذلك مسالة هذا الفصل
فاول ان جعلت الحال من قولك فيها قايما رجل من الضمير لم يصح تقدير المضمر

الاسم تقدير فعل يتضمنه ولا يصح تقدير فعل بعده مبتدا لان معنى الابتدا يبطل ويصير المبتدا فاعلا واذا بطل وجود الضمير بطل وجود الحال منه وهذا بديع في النظر **فان قيل** ان المجرور ينوى به التاخير لان خبر المبتدا ان يكون موخرا قيل واذا نويت به التاخير لم يصح وجود الحال متقدمه على المبتدا لانها تتقدم على عاملها اذا كان معنويا فبطل كون الحال من شي غير الاسم النكرة الذي هو مبتدا عند سيبويه وفاعل عند الاخفش وهذا السوال لا يلزم الاخفش على مذهبه وانما يلزم سيبويه ومن قال بقوله ولولا الوحشة من مخالفة الايمة لنصرت قول الاخفش نصرا موزرا وجلوت مذهبه في منصة التحقيق مفسرا ولكن النفس الى نصرة سيبويه اميل والله الموفق للصواب واليه الاياب وسياتي في باب الابتدا من اقامة البرهان على بطلان قول الاخفش ما ينافي استنادي ها هنا الى نصرته **مسالة**

قوله واذا تكررت النعوت فان شيت اتبعتها الاول جعل ابو القاسم تكرار النعوت شرطا في جواز القطع من الاول ولا يلزم هذا الشرط على الاطلاق ولكن الاسم اذا كان معروفا عند المخاطب ولم يقصد تمييزه من غيره لم يكن النعت حينيذ من تمامه وانما يقصد به مدح او ذم فلم يمتنع القطع من الاول كما قال سيبويه سمعت العرب تقول الحمد لله رب العالمين فسالت يونس عنها فزعم انها عربية واما اذا كان المنعوت غير مميز عند المخاطب الا بنعته فلا بد حينيذ ان يكون تابعا للمنعوت ثم يكون تكرار المنعوت تشرط في جواز القطع كما قال ابو القاسم وفايدة القطع من الاول انهم اذا ارادوا تجديد مدح او ذم غير المذكور في اول الكلام لان تجدد لفظ غير الاول دليل على تجدد معنى وكلما كثرت المعاني وتجدد المدح كان ابلغ وقد رايت هذا المعنى للفرا فاستحسنته

مسالة قال وان شيت عطفت بعض النعوت على بعض الاصل في باب العطف الا يعطف الشي على نفسه وانما يعطف على غيره وعلة ذلك ان حروف العطف بمنزلة تكرار العامل يلزم معه تغاير المعمول فاذا ثبت هذا ووجدت شيا معطوفا على ما هو معطوف في معناه مثل قوله كذبا وزورا وكذبا ومينا فانما ذلك لا لمعنى زايد خفي في اللفظ الثاني ولضرورة شعر فيشبه حينيذ تغاير اللفظين بتغاير المعنيين فيعطف احدهما على الاخر كما فعل باشيا اضيف فيها الشي الى نفسه لتغاير اللفظين وقد تقدم شرح ذلك في اول الكتاب واذا كان الامر كذلك بعد كل ان تقول جاى محمد ابو عبد الله وهو هو اورضي الله

عن

عن عتيق وابي بكر هو عتيق لانك عطفت الشي على نفسه والواو انما تجمع بين الشيين لا بين الشي الواحد فان كان في الاسم الثاني فايدة زايدة على معنى الاسم الاول كنت مخيرا في العطف وتركه فان عطفت فمن حيث كان في كل واحد منهما ضمير هو الاول فتقول على الوجه الاول زيد شاعر كاتب وعلى الثاني شاعر وكاتب كانك عطفت بالواو الكتابة على الشعر وحين لم تعطف اتبعت الثاني الاول انه هو من حيث اتحد الحامل للصفات فاما في كتاب الله تعالى فقل ما تجد اسماه الحسنى معطوفة بالواو نحو الرحمن الرحيم والعزيز الحكيم والملك القدوس الى اخرها لانها اسماه سبحانه والمسمى بها واحد فلم تجر مجرى تعداد الصفات المتغايرة ولكن تجري الاسما المترادفة نحو الاسد والليث وغير ذلك فاما قوله سبحانه هو الاول والاخر والظاهر والباطن فلانها الفاظ متضادة المعاني في الحال لان الشي لا يكون ظاهرا باطنا من وجه واحد وانما ذلك من وجهين مختلفين وكان العطف ها هنا احسن من تركه لهذه الحكمة الظاهرة بخلاف ما تقدم مما لا يحيل اجتماعه من الصفات في محل واحد واما قوله سبحانه وتعالى غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول فانما حسن العطف بين الاسمين الاولين لكونهما من صفات الافعال وفعله سبحانه في غيره لا في نفسه فدخل حرف العطف للمغايرة الصحيحة بين المعنيين ولتنزلهما منزلة الجملتين لانه يريد تنبيه العباد على انه يفعل هذا ويفعل هذا ليرجوه ويوملوه ثم قال شديد العقاب بغير واو لان الشدة راجعة الى معنى القوة والقدرة وهو معنى خارج عن صفات الفعل فصار بمنزلة ما تقدم من قوله العزيز الحكيم وكذلك قوله تعالى ذي الطول لان لفظ ذي عبارة عن ذاته سبحانه فصح جميع ما اصلناه والحمد لله وفي هذه الاية تصديق لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى كتب كتابا عنده فوق عرشه فيه ان رحمتي غلبت غضبي ويروى سبقت غضبي وذلك ان في اولها تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم وعلمه محيط بما فوق العرش وما دونه ثم قال غافر الذنب وقابل التوب فهاتان صفتان من صفة الرحمة ثم قال شديد العقاب فهذه صفة واحدة من صفات الغضب وقد سبقتها صفتان من صفات الرحمة وثنتان تغلب واحدة وهما سابقتا

ن

[illegible]

لما اذا اذكي فنعت وداية من روى سبقت ورواية من روى غلبت والله يجيرنا من عصبيه ويمتعنى برحمته وكرمه لا رب غيره **مسالـه** قالت الخرنق بنت هفان هذا الاسم نقال فيه الخرنق بالالف واللام والقياس سقوطها لانه اسم علم والعلم اذا نقل من الاجناس لم يدخله الالف واللام في حال العلمية كامراة تسمى سريه او رجل يسمى كعبا او ثردا او فيلا فان كان منقولا من الصفة كالحارث والعباس جاز ادخال الالف واللام فيه لان الالف واللام يدل على المعني المعهود فما دخلت عليه الاشارة الى ثبوت هذه الصفة في المسمى ولا يريدون الاشارة الى معنى الارنب والقرد ونحوهما في المسمى ولا يريدون الاشارة الى معنى الارنب والقرد ونحوهما ان المسمى بذلك وانما هي علامة ونعت للشخص ولفظه لا يراد بها الا تمييز من غيره كما قال سهو المملك نعامة حين سحر النعمان ابن المنذر رحمته واستفهم اسمه نعامه قال ابت اللعن ان الاسم علامة وليس بكرامة ولو كان يحس الاسم شرفا للمسمى لاشترك الناس في اسم واحد فكانت هذه من الحكمة المأثورة فاذا ثبت هذا فالقياس ان لا يقال الخرنق بالالف واللام في الاسم العلم الا له وجها يخرج عليه وهو ان يراد ان توصف المراة باللين وملاينة الجلد او غير ذلك من الصفات الموجودة في الخرنق فيدخل الاسم معنى الصفة المنقولة الى العلمية فيدخل الالف واللام كما قالوا الرباب والرباب منقول من الاجناس لانه السحاب ولكنه مشتق من ربيت الشي اربه فكانه رب النبات بمايه ويصلحه ثم سموا المراة ربابا فتارة يدخلون الالف واللام كانهم يريدون معنى الصفة وتارة يجرون الاسم مجرى المنقول من الاجناس كما قال علق القلب ربابا ومما يقوي دخول معنى الصفة في الخرنق ونحوه ما حكاه سيبويه من قولهم من زيد يشرح حسن صفته وبرجل اسد انوه فاذا كانوا قد اجروا والجر معنى النعت في اعرابه لموضع الدليل الذي فيه وهو اسم جنس فلا يبعد ايضا ان يشار الى ذلك المعنى في الاسما المنقولة الى العلمية وبالله التوفيق **مسالـه** لا سعد قومي ذنسالها هنا عن علامة الرفع في الفاعل الذي هو قومي فيقال معرب هو ام مبني ومحال ان يكون مبنيا لانه علامة

فيه يوجب البنا ولانه متمكن بالاضافة واذا كان كذلك فان علامة الاعراب اهو اليا ام الميم ومحال ان يكون اليا حرف اعراب لان الاسم المضاف اليه وليست من الاسم المضاف في شي ثم يبق الا ان يكون الميم من قومي هي حرف الاعراب واذا كان كذلك فاين علامة الاعراب في حال الرفع والنصب **والجواب** ان الضمة التي هي علامة الرفع في الفاعل هي واو وصير الصوت كما تقدم والواو تنقلب يا عند مجاورة اليا فيقول هولا مسلمي فالواو التي هي علامة الرفع قد انقلبت بالمجاورة اليا فكذلك الضمة اذا قلت مسلم تنقلب كسرة اذا اضفته الى نفسك كما انقلبت الواو في الجمع المسلم حين اضفت الى نفسك واذا كانت الواو وهي اقوى من الحركة تنقلب يا في هذا الموطن فما ظنك بالحركة وهي اضعف عنها فالكسرة الموجودة في اللفظ اذا قلت قومي عين الضمة التي قبل الاضافة كما كانت اليا الاولى من قولك مسلمي هو الواو بعينها التي كانت في قولك مسلمون قبل الاضافة واما في حال الخفض فالكسرة التي هي علامة الخفض ممتزجة بصوت اليا اذا كانت اليا الساكنه وباقية على حالها اذا كانت اليا متحركه فاستوى اللفظ في حال الرفع والخفض اذا قلت قومي وغلامي كما استوي في الجمع اذا قلت هولا مسلمون ومررت بمسلمي واما الفتحه فقد غلب عليها صوت اليا فاستوى مع الكسرة واذا كانت من حاف يغلبون عليها صوت الكسرة في حال الامالة حتى يكون اللفظ بها كاللفظ بساعه اذا املت فما ظنك بالفتحه التي هي حركة اضعف من الحروف لا سيما والفتحة اضعف الحركات فاستوى لفظ علامات الاعراب في هذا الباب لما ذكرناه من العلل والاسباب **مسلة** قولـه سم العداة السم بالفتح عدي بمضدر سممته سما اذا اطعمته السم كما تقول زبدته زبدا اذا اطعمته الزبد واما صوابه السم الزبد فهو الاسم فاذا فتحت السين فالعداة مخفوض في موضع نصب لانه المفعول ورواية من رواه بفتح السين احسن اللغة واصح في المدح لانك تجعل العداة مفعول بهذا المصدر واذا ضممت السين فالسم اسم فترجع اضافته اضافة ملك او استحقاق لا على نحو اضافة المقدر الى المفعول فيكون كقولك رماح العداة او سلاح العداة فيكون الكلام كالمحتمل للمدح وغيره واذا كان مصدرا كان في معنى الفعل ريدانهم يسمون العداة اي يقتلونهم ولا بد من المجاز في كل هذا مجازا الكلام

اذا جعلته مصدرًا حذف المضاف كانك قلت ذو وسم العداة واذا جعلته
اسما حاره التشبيه اي انهم بمنزلة السم وقد تخرج رواية الضم على وجه
وهو ان السم لا يكون الا قاتلا ولا يراد الا ليقتل به وليس كالرماح
والسلاح لاختلاف المنافع فيها والاغراض فصار معنى الكلام انهم قاتلوا
العداة وعبر بالسم عن هذا المعنى لانه قاتل ورواية الفتح ابين واشبه
بصحيح الكلام واما قوله وافة الجزر لمجاوره ايضا التشبيه جعلهم بمنزلة
الافة للجزر والافة اسم ليس بمصدر عندي لانه في وزن افعله كالعطه
والحدبه وغير ذلك وان كان قد يوجد في المصادر هذا المثال كالعجلة
والحركه ولكن كل ما لم يجد منه فعلا ولا اسم فاعل حكمنا بانه اسم غير مصدر
فان قيل فقد قالوا **هما** حل موروف اذا كانت به افه **هما**
قلنا بان موروف كتاب محموم ومجنون والحمى ليست ولذلك
الجان والجنه ولكن العرب قد تجعل ما فيه الشي بمنزلة المفعول وما له
الشي بمنزلة الفاعل فان لم يكن له فعل كقولهم فيمن له رمح رامح وفيمن له
نبل نابل وفيما فيه الشي محموم ومكان مصبوب ومصبوغ من الصباب
والسباغ ومنه طعام مسوس ومدود اذا وقع فيه السوس والدود
على انه يقال ساس الطعام وداد وسوس ودود فهو مسوس ومدود
ولكن الاول مقول ايضا فثبت من هذا ان الجزر مخفوض بالاضافة
وليس له موضع الا الخفض بخلاف العداة اذا فتحت السين من سم ٥
واما العداة فجمع دعا كما تقول دعاه في جمع داع واما اعدا فجمع عدا
كما تقول اضلاع في جمع ضلع واما عدا فليس له واحد من لفظه كما تقول
وانما هو اسم للجمع كقوم ورهط واما عدو فيقع للواحد والاثنين والجمع
لانه واسم اعم بمنزلة ما جري من المصادر على فعول كالولوع والعقول
ولذلك لم يثن ولم يجمع قال سبحانه هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله
وقد يجوز ان يكون اعدا العدو على تقدير حذف الحرف الزائد فيكون ٥
كالثلاثي المجموع على افعال يقوي ذلك انهم قد قالوا في المونث عدوة الله ولو

كان مصدرا لما ساغ فيه ذلك والوجهان متكافيان في القياس والنظر وبالله
التوفيق واما الجزر فجمع جزور وهي فعول بمعنى مفعول وقد كان قياسه ان
تكون فيها التانيث كالحلوبه والركوبة ولكنهم جعلوها اسما مخصوصا بالابل
دون غيرها يضعف الاعتماد على معنى الفعل الذي هو الجزور وصار كالاسم
الذي لا ضمير فيه فلم يدخله تاء التانيث اذ لا تونث في الصفات الاضمارها ولا
في الافعال الا فاعلوها وسياتي بيان ذلك وقد مر منه اصل في باب الفاعل
والمفعول **فان قيل** ما الحكمة في تخصيص النازلين بالنصب على
الاضمار ورفع الطيبين وهل ذلك لمعنى اذ الحكم فيهما سوا **فالجواب**
ان القطع في النازلين بنصبه على الاضمار اولى والرفع في الطيبين اولى من
النصب لانه معه واو العطف فصار في حكم المعطوف على اسم العداة وافة الجزر
وليس في النازلين واو يشركه مع ما قبله في الرفع فكان اولى بالنصب ومخالفة
الاعراب **فان قيل** فهلا ادخل الواو على النازلين دون الطيبين
وادخلها عليهما معًا ٥ **فالجواب** ان واو العطف وضعت
لعطف الشي على غيره لا لتعطف الشي على نفسه فاذا تغايرت معاني الصفات
حسن العطف لقولك الكاتب والشاعر اذ تغايرت معانيها وقبح العطف
لقولك الخطيب الفصيح وها هنا النازلين في معنى اسم العداة فهي معنى العفاف
لانهما في معنى الشجاعة واما الطيبون ففي معنى العفاف وهو مخالف لمعنى الشجاعة
والسخا فدخلت الواو للعطف كما دخلت في قوله وافة الجزر عطفا على سم
العداة لتغاير الصفات والله سبحانه وتعالى اعلم ٥ **هما**

باب العطف العامل في المعطوف

مضمر يدل عليه حرف العطف وهو في معنى العامل في الاسم الاول فكانك
اذا قلت قام زيد وعمرو قلت قام زيد وقام عمرو وواو عبت الواو عن اعادة
الفعل وانما قلنا كذلك للقياس والسماع اما القياس فانما بعد حرف العطف
لا يعمل فيه ما قبله ولا يتعلق به في الاعراب المفعول معه لعله تذكر هنالك
ووجه اخر هو ان النعت هو المنعوت في المعنى وليس بينه وبين المنعوت

واسطة ومع ذلك فلا يعمل فيه ما عمل في المنعوت في اصح القولين فكيف بالمعطوف
الذي هو غير المعطوف عليه وبينهما واسطة وهو الحرف واما ما يدل على
اضمار السماع فقول الانصاري «بل هوا البحاران لما اسم قبلي وان زرع»
واراد قبلي وزرع اطهران يدل على ما قلناه وهو الاصل ينسحب في جميع
حروف العطف الا في الواو الجامعة وهي التي تعطف الاسم على اسم لا يصح
انفراده كقولك اختصم زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو فان الواو
هاهنا تجمع بين الاسمين في العامل فكانك قلت اختصم هذان واجتمع الرجلان
اذا قلت اجتمع زيد وعمرو ومعرفة هذه الواو اصل يبنى عليه فروع كثيرة
منها انك تقول رايت الذي قام زيد واخوه على ان يكون الواو جامعة وان
كانت عاطفة لم تجز لان التقدير قام زيد وقام اخوه فخلت الصلة من عائد
يعود على الموصول ومنه قوله سبحانه وجمع الشمس والقمر غلب المؤنث لاجتماعهما
ولو قلت طالع الشمس والقمر لقبح ذلك الا ان تريد الواو الجامعة واما في
الاية فلا بد ان يكون جامعة لان لفظ جمع يدل عليها **فصل**
واما الفاء فهي موضوعة للتعقيب وقد تكون للتسبيب والترتيب وهما راجعان
الى معنى التعقيب لان الثاني بعدهما ابدا انما يجي في عقب الاول فالتسبيب ضربته
فبكى والترتيب مثل قوله سبحانه وتعالى اهلكناها فجاءها باسنا دخلت الفاء
لترتيب اللفظ لان الهلاك يجب تقديمه في الذكر لان الاهتمام به وان كان مجي
الناس قبله في الوجود ومثله

«ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد بعد ذلك جده»

دخلت ثم لترتيب الكلام لا لترتيب المعنى في الوجود واما قوله تعالى
فاذا قرات القران فاستعذ بالله فالفاء اصلها في التعقيب وان كانت
الاستعاذة قبل القراءة الا ان العرب يعبر بالفعل عن ابتدايه تارة وتعبر
به عن انتهايه والفراغ منه اخرى فعلى يكون معنى قرات في الاية اي شرعت في
القراءة فاخذت في اسبابها ونحو منه ما جا في الحديث من قوله فصلى الصبح حين
طلع الفجر يريد ابتدا الصلاة واما قوله ثم صلاها من الغد بعد ان اسفر يريد

الفراغ

الفراغ منها وحديث ابن عباس رضي الله عنهما في امامة جبريل صلى الظهر
حين زالت الشمس معناه ابتدا بالصلاة واما قوله صلى العصر حين صار
ظل كل شي مثله وصلى الظهر من الغد حين كان ظله مثله فيحتمل ان يكون عبر
بالفعل عن ابتدايه وعن الفراغ منه ومن هاهنا نشا الخلاف بين الفقها في
دخول الظهر على العصر والعصر على الظهر **مسالة** واما حتى
فموضوعة للدلالة على ان ما بعدها غاية لما قبلها وغاية كل شي حده ولذلك
كان لفظها كلفظ الحد حا قبل تا من الحد حا قبل دال والدال كالتاء في مخرجها
وشدتها لا تفارقها الا في الجهر فكانت لتقع الجهر اولى بالمعنى القوي والاسم
والفعل وحتى حرف معناه في غيره لا في نفسه بخلاف الاسم ومن حيث جعلت كانت
حتى الغاية خفضوا بها كما يخفضون بالى التي لانتها الغاية والفرق بينهما ان حتى
غاية لما قبلها وما بعد الى ليس مما قبلها بل عنده انتهى ما قبل الحرف وكذلك
الحرف فاذ فيها في اكثر احكامها ولم يكن الى عاطفة لانقطاع ما بعدها عما
قبلها بخلاف حتى ومن ثم دخلت حتى في حروف العطف لم تجز دخولها على المضمر
المخفوض اذا كانت خافضة لا تقول قام القوم حتاك كما لا تقول قام القوم
الك ومن حيث كان ما بعدها غاية لما قبلها لم تجز في العطف قام زيد حتى
عمرو ولا اكلت خبزا حتى تمرا لان التمر ليس حدا الاول ولا طرفا
مسالة او اذا وضعت الدلالة على احد الشيئين المذكورين معها
وكذلك وقعت في الخبر المشكوك فيه من حيث كان الشك ترددا بين امرين
من غير ترجيح لاحدهما على الاخر لا انها وضعت للشك فقد يكون الخبر
ولا شك فيه واذا ابهمت على المخاطب ولم يقصد ان تبين له كقوله سبحانه
الى مائة الف او يزيدون انما منهم من الكثرة بحيث يقال فيهم ضعيف مائة
او يزيدون فاو على بابها دالة على الشيئين اما مائة الف او مجردها واما
مائة الف مع زيادة والمخبر في كل هذا لا يشك وقوله تعالى فهي كالحجارة
او اشد قسوة ذهب الزجاج في هذه وكالتي في قوله او كصيب من السما
الا انها او التي للاباحة اي تداريج للمخاطبين ان يشبهوا بهذا وعندي ان او

لم توضع للاباحة فى شى من الكلام ولكنها على بابها اما قوله تعالى او كصيب
من السما فانه ذكر مثلين مضروبين للمنافقين فى حالتين مختلفتين فهم لا
يخلون من الحالتين فاو على بابها من الدلالة على احد المعنيين وهذا كما
تقول زيد لا يخلو ان يكون فى الدار على احد المعنيين او فى المسجد ذكرت
او لانك اردت احد الشيئين وتامل الاية مع ما قبلها فى التفسير تجدها
كما ذكرت لك واما قوله تعالى فهى كالحجارة او اشد قسوة فانه ذكر قلوبا
ولم يذكر قلبا واحدا فهى على الجملة قاسية وعلى المعنيين اما كالحجارة ففيها
ما هو كذلك واما اشد قسوة ففيها ما هو كذلك ايضا ومثل **قول**
ابن عليه **٥** فعلت لهم بتان لابد منهما **٥**
اى لابد منهما على الجملة ثم **قال** صدور رماح اشرعت او سلاسل
تريد فى حق كل واحد منهم على المعنيين لابد له من هذا ومن هذا واما فى
الجملة فالامران واقعان جميعا وقد تجوز فى قوله عز وجل مائة الف او
يزيدون واما التى للخبر فعلى اصلها لان المخبر انما يريد احد الشيئين واما او
التى زعموا انها للاباحة من لفظ او فلاهى معناها وانما اخذت من صيغه
الامر مع قرائن الاحوال ولو غير معه فى هذا الكلام وانما دخلت لعلة العادة
فى ان المشتغل بالفعل الواحد لا يشتغل بغيره وان المجالس للحسن وابن سيرين
غير جامع بينهما معا الا ترى ان المامور بهذا لو جمع بين الشيئين المباحين لم يكن
عاصيا علما بانها ليست هاهنا معتمدة والله اعلم واما لكن فاصلح القولين فيها
انها مركبة من لا وان والكاف هى التى للخطاب فى قول الكوفيين وما اراها
الا كاف التشبيه لان المعنى يدل عليها اذا قلت ذهب زيد لكن عمرو اقيم
زيد لا لفعل عمرو فلا لتوكيد النفى عن الاول لا لنجاز الفعل الثانى وهو النفى
عن الاول لانك ذكرت الذهاب الذى هو ضده فدل على انتفايه ولا يقع
لكن الا بين كلامين متنافيين فلذلك ركبت من لا والكاف وان الا انهم لما
حذفوا الهمزة المذكورة لكسر والكاف اشتغلوا بها ولابد بعدها من جملة
اذا كان الكلام قبلها موجبا شددت نونها وخففت النون منها لعلم

الخاطب

المخاطب لانه لا يصاد النفى الا للايجاب فلما اكتفت باسم مفرد كانت اذا خففت نونها لا
يعمل صارت كحروف العطف فالحقوها بها لانهم حين استغنوا عن خبرها بما تقدم من الدلالة ع
كان اجراوها بعدها على ما قبلها اولى واجرى ليتفق اللفظ كما اتفق المعنى **فان قيل**
ليس مضادة النفى للوجوب بمثابة مضادة الوجوب للنفى وهو فى كل حال لا يقع الا بين كلامين
متضادين فلم قالوا ما قام زيد لكن عمرو اكتفى لدلالة اللفظ على نقيضه وهو الوجوب ولم يقولوا
قام زيد لكن عمرو واكتفى بدلالة الوجوب على نقيضه وهو النفى **فالجواب**
ان الفعل الموجب قد يكون معان يضاده وينافى وجوده كالعلم فانه ينافى وجود الظن والشك
والغفلة والموت واحد اضداده به الجهل فلو قلت قد علمت الخبر لكن زيد لم يدر ما يضاف الى زيد
ظن ام شك ام غفلة ام جهل فلم يكن بد من جملة قايمة بنفسها ليعلم ما يريد فاذا تقدم النفى نحو
قولك ما علمت الخبر زيدا اكتفى باسم يشتمل على جميع الاضداد المنافية للعلم **فصل**
فان قيل ولم اذا خففت لكن وجب الغاوها خلاف ان وان وكان فانه يجوز فيها الوجهان
مع التخفيف كما **قال** **٥** كان طبيه تعطوا الى وارق السلم **٥** **قلنا**
زعم الفارسى ان القياس فيها كلها الالغا اذا خففت ولذلك الزموا لكن اذا خففت الالغا
تنبيها على ان ذلك هو الاصل فى جميع الباب وهذا القول معها يلزم عليه من الضعف والوهن
ينكسر عليه باخواتها فيقال له فلم خصت لكن بذلك دون ان وان ولا جواب له عن هذا وانما
الجواب فى ذلك انها لما كانت مركبة من لا وان ثم حذفت الهمزة اكتفا بكسر الكاف بعد عمل ان كنا
العلة الموجبة للعمل وهى فتح اخرها وبذلك ضارعت الفعل فلما حذفت النون المفتوحة وقد
ذهبت الهمزة للتركيب ولم يبق الا النون الساكنة وجب ابطال العمل بذهاب طرفيها وارتفاع
علة المضارعة للعلل بخلاف اخواتها اذا خففن فان معظم لفظها باق فجاز ان يبقى حكمها
على ان الاستاذ ابا القاسم الرمال رحمه الله تعالى افادنى رواية عن يونس انه حكى الاعمال فى
لكن مع تخفيفها وكان ابو القاسم رحمه الله يستغرب هذه الرواية حين ذاكرنى بها متعجبا
وكان اماما فى هذه الصناعة رحمه الله واعلم ان لكن لا يكون حرف عطف مع دخول الواو
عليها لانه لا يجتمع حرفان من حروف العطف فمتى رايت حرفا من حروف العطف مع الواو
فالواو هى العاطفة دونه نحو ذلك اما اذا قلت اما زيد واما عمرو وكذلك لا اذا قلت
ما قام زيد ولا عمرو ودخلت لا لتوكيد النفى وكيلا يتوهم ان الواو جامعة وانك نفلت

قيامها في وقت واحد ولا يكون لا عاطفة الا بعد نفي الفعل بعد ايجاب وشرط
اخر وهو ان يكون الكلام قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها
كقولك جاني رجل لا امراة ورجل عالم لا جاهل ولو قلت مررت برجل لا
زيد لم يجز وكذلك مررت برجل لا عاقل لانه نفي ليس في مفهوم الكلام ما ينفي
الفعل الثاني وهي لا تدخل الا لتوكيد نفي فان اردت ذلك المعنى جئت بلفظ
غير فتقول مررت برجل غير زيد وبرجل غير عالم ولا تقول برجل غير امراة
ولا بطويل غير قصير لان في مفهوم الخطاب ما يغنيك عن معنى النفي الذي
في غير وذلك المعنى الذي دل عليه المفهوم حين قلت بطويل لا قصير واما
اذا كانا اسمين معروفين نحو مررت بزيد لا عمرو فجايز هنا دخول غير محمود
الاسم والعلم وامه ليس له مفهوم وخطاب عند الاصوليين الا الصيرفي
من الشافعية بخلاف الاسما المشتقة وما جري مجراها لرجل فانه بمنزلة
قولك ذلك وكذلك رجل مفهومه عند انتقال الخبر عن المراة وتجوز ايضا مررت
بزيد لا عمرو لانه اسم مخصوص بشخص فكانه حين خصصه بالذكر نفي المردود
عن عمرو ثم الدت ذلك النفي بلا واما الكلام المنفي فلا يعطف عليه بلا لان
نفيك الفعل عن زيد اذا قلت زيد لا يفهم نفي عمرو فيؤكد بلا فان قلت او
اكدت النفي المتقدم قيل لك فاي شي يكون حينيذ اعراب عمرو وهو اسم
مفرد ولم يدخل عليه عاطف يعطفه على ما قبله فهذا لا يجوز الا ان يجعله
مبتدا ويأتي بخبر فيقول ما قام زيد ولا عمرو وهو القايم واما ان اردت ان
تشركهما في النفي فلا بد من الواو اما وحدها واما مع لا فلا يكون الواو عاطفه
ومعها لا واما قوله سبحانه وتعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان
معنى النفي موجود في غير **فان قيل** فهلا قال لا المغضوب ولا
الضالين **فالجواب** ان في ذكر غير بيان الفضيلة للذين انعم الله عليهم
وتخصيصا لنفي صفة الغضب والضلال وانهم الذين انعم الله عليهم بالنبوة
والهدى دون غيرهم ولو قال لا المغضوب عليهم لم يكن في ذلك الا تاكيد نفي اضافة
الصراط الى المغضوب عليهم كما يقال هذا غلام زيد ولا عمرو الدت نفي لا ضافه

عن عمرو

عن عمرو بخلاف قولك هذا غلام الفقيه غير الفاسق ولا الحبيب فانك جمعت بين
اضافة الغلام الى الفقيه دون غيره وبين الصفة المفهومة عن الفقيه
فافهمه **فان قيل** واي شي اكدت لا حين دخلت عليها الواو وقد قلت
انها لا تؤكد المنفي المتقدم وانما تؤكد نفيا يدل عليه اختصاص الفعل الواجب
بوصف ما كقولك جاني عالم لا جاهل **فالجواب** ابدا حين قلت
جاني زيد دل الكلام على نفي المجي عن عمرو كما انتفى عن الاول لمقام الواو مقام تكرار
حرف النفي فدخلت لا لتوكيد نفي الثاني **مسالة** قوله اما ام فلا
تعطف بها الا بعد الاستفهام واما على جهة التقرير او التوبيخ ثم قد يكون
اضرابا وليس بمنزلة بل كما زعم بعضهم ولكن اذا مضى كلامك على النفي ثم
ادركك الشك مثل قولهم انها لابل ام شا اضرب عن النفي ورجع الى
الاستفهام حين ادركه الشك ونظيره قول الزباء حين تكلمت بعسى ثم ادركها
اليقين فقالت عسى الغوير وهي متوقعة شرا ثم غلب على ظنها الشر فختمت
الكلام بحكم ما غلب على ظنها لا بحكم عسى لان عسى لا يكون خبرها اسم غير
حدث فكانها قالت صار الغوير ابوسا وهذه ام التي هي مسوقة المعنى
بالاضراب والاستفهام ولا ينبغي ان يكون في القران فان كانت فعلى جهة
التقرير نحو قوله ام انا خير من هذا الذي واحسب جميع ما وقع ما في القران
انما هو على اصلها الاول من المعادلة وان قبلها الف استفهام نحو قوله ام
يقولون شاعر وام حسبت ان اصحاب الكهف والرقيم لان القران كله مبني على
تقرير الجاحدين وتبكيت المعاندين وهو كله كلام واحد كانه معطوف بعضه
على بعض فاذا وجدت ام لا وليس قبلها استفهام في اللفظ فهو متضمن في
المعنى معلوم بقوة الكلام كانه يقول اتقولون كذا او تفعل كذا ام حسبت ان
الامر كذا ونظيره ما يتكرر في القران من قوله سبحانه واذ قلنا بواو العطف
من غير ذكر عامل يعمل في اذ لان الكلام في معرض تعداد النعم وتكرار الاقاصيص
فيشير بالواو العاطفة اليها كانها مذكورة في اللفظ لعلم المخاطب بالمراد ومن هذا
الباب الواو المتضمنة لمعنى رب فانك تجدها في اول الكلام كثيرا اشارة منهم

الى تعداد المذكور بعد هاشم نحرا ومدح او غير ذلك فهذه كلها معان
مضمرة في النفس وهذه الحروف عاطفة عليها وربما صرحت العرب بذلك المضمر
كقول بن مسعود رضي الله عنه دع ما في نفسك وان تقول عليه او قول كذلك
حذف كثير من الجوابات في القران لدلالة الواو عليها لعلم المخاطب ان الواو
عاطفة ولا يعطف بها الا على شي كقوله تعالى فلما ذهبوا به واجمعوا ان يجعلوه
وكقوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها وهو كثير مما حذف فيه الجواب
وعطف بالواو على المحذوف ومن المسئلة الاولى قوله مالي لا ارى الهدهد
ام كان من الغائبين ليس على معنى بل ولكن عطفا على الاستفهام المتضمن في
الكلام كانه يقول احضر ام كان من الغائبين الا تراه يقول مالي كالمستفهم
عن نفسه ان كان حاضرا فقال لا اراه لم يقل مالي لا ارى الهدهد
ولو هذا التقدير والاضمار فقال ما الهدهد لا اراه ولم يقل مالي لا ارى
الهدهد **مسالة** لا يجوز اضمار حروف العطف خلافا للفارسي
ومن قال بقوله لان الحروف ادلة على معان في نفس المتكلم فلو اضمرت
لاحتاج المخاطب الى معنى مستقر له بكلمة وحكم حروف العطف في هذا
حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك اللهم الا ان حروف
الاستفهام قد يسوغ اضمارها في بعض المواطن لان للمستفهم هيئة تخالف
هيئة المخبر الا انهم احتجوا لمذهبهم باي من كتاب الله تعالى وابيات من كلام
العرب هي عند التامل والتحصيل حجة عليهم ٥ **كقول** الشاعر
كيف اصبحت كيف امسيت مما يثبت الود في فؤاد الكريم
هو عندهم على اضمار حرف العطف ولو كان كذلك لانحصر اثبات الود في
هاتين الكلمتين من غير مواظبة ولا استمرار عليها ولم يرد الشاعر ذلك وانما
اراد الشاعر ان يجعل اول الكلام ترجمة على سائر يريد الاستمرار على هذا
الكلام والمواظبة عليه كما تقول قرات الف با جعلت ذكر الحرفين ترجمة
لسائر الباب وعنوانا للغرض المقصود ولو قلت قرات الف وبا لاشعرت
بانقضا المفرد حيث عطفت البا على الالف دون ما بعدها فكان مفهوم ٥

الخطاب

الخطاب انك لم تقرا غير هذين الحرفين الا ترى كيف اشعرت الواو والعاطفة
في قوله سبحانه وثامنهم كلبهم على انقضا العدد المتنازع فيه وما يتلوا
به من قولهم ضرب زيدا عمروا خالد البيس كما ظنوه من اضمار الواو ولو كان كذلك
لاختص الامر بالمذكورين وانما المراد الاشارة بهم والى ما بعدهم ومنه
قولهم تويت الحساب بابا بابا وقسمت المال درهما درهما ليس على اضمار حرف
العطف ولو كان كذلك لانحصر الامر في درهمين وبابين واما ما احتجوا به من
قوله سبحانه ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد فليس على معنى
الواو كما توهموه ولكن جواب اذا في قوله قلت لا اجد وقوله تعالى تولوا
واعينهم اخبار عنهم وثناء عليهم لانها نزلت في قوم مخصوصين وهم سبعة ذكرهم
ابن اسحاق وغيره والكلام غير محتاج الى العطف بالواو لانه مرتبط بما قبله
كالتفسير له ٥ وبلغني عن بعض اشياخنا الجلة انه جعل من هذا الباب
قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يغرنك هذه التي اعجبك حسنها حب
رسول الله صلى الله عليه وسلم لها قال المعنى حسنها وحب رسول الله صلى الله
عليه وسلم لها وبلغ الاستحسان بالسامعين لهذا القول ان علقوه في الحواشي
من كتاب الصحيح للبخاري رحمه الله وليس الامر كذلك لكن الحب بدل من قوله
هذه بدل اشتمال في موضع رفع ٥ **مسالة** في ان الواو لا تدل
على الترتيب ولا التعقيب تقول صمت رمضان وشعبان وان شئت
شعبان ورمضان خلاف الفا وثم الا انهم يقدمون في كلامهم ما هم وهم
ببيانه اعنى وان كانوا جميعا يهمانهم ويعنيانهم هذا لفظ سيبويه وهو كلام
مجمل يحتاج الى بسط وتبيين فيقال متى يكون احد الشيئين احق بالتقدم
ويكون المتكلم ببيانه اعنى والجواب ان هذا اصل يجب الاعتنا به لعظم
منفعته في كتاب الله تعالى وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم اذ لا بد
من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قدم في القران وتاخير ما اخر كنحو السمع
والبصر والظلمات والنور والليل والنهار والجن والانس في اكثر الاي وفي بعض
الانس والجن وتقديم السما على الارض في الذكر وتقديم الارض عليها في بعض الاي

ونحو قوله تعالى سميع عليم ولم يجئ عليم سميع وكذلك عزيز حكيم وغفور رحيم
وفي اية اخري رحيم غفور والى غير ذلك مما لا يكاد ينحصر وليس شي من ذلك
يخلوا عن فايدة وحكمة لانه كلام الحكيم الخبير وسنقدم بين يدي الخوض في
هذا الغرض اصلا نقف بك على الاصح ونرشدك بعون الله تعالى الى الطريق
الاصح **فنقول** ما تقدم من الكلم فتقدمه في اللسان على حسب
تقدم المعاني في الجنان والمعاني تتقدم باحد خمسة اشيا اما بالزمان واما
بالطبع واما بالرتبة واما بالسبب واما بالفضل والكمال فاذا سبق معنى
من المعاني الى الخلد والفكر باحد هذه الاسباب الخمسة او باكثرها سبق
اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق وكان ترتب الالفاظ بحسب ذلك نعم
وربما كان ترتب الالفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى كقولهم
ربيعة ومضر وكان تقدم مضر اولى من جهة الفضل ولكن اثروا الخفة
لانك لو قدمت مضر في اللفظ كثرت الحركات وتوالت فلما اخرت ووقف
عليها بالسكون **قلت** ومن هذا النحو الجن والانس وان الانس
اخف لفظا لمكان النون الخفيفة والسين المهموسة فكان الاثقل
اولى باول الكلام من الاخف لنشاط المتكلم وجمامه واما ما في القران فلحكمة
اخري سوي هذه تقدم الجن على الانس في الاكثر والاغلب وسنشير اليها
في اخر الفصل ان شا الله تعالى واما ما تقدم بتقدم الزمان كعاد وثمود
والظلمات والنور فان الظلمة سابقة للنور في المحسوس والمعقول وتقدمها
في المحسوس معلوم بالخبر المنقول وتقدم الظلمة المعقولة معلوم بضرورة
العقل **قال** سبحانه وتعالى والله اخرجكم من بطون امهاتكم
لا تعلمون شيا وجعل لكم السمع والابصار واسعا العلم ظلمة معقولة وهي
متقدمة بالزمان على نور الادراكات ولذلك **قال** سبحانه وتعالى
في ظلمات ثلاث فهي ثلاث محسوسات ظلمة الرحم وظلمة البطن وظلمة
المشيمة وثلاث معقولات وهي عدم الادراكات الثلاثة المذكورة في
الاية المتقدمة اذ لكل اية ظهر وبطن ولكل حرف حد ولكل حد مطلع

قال صلى الله

قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى خلق عباده في ظلمة ثم القى عليهم من
نوره ومن المتقدم بالطبع نحو مثنى وثلاث ورباع ونحو ما يكون من نجوى
ثلاثة الا هو رابعهم وما يتقدم من الاعداد بعضها على بعض انما يتقدم
بالطبع كتقدم الحيوان على الانسان والجسم على الحيوان ومن هذا الباب تقدم
العزيز على الحكيم لانه عز فلما عز حكم وربما كان هذا من تقديم السبب على
المسبب ومثله كثير في القران والكلام نحو قوله يحب التوابين ويحب
المتطهرين لان التوبة سبب الطهارة وكذلك كل افاك اثيم لان الافك
سبب الاثم واما تقدم همازٍ على مشا بنميم بالرتبة لان المشي مرتب على القعود
في المكان والهماز هو العتاب وذلك لا يفتقر الى حركة وانتقال من موضعه
بخلاف النميمة واما تقدم مناع للخير على معتد فبالرتبة ايضا لان المناع يمنع
خيره نفسه والمعتدي يعتدي على غيره ونفسه في الرتبة قبل غيره ومن
المتقدم بالرتبة قوله تعالى ياتوك رجالا وعلى كل ضامر لان الذي
ياتي راجلا ياتي من المكان القريب والذي ياتي على الضامر ياتي من المكان
البعيد على انه قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال وددت اني كنت
حججت راجلا لان تقدم الرجالة على الركبان في القران فجعله ابن عباس
رضي الله عنهما من باب تقدم الفاضل على المفضول والمعنيان موجودان
وربما قدم الشي لثلاثة واربعة وخمسة وربما قدم لمعنى واحد من الخمسة
ومما قدم للشرف والفضل قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم
الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم وقوله تعالى والنبيين
والصديقين ومنه تقديم السمع على البصر وتقديم سميع على بصير ومنه
تقديم الجن على الانس في اكثر المواضع لان الجن يشتمل على الملايكة مما
احتجن على الابصار قال الله سبحانه وتعالى وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا
وقال الاعشى
وسخر من جن الملايك سبعة قياما لديه يعملون بلا اجر
واما قوله تعالى لم يطمثهن انس قبلهم ولا جان وقوله تعالى

لا يُسال عن ذنبه انس ولا جان ٥ وقولــه وانا ظننا ان لن تقول الانس
والجن على الله كذبا فان لفظ الجن ههنا لا يتنا ول الملايكه بحال لبراتهم عن
العيوب وانهم لا يتوهم عليهم الكذب ولا سايرالذنوب فلما لم يتنا ولهم عموم
لفظ الجن بهذه القرينه بدا بلفظ الانس لفضلهم وكمالهم واما تقدم السما
على الارض فبالرتبة ايضا وبالفضل والشرف واما تقديم الارض من قوله
تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السما فبالرتبة
ايضا لانها منتظمة بذكر ما هي اقرب اليه وهم المخاطبون بقوله تعالى وما
تعملون من عمل فاقتضى حسن النظم تقديمها في الذكر مع المخاطبين الذين هم اهلها
بخلاف الاية التي في سبا لانها منتظمة بقوله تعالى عالم الغيب واما
تقديم المال على الولد في كثير من الاي لان الولد بعد وجود المال نعمة
ومسرة وعند الفقر وسوالحال هم ومضرة فهذا من تقديم السبب على المسبب
لان المال سبب تمام النعمة بالولد واما قولــه تعالى حب الشهوات
من النسا والبنين فتقدم النسا على البنين بالسبب وتقدم البنين على الاموال
بالرتبة ومما تقدم بالرتبة ذكر السميع العليم من قولــه تعالى سميع عليم ٥
حيث وقع فانه خبر يتضمن التخويف والتهديد فبدا بالسمع لتعلقه بالاصوات
وهمس الحركات فان من يسمع حسك وخفي صوتك اقرب اليك في العادة ممن
يقال لك انه يعلم وان كان علم الباري سبحانه متعلقا بما ظهر وبطن وواقعا
على من قرب وشطن ولكن ذكر السميع اوقع في باب التخويف من ذكر العليم
فهو اولى بالتقديم واما تقدم الغفور على الرحيم فهو اولى بالطبع ٥ لان
المغفرة سلامة والرحمة غنيمة والسلامة مطلوبة قبل الغنيمة الا ترى
لقولــه صلى الله عليه وسلم لعمرو ابن العاص رضي الله عنه ابعثك وجها يسلمك
الله تعالى فيه ويغنمك وارغب لك رغبة في المال فهذا من الترتيب البديع
بدا بالسلامة قبل الغنيمة وبالغنيمة قبل الكسب والعطية الاولى من
التقدم بالطبع والثاني من التقديم بالسبب واما قولــه وهو الرحيم
الغفور في سبا فالرحمة هناك متقدمة على المغفرة فاما بالفضل فالكمال

واما بالطبع لانها منتظمة بذكر اصناف الخلق من المكلفين وغيرهم من
الحيوان والرحمة تشملهم والمغفرة تخصهم والعموم بالطبع قبل الخصوص
كقولــه تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان ٥ وكقولــه تعالى
من كان عدوا لله وملايكته ورسله وجبريل وميكال فالعموم هو
الذي متقدم بالطبع على الخصوص وربما قدم للفضل قولــه
واسجدي واركعي مع الراكعين لان السجود افضل قال صلى الله عليه وسلم
اقرب ما يكون العبد الى الله تعالى اذا كان ساجدا ٥ فان قيل
فالركوع قبل السجود بالزمان وبالطبع والعادة لانه انتقال من علو الى
انخفاض والعلو بالطبع قبل الانخفاض فهلا قدم في الذكر على السجود لها تين
العلتين فالجواب ان يقال لهذا السايل انتبه لمعنى الاية
قولــه واركعي مع الراكعين ولم يقل اسجدي مع الساجدين فانما
عبر بالسجود عن الصلاة لها واراد صلاتها في بيتها لان صلاة المراة في
بيتها افضل لها من صلاتها مع قومها ثم قال لها اركعي مع الراكعين اي
صلي مع المصلين في بيت المقدس ولم يرد ايضا الركوع وحده دون ساير
اجزا الصلاة ولكنه عبر بالركوع عن الصلاة كلها كما تقول ركعت ركعتين
وركعت اربع ركعات انما تريد الصلاة لا الركوع بمجرده فصارت الاية
متضمنة لصلاتين صلاتها وحدها عبر عنها بالسجود لان السجود افضل
حالات العبد وكذلك صلاة المراة في بيتها افضل لها ثم صلاتها في المسجد
لانه عبر عنها لانه في الفضل دون السجود وكذلك صلاتها مع المصلين ٥
دون صلاتها وحدها في بيتها ومحرابها وهذا نظم بديع وفقه دقيق
وبالله التوفيق وهذه سد تشير لك الى ما ورا وتدل وانت صحيح
بالغدا ومما لا يليق ذكره بهذا الباب مما تضمنه قولــه تعالى وطهر
بيتي للطايفين والقايمين والركع السجود من الحكم الباهرة والفوايد
الباطنة والظاهرة فانه تعالى بدا بالطايفين للرتبة والقرب من البيت
المامور بتطهيره من اجل الطوافين وجمعهم جمع السلامة لان جمع السلامة

أولى على لفظ الفعل الذي هو عليه متعلق بها حكم التطهير ولو كان
الطايفين الطواف لم يكن في هذا اللفظ من بيان قول الفعل ما في قوله
الطايفين الا ترى انك تقول يطوفون كما تقول طايفون والفظ
مضارع للفظ **فان قيل** فهلا اتى بلفظ الفعل بعينه فيكون
اين متقول طهر بيتي للذين يطوفون **الجواب** ان الحكم معلل
بالفعل لا بذوات الاشخاص ولفظ الذين ينبئ عن الشخص والذات ولفظ
الطواف يخفي معنى الفعل ولا يسه فكان لفظ الطايفين اولى بهذا
الموطن ثم يليه في الترتيب القايمين لانه في معنى العاكفين وهو في معنى
قوله تعالى الا ما دمت عليه قايما اي مثابرا ملازما وهو كالطايفين
في تعلق حكم التطهير به ثم يليه بالرتبة لفظ الراكع لان المستقبلين البيت
بالركوع لا يختصون بما قرب منه كالطايفين والعاكفين ولذلك لم يتعلق
حكم التطهير بهذا الفعل الذي هو الركوع وانه لا يلزم ان يكون في البيت
ولا عنده فلذلك لم يجئ بلفظ الجمع المسلم اذ لا يحتاج فيه الى بيان لفظ الفعل
كما احتيج فيما قبله ثم وصف الركوع بالسجود ولم يعطف بالواو كما عطف
ما قبله لان الركع هم السجود والشي لا يعطف بالواو على نفسه ولفايدة
اخرى وهو ان السجود في الاغلب عبارة على المصدر والمراد ها هنا دون
الاسم الذي هو النعت وفايدة ثالثة وهو ان الراكع ان لم يسجد فليس
براكع في حكم الشريعة فلو عطف ها هنا بالواو لتوهم ان الركوع حكم يجري
على حاله **فان قيل** فلم قال السجود على وزن فعول ولم يقل السجدة
كما قال الركع وكما قال اية اخرى راكعا على الركوع **فالجواب**
ان السؤال في اصل موضوعه عبارة عن الفعل وهو في معنى الخشوع والخضوع
وهو يتناول السجود الظاهر والباطن ولو قال السجد جمع ساجد لم
يتناول الا المعنى الظاهر وكذلك الركع لاراء يقول تراهم ركعا سجدا
تعني روية العين وهو لا يتعلق الا بالظاهر والمقصود ها هنا الركوع الظاهر
لفظه على ما قبله مما اريد به قصد البيت والبيت لا يتوجه اليه الا بالعمل

الظاهر

الظاهر واما الخشوع والخضوع الذي يتناوله لفظ الركوع دون
لفظ الركع فليس مشروطا بالتوجه الى البيت واما السجود فمن حيث
انبا عن المعنى الباطن جعل وصفا للركع متمما لمعناه اذ لا يصح
الركوع الظاهر الا بالسجود الباطن ومن حيث تناول لفظه
ايضا السجود الظاهر الذي يشترط فيه التوجه الى البيت حسن
انتظامه ايضا بما قبله مما هو معطوف على الطايفين الذين ذكرهم
بذكر البيت فمن لحظ هذه المعاني بقلبه وتدبر هذا النظم البديع
بلبه وقع في معرفة الاعجاز عن التقليد وابصر بعين قلبه انه
تنزيل من حكيم حميد **مسالة** من باب التوكيد قوله
الاسما التي يوكد بها الذكر كله ونفسه وعينه الى اخر الفصل
الكلام في ثلاثة فصول في كونه مبتدا مضافا وفي كونه توكيدا
وفي كونه توكيد الجملة او ما هو في حكم الجملة مما يتبعض لان موضوعه
الاحاطة من حيث كان لفظه ماخوذا من لفظ الاكليل والكلة
والكلالة وما هو في معنى الاحاطة بالشي وهو اسم واحد في
لفظ جميع في معناه او لم يكن معناه معنى الجمع لما جاز ان يوكد
الجميع لان التوكيد تكرار للمؤكد فلا يكون الا مثله ان كان جمعا
فجمع وان كان واحدا فواحد واما كونه مضاف غير توكيد فحقه
ان يكون مضافا الى اسم منكور شايع في الجنس من حيث اقتضى الاحاطة
فان اضفته الى جملة معرفة كقولك كلنا اخوتك ذاهب قبح الا في
الابتدا لانه اذا كان مبتدا في هذا الموطن كان خبره بلفظ الافراد
تنبيها على ان اصله ان يضاف الى نكرة لان النكرة شايعة في الجنس
وانما هو يطلب جنسا يحيط به فاما ان تقول كل واحد من اخوتك
ذاهب فيدل افراد الخبر على المعنى الذي هو الاصل فهو اضافته
الى اسم مفرد نكرة وان لم تكن تجعله مبتدا واضفت الى جملة معرفة
كقولك رايت كل اخوتك وضربت كل القوم لم يكن في الحسن بمنزلة ما قبله

لانك لم تضفه الى جنس فلا معك فى الكلام خبر مفرد يدل على معنى اضافته
الى جنس معرف بالالف واللام كقوله عز وجل فاخرجنا به من كل
الثمرات ٥ حسن ذلك لان الالف واللام للجنس لا للعهد ولو كان
للعهد لقبح كقولك خذ من كل الثمرات التى عندك او التى من شانها
كذا الا انها اذا كانت جملة معرفة معهودة واردت معنى الاحاطة
منها فالاحسن ان ياتى بالكلام على اصله فتوكد المعرفة بكل فتقوله
خذ من الثمرات كلها لانك لم تضطر عن اخراجها عن التوكيد ٥ كما
اضطررت فى النكرة حين قلت لقيت كل رجل لان النكرة لا توكد
وهى ايضا شايعة فى الجنس كما تقدم ٥ **فان قيل** قد استوى
الامران فى قوله كل من كل الثمرات وكل من الثمرات كلها فما الحكمة
فى اختصاص من احد الجايزين من ان يكون من نظم القران دون الاخر
قلنا لو كان هذا السؤال من كلام غير هذا الكلام العزيز لم
نعمل به لان الفصيح يتكلم بما شا من الوجوه الجايزات ولا اعتراض
عليه ولكن الكلام الالهى والنظم المعجز الخارق للعادات يقتضى
حكمة وزيد فايدة فى اختصاص احد الوجهين دون الاخر ٥ واما
قوله تعالى فاخرجنا به من كل الثمرات فمن هنا لبيان الجنس
لا للتبعيض والمجرور فى موضع المفعول لا فى موضع الظرف انما يريد
الثمرات بانفسها الا انه اخرج منها شيا اذ دخل من لبيان الجنس كله
ولو قال اخرجنا به الثمرات كلها لقيل اى شى اخرج منها وذهب
الوهم الى ان المجرور فى موضع ظرف وان مفعول اخرجنا فيما بعد ولن يتوهم
ذلك مع تقديم كل لعلم المخاطبين ان كلا اذا تقدمت تقتضى الاحاطة
بالجنس واذا تاخرت كانت توكيدا اقتضت الاحاطة بالموكد خاصة
جنسا شايعا كان او معهودا معروفا واما قوله عز وجل
من كل الثمرات ولم يقل من الثمرات كلها ففيها الحكمة التى فى الاية قبلها
ومزيد فايدة وهو انه تقدمها فى النظم قوله تعالى ومن ثمرات

النخيل

النخيل والاعناب فلو قال بعدها كل من الثمرات كلها لذهب اوهام
السامعين الى انه يريد الثمرات المذكورة قبل هذا اعنى ثمرات النخيل
والاعناب لان الالف واللام انما يدرك المعهود عندك او المتقدم
فى الخطاب فكان الابتدا بكل اخص بالمعنى واجمع للجنس وارفع
للبس وابدع فى النظم المعجز لذوى الالباب ٥ والله الموفق للصواب
واما الفصل الثالث وهو ان يكون مقطوعة عن الاضافة مفردة
مخبرا عنها فحقها ان يكون ابتدا ويكون خبرها جمعا ولا بد من مذكور
قبلها لانها لم يذكر قبلها جملة ولا اضيف الى جملة بطل معنى الاحاطة
فيها ولم يعقل لها معنى وانما وجب ان يكون خبرها جمعا لانها اسم فى معنى
الجمع فتقول كل ذاهبون اذا تقدم ذكر قوم لانك معتمد فى المعنى عليهم
وان كنت مخبرا عن كل فصار بمنزلة قولك الرهط ذاهبون والنفر
منطلقون لان الرهط والنفر اسمان مفردان ولكنهما فى معنى الجمع ٥
والشاهد لما قلناه قوله سبحانه وتعالى وكل فى فلك يسبحون
وكل الينا راجعون وكل كانوا ظالمين فاذا كانت مضافة الى ما بعدها
فى اللفظ تجد خبرها الا مفردا للحكمة التى قدمناها قبل وهى ان
الاصل اضافتها الى النكرة المفردة فتقول كل حوتيك ذاهب اى كل
واحد منهم ذاهب ولم يلزم ذلك حين قطعتها عن الاضافة فقلت كل
ذاهبون لان اعتمادها اذا افردت عن المذكورين قبلها وعليها فى معناها
من معنى الجمع واعتمادها اذا اضفتها على الاسم المفرد اما لفظا واما تقديرا
كقوله صلى الله عليه وسلم كلكم راع وكلكم مسؤل عن رعيته ولم
يقل راعون ولا مسؤلون وكقوله احسنوا الملا كلكم سيروى ٥
وكقول عمر رضى الله عنه او كل الناس تجد شيا با ولم يقل تجدون
ومثله قوله سبحانه وتعالى كل من عليها فان ولم يقل فانون كما
قال عز وجل كل له قانتون وقوله تعالى ان كل من فى السموات
والارض الا ات الرحمن عبدا الى غير ذلك من الشواهد التى يغنى عن غايتها

بين

الشاهد **فان قيل** فقد ورد في القران موضعان افرد فيهما
الخبر عن كل وهي غير مضافة الى شي بعدها وهما قوله تعالى
قل كل يعمل على شاكلته وكل كذب الرسل ولم يقل كذبوا
فالجواب ان في هاتين الايتين قرينة تقتضي تحصين المعني
بهذا اللفظ دون غيره واما قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته
فلان قبلها ذكر فريقين مختلفين وذكر مومنين وظالمين فلو قال كل يعملون
وجمعهم في الاخبار عنهم لبطل معنى الاختلاف فكان لفظ الافراد على المراد
كانه يقول كل فريق يعمل على شاكلته واما قوله تعالى كل كذب
الرسل فلانه ذكر قرونا واسما وختم ذكرهم بذكر قوم تبع فلو قال كل كذبوا
وكل اذا افردت انما يعتمد على اقرب المذكورين اليها فكان يذهب الوهم
الى ان الاخبار عن قوم تبع خاصة انهم كذبوا الرسل فلما قال كل كذب الرسل
علم انه يريد كل قرن منهم لان افراد الخبر عن كل حيث وقع انما يدل على
هذا المعنى كما تقدم ومثله قوله تعالى كل امن بالله واما
قولنا في كل اذا كانت مقطوعة عن الاضافة فحقها ان تكون مبتداة
فانما يريد انها مبتدا مخبر عنها او مبتداة منصوبة بفعل بعدها لا قبلها
او مجرورة بتعلق خافضها بما بعدها كقولك كلا ضربت وبكل مررت

قال الشاعر

كيلا يكون فلا النعما تبطرني

وقال الخثعمي

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا ، على ان قرب الدار خير من البعد

وبقبح تقديم الفعل العامل فيها اذا كانت مفردة كقولك ضربت
كلا ومررت بكل من اجل انه يقطعها عن المذكورين قبلها في اللفظ
لان العامل اللفظي له صدر الكلام واذا قطعها عما قبلها في اللفظ
لم يكن لها شي يعتمد عليه قبلها ولا بعدها فقبح ذلك واما اذا
كان العامل معنويا نحو كل ذاهبون فليس بقاطع لها عما قبلها من

مذكورين

٦٦

مذكورين لانه لا وجود له في اللفظ يقول ضربت زيدا وعمروا وخالدا
وشتمت كلا او ضربت كلا وما اشبه ذلك لم تجز ولم يعد حجة لما
تقدمناه والله سبحانه وتعالى اعلم **مسالة** واما كلا
فاختلاف النحويين فيها مشهور واحتجاج البصريين والكوفيين
مذكور ولكنا نشير الي ضروب من الترجيح لكل فريق يرشد الناظر
فيها الي واضح الطريق فنقول اما من ذهب الى انها اسم
مفرد والفها لام الفعل وليست الف تثنية لمعظم حجته انها في
الاحوال الثلاثة مع الظاهر على صورة واحدة اعني حال النصب والرفع
والخفض وانما تقلب يا في حال الخفض والنصب مع المضمر كما ينقلب ما
ليس بالف تثنية نحو لديهما وعليهما وعلى هذا معنى قول الخليل وسيبويه
ولم يبعد عن الصواب من عول عليه ومما احتج لهذا المذهب قول
العرب كلاهما ذاهب ولم يقل ذاهبان وكلي يومي امامه يوم صد
وقوله سبحانه وتعالى كلتا الجنتين اتت اكلها فافرد الخبر عن
كلا ولا حجة فيه ولذلك عدل سيبويه في الاستدلال عنه كما تقدم
من انك تضيف كلي كلا فتفرد الخبر عنه فتقول كلكم راع حملا على
المعنى اذ المعنى كل واحد منكم راع وكذلك كلي انما معناه كل واحد
منهما ذاهب **فان قيل** انما اورد الخبر عن كل لانه اسم
مفرد وكذلك كلي لا للعلة التي ذكرت **قلنا** فلم وكذا
الجميع بها والجمع لا يوكد بالواحد كما لا ينعت بالواحد وهو في التوكيد
ابعد لانه تكرار للموكد وقد قال عز وجل كل له قانتون وكل
الينا راجعون فقد ثبت بما تقدم من الشواهد السمعية والادلة
القياسية انه اسم للجمع بمنزلة قوم وانت لا تقول قوم ذاهب ولا قومك
خارج فثبت انه ليس باسم مفرد وانما هو ليس للجمع وانما التعويل
لمن ذهب مذهب سيبويه على الحجة الاولى على انها معارضة بضروب
من الاحتجاج منها انها توكيد للاثنين ولا توكد الا اثنان واحد كما لا

يبعث الاثنان بواحد وليس للقايل ان يقول فيها كما في كل انها اسم للجمع
لان الجمع تختلف صوره فيكون مسلما ومكسرا واسما الجمع لا واحد لها كرهط
وقوم ولا تكون للتثنية الا صورة واحدة وحد واحد واذا بطل ان تكون
واحدا في معنى التثنية وبطل توكيد الاثنين بواحد ولم يبق الا ان يكون
كلاهما لفظا مثنى تنقلب الفه يا في النصب والخفض مع المضمر خاصة لانك
اذا اضفته الى المظهر استغنيت عن قلب الفه يا في الخفض والنصب
بانقلاب الف المظهرين اللذين تضيف اليهما اذا قلت رايت كلا اخويك
ولو قلت رايت كلي اخويك كنت قد جمعت بين علامتي اعراب في اسم واحد
لانهما لا ينفصلان ابدا ولا ينفك كلاهما عن الاضافة بحال الا ترى
كيف رفضوا ضربت راس الزيدين وعدلوا الى ان قالوا روسهما لما راوا
المضاف اليه كاسم واحد هذا مع ان الروس اسم ينفصل عن الاضافة
في اكثر الكلام وكذلك القلوب من قوله تعالى صغت قلوبكما فاذا
كانوا قد رفضوا علامة التثنية هناك مع ان الاضافة عارضة فما ظنك
بهذا الموضع الذي لا تفارقه الاضافة ولا تنفك عنه مع اخويك حملهم
على ان لا يقولوا ضربت كلي اخويك ومررت بكلي اخويك والزموها الالف
الا الف في جميع الاحوال مع الظاهر ولم يبعد ذلك كل البعد في لغة
خثعم وبني الحرث بن كعب ان يقولوا رايت الزيدان ومررت بالزيدان
فلم يستنكروا هذا في كلامهم والتزموه لوجود التثنية في الاسم اللازم له
وهو المضاف اليه فاذا اضافوه الى المضمرين قلبوا الفه في النصب والخفض
يا لان الاسم المضاف لا يثنى باليا في نصبه ولا في خفضه ولكنه ابدا
بالالف كقولك ضربت كلاهما ومررت بكلاهما فقد زالت العلة التي
رفضوها في كلا اخويك حين لم تجتمع علامتا نصب ولا علامتا خفض
في المضمر ومن الحجة لهذا القول الاخر ايضا ان كلا يفهم من لفظه ما يفهم
من لفظ كل وهو موافق له في فا الفعل وعينه واما اللام فمحذوفة
كما حذفت في كثير من الاسما فمن ادعى ان لام الفعل واو وانه من غير

لفظ كل

لفظ كل فليس له دليل يعضده ولا اشتقاق يشهد له ويويده
فان قيل لهم ولم كسرت الكاف من كلا وهي في كل مضمومة
ان يقولوا كسرت اشعارا وتنبيها على معنى الاثنين كما يبتدا لفظ
الاثنين بالكسر الا ترى انهم كسروا العين من عشرين اشعارا بتثنية
العشر ومن حجتهم ايضا ان كلتا بمنزلة ثنتا وثنتا والالف في ثنتا
لا خلاف انها الف تثنية فكذلك كلتاهما ومن ادعى ان الالف فيهما
كلواهما فقد ادعى ما تستبعده العقول ولا يقوم عليه الدليل ولا البرهان
ومن حجتهم ايضا انك تقول في التوكيد ان تقول مررت باخوتك ثلاثتهم
واربعتهم فتوكد بالعدد واقتضى القياس ان تقول في التثنية كذلك
مررت باخويك اثنيهما فاستغنوا عنه بكليهما لانه في معناه واذا كان
في معناه في تثنيه فان قيل فانك تقول كلا اخويك جا ولا تقول
اثنا اخويك جا فكيف يكون في معناه قلنا العدد الذي يوكد به
انما يكون توكيدا موخرا تابعا لما قبله فاما اذا تقدم لم يجز ذلك لانه في
معنى الوصف والوصف لا يتقدم على الموصوف فلا تقول ثلاثة اخوتك
جاوني وهذا الخلاف في كل وكلا لان فيهما معنى الاحاطة فصارا كالحرف
الداخل لمعنى فيما بعده فحسن تقديمهما في حال الاخبار عنهما وتاخيرهما
في حال التوكيد والله المستعان مسالة في التوكيد باجمع
واجمعين اما اجمع فاسم يوكد به الاسم الذي يتبعض ولا يوكد به من
يعقل لان حقيقته لا تتبعض فان قيل فقد تقول رايت زيدا
اجمع اذا رايته بارزا من طاق او نحوه فليس هذا توكيد الزيد في الحقيقة
لانك لا تريد نفسه وحقيقته وانما تريد بدنه او ما ادركه العين منه
واجمع هذا اسم معرفة يعرف بمعنى الاضافة لان معنى قبضت المال اجمع
معنى قبضته كله فلما كان مضافا في المعنى تعرف واكد به المعرفة وانما
استغنى عن لفظ المضاف اليه معه ولم يستغن عن لفظ المضاف مع كل اذا
قلت قبضت المال كله لان كلا يكون توكيدا وغير توكيد ويتقدم في الاول

الكلام اذا قلت كلكم ذاهب فصار بمنزلة نفسه وعينه لان كل واحد
منهما يكون توكيدا وغير توكيد واذا اكدته لم يكن بد من اضافته الى
ضمير الموكد حتى يعلم انه توكيد وليس كذلك اجمع لانه لا يجي الا تابعا لما
قبله فالتفي بالاسم الظاهر الموكد واستغني به عن التصريح بضمير كما نعل
سحر حين اردته ليوم بعينه فانه عرف بمعنى الاضافة واستغنى عن
التصريح بالمضاف اليه اتكالا على ذكر القوم قبله **وان قيل**
ولم تقدم اجمع كما قدم كل فتقول قبضت اجمع ماالك **الجواب**
ان اجمع فيه معنى الصفة لانه مشتق من جمعت فلم يقع الا تابعا بخلاف
كل ومن احكامه انه لا يثنى ولا يجمع على لفظه لا تقول قبضت الدرهمين
اجمعين ولا يقال في جمع جامع كما تقول في جمع الافضل الافاضل
ولا جمع كما تقول في حمر حمرا اما امتناع التثنية فيه فلانه وضع لتوكيد
الاسم المفرد الذي يتبعض فلو ثنيته وقلت هذا الدرهمان اجمعان
لم يكن في قولك اجمعان توكيد لمعنى التثنية كما يكون في قولك كلاهما
لان توكيد تكرار لمعنى الموكد اذا قلت درهمان علم انهما اثنان فاذا
قلت كلاهما اكدت ذلك المعنى كانك قلت اثناهما ولا يستفهم ذلك
في قولك اجمعان لانه بمنزلة من يقول اجمع واجمع كما ان الزيدان بمنزلة
من يقول زيد وزيد فلم يفدك اجمعان تكرار المعنى التثنية وانما
افاد كل تثنية واحدة بخلاف كلاهما الا انه ليس بمنزلة قولك كل وكل
وكذلك اثناهما الذي استغني عنه كلاهما لا ينفرد يقال فيه اثن واثن
فانما هي تثنية لا تنحل ولا تنفرد فلم يصلح لمعنى تاكيد التثنية غيرها
فلا ينبغي ان يوكد معنى التثنية والجمع الا بما لا واحد له من لفظه لا
ليلا يكون بمنزلة الاسما المفرده المعطوف بعضها على بعض كما لو وهذه
علة امتناع الجمع فيه لانك لو جمعته كان جمعا لواحد من لفظه ولا
يوكد معنى الجمع الا بجمع لا ينحل الى الواحد وسنبين بعد هذا ان اجمعين
والكتع لا واحد له من لفظه وان شئت قلت ان اجمع في معنى كل وكل

لانه

لا تثنى ولا يجمع وانما يثنى الضمير الذي يضاف اليه كل واما قولهم في تاجمعا
جمعا كما تقول في تانيث الاكبر الكبرى والاصغر الصغرى اذا كان فيه
الالف واللام او اذا كان مضافا فلانه اقرب الى باب احمر وحمرا منه الى
باب الافعل والفعلا لانه لا يدخله الالف واللام ولا يضاف اضافة
مصرحا بها في اللفظ فكان اقرب الى باب افعل الذي مونثه فعلا
وان كان قد يخالفه ايضا من وجوه ولكنه اشبه به **فان قيل** كيف
قلتم انه لا يجمع وانتم تقولون جا الزيدون اجمعون وهل اجمعون الا
كقولك الاكرمون جمع الاكرم وقلتم انه اقرب الى باب احمر وحمرا والعرب
لا تقول الاحمرون والاصفرون وانما تقولون الحمر والصفر **والجواب**
ما تقدم من ان اجمعين ليس جمعا فلا جمع ولا له واحد من لفظه وانما
هو بمنزلة قولك الياسمين وبمنزلة قولك اتبون تصغيرا نما فهذا
جمع مسلم وليس له واحد من لفظه ولو كان واحد اجمعين اجمع لما قالوا
في مونثه جمع لان فعل بفتح العين لا يكون واحده فعلا وجمعا التي هي
مونثا اجمع ولو جمعت لقيل جمعاوات وجمع على وزن حمرا واما فعل
فانما هو جمع الفعلا بضم الفا وانما جا اجمعون على بنا الاكرمون والارذلون
لان طرفا من معنى التفصيل كما في الاكرمين والارذلين وذلك ان المجموع
يختلف مفاردها فاذا كثر العدد احتيج الى كثرة التوكيد حرصا
على التحقيق ودفع المجاز فاذا قلت جا القوم كلهم وكان العدد كثيرا توهم
انه قد شذ منهم البعض فاحتيج الى توكيد ابلغ من التوكيد الذي قبله
دخله معنى التفصيل ومن حيث دخله معنى التفصيل جمع جمع السلامه
كما يجمع افعل الذي فيه ذلك المعنى وجمع مونثه على فعلا كما جمع مونث
ما فيه التفصيل واما اجمع الذي هو توكيد الاسم الواحد فليس فيه
من معنى التفصيل شي فكان كباب احمر ولذلك استغني ان يقال
كلاهما اجمعان كما يقال كلهم اجمعون لان التثنية اقل من ان يحتاج
في توكيدها الى هذا المعنى فثبت ان اجمعون لا واحد له من لفظه لانه

توكيد لجمع من يعقل وانت لا تقول فيمن يعقل جاني زيدا جمع فكيف يكون
جاني الزيدون اجمعون جمعا له وهو غير مستعمل في الافراد وحمله ه
هذا ما تقدم من انهم لا يوكدون معنى الجمع والتثنية الا بجمع لا واحد
له او تثنية لا واحد لها مستعملا ليكون توكيدا على الحقيقة لان
كل جمع يحتمل لفظه الى الواحد فهو عارض في معنى الجمع فكيف يوكد به معنى
الجمع والتوكيد تحقيق وتثبيت ودفع للبس والابهام فوجب ان
يكون فيما يثبت لفظا ومعنى واما حذف التنوين من جمع فحذفه من
سحر لانه مضاف في المعنى **فان قيل** نون الجمع محذوفة في الاضافة
ايضا **قلنا** الاضافة المعنوية لا تقوى على حذف النون المتحركة
التي هي كالعوض من حركة التنوين الا ترى ان نون الجمع تثبت مع الالف واللام
مع انهما مانع لفظي وتثبت في الوقف والتنوين بخلاف ذلك فقويت الاضافة
المعنوية على حذفه ولم تقو على حذف النون الا الاضافة اللفظية **فان قيل**
ولم كانت الاضافة اللفظية اقوى من المعنوية والعامل اللفظي اقوى من
المعنوي **قلنا** اللفظ لا يكون الا متضمنا المعنى فاجتمعا معا بخلاف
المعنى المفرد عن اللفظ فوجب ان يكون اضعف وهذا بعيد لمن انصف ه
مسالة في التوكيد بنفسه وعينه وتحقيق معنى العين والنفس
والذات واما معنى قولهم جاف زيد عينه فالعين يراد بها حقيقة الشي
المدركه بالعيان او ما يقوم مقام العيان وليست اللفظة على اصل موضوعها
لان اصلها ان يكون مصدرا وصفة لمن قامت به ثم عبر عن حقيقة الشي
الشي بالعين كما عبر عن الوحش بالصيد وانما الصيد في اصل موضوعه
مصدر من صاد يصيد ومن ها هنا ولم يرد في الشريعة عبارة عن نفس
الباري سبحانه لان نفسه سبحانه عن مدركه بالعيان في حقنا اليوم ه
فاما نفس عن القبلة وعين الذهب وعين الميزان فراجعة الى هذا المعنى
واما العين الخارجة فتشبهة بعين الانسان لموافقتها في كثير من صفاتها واما عين
الانسان فسماه بما هو اصله ان يكون صفة ومصدرا لان العين في اصل الوضع

مصدر

مصدر كالدين والدين والبين والاين وما جا على بابه الا ترا هم يقولون
رجل عيون وعاين ويقولون عينته اصبته بالعين وعاينته رايته فرقته
بين المعنيين وجاعاينته على وزن فاعلته لا يتضمن معنى قابلته لان الروية
في العادة لا يكون الا مع مقابله بخلاف روية الباري سبحانه وكذلك يقول
في الباري تعالى راي ولا يقول عاين لتقدسه عن معنى قابل ومما يدلك ايضا
انها مصدر في الاصل قوله تعالى عين اليقين كما قال تعالى علم اليقين
فكما ان العلم المضاف الى اليقين مصدر وصف فكذلك العين واذا ثبت هذا
فالعين التي هي العين وهذا من باب قولهم امراة صيف وعدل وهو تسميه الفاعل
بالمصدر والعين التي هي حقيقة الشي ونفسه من باب تسمية المفعول بالمصدر
صيدا واذا علمت هذا فاعلم ان العين اضيفا الى الباري سبحانه كقوله تعالى
ولتصنع على عيني فهي حقيقة لا مجاز كما توهم اكثر الناس لانها صفة في معنى الروية
والادراك وانما المجاز في تسمية العضو بها وكل شي يوهم الكفر والتجسيم فلا يضاف
الى الباري سبحانه حقيقة ولا مجازا الا ترى كيف الزم ومية من النصارى حين قالوا
في عيسى عليه السلام انه ولد على المجاز لا على الحقيقة فكفروا ولم يريدوا الا ترى كيف لم
يضف سبحانه الى نفسه ما هو في معنى عين الانسان كالمقلة والحدقة حقيقة ولا
مجازا نعم ولا لفظ الابصار لانه لا يعطي معنى البصر والروية مجردا ولكنه يقتضي مع
معنى البصر معنى التحديق والملاحظة ونحوها لانها في اصل الوضع عبارة عن الجارحة
لا عن الصفة التي هي الة لها فلم ينقل لفظها الى الصفة اعني السمع مجازا ولا حقيقة الا
اشيا وردت على جهة المثل ما يعرف باذني نظر انها امثال مضروبة نحو قوله
في الحجر الاسود عين الله في الارض وقلب المومن بين اصبعين من اصابع الرحمن واشباه
ذلك ما عرفت العرب المراد به باول وهله واما اليد فهي عندي في اصل الوضع
كالمصدر عبارة عن صفة لموصوف الا ترى قول الشاعر

يدت على ابن حسحاس بن عمرو ... باسفل ذي الجداة يد الكريم

فدت نعل لوجود من مصدر لا محاله والمصدر صفة لموصوف وكذلك مدح سبحانه
بالايدي مقرونة مع الابصار في قوله تعالى اولي الايدي والابصار ولم يمدحهم

بالجوارح لان المدح لا يتعلق الا بالصفات لا بالجواهر واذا ثبت هذا فصح قول ابي
الحسن الاشعري ان اليد من قوله خلق ادم بيده ومن قوله تعالى لما خلقت
بيدي صفة ورد بها الشرع ولم يقل انها في معنى القدرة كما قال المتاخرون
من اصحابه ولا في معنى النعمة ولا قطع بشي من التاويلات تحرزا منه لمخالفة السلف
وقطع بانها صفة تحرزا منه على مذاهب اهل التشبيه والتجسيم فان قيل
وكيف خوطبوا بما لا يفهمون ولا يستعملون اذ اليد بمعنى الصفة لا يفهم معناه
قلنا ليس الامر كذلك بل كان معناها مفهوما عند القوم الذين نزل القران
بلغتهم ولذلك لم يستفت احد من المومنين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معناها
ولا يخاف على نفسه توهم التشبيه ولا احتاج مع فهمه الى شرح وتنبيه وكذلك
الكفار لو كانت اليد عندهم لا تعقل الا في الجارحة لتعلقوا بها في دعوى التناقض
واحتجوا بها على الرسول ولقالوا زعمت انه ليس كمثله شي ثم تخبر ان له يدا كايدينا
وعينا كاعيننا ولما لم ينقل ذلك عن مومن ولا كافر كان فيها عندهم جليا لا خفيا
وانها صفة سميت الجارحة بها مجازا ثم استمر المجاز فيها حتى نسيت الحقيقة ورب
مجاز كثر واستعمل حتى نسي اصله وتركت حقيقته والذي يلوح في معنى هذه
الصفة انها قريب من معنى القدرة الا انها اخص منها معنى والقدرة اعم
كالمحبة مع الارادة والمشية فكل شي احبه الله تعالى فقد اراده وليس كل شي
اراده احبه وكذلك كل شي حادث فهو واقع بالقدرة وواقعا باليد اخص معنى
من القدرة ولذلك كان تشريفا لادم عليه السلام ومن فوايد هذه المسلة
ان نسال عن المعنى الذي من اجله قال ولتصنع على عيني بحرف على وقال في موضع اخر
تجري باعيننا بحرف البا وكذلك اصنع الفلك باعيننا والفرق بين الموضعين
ان الاية وردت في اظهار من كان خفيا وابدا ما كان مكتوما فان الاطفال اذ ذاك
كانوا يعدون ويضعون سوا فلما اراد ان يصنع موسى ويعدي ويرى على حال امن
وظهور امر لا تحت خوف واستسرار دخلت على اللفظ تنبيها على المعنى لانها تعطي
معنى الاستعلا والاستعلا ظهور وابتدا فكانه يقول سبحانه ولتصنع على امن لا تحت خوف
وذكر العين لتضمنها معنى الرعاية والكلاة واما قوله تعالى تجري باعيننا فانه

انما يريد

انما يريد برعاية منا وحفظ ولا يريد ابداشي ولا اظهار بعد كتم فلم يحتج في الكلام الى معنى
البا بخلاف ما تقدم واما النفس فعلى اصل موضوعها انما هي عبارة عن حقيقة الوجود دون
معنى زايد وقد استعمل ايضا من لفظها النفاسة والشي النفيس فصلحت النفس عن الباري
سبحانه وتعالى بخلاف ما تقدم من الالفاظ المجاز به واما الذات فقد استهوى اكثر الناس
ولا سيما المتكلمين والقول فيها انها في معنى النفس والحقيقة ويقولون ذات
الباري هو نفسه ويعبرون بها عن وجوده وحقيقته ويحتجون في اطلاق ذلك بقوله
صلى الله عليه وسلم في قصة ابرهيم صلوات الله عليه ثلاث كذبات كلها في كتاب الله تعالى
وقول خبيب وذلك في ذات الاله وان يشا يبارك على اوصال شلو ممزع
وليست هذه اللفظة اذا استقريتها في اللغة والشريعة كما زعموا ولو كان كذلك جاز ان يقال
عبدت ذات الباري سبحانه واحذر ذاته كما قال تعالى ويحذركم الله نفسه او فعلت
ذاته وذلك غير مسموع ولا يقول الاعرابي في لحانه وحرف في الوعا وهو معنى مستحيل على
نفس الباري سبحانه اذا قلت جاهدت في الله او احببتك في الله تعالى محال ان يكون هذا اللفظ
حقيقة لما يدل عليه في هذا الحرف من معنى الوعا وانما هو على حذف المضاف اي في مرضات الله
تعالى وطاعته فيكون الحرف على بابه معناه كانك قلت هذا محسوب في الاعمال التي فيها
مرضات الله تعالى وطاعته له واما ان يدع اللفظ على ظاهره فمحال واذا ثبت هذا فقوله
في ذات الله عز وجل وفي ذات الاله انما يريد في الديانة او الشريعة التي هي ذات الله
عز وجل فذات وصف للديانة وكذلك في اصل موضوعها نعت لمونث الا ترى ان فيها
تا التانيث واذا كان الامر كذلك فقد صارت عبارة عما يشرف بالاضافة الى الله عز
وجل لا عن نفسه سبحانه وهذا هو المفهوم من كلام العرب الا ترى الى النابغة
النابغة مجلتهم ذات الاله ودينهم قويم فما يرجون غير العواقب
من جعل هذه اللفظة عبارة عن نفس ما اضيف اليه وبان غلط من قال من
الفقها وانه فوق عرشه المجيد بذاته تغلط من جهة اللفظ والمعنى اما اللفظ
فهو ما قدمناه واما المعنى فمذكور في كتب الاصول ومعلوم بادلة العقول
مسالة في باب البدل استشهد في هذا الباب بقوله عز وجل
لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة فان قيل ما فايدة البدل من المعرفة

وتبيينها بالنكرة فان كانت الفايدة في النكرة المنعوتة فلم ذكرت المعرفة وان كانت
الفايدة في المعرفة فما بال ذكر النكرة والتبيين بها **والجواب** الاية
نزلت في رجل بعينه وهو ابو جهل لعنه الله ثم تعلق حكمها بكل من اتصف بصفته
فلو اقتصر على الاسم المعرفة لاختص الحكم به دون غيره ولو اقتصر على الاسم النكرة لـ
خرج عن هذا الوعيد الشديد من نزلت الاية بسببه وكذلك حكم المعرفة اذا
ابدل منها النكرة ان يكون النكرة منعوتة والا لم يقع بها فايدة ولا كانت بيانا
لما قبلها واما قوله سبحانه ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقا
من السموات والارض ثم قال شيا على البدل من رزق ورزق ابين من شي لانه
اخص منه والاخص ابين من الاعم واما ذلك من اجل تقدم النفي لان النكرة انما
تفيد بالاخبار عنها بعد النفي فلما اقتضى النفي العام ذكر الاسم العام الذي هو
اعم النكرات ورفعت الفايدة به من اجل النفي فلما اقتضى النفي به صح ان يكون
بدلا من رزق الا ترى انك لو طرحت الاسم الاول واقتصرت على الثاني لم يكن
اخلالا بالكلام على انه قد قيل ان شيا هاهنا مفعول بالرزق وان الرزق مصدر
والاشهر انه اسم لانه على وزن الطحن والذبح ولو اراد المصدر لفتح الرا كما جا في
الشعر نحو قوله في عمر بن عبد العزيز الكلمة الا لدخول معنى زايد بين اضعاف
معناها وقد تقدم هذا الفصل **مسالة** وقال في الفعل
المتعدي الى مفعولين اعطى زيد عمرا درهما هذا واشباهه من المنقول الذي صير
فاعله مفعولا وقد اختلفوا اهو قياس مستتب في جميع الافعال ام لا وليس مذهب
سيبويه فيه طرد القياس في الافعال وهو الصحيح ولكني اشير لك الى اصل ينبني
عليه هذا الباب وهو ان تنظر الى كل فعل حصل منه في الفاعل صفة ما فهو الذي
يجوز فيه النقل لانك اذا قلت افعلته فانما معناه جعلته على هذه الصفة وقل
ما ينكسر هذا الاصل في غير المتعدي اذا كان ثلاثيا نحو قعد واقعدته وانطلق
واطلقته واما المتعدي فمنه ما يحصل للفاعل منه صفة في نفسه ولا يكون
اعتماده في الثاني على المفعول فيجوز نقله وكذلك بلغ وسمع لان للفاعل صفة في
نفسه غير خارجة عنه وكذلك دماث اذا كرها على فعل بكسر العين مشابهة

لباب فزع واحذر وحزن ومرض اي عني ذلك مما له اثر في باطن الفاعل وعموم
معنى فيه ولذلك كانت حركة العين كسرا ومن هذا النحو لان الكسر خفض للصوت
واخفاته فشاكل اللفظ المعنى ومن هذا النحو لبس الثوب والبسه اياه لان الفعل وان
كان متعديا فحاصل معناه في نفس الفاعل كانه لم يفعل بالثوب شيا وانما فعل
بنفسه وكذلك جا على فعل مقابله لعري وكذلك كسي ولم يقولوا اكسيه الثوب
لان الكسوة ستر العورة فجا على وزن سترته وحجبته ونحو ذلك واما اكل واخذ
وضرب فلا ينقل لان الفعل واقع بالمفعول ظاهر اثره فيه غير حاصل في الفاعل
منه صفة فلا تقول اضربت زيدا عمرا ولا اسلبه حالا لانك لم تجعله على صفة في
نفسه كما تقدم واما اعطيته فمنقول من عطا يعطو اذا اشار للتناول وليس معناه
الا الاخذ والالتزام يقولون عاط بغير انواط فهو ان يكون وقع هذا الفعل بشي
فلذلك نقل كما نقل غير المتعدي لقربه منه فقالوا اعطيت زيدا درهما اي جعلته
عاطيا له واما انلت فمنقول من نال المتعدي وهي بمنزلة عطا يعطو لانه ليس الا
وصول الى المفعول دون تاثير فيه ولا وقوع ظاهر به الا ترى الى قوله
سبحانه لن ينال الله لحومها ولو كان فعلا موثرا في مفعوله لم يجز هذا انما هو مبني
على الوصول فقط واما اثبت المال زيدا فمنقول من اتى لانها موثرة في المفعول
وقد حصل منها للفاعل صفة **فان قيل** يلزمك ان تحمل اتيت زيدا عمروا
او الملحق به اي جعلته اتيا **قلت** بينهما فرق وهو ان اتيان المال لـ
زيد كسب وتمليك فلما اقترن به هذا المعنى صار كقولك اكسبته مالا واملكته
اياه وليس كذلك اتى زيد عمروا فهذا الفرق بينهما واما شرب زيد الما فلم يقولوا فيه
اشربته الما لانه بمثابة الاكل والاخذ ومعظم اثره في المفعول وان كان قد جا
على فعل مثل بلغ ولكنه ليس مع الدعا ان الصراط المستقيم هو صراط الذين انعم
الله عليهم من النبيين والصديقين لا من خالفهم من الكافرين واما تعريف
الصراط بالالف واللام فان الالف واللام اذا دخلت على اسم موصوف اقتضت
انه احق بتلك الصفة من غيره الا ترى ان قولك جالس فقيها او عالما ليس كقولك
جالس الفقيه او العالم ولا كلت طيبا ليس كقولك اكلت الطيب الا ترى الى قوله

صلى الله عليه وسلم انت الحق ووعدك الحق ثم قال ولقاؤك حق والجنة والنار حق
فلم يدخل الالف واللام على الاسما المحدثة وادخلها على اسم البارى سبحانه وما
هو صفة له وهو القول والوعد فاذا ثبت هذا فلو قال صراطا مستقيما لكان
الداعى انما يطلب الهداية الى صراط مستقيم على الاطلاق وقد علم انه على صراط
مستقيم وهو الاسلام فانما يطلب ما هو اقوم من طريقته التى هو عليها فى عمله
لان كل فريق من المسلمين مستقصر لنفسه فى العمل راغب الى ربه فى التوبة والهداية
الى الافضل حتى ينتهى الامر الى محمد صلى الله عليه وسلم فقولها ايضا لانه اخوف لربه
واكثر استقصارا لعمله وكان يستغفر ربه عز وجل ويتوب اليه فى اليوم ماية مرة
وقال فى الحديث نظرت الى جبريل كانه حلس لاطى فعرفت فضل علمه على ○
فان قيل فقد قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ويهديك صراطا مستقيما وقد
كان على الصراط الاقوم فضلا عن صراط مستقيم على الاطلاق **فالجواب**
ان هذه الاية نزلت فى صلح الحديبية وكان المسلمون قد كرهوا ذلك الصلح ورأوا
الرأى خلافه وكان الله ورسوله اعلم فانزل الله تعالى عليه هذه الاية فلم يرد صراطا
مستقيما فى الدين وانما اراد صراطا مستقيما فى الرأى والحرب والمكيدة وقوله
تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم اى تهدى من الكفر والضلال الى صراط
مستقيم ولو قال فى هذا الموطن الى الصراط المستقيم لجعل الكفر والضلال حظا من
الاستقامة اذ الصراط المستقيم اذا الالف واللام معنى ان ما دخلت عليه من
الاسما الموصوفة احق بذلك المعنى مما تلاه فى الذكر او ما قرن به من الوهم ولا
يكون احق به الا وهو الاطرف منه واما اشتقاق الصراط فمن صرطت الشى اصرطه
اذا بلعته بلعا سهلا فالصراط هو الطريق السهل القويم وجا على وزن فعال لا
مشتمل على سالكه اشتمال الحلق على الشى المسروط وهذا الوزن كثير فى المشتملات
على الاشيا كاللحاف والردا والخمار وكذلك الشكال والعنان الى ما ورا الباب
واما ذكره بلفظ الطريق فى سورة الاحقاف خاصة فلانه انتظم بقوله سمعنا
كتابا انزل من بعد موسى ولما ارادوا انه سبيل مطروق قد مرت عليه الرسل
قبله وانه ليس ببدع كما قال فى السورة نفسها فاقتضت البلاغة والاعجاز لفظ

الطريق

الطريق لانه فعيل بمعنى مفعول اى انه مطروق مشت عليه الرسل والانبيا قبل
وليس فى المواضع الاخر ما يقتضى هذا المعنى فكان لفظ الصراط بها اولى لانه
امدح من جهة الاشتقاق والوزن كما تقدم واما اضافته الى اللفظ المجمل ولم
يقل صراط النبيين والصالحين فلفايدتين احداهما نفى التقليد عن القلب ○
واستشعار العلم بان من هدى الى هذا الصراط فقد انعم عليه ولو ذكرهم باعيانهم — نعم
لم يكن فيه هذا المعنى والفايدة الاخرى ان الاية عامة فى طبقات المسلمين
مسيهم وصالحهم والمسى لا يطلب درجة العلى حتى ينال التى هى اقرب اليه ولفظ
الذين انعمت عليهم يقتضى الجميع وجميع المامورين بهذا الدعا يطلب صراط
الذين انعم الله عليهم وهم اصناف كما ان الصالحين لدرجاتهم السايلين اصناف
واما قوله تعالى انعمت عليهم ولم يقل المنعم عليهم فلان ذكر النعمة المنعم
والثنا بها عليه وذكر النعم شكر وابراز ضمير الفاعل العايد على الله تعالى
من قوله انعمت عليهم ذكر الله تعالى باللسان والقلب ولو قال المنعم عليهم
خلا هذا اللفظ من هذه الفوايد المقرونة بالدعا وهى الشكر والذكر الا ترى
الى قول ابراهيم عليه السلام الذى هو يطعمنى ويسقين فاضاف الفعل الى ربه
ثم قال واذا مرضت فهو يشفين ولم يقل امرضنى كما قال يطعمنى اذ ليس فى
قولك امرضنى الا الاخبار المجرد عن الشكر والثنا وربما اقترن به تسخط وتضجر
فعدل الى قوله مرضت ولذلك قال سبحانه المغضوب عليهم ولم يقل الذين
غضبت عليهم اذ ليس فى الاخبار عنه بالغضب من الشكر والاحسان ما فى قوله
انعمت عليهم فكان اللفظ الوجيز اولى ولفايدة اخرى وهى ان الغضب صفة
ينبغى للعبد ان يشركن فيها مع الرب فيغضب لغضب الله تعالى فاليهود قد
غضبت عليهم لغضب الله جميع المومنين فاستشعر الداعى هذا المعنى فلم
يقل الذين غضبت عليهم اذ لو قال ذلك لاخرج نفسه عن ان ينعم وانفرد
بالانعام فقال انعمت عليهم ○ وفايدة اخرى هى ان الالف واللام فى المغضوب
وان كانت بمعنى الذى فليست مثلها فى التصريح والاشارة الى تعيين ذات الاسم
فان قولك الذين فعلوا معناه القوم الذين فعلوا وقولك الضاربون والمضروبون

ليس منه ما في قولك الذين ضربوا واضربوا وإذا صح هذا وتأملته فالذين
انعمت عليهم بلفظ الذين اشارة الى معرفتهم باعيانهم وتعرفهم من الدين
ولاسيما النبيين بخلاف من غضب الله عليه توجب الاعراض عنهم وترك
الالتفات الى ذاتهم فاقتصر على الصفة المذمومة دون ان يعتنوا بالذين
وأما قولـــه تعالى غير المغضوب نعتا للذين ولم يقل الا المغضوب
فلفـــائدة وهو ان اليهود والنصارى يدعون ان الله تعالى انعم عليهم
بالكتاب وانهم على الصراط المستقيم فبين سبحانه ان الذين انعم عليهم هم غير
المغضوب عليهم وهم اليهود ولم يقل اليهود تجريدا للفظ ليخرجهم بذكر
الغضب عن صفة المنعم عليهم وكذلك الضالين وقد تقدم في باب العطف
ذكرا في هذا الموضع وانها تعطي العطف بعد ايجاب فلو عطف بها ههنا
لم يكن في الكلام اكثر من نفي اضافة الصراط الى اليهود والنصارى فلما جا بغير
وهي اسم ينعت بها زاد في الكلام فائدة الوصف والثنا للذين انعم عليهم فاما
استحقاق اليهود لهذا الاسم فلنزول غضب الله بهم في الدنيا لتسليطه
الملوك عليهم وانتزاع الملك منهم كما قالـــ تعالى ضربت عليهم الذلة
والمسكنة وباوا بغضب من الله فمن حيث اخبر انهم قد باوا بغضب من الله
تعالى سماهم المغضوب عليهم واما تقديمهم على الضالين فقد تقدم من اصول
التقديم في باب العطف ذكر التقديم بالزمان وذكر التقديم بالرتبة
واليهود متقدمون بالرتبة والمكان لانهم كانوا مجاورين لرسول الله صلى
الله عليه وسلم والمخاطبين بالاية واقرب اليهم ذكرا من النصارى واما ذكر
الضالين بلفظ فاعلين ولم يرد بذكر المفعولين لئلا يكون كالعذر لهم وانما
ينبغي ان يخبر عنهم باكتسابهم ضلالهم لا باضلال الله عز وجل اياهم واما فائدة
العطف بلا مع الواو فلتاكيد النفي الذي تضمنه غير فلولا ما فيها من معنى
النفي لما عطف بلا مع الواو وفائـــدة التوكيد ان لا يتوهم ان الضالين داخل
في حكم المغضوب عليهم او وصف لهم الا ترى انك اذا قلت ما مررت بزيد
وعمرو توهم انك انما تنفي الجمع بينهما خاصة واذا قلت ما مررت بزيد ولا عمرو

علم ان نفي الفعل عنهما جميعا على كل حال من اجتماع وافتراق مسالـــه
في ذكر بدل البعض من الكل وبدل المصدر من الاسم وهما جميعا يرجعان في
المعنى والتحصيل الى بدل الشي من الشي وهما العين واحدة الا ان البدل في
هذين الموضعين لابد من اضافته الى ضمير المبدل منه بخلاف بدل الشي من
الشي وهما العين واحدة اما اتفاقهم في المعنى فلانك اذا قلت رايت القوم
اكثرهم او نصفهم فانما تكلمت بالعموم فانت تريد الخصوص وهو شايع في اللغة
لا ينكر جوازه احد واذا كان كذلك فانما اردت لقيت بعض القوم وجعلت
اكثرهم او نصفهم تبيينا لذلك البعض واضفته الى ضمير القوم كما كان الاسم
المبدل مضافا ايضا الى القوم فقد آل الكلام الى انك ابدلت شيا من شي وهما
لعين واحدة واما بدل المصدر من الاسم فكذلك ايضا لان الاسم من حيث كان ن
جوهرا وجسما لا يعجب ولا ينفع ولا يضر وانما يتعلق المدح والاعجاب وغير
ذلك من المعاني بصفات واعراض قايمة بالجسم وعلم ذلك ضرورة حين
استغنى عن ذكرها لفظا وهي معلومة المعنى فاذا قلت نفعني عبد الله علم ان
النافع فيه صفة وعرض مضاف اليه فيثبت ذلك العرض ما هو فقلت علمه
او رايه ثم اضفت العلم الى ضمير الاسم كما كان الاسم المبدل منه مضافا اليه
في المعنى فصار التقدير نفعني صفة زيد او خصلته ثم يثبت بقولك علمه
فعلم ما هي تلك الخصلة فآل المعنى الى بدل الشي وهما العين واحدة واذا ثبت
هذا فلا يصح في بدل الاشتمال ان يكون الاسم الثاني جوهرا لانه لا يبدل جوهر
من عرض ولا بد من اضافته الى ضمير الاسم لانه بيان لما هو مضاف الى ذلك
الاسم والعجب كل العجب من امام صنعة النحو في زمانه وفارس هذا الشان
ومالك عنانه يقول في كتاب الايضاح في قولـــه سبحانه النار ذات الوقود
انها بدل من الاخدود بدل الاشتمال والنار جوهر وليست بعرض ثم ليست
مضافة الى ضمير الاخدود وليس فيها شرط من شرايط بدل الاشتمال
وذهل ابو علي عن هذا وترك ما هو اصح في المعنى واليق بصناعة النحو وهو
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كانه قال قتل اصحاب الاخدود

اخدود النار ذات الوقود فيكون من بدل الشي من الشي وهما العين واحدة
كما **قال**
رصيعي لبان ثدي امٍ تحالفا في رواية الحفص اراد
لبان ثدي ام فحذف المضاف ايجازا واختصارا **مسالة**
واستشهد في هذا الباب بقول الله عز وجل ولله على الناس حج البيت من
استطاع اليه سبيلا وحج البيت مبتدا خبره في احد المجرورين فرصه
والذي يقتضيه المعنى ان يكون قوله تعالى على الناس لانه وجوب
والوجوب متعد بعلى **فان قيل** اذا كان موضع الخبر ومقر
الفايده فيه فلم اخر وقد قال سيبويه متى جعلته مستقرا قدمته
فالجواب ان تقديم المجرور الاول لفايدتين احداهما انه اسم
للموجب لهذا الفرض فتقدم تقدم السبب على المسبب والفايدة
الاخرى ان الاسم المجرور من حيث كان اسما لله عز وجل وجب الاهتمام بتقديمه
تعظيما لحرمة هذا الواجب الذي اوجبه وتخويفا من تضييعه اذ ليس ما
اوجبه الله سبحانه بمثابة ما يوجبه غيره واما من فهي بدل كما ذكره وقد
استهوى طايفة من الناس القول بانها فاعل بالمصدر كانه قال ان يحج البيت
من استطاع اليه سبيلا وهذا القول من وجوه احدها من جهة
المعنى وهو ان الحج فرض على التعيين بلا خلاف ولو كان التاويل ما ذكره لكان
فرض كفاية فاذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم وفرغت ساحتهم عن
التكليف وليس الامر كذلك بل الحج فرض على جميع الناس المستطيعين منهم او
قعد واو لكنه عذر بعدم الاستطاعة الى ان توجد الاستطاعة الا ترى
انك اذا قلت واجب على اهل هذا القطر ان يجاهد منهم الفايتين المستطيعون
للجهاد فاذا جاهدت تلك الطايفة سقط وجوب الجهاد على الباقين مستطيعين
كانوا او غير مستطيعين بخلاف الحج ومما يضعف به ذلك القول ان اضافة
المصدر الى الفاعل اذا وجد اولى من اضافته الى المفعول ولا يعدل عن هذا
الاصل الا بدليل منقول فلو كان من هو الفاعل لاضيف المصدر اليه واذا ثبت

من ان بدل

من ان بدل بعض من كل وجب ان يكون في الكلام ضمير يعود الى الناس كانه قال من استطاع
منهم وحذف هذا قبيح في اكثر الكلام وحسنه ها هنا امور منها ان من واقعة على من يعقل
كالاسم المبدل منه فارتبطت به ومنها انها موصولة بما هو اخص من الاسم الاول ولو كانت
اعم لقبح حذف الضمير العايد مثال ذلك انك لو قلت رايت اخوتك من ذهب الى زيد
من ذهب منهم لكان قبيحا لان الذاهب الى السوق اعم من الاخوة وكذلك لو قلت
البس الثياب ما حسن وجمل تريد ما حسن منها ولم يذكر الضمير لكان ابعد في الجواز
لان لفظ ما اعم من لفظ الثياب وكذلك الحسن والكامل وحق بدل البعض من الكل
ان يكون اخص من المبدل منه فان كان اعم واضفته الى ضمير او قيدته بضمير يعود
الى الاول ارتفع العموم وبقي الخصوص ومما حسن حذف الضمير في هذه الاية ايضا
مع ما تقدم طول الكلام بالصلة والموصول واما المجرور من قوله اليه فيحتمل
وجهين احدهما ان يكون في موضع حال من سبيل كانه نعت نكرة قدم عليها لانه
لو تاخر لكان في موضع النعت لسبيل والثاني ان يكون متعلقا بسبيل **فان**
قيل وكيف يتعلق به وليس فيه معنى الفعل **قلنا** السبيل ها هنا
عبارة عن الموصل الى البيت من قوة وزاد ونحوهما فلما كان في معنى الموصل ولم يتصل
به السبيل الذي هو الطريق صار فيه معنى الفعل وصح تعلق المجرور به واقتضى
حسن النظم واعجاز اللفظ تقديم المجرور وان كان موضعه التاخير لانه ضمير يعود
على البيت والبيت هو المقصود به الاعتناء وانما يقدمون في كلامهم ما هم به اهم
وهم ببيانه اعنى **مسالة** واستشهد ايضا في الباب بقوله تعالى
يسلونك عن الشهر الحرام الايه في هذه الايه على ان ما وقع به الفعل او فيه فانه
مشتمل عليه وكما يشتمل الفاعل على الفعل الذي هو حركه او صفة فيه وكذلك اضيف
المصدر الى المفعول كما يضاف الى الفاعل واخبر عما لم يسم فاعله وهي بالفاعل في
نحو قوله تعالى عيشة راضية في احد الاقوال واذا ثبت هذا صح البدل في قوله
وهو عمر رضي الله عنه لحفصة لا يغرنك هذه التي اعجبها حسنها حب رسول الله
صلى الله عليه وسلم اياها فالحب بدل من هذه وان لم يكن فعلا لها وانما هو واقع
فيه ومن فوايد هذه الايه سال عن قوله تعالى يسلونك عن الاثقال الشهر الحرام

ولم يقل يسلونك عن قتال الشهر الحرام وهم لم يسالوا عن الشهر الا من اجل القتال فيه
فكان الاهتمام بالقتل والتقديم له اولى في الظاهر **والجواب** ان يقال
هذا السوال لم يقع الا بعد وقوع القتال في الشهر وتشنيع الكفرة عليهم انتهاك حرمة
الشهر فاغتمامهم واهتمامهم بالسوال انما وقع من اجل حرمة الشهر فلذلك قدم
في الذكر وفيها سوال اخر وهو انه اعاد ذكر القتال بلفظ الظاهر وكان القياس
ان يعيده بلفظ المضمر فيقول قل هو كبير كما لو سئل انسان عن رجل في الدار
لقال هو فلان او هو طويل او قصير بلفظ المضمر ويقبح ان يقوله بلفظ الظاهر لان
المضمر اذا عرف المعنى اوجز واولى **والجواب** ان يقال في اعادة لفظ
الظاهر هنا فايدة وهي عموم الحكم ولو بلفظ المضمر فقال هو كبير لاختص الحكم بذلك
القتال الواقع في القصة وليس الامر كذلك وانما هو عام في كل قتال وقع في شهر حرام
ونظير هذه المسالة قوله صلى الله عليه وسلم وقد قيل له انتوضا بما البحر فقال
هو الطهور ماوه ولم يقل نعم توضاوا منه لان لا يتوهم ان الحكم مخصوص بالسايل
فلما اخبر عنه انه الطهور ماوه استمر الحكم فيه على العموم ولم يتوهم قصره على السبب
وكذلك هذا حين قال قتال فيه كبير وصد عن فجعل الاسم المخبر عنه قتال
وخصصه بالمجرور الذي هو ضمير الشهر فتعلق الحكم به على العموم متى وقع لان
اللفظ المضمر لا يقتضي صيغته الا تخصيص الخبر عما يعود عليه **مسالة**
وانشد في هذا الباب قول البر

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ، ورجل رمى فيها الزمان فشلت

اجاز بعض النحويين في رجل صحيحة على انها حال موطاه بالنعت مثل قوله تعالى
لسانا عربيا لان الحال من النكرة غير ممتنع من حيث كان الاسم الاول نكرة كما تقدم
في باب النعت وقالوا هي حال من المضاف اليه كثير نحو قوله كان حوامنه مدبرا
وهذا غلط لان الحال من المضاف اليه لا يجوز على الاطلاق لانها مفعول فيها فهي
كالظرف والمفعول فلا بد لها من عامل يعمل فيها ولا يجوز ان يعمل فيها معنى الاضافة
لانه اضعف من لام الاضافة ولام الاضافة لا تعمل معناها في ظرف ولا حال
فمعناها اذا لم يلفظ بها اضعف واجدر ان لا يعمل لو قلت هذا غلام هند ضاحكه

لم يجز

لم يجز لما ذكرناه وان قلت يعمل فيها ما يعمل في الغلام المضاف فهو محال لان
ضاحك من صفة هند لا من صفة الغلام فبطل من كل وجه ولكنه يجوز من
المضاف اليه اذا كان في المضاف معنى الفعل نحو هذا ضارب هند قايمة او عجبني
خروجها راكبة ونحو قوله تعالى النار مثواهم خالدين فيها لان ما في المضاف
في معنى الفعل نحو هذا واقع على المضاف اليه وعامل فيما هو حال منه بخلاف الغلام
ونحوه مما ليس فيه معنى فعل وقد يجوز ايضا الحال من المضاف اليه نحو رايت وجه
هند قايمة لان البعض يجري عليه حكم الكل فيعمل في الحال ما يعمل في البعض من حيث
اجروا البعض مجرى الكل في قوله ذهبت بعض اصابعه وشرقت صدر القناة
وتواضعت سور المدينة وهو كثير فعلى هذا جا

كان جوامنه مدبرا

ومنه قول حبيب   والعلم في شهب الارماح لامعة

وانشد في هذا الباب قول الاعشى

لقد كان في حول ثواء ثويته   تقضي لبانات ويسام سايم

نصب يسام باضمار ان كيلا يعطف الفعل على الاسم وانما استحال ان يعطف
الفعل على الاسم كيلا يشترك معه في العامل الذي لا يعمل اذ لا يعمل عوامل الاسما
في الافعال فاضمروا ان لانها مع الفعل في تاويل الاسم **فان قيل**
وكيف يجوز اضمار الناصب وانتم لا تجيزون اضمار الخافض ولا الجازم نعم ولا اضمار
الحروف الناصبة الاسما وعوامل الاسما عندكم اقوى من عوامل الافعال ه
فالجواب انا لا نجيز اضمار ان الا باحدى شرايط اما مع الواو العاطفة
على المصدر نحو قوله

للبس عباءة وتقر عيني

ويقضي لبانات ويسام سايم

الا ترى انك لو جعلت مكان للبس والتقضي اسما غير مصدر نحو قولك يعجبني زيد
ويذهب عمرو لم يجز وانما جاز هذا مع المصدر لان الفعل المنصوب بان مشتق
من المصدر ودال عليه بلفظه فكانك عطفت مصدرا على مصدر ه
فان قيل فكان اذا ان يستغني بمجرد لفظ الفعل عن اضمار ان **قلنا**

هو
فعل مضارع معرب وعطفه بالواو على ما قبله لتشركه معه في الاعراب والعامل
وهما لا يشتركان في عامل واحد فاضمرت ان واكتفى باثرها وعملها ظهور
لفظها وكانت الواو كالعوض منها كما كانت حتى ولام العلة ولام الجحود والفا
في باب الجواب وغير ذلك كالعوض من ان الناصبة للفعل وكما كان الاستفهام كالعوض
من الجار في قولك الله لافعلن ونحوه وقد جا عطف الفعل على الاسم اذا كان الاسم
في معنى الفعل نحو قوله تعالى صافات ويقبضن ونحو قوله تعالى وجيها ومن
المقربين ويكلم المقربين لان الاسم المعطوف عليه حامل للضمير فصار بمنزلة
الفعل مع الاسم ولولا مصدر لم يجز كما تقدم في لبس عباءة وتقر عيني لان المصدر
ليس بحامل للضمير فلا يجوز العطف عليه الا باضمار **فان قيل** فاذا جا
عطف الفعل على الاسم الحامل للضمير فينبغي ان يجوز عطف الاسم على الفعل
فتقول مررت برجل يقوم وقاعد **قلنا** هذا ممتنع على راي الزجاج
قد اجازه في المعاني قياسا على الاول وليس هو مثله لانك اذا عطفت الفعل على
الاسم المشتق منه رددت الفرع الى الاصل لان الاسم المشتق من الفعل فرع
للفعل فهو متضمن لمعناه فجاز عطف الفعل عليه واذا عطفت الاسم المشتق على الفعل
لكنك قد رددت الاصل فرعا وصيرت الفعل في معنى الاسم وهو فعل محض وان كان
قد وقع موقع الاسم فلم يقع موقع اسم جامد وانما وقع موقع اسم في تاويل اسم فلم يخرجه
ذلك الى ان يكون في تاويل الاسم وانما هو فعل محض فلا يجوز عطف الاسم عليه لانك
تشرك الاسم مع الفعل في عامل واحد واذا قلت مررت برجل قايم ويقعد ففي
يقعد ضمير فاعل كما في قايم ضمير فاعل فكانك اذا عطفت جملة على جملة وتوهمت
في قايم الفعل المحض من حيث كان مشتقا منه وفرعا عليه ولم يمكنك ان تتوهم
في يقوم الاسم المحض ولا الاسم المشتق ايضا لان الفرع يتضمن الاصل ويدل
عليه بنفسه والاصل لا يدل على الفرع بنفسه لانه كالمستغني عنه فافهمه
فاني لم اقصد الاطالة الا لاسد ابواب الاعتراض واحمي جنبات الكلام
من الطعن عليه والله الموفق لما زلت لديه واين من هذه العبارة ان يقال
عطف الفعل على الاسم في مثل قوله عز وجل صافات ويقبضن ونحو مررت برجل

قايم ويقعد لان الاسم كالهدف والعلم وشبهه فاستعير للرجل الرفيع في
قومه كان اباه الذين ذكرهم وارتفع بسببهم شرف له اذ الشرف من الارض
يرتفع بسببه ويظهر منه ولذلك قالوا في هذا الباب الحسب لانه من باب
العقص والنقض وليس من باب المصادر لان الحسب ما يحسب الانسان لنفسه
من خصال كرام وخصال حميدة فقد تبين انه لا يخرج عن هذا الباب الا السبب
وان الاسم ما تقدم واستحق الاسم العام في هذا الباب لفظ الفعال هو اللبس
بعدهما الف والالف صح لكون اللفظ سوالي الفتح فيه مراد بالانفتاح المعنى
واتساعه وكذلك المراد في الجمع الكثير نحو مفاعل وفعايل وبابه ولطرد في
باب تفاعل نحو تقاتل وتخاصم ونحو تمارض وتغافل وترافد لانه اظهار الامر
وانتشاره ومن هذا الباب مما يوافقه من وجه ويخالفه في وجه اخر حكم
لانه يدل على ثبات الصفة فوافق ما قبله في الضم وخالفه في المصدر بمخالفته له
في المعنى لانه صفة نفي وليس بصفة عرضية معنوية انما هو عبارة عن تلك المعاقبة
وتغيبها ومن هذا الباب كبر وصغر وهو موافق لما قبله من ثبوت الفعل فجا على وزنه
وهو مخالف له في الحدث لان الكبر والصغر وما كان على هذا البنا عبارة عن كثرة
اجزا الاسم وقلتها لا عن عرض ومعنى زايد كالجمال ونحوه واستقصا هذه المصادر
والافعال وتتبع نوادرها واسرارها ياتي في بابها ان شا الله تعالى **فصل**
ومن غير المتعدي انفعل نحو انطلق وهو ايضا فعل الفاعل في نفسه بعد تقدم مع
واستدعى من فاعل اخر ويسمونه فعل المطاوعة نحو كسرته فانكسر وشويته
فانشوى فمن حيث كان فعل الفاعل في نفسه لم يتعد ومن حيث لم يقع من فاعله
الا بعد استدعا وسبب زيدت النون في اوله قبل الحروف الاصليه وزيدت ساكنة
كيلا تتوالى الحركات ثم وصل اليها بهمزة الوصل وقد تقدم ان الزوايد في الافعال
والاسما موازية للمعاني الزايدة على معنى الكلمة فان كان المعنى الزايد مرتبا قبل
المعنى الاصلي كان الحرف الزايد اخر العلامة التانيث وعلامة التثنية ومن هذا
الباب فعلل وتفاعل وفعل اما فعلل فلا يتعدى اليه لان التا بمثابة النون
في انفعل الا انهم خصوا الرباعي باليا وخصوا الثلاثي بالنون فرقا بينهما ولم تكن

اليا هاهنا ساكنه لسكون عين الفعل فلم يلزم فيها من توالي الحركات ما لزم هناك
واما بفاعل فقد يوجد متعد به لانها لا يراد بها المطاوعه كما اريد بتفعلل وانما
هو فعل دخلته اليا زيادة على فاعل المتعدي به فصار حكمه ان كان متعديا الي
مفعولين قبل دخول اليا ان يتعدي بعد دخول اليا الى المفعول نحو نازعت زيد
الحديث ثم بقول ما تنازعنا الحديث وان كان متعديا الى مفعول لم يتعد بعد
دخول اليا الي شي نحو خاصمت زيدا وتخاصمناه **فصل** واما احمر
واحمار فتفعل اشتق من الاسم كما تفعل من الفعل ويمكن من الفلاسفه او في حكم
الثانيه عند الاشعريه اذ ليس عندهم عرض ثابت وسياتي استقصا هذا الفصل
والبحث عليه في باب التعجب ان شا الله تعالى لان ابا سليمن الخطابي زعم ان معنى احمر
بخالف احمار وانفعال يقال لما خالطه لون احمر والخطابي ثقه في نقله والقياس
يقتضي صحة قوله لان الالف لم ترد في اضعاف حروف رضي الله عنه
واقصد الى الخير ولا رقه وارزق عيال المسلمين ورقه **مساله**
واستشهد ايضا بقوله سبحانه اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم في هذه
الايه ضروب من الاسوله منها ان يقال ما فايدة البدل في الدعا والداعي مخاطب لمن
لا يحتاج الي البيان والبدل يقصد به بيانا لاسم الاول ومنها ان يقال ما فايدة
تعريف الصراط المستقيم بالالف واللام وهلا اجترا بمجرد اللفظ ونها كما قال تعالي
وانك لتهدي الي صراط مستقيم وكما قال تعالى ويهديك صراطا مستقيما ومنها ان يقال
ما معنى الصراط ومن اي شي اشتقاقه ولم جا على وزن فعال ولم ذكر في اكثر المواضع
في القران بهذا اللفظ وذكر في سورة الاحقاف بلفظ الطريق فقال يهدي الي الحق
والي طريق مستقيم ومنها ان يقال ما الحكمة في اضافته الى الذين انعمت عليهم بهذا
اللفظ ولم يقل النبيين والصالحين وجا باللفظ منها غير مفسر ومنها ان يقال
لم عبر عنهم بلفظ الذين موصولة بصلتها وقد كان اوجز واخصر ان يقول المنعم عليهم
اذ الالف واللام في معنى الذي كما قال المغضوب عليهم ولم يقل الذين غضبت عليهم
ومنها ان يقال لم وصفهم بغير وقد كان الظاهر ان يقول هنا لا المغضوب عليهم كما
يقول مررت بزيد لا عمرو وبالعاقل لا الاحمق ومنها ان يقال لم استحق اليهود دون

النصارى

النصارى المغضوب عليهم والمغضوب عليهم ايضا النصارى ولم استحق النصارى
اسم الضالين وقد ضلت اليهود ومنها ان يقال لم قدم المغضوب عليهم على الضالين
في اللفظ ولم جا لفظ الضالين على وزن الفاعلين ولم يجي على وزن المفعولين كما جا
قبله من قوله تعالي المغضوب عليهم ومن قوله تعالى الذين انعمت عليهم لان
معناه المنعم عليهم بلفظ المفعول ومنها ان يقال ما فايدة العطف بلا من قوله
ولا الضالين لما اختل الكلام وكان اوجز ولم عطف بلا وهي لا يعطف بها مع
الواو الا بعد نفي ولو كانت وحدها لعطف بها بعد ايجاب كقولك مررت بزيد
والجواب عن السؤال الاول وهو ما فايدة البدل من الدعا
ان الايه وردت في معرض التعليم للعباد والدعا وحق الداعي ان يستشعر عند
دعايه ما يجب عليه اعتقاده مما لا يتم الايمان الا به اذ الدعا مخ العبادة والمخ لا
يكون الا في عظم والعظم لا يكون الا تحت دم ولحم واذا وجب احضار معتقدات
الايمان عند الدعا وجب ان يكون الطلب ممزوجا بالثنا فمن ثم جا لفظ الطلب
الهداية ولفظ الرغبة مسوبا بالخير تصحيحا من الداعي لمعتقده وتوسلا من الداعي
بذلك المعتقد الي ربه فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم والمخالفون للحق يزعمون
انهم على الصراط المستقيم ايضا والداعي يجب عليه اعتقاد خلافهم واظهار الحق
الذي في نفسه فلذلك ابدل وبين ليعرف اللسان على ما اعتقده الجنان فاخبر
مع الدعا ان الصراط المستقيم هو صراط الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين
لا من خالفهم من الكافرين واما تعريف الصراط بالالف واللام فان الالف واللام
اذا دخلت على اسم موصوف اقتضت انه احق بتلك الصفة من غيره الا ترى في قولك
جالس فقيها او عالما ليس كقولك جالس الفقيه او العالم ولا اكلت طيبا كقولك
اكلت الطيب الا ترى الي قوله صلى الله عليه وسلم انت الحق ووعدك الحق ثم قال
ولقاوك حق والجنة حق والنار حق فلم يدخل الالف واللام على الاسما المحدثة
وادخلها على اسم الباري سبحانه وتعالى وما هو صفة له وهو القول والوعد
فاذا ثبت هذا فلو قال صراطا مستقيما لكان الداعي انما يطلب الهداية الى صراط
مستقيم على الاطلاق وقد علم انه على صراط مستقيم وهو الاسلام فانما يطلب

ما هو اقوم من طريقته التي هو عليها في عمله لان كل فريق من المسلمين مستنقص لنفسه في العمل راغب الي ربه في التوبة والهداية الى الافضل حتى ينتهي الامر الي النبي صلى الله عليه وسلم فيقولها ايضا لانه اخوف لربه واكثر استنقاصا لعمله وكان يستغفر ربه ويتوب اليه في اليوم مائة مرة وقال في الحديث نظرت الي جبريل كانه حلس لاطي فعرفت فضل علمه علي **فان قيل** فقد قال لنبيه صلى الله عليه وسلم ويهديك صراطا مستقيما وقد كان على الصراط الاقوم فضلا عن الصراط المستقيم على الاطلاق **فالجواب** ان هذه الاية نزلت في صلح الحديبية حين وكان المسلمون قد كرهوا ذلك الصلح وراوا ان الراي خلافه وكان الله ورسوله اعلم فانزل الله تعالى عليه هذه الاية فلم يرد صراطا مستقيما في الدين وانما اراد صراطا مستقيما في الراي والحرب والمكيدة وقوله تعالى وانك لتهدي الي صراط مستقيم ولو قال في هذا الموطن الى الصراط المستقيم لجعل للكفر والضلال حظا من الاستقامة اذ الالف واللام يشيان بما دخلت عليه من الاسما الموصوفة احق بذلك المعنى مما علاه في الذكر او ما قرب منه من الوهم ولا يكون احق به الا والاخر فيه طرف منه واما اشتقاق الصراط فمن صرطت الشي اصرطه اذا بلعته بلعا سهلا فالصراط هو الطريق السهل القويم وجا على وزن فعال لانه مشتمل على سالكه اشتمال الحلق على الشي المسروط وهذا الوزن كثير في المشتملات على الاشيا كاللحاف والخمار والردا وكذلك الشكال والعقال الي ساير الباب واما ذكره بلفظ الطريق في سورة الاحقاف خاصة فلانه انتظم بقوله تعالي سمعنا كتابا انزل من بعد موسي وانما اراد انه سبيل مطروق قد مرت عليه الرسل قبله وانه ليس ببدع كما قال في السورة نفسها فاقتضت البلاغة والاعجاز لفظ الطريق لانه فعيل بمعنى مفعول اي انه مطروق مشيت عليه الرسل والانبيا قبل وليس في المواضع الاخر ما يقتضي هذا المعنى وكان لفظ الصراط بها اولي لانه امدح من جهة الاشتقاق والوزن كما تقدم واما اضافته الي اللفظ المجمل ولم يقل صراط النبيين والصالحين فلفايدتين احداهما نفي التقليد عن القلب واستشعار العلم بان من اهدى الي هذا الصراط

فقد انعم عليه ولو ذكرهم باعيانهم لم يكن في هذا المعنى والفايدة الاخرى ان الاية عامة في طبقات المسلمين مسيهم وصالحهم فالمسي لا يطلب درجة العلا حتى ينال التي هي اقرب اليه ولفظ الذين انعمت عليهم يشمل الجميع وجميع المامورين كان السايلين لدرجاتهم اصناف واما قوله الذين انعمت عليهم ولم يقل المنعم عليهم فلان ذكر نعمة المنعم والثنا بها عليه وذكر النعم شكر وابراز ضمير الفاعل العايد على الله تعالي من قوله تعالى انعمت عليهم ذكر الله تعالي باللسان والقلب ولو قال المنعم عليهم لخلا هذا اللفظ من هذه الفوايد المقرونة بالدعا هي الشكر والذكر الا ترى الي قول ابرهيم عليه السلام الذي هو يطعمني ويسقين فاضاف الفعل الي ربه ثم قال واذا مرضت فهو يشفين ولم يقل امرضني كما قال يطعمني اذ ليس في قولك امرضني الا الاخبار المجردة عن الشكر والثنا وربما اقترن به تسخط وتضجر فعدل عنه الي قوله مرضت وكذلك قال سبحانه وتعالي المغضوب عليهم ولم يقل الذين غضبت عليهم اذ ليس في الاخبار عنه بالغضب من الشكر والاحسان ما في قوله انعمت عليهم فكان اللفظ الوجيز اولي ولفايدة اخرى وهي ان الغضب صفة ينبغي للعبد ان يشرك فيها مع الرب فيغضب لغضب الله فاليهود قد غضب عليهم لغضب الله وجميع المومنين فاستشعر الداعي هذا المعنى فلم يقل الذين غضبت عليهم اذ لو قال ذلك لاخرج نفسه عن ان يغضب لغضب الله كما اخرج نفسه عن ان ينعم وافرد الرب بالانعام فقال انعمت عليهم وفايدة اخرى وهو ان الالف واللام في المغضوب وان كانت بمعنى الذين فليست مثلها في التصريح والاشارة الي تعيين ذات الاسم فان قولك الذين فعلوا وقولك الضاربون والمضروبون ليس فيه ما في قولك الذين ضربوا او ضربوا واذا صح هذا وتاملته فالذين انعمت عليهم بلفظ الذين اشارة الي تعرفهم باعيانهم وتعريفهم من الدين ولاسيما النبيين خلاف من غضب الله عليهم فوجب الاعراض عنهم وترك الالتفات الي ذاتهم فاقتصر على الصفة المذمومة دون ان يعينوا بالذين واما قوله غير المغضوب نعتا للذين ولم يقل لا المغضوب عليهم فلفايدة وهو ان اليهود والنصارى يدعون ان الله تعالى انعم عليهم بالكتابين وانهم على الصراط

المستقيم فبين سبحانه ان الله الذي انعم عليهم هم غير المغضوب عليهم وهم اليهود ولم
يقل اليهود تجريدا للفظ ليخرجهم بذكر الغضب عن صفة المنعم عليهم وكذلك
الضالين وقد تقدم في باب العطف ذكر لا في هذا الموضع وانها تعطي العطف
بعد ايجاب فلو عطف بها هاهنا لم يكن في الكلام اكثر من نفي اضافة الصراط الى اليهود
والنصارى فلما بغير وهي اسم ينعت بها زاد في الكلام فايدة الوصف والثنا للذين
انعم عليهم واما استحقاق اليهود لهذا الاسم فلنزول غضب الله بهم في الدنيا
لتسليط الملوك عليهم وانتزاع الملك منهم كما قال تعالى ضربت عليهم الذلة
والمسكنة وباوا بغضب من الله فمن حيث اخبر عنهم انهم قد باوا بغضب سماهم
المغضوب عليهم واما تقديمهم على الضالين فقد تقدم من اصول التقديم
في باب العطف ذكر التقديم بالزمان وذكر التقديم بالرتبة واليهود
متقدمون بالرتبة والمكان لانهم كانوا مجاورين لرسول الله صلى الله عليه وسلم
والمخاطبون بالاية واقرب اليهم ذكرا من النصارى وانما ذكر الضالين بلفظ
فاعلين ولم يرد بذكر المفعولين ليلا يكون كالعذر لهم وانما ينبغي ان يخبر عنهم
باكتسابهم ضلالتهم لا لاضلال الله اياهم واما فايدة العطف بلا مع الواو فلتاكيد
النفي الذي تضمنه ولولا ما فيها من معنى النفي لما عطف بلا مع الواو وفايدة
التوكيد ان لا يتوهم ان الضالين داخل في حكم المغضوب عليهم او وصفهم الا ترى
انك اذا قلت ما مررت بزيد وعمرو توهم انك انما ينبغي الجمع بينهما خاصة واذا
قلت ما مررت بزيد ولا عمرو علم ان نفي الفعل عنهما جميعا على كل حال من اجتماع
وافتراق **مسالة** في ذكر بدل البعض من الكل وبدل المصدر من
الاسم وهما جميعا يرجعان في المعنى والتحصيل الى بدل الشي من الشي وهما العين
واحدة الا ان البدل في هذين الموضعين لا بد لاضافته الى ضمير المبدل منه
بخلاف بدل الشي من الشي وهما العين واحدة اما اتفاقهم في المعنى فلانك اذا
قلت رايت القوم اكثرهم او نصفهم فانما تكلمت بالعموم وانت تريد الخصوص وهو
شايع في اللغة لا ينكر جوازه احد واذا كان كذلك فانما اردت لقيت بعض
القوم وجعلت اكثرهم او نصفهم تبيينا لذلك البعض واضفته الى ضمير القوم

كما كان

كما كان الاسم المبدل مضافا ايضا الى القوم فعاد الكلام الى انك ابدلت شيا
من شي وهما العين واحدة واما بدل المصدر من الاسم فكذلك ايضا لان الاسم من
حيث كان جوهرا وجسما لا يحب ولا ينفع ولا يضر وانما متعلق المدح والاعجاب
وغير ذلك من المعاني بصفات واعراض قايمة بالجسم وعلم ذلك ضرورة حين استغني
عن ذكرها لفظا وهي معلومة المعنى فاذا قلت نفعني عبد الله علم ان النافع فيه صفة
وعرض مضاف اليه فبينت ذلك الغرض ما هو فقلت علمه او رايه ثم اضفت العلم الى
ضمير الاسم كما كان الاسم المبدل منه مضافا اليه في المعنى وصار التقدير نفعني صفة
زيد او خصلته ثم بينت بقولك علمه فعلم ما هي تلك الخصلة فان المعنى الى بدل الشي
من الشي وهما العين واحدة واذا ثبت هذا فلا بد في بدل الاشتمال ان يكون الاسم
الثاني جوهرا ولا بد من اضافته الى ضمير الاسم لانه بيان لما هو مضاف الى ذلك
الاسم والعجب كل العجب من امام صنعة النحو في زمانه وفارس هذا الشان وما لك
عنانه يقول في كتاب الايضاح في قوله سبحانه النار ذات الوقود انها بدل من
الاخدود بدل الاشتمال والنار جوهر وليست بعرض ثم ليست مضافا فيه وهو حذف
المضاف واقامة الى ضمير الاخدود وليس فيها شرط من شرايط بدل الاشتمال
وذهل ابو علي من هذا وترك ما هو واضح في المعنى والبق بصناعة النحو وهو حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كانه قال قتل اصحاب الاخدود واخدود
النار ذات الوقود فيكون من بدل الشي من الشي وهما العين واحدة كما قال

رضعي لبان ثدي ام تحالفا ... في رواية الخفض

اراد لبان ثدي ام فحذف المضاف ايجازا واختصارا

مسالة واستشهد في فصله هذا الباب بقول الله عز وجل ولله على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا وحج البيت مبتدا خبره في احد المجرورين لانه
وجوب فرضه والذي يقتضيه المعنى ان يكون في قوله على الناس لانه وجوب
والوجوب متعلق بعلى **فان قيل** اذا كان موضع الخبر وبعد الفايده
فلم اخر وقد قال سيبويه متى جعلته مستقرا قدمته **فالجواب**
ان تقديم المجرور الاول لفايدتين احداهما انه اسم للموجب لهذا الغرض فيقدم

المجرور من حيث كان اسم الله سبحانه وجب لاهتمام بتقديمه تعظيما لحرمة
هذا الواجب الذي اوجبه وتخويفا من تضييعه اذ ليس ما اوجبه الله تعالي
بمثابة ما يوجبه غيره واما من فهي بدل كما ذكره وقد استهوي طايفة من
الناس القول بانها فاعل بالمصدر كانه قال ان يحج البيت من استطاع
اليه وهذا القول يضعف من وجوه احدها من جهة المعني وهو ان الحج فرض
علي التعيين بلا خلاف ولو كان التاويل ما ذكره لكان فرض كفاية فاذا حج المستطيعون
برئت ذمم غيرهم وفرغت ساحتهم عن التكليف وليس الامر كذلك بل الحج فرض علي جميع
الناس حج المستطيعون او قعدوا ولكنه عذر بعدم الاستطاعة الي ان يوجد الاستطاعه
الا تري انك اذا قلت واجب علي اهل هذا القطر ان يجاهد منهم الطايفة المستطيعون
للجهاد عن الباقين مستطيعين كانوا او غير مستطيعين بخلاف الحج ومما يضعف به ذلك القول
ان اضافة المصدر الي الفاعل اذا وجد اولي من اضافته الي المفعول ولا يعدل عن هذا
الاصل الا بدليل منقول فلو كان من هو الفاعل لاضيف المصدر اليه واذا ثبت ان من
بدل بعض من كل وجب ان يكون في الكلام ضمير يعود الي الناس كانه قال من استطاع
منهم وحذف هذا الضمير قبيح في اكثر الكلام وحسنه هاهنا امور منها ان من واقعة
علي من يعقل كالاسم المبدل منه فارتبطت به ومنها انها موصولة بما هو اخص
كالاسم الاول ولو كانت اعم لقبح حذف الضمير العايد مثال ذلك انك لو قلت رايت اخوتك
من ذهب الي السوق تريد من ذهب منهم لكان قبيحا لان الذاهب الي السوق اعم من
الاخوة وكذلك لو قلت البس الثياب ما حسن وما كمل تريد ما حسن منها ولم يذكر
الضمير لكان ابعد في الجواز لان لفظ اعم من لفظ الثياب وكذلك الحسن والكامل
وحق بدل البعض من الكل ان يكون اخص من المبدل منه فان كان اعم واضفته الي
ضمير او قيدته بضمير يعود الي الاول ارتفع العموم وبقي الخصوص ومما حسن حذف
الضمير في هذه الاية ايضا مع ما تقدم طول الكلام بالصلة والموصول واما المجرور
من قوله اليه فيحتمل وجهين احدهما ان يكون في موضع حال من سبيل كانه نعت
نكرة تقدم عليها لانه لو تاخر لكان في موضع النعت لسبيل والثاني ان يكون
متعلقا بسبيل فان قيل وكيف يتعلق به وليس فيه معني الفعل قلنا

السبيل

السبيل هاهنا عبارة عن الموصل الي البيت من قوة وزاد ونحوهما فلما كان في معني
الموصل ولم يقصد به السبيل الذي هو الطريق صار فيه معني صح وتعلق المجرور
به واقتضي حسن النظم واعجاز اللفظ تقديم المجرور وان كان موضعه التاخير
لانه ضمير يعود علي البيت والبيت هو المقصود به دون الاعتنا وانما يقدمون
كلامهم ما هم به اهم وهم ببيانه اعني **مسالة** واستشهد ايضا في ابا
بقوله سبحانه يسلونك عن الشهر الحرام قتال فيه الايه في هذه الاية دليل علي ان
ما وقع به الفعل او فيه فانه مشتمل عليه كما يشتمل الفاعل علي الفعل الذي هو حركة له او
صفة فيه ولذلك اضيف المصدر الي المفعول كما يضاف الي الفاعل واخبر عما لم يسم فاعله
وبني بنا فاعل في نحو قوله تعالي عيشة راضية في احد الاقوال واذا ثبت هذا فصح البدل
في قوله وهو عمر رضي الله عنه لحفصة لا يغرنك هذه التي اعجبها حسنها حب رسول الله
صلي الله عليه وسلم اياها فالحب بدل من هذه وان لم يكن فعلا لها وانما هو واقع بها كما
ان القتال بدل من الشهر فان لم يكن فعلا له وانما هو واقع فيه ومن فوايد هذه
الايه ان يسال عن قوله تعالي يسلونك عن الشهر الحرام وهم لم يسالوا عن الشهر الا من
اجل القتال فيه فكان الاهتمام بالقتال والتقدم له اولي في الظاهر **والجواب**
ان يقال هذا السؤال لم يقع الا بعد وقوع القتال في الشهر وتشنيع الكفرة عليهم
انتهاك حرمة الشهر فاعتنامهم واهتمامهم بالسوال انما وقع من اجل حرمة الشهر
فلذلك تقدم في الذكر وفيها سوال اخر وهو انه اعاد ذكر القتال بلفظ الظاهر
فكان القياس ان يعيده بلفظ المضمر فيقول قل هو كبير كما لو سيل انسان عن رجل في
الدار لقال هو فلان او هو طويل او قصير بلفظ المضمر وقبح ان يقوله بلفظ الظاهر
لان المضمر اذا عرف المعني اوجز واولي **والجواب** ان يقال في اعادة لفظ
الظاهر هنا فايدة وهي عموم الحكم ولو جا بلفظ المضمر فقال هو كبير لاختص الحكم بذلك
القتال الواقع في القصة وليس الامر كذلك وانما هو عام في كل قتال وقع في شهر حرام
ونظير هذه المسله قوله صلي الله عليه وسلم وقد قيل له انتوضا بما البحر فقال هو
الطهور ماوه ولم يقل نعم توضوا منه لئلا يتوهم ان الحكم مخصوص بالسايل فلما اخبر
عنه انه الطهور ماوه اسم الحكم فيه علي العموم ولم يتوهم قصره علي السبب وكذلك هذا

حين قال قال فيه كبير فجعل الاسم المخبر قال وخصصه بالمجرور الذي هو ضمير المشهر
فتعلق الحكم به على العموم متى وقع لان اللفظ لا يقتضي صحة الا تخصيص الخبر بما يعود
عليه **مسالة** وانشد في هذا الباب قول كثير

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

اجاز بعض النحويين في رجل صحيحة على انها حال موطاة بالنعت مثل قوله تعالى لسانا
عربيا لان الحال من النكرة غير ممتنع من حيث كان الاسم الاول نكرة كما تقدم في باب النعت
وقالوا هي حال من المضاف اليه لان الحال من المضاف اليه كثير نحو قوله كان حواسنه مدرا
وهذا غلط لان الحال من المضاف اليه لا يجوز على الاطلاق لانها مفعول فيها فهي كالظرف
والمفعول فلا بد لها من عامل يعمل فيها معنى الاضافة لانه اضعف من لام الاضافة
ولام الاضافة لا يعمل معناها في ظرف ولا حال فمعناها اذا لم يلفظ بها اضعف واجدر
ان لا يعمل لو قلت هذا غلام هند ضاحكة لم يجز لما ذكرناه فان قلت يعمل فيها ما يعمل
في الغلام المضاف فهو محال لان ضاحكة من صفة هند لا من صفة الغلام فتبطل من كل وجه
ولكنه يجوز الحال من المضاف اليه اذا كان في المضاف معنى الفعل نحو هذا ضارب هند قايمة
او اعجبني خروجها راكبة ونحو قوله تعالى النار مثواهم خالدين فيها لان ما في المضاف من معنى
الفعل واقع على المضاف اليه وعامل فيما هو حال منه بخلاف الغلام ونحوه مما ليس فيه معنى
فعل وقد يجوز ايضا الحال من المضاف اليه نحو رايت وجه هند قايمة لان البعض يجري
عليه حكم الكل فعمل في الحال ما يعمل في البعض من حيث اجرا البعض مجرى الكل في قوله
ذهبت بعض اصابعه وشرقت صدر القناة وتواضعت سور المدينة وهو كثير فعلى
هذا جا كان حواسنه منه ومنه **قول حبيب**

والعلم في شهب الارماح لامعة

وانشد في هذا الباب **قول الاعشى**

لقد كان في حول ثواء ثويته تقضي لبانات ويسام سايم

نصب يسام باضمار ان كيلا يعطف الفعل على الاسم وانما استحال ان يعطف الفعل على
الاسم كيلا يشترك معه في العامل الذي يعمل فيه اذ لا تعمل عوامل الاسما في الافعال فاضمر ان
لانها مع الفعل في تاويل الاسم **فان قيل** وكيف يجوز اضمار الخافض ولا الجازم نعم

ولا اضمار الحروف الناصبة الاسما وعوامل الاسما عندكم اقوى من عوامل الافعال
فالجواب انا لا نجيز اضمار ان الا باحدى شرايط اما مع الواو العاطفة على
المصدر نحو قوله للبس عباءة وتقر عيني وتقضي لبانات ويسام سايم الا ترى انك
لو جعلت مكان اللبس والتقضي اسما غير مصدر فقلت يعجبني زيد ويذهب عمرو لم يجز وانما
جاز هذا مع المصدر لان الفعل المنصوب بان يشتق من المصدر ودال عليه بلفظه فكانك
عطفت مصدرا على مصدر **فان قيل** فكان ينبغي اذا ان يستغني بمجرد لفظ الفعل عن
اضمار ان **قلنا** هو فعل مضارع معرب وعطفه بالواو على ما قبله ليشترك معه في الاعراب
والعامل وهما لا يشتركان في عامل واحد واضمرت ان واكتفى باثرها وعملها عن ظهور لفظها
وكانت الواو كالعوض عنها كما كانت حتى ولام العلة ولام الجحود والفا في باب الجواب وغير
ذلك كالعوض من ان الناصبة للفعل وكما كان الاستفهام كالعوض الجار في قولك الله لافعلن
ونحوه وقد جا عطف الفعل على الاسم اذا كان الاسم في معنى الفعل نحو قوله تعالى صافات
ويقبضن ونحو قوله وجيها ومن المقربين ويكلم الناس لان الاسم المعطوف عليه حامل للضمير
فصار بمنزلة الفعل مع الاسم ولو كان مصدرا لم يجز كما تقدم في لبس عباءة وتقر عيني
لان المصدر ليس بحامل للضمير فلا يجوز العطف عليه الا باضمار ان **فان قيل**
فاذا جاز عطف الفعل على الاسم الحامل للضمير فينبغي ان يجوز عطف الاسم على الفعل فتقول
مررت برجل يقوم وقاعد **قلنا** هذا ممتنع على صحيح والزجاج قد اجازه في المعاني قياسا
على الاول وليس هو مثله لانك اذا عطفت الفعل على الاسم المشتق منه رددت الفرع الى
الاصل لان الاسم المشتق من الفعل فرع للفعل فهو متضمن لمعناه فجاز عطف الفعل عليه
واذا عطفت الاسم المشتق على الفعل كنت قد رددت الاصل فرعا وصيرت الفعل في المعنى
الاسم وهو فعل محض وان كان قد وقع موقع الاسم لم يقع موقع اسم جامد وانما وقع موقع
اسم في تاويل فعل فلم يخرجه ذلك الى ان يكون في تاويل الاسم وانما هو فعل محض فلا يجوز
عطف الاسم عليه لانك تشرك الاسم مع الفعل في عامل واحد واذا قلت مررت برجل قايم
ويقعد ففي ضمير فاعل كما في قايم ضمير فاعل فكانك اذا عطفت جملة وتوهمت في قايم الفعل
من حيث كان مشتقا منه وفرعا عليه ولم يمكنك ان تتوهم في يقوم الاسم المحض ولا الاسم
المشتق ايضا لان الفرع يتضمن الاصل ويدل عليه بنفسه والاصل لا يدل على الفرع بنفسه

لانه كالمستغنى عنه فانهمه لم اقصد الاطاله اذ لا سد ابواب الاعتراض واحمى جنبات
الكلام من الطعن عليه والله الموفق لما يؤلف لديه وابين من هذه العبارة ان يقول
عطف الفعل على الاسم في مثل قوله تعالى صافات ويقبضن ما يمسكهن ونحو مررت
برجل قايم ويقعد لان الاسم معتمدا على ما قبله واذا كان الاسم الفا معتمدا اعمل عمل
الفعل والاعتماد ان يكون نعتا او خبرا والذي بعد الواو ليس معتمد ولو عكست
المسله فقلت برجل يقوم وقاعد او يقبضن وقابضات فيح لان ما بعد الواو اسم محض
وليس معتمد فيجرى مجرى الفعل **مساله** من باب اقسام الافعال الفعل غير
متعد هو الذي لم يزل محله ولم يجاوزه الى غيره فهو فعل الفاعل في نفسه ولذلك جا
مصدره مثقلا بالحركات اذ المثقل من صفة ما لزم محله ولم ينقل منه لغيره والخفة
من صفة المنتقل من محله حتى يقع بمحل اخر كالضرب والقتل وجميع مصادر الافعال ٥
المتعدية الواقعة بمحل غير الفاعل الحامل لها والمتصف بها فكان خفة اللفظ في هذا
الباب موازيا بالمعنى الذي هو ثبوت في محل الفعل واختصاص به وعدم مجاوزته له فالزم
مكانه فهو الثقيل وما جاوزه وتعداه فهو الخفيف لفظا ومعنى ومن ها هنا نرجح قول
سيبويه ان دخلت البيت غير متعد الى مفعول لان مصدره الدخول فهو كالخروج والقعود
ونحوه الا ان الفعل منه لم يجي على فعل لانه ليس بطبع من الفاعل ولا خصله ثابتة ٥
فيه فان كان الفعل عبارة عما هو طبع وخصله ثابته نقل بضم العين كظرف وكرم ان
فهذا الباب الزم للفاعل من باب قعد فكان اثقل منه لفظا وباب قعد الزم للفاعل من
المتعدي الى مفعول فكان اثقل منه مصدرا فان اتفقا في لفظ الفعل ولزم مصدر
فعل الذي هو طبع وخصله وزن الفعال نحو الجمال والكمال والبها والسنا والجلال
والعلا هذا اذا كان المعنى عاما يشتمل على خصال ولا يختص بخصلة واحدة فان اختص
المعنى بخصلة واحدة صار كالمحدود ولزمته ها التانيث لان ها التانيث يدل
على نهاية ما دخلت عليه كالضربة من الضرب وحدتها في هذا وفي اكثر الابواب يدل
على انتفا النهاية الا ترى ان الضرب يقع على القليل والكثير الى غير نهاية وكذلك
التمر والبر وسائر الاجناس وانما استحقت الها ذلك لان مخرجها من منتهى الصوت
وغايته فصلحت للغايات وكذلك قالوا علامه ونسابه اي غاية صفتها واذا ثبت

هذا

هذا فالجمال والكمال كالجنس العام من حيث لم يكن فيه الها المخصوصة بالتحديد ٥
والنهاية وقولك مليح ملاحه وفصيح فصاحه على وزن جميل جمالا وكمل كمالا الا في الها
لان الفصاحة خصله من خصال الكمال تحددت بالها لانها ليست بجنس عام كالكمال
وصارت تشبه باب الضربة فالتزمها ان التحديد والنهاية الا ترى الى قول
خالد بن صفوان وقد قالت له عرسه انك لجميل فقال اتقولين ذلك وليس عندي
عمود الجمال ولا رداوه ولا برنسه ولكن قولي انك لمليح ظريف فجعل الملاحة خصلة
من خصال الجمال فبان صحة ما قلناه وعلى هذا قالوا الحلاوة والاصالة والرجاحه
وكذلك في ضد هذا المعنى نحو السفاهة والوضاعة والرذالة والحماقة لانها
كلها خصال محدودة بالاضافة الى السفال والسفال في مقابلة العلا والكمال لانه
جنس يجمع الانواع التي تحته وهذا الاصل في هذا الباب ولا يشذ عن هذا القياس شي
الا ويمكن رده اليه الا ان تكون الفاظ قد دخلت في الباب بوجه من المجاز فتجد
مصادرها مخالفة لهذا الاصل او وزنها او شيا من احكامها وليس ذلك الا
لنقلها بالاستعارة والمجاز عن اصل موضوعها كقولهم شرف الرجل شرفا
ولم يقولوا شرافا كقولك جمالا وكمالا ولا شرافه كقولك جلاله لان الشرف
رفعة في الابا والاماثل خارج عن محل الفعل فهو مستعار من شرف الارض والشرف
في الارض كالهدف والعلم فاستعير للرجل الرفيع في قومه كان ابااه الذين ذكرتهم ٥
وارتفع بسببهم شرف له اذ الشرف من الارض ترتفع بسببه وتظهر منه فلذلك
قالوا في هذا الباب الحسب لانه من باب القبض والقبض ليس من باب المصادر
لان الحسب ما يحسب الانسان لنفسه من خصال كرام وخصال حميدة فقد
تبين انه لا يخرج عن هذا الباب شي الا لسبب ما وان الاصل ما تقدم واستحق
الاسم العام في هذا الباب هو الذي بعد ها الف والالف منح لكون اللفظ
متوالي الفتح فهو موازيا لانفتاح المعنى واتساعه وكذلك المرد في الجمع
الكثير نحو مفاعل وفعايل وما به واطرد في باب تفاعل نحو تقابل وتخاصم ونحو
تمارض وتغافل وتزاقد لانه اظهار الامر وانتشاره ومن هذا الباب مما يوافقه
في وجه ويخالفه في وجه اخر لانه بدل باب الصفة فوافق ما قبله في الضم وخالفه

نيت
ل

في المصدر بمخالفته له في المعنى لانه صفة نفي وليس بصفة عرضية معنوية وانما هو عبارة عن تلك المعاقبة ونفيها ومن هذا الباب كبر وصغر هو موافق لما قبله من ثبوت الفعل فجا على وزنه وهو مخالف له في الحدث لان الكبر والصغير وما كان على هذا البنا عبارة عن كثرة اجزا الاسم وقلتها لا عن عرض ومعنى زايد كالجمال ونحوه واستقصا المصادر والافعال وسبع نوادرها واسرارها ياتي في بابها ان شا الله تعالى

فصل

ومن غير المتعدي انفعل نحو انطلق وهو ايضا فعل الفاعل في نفسه بعد تقدير منع واستدعا من فاعل اخر فيسمونه فعل المضارعة نحو كسرته فانكسر وشويته فانشوى فمن حيث كان فعل الفاعل في نفسه لم يتعد ومن حيث لم يقع من فاعله الا بعد استدعا وسبب زيدت النون في اوله قبل الحروف الاصلية وزيدت ساكنة كيلا تتوالى الحركات ثم وصل اليها بهمزة الوصل وقد تقدم ان الزوايد في الافعال والاسما موازنة للمعاني الزايدة على معنى الكلمة فان كان المعنى الزايد مترتبا قبل المعنى الاصلي كان الحرف الزايد اخر علامة التانيث وعلامة التثنية ومن هذا الباب تفعلل وتفاعل وتفعل اما تفعلل فلا يتعدى البته لان التا فيه بمثابة النون في انفعل الا انهم خصوا الرباعي بالتا وخصوا الثلاثي بالنون فرقا بينهما ولم تكن التا هاهنا ساكنة كالنون لسكون عين الفعل ولم يلزم فيه من توالي الحركات ما لزم هناك واما تفاعل فقد يوجد متعديا لانها لا يراد به المضارعة كما اريد بتفعلل وانما هو فعل دخلته التا زايدة على فاعل المتعدي فصار حكمه ان كان متعديا الى مفعولين قبل دخول التا ان يتعدى بعد دخول التا الى مفعول نحو فارعت زيدا الحديث ثم تقول ما تنازعنا الحديث وان كان متعديا الى مفعول لم يتعد بعد دخول التا الى شي نحو خاصمت زيدا اذ تخاصمنا

فصل

واما احمر واحمار فنفعل اشتق من الاسم كما تفعل من الفعل ومسكن من المسكنة لان الحمرة والصفرة اسما ونحوها اسما لا عراض ثابتة عند الفلاسفة او في حكم الثابتة عند الاشعرية اذ ليس عندهم عرض ثابت وسياتي استقصا هذا الفصل والبحث عليه في باب التعجب ان شا الله لان اذا با

سليمان

سليمان الخطابي زعم ان معنى احمر مخالف لمعنى احمار وبابه لون اخر والخطابي ثقة في نقله والقياس يقتضي قوله لان الالف لم تزد في اضعاف حروف الكلمة الا لدخول معنى زايد من اضعاف معناها وقد تقدم هذا الفصل

مساله

وكل فعل المتعدي الى مفعولين اعطى زيد عمرا درهما واشباهه من المنقول الذي صير فاعله مفعولا وقد اختلفوا اهو قياس مستتب في جميع الافعال ام لا وليس مذهب سيبويه فيه طرد القياس في جميع الافعال وهو الصحيح ولكني اشير لك الى اصل ينبني عليه هذا الباب وهو ان ينظر الى كل فعل حصل منه في الفاعل صفة ما فهو الذي يجوز فيه النقل لانك اذا قلت افعلته فانما معناه جعلته على هذه الصفة وقل ما ينكسر هذا الاصل في غير المتعدي اذا كان ثلاثيا نحو قعد واقعدته وطال واطلته واما المتعدي فمنه ما يحصل للفاعل منه صفة في نفسه ولا يكون اعتماده في الثاني على المفعول فيجوز نقله مثل طعم زيد الخبز واطعمته وكذلك بلع وسمر وسمع لانها كلها يحصل منها للفاعل صفة في نفسه غير خارجة عنه ولذلك جات اواكثرها على فعل بكسر العين مشابهة للباب درع وحد رد وحد ومرض الى غير ذلك مما له اثر في باطن الفاعل وغموض معنى فيه ولذلك كانت حركة العين كسرة لان الكسرة مخفض الصوت واخفاه فتشاكل اللفظ المعنى ومن هذا النحو لبس الثوب والبسه اياه لان الفعل وان كان متعديا فحاصل معناه في نفس الفاعل كانه لم يفعل بالثوب شيا وانما فعل بنفسه ولذلك جا على فعل ومقابله عري ولذلك كسي ولم يقولوا اكسيته الثوب لان الكسوة ستر العورة فجا على وزن سترته وحجبته ونحو ذلك واما اكل واخذ وضرب فلا ينقل لان الفعل واقع بالمفعول ظاهر اثره فيه غير حاصل في الفاعل منه صفة فلا تقول اضربت زيدا عمرا ولا اقتلته خالدا لانك لم تجعله على صفة في نفسه كما تقدم واما اعطيته فمنقول من عطا يعطو اذا اشار للتناول وليس معناه الا اخذا الا ترى انهم يقولون عاطا بغير انوله فيقولوا انه لكونه يقع هذا الفعل شي فكذلك نقل كما نقل عن المتعدي لقربه منه فقالوا اعطيت زيدا درهما اي جعلته عاطيا له واما الذي منقول من ال المتعديه وهي بمنزلة عطا يعطو الا انه

عن
الاعم وصول الى مفعول دون تاثير فيه ولا وقوع ظاهر به الا ترى
الى قوله سبحانه لن ينال الله لحومها ولا دماوها ولكن يناله التقوى
ولو كان فعلا موثرا في مفعوله لم يجز هذا انما هو مبني على الوصول فقط واما
اتيت المال زيدا المنقول من اتى لانها غير موثر في المفعول وقد حصل
منها للفاعل صفة فان قيل يلزمك المنقول ان تخبر اتيت زيدا
عمروا او المدينة اي جعلته ياتيها قلنا بينهما فرق وهو ان اتيان المال
زيدا كسب وتمليك فلما اقترن هذا المعنى صار كقولك كسبته مالا او املكته
مالا اياه وليس كذلك اتى زيد عمروا فهذا الفرق بينهما واما شرب زيد الما
فلم يقولوا فيه اشربته الما لانه بمثابة الاكل والاخذ ومعظم اثره في المفعول
وان كان قد جا على فعل مثله بلغ ولكنه ليس مثله الا ان زيدا الما خالط
اجزا الشارب له وحصلت من الشرب صفة في الشارب فيجوز حينئذ كما قال
سبحانه واشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم وعلى هذا تقول اشربت الخبز اللبن لان
شرب الخبز اللبن والما ليس كشرب زيد له فتامله واما ذكر زيد عمروا فان كان
كان من ذكر اللسان فلم ينقله لانه بمنزلة شتم ولطم وان كان من ذكر القلب
نقلته فقلت اذكرته الحديث بمنزلة افهمته واعلمته اي جعلته على هذه الصفة
مسالة وقال في الباب اخترت الرجال زيدا واستشهد بالاية والاصل
في هذا الفعل التعدي بحرف الجر وهو من لان المعنى اخراج شي من شي وانما حذف
ليضمن الفعل معنى فعل اخر غير متعد لاخر كانك حين قلت اخترت من الرجال
اردت نخلت الرجال ونقليتهم فاخذت منهم زيدا فمن هاهنا اسقط حرف الجر
كما اسقط في امرتك الخير وكان الامر تكليفا كانك قلت كلفتك هذا الامر واذا
ثبت هذا فللمسالة احكام نذكرها منها ان لا اختيار تقدم الاسم المجرور اذا
لم يسقط حرف الجر ويجوز فيه التاخير يكون اخترت من الرجال عشرة ولو
تقدمت العشرة لم يحسن لان المخاطب يتوهم ان المجرور في موضع النعت للعشرة
وليس في موضع المفعول الثاني وايضا فان الرجال معرفة الاهتمام بتقديمه
احق كما لزم تقدم المجرور الذي هو خبر عند النكرة من قولك في الدار رجل لكون

لكون المجرور معرفة فكذا المخبر عنه فاذا احذفت حرف الجر لم يكن من التقديم
بالاسم الذي كان مجرورا نحو اخترت فرسا الخيل لم يجز والحكمة في ذلك ان
المعنى الذي من اجله حذف حرف الجر هو معنى غير لفظ فلم يقو على حذف
حرف الجر الا مع اتصاله به وقربه منه ولوجه اخر وهو ان القليل الذي
اختير من الكثير اذا كان مما يتبعض ثم ولي الفعل الذي هو اخترت توهم
انه مختار منه ايضا لان كل ما يتبعض يجوز ان يختار منه وان يختار
ما الزموه التاخير وقدموا الاسم المختار منه وكان اولى بذلك لما سبق
القول فان كان مما لا يتبعض نحو زيد وعمرو فربما جاز على قلته في الكلام
نحو قوله ﴿ واما الذي اختير الرجال سماحة ﴾
وليس حكم هذا حكم قولك اخترت فرسا الخيل لان الفرس اسم جنس
فقد يتبعض مثله ويختار منه وزيد من حيث كان جسما يتبعض ومن
حيث كان زيدا اي اسما علما للشي بعينه لا يتبعض فتامل هذا ولا تعقله
فقل ما رايت مشتغلا به وهو اصل يجب تفقده والقياس والسماع يعضده
وبالله التوفيق مسالة وقال في هذا الباب استغفر زيد ربه
ذنبه هذه المسالة في تاخير الاسم الساقط منه حرف الجر بخلاف التي قبلها
لان التي قبلها وهي التي اخترت الرجال كان الاصل فيه حرف الجر فاسقط
للمعنى الذي ذكرناه في الفعل عند اتصال الفعل به واما هذه فالاصل
فيها سقوط حرف الجر وان يكون الذنب مفعولا بالغفران الذي لا يتعدى
بحرف لانه من غفرت الشي اذا غطيته مع ان الاسم الاول هو فاعل في الحقيقة
وليس كذلك زيدا وسبعين رجلا في باب اختيار فلذلك لا تقول استغفر
زيد ذنبه ربه في جيد الكلام فان قيل فاذا كان سقوط حرف الجر هو
الاصل فمن اذا ابدع كما قال الكسائي وليس كما قال سيبويه ولا الزجاج
انك حذفت حرف الجر ثم نصبت قلنا انما سقوط حرف الجر اصل في الفعل
المشتق منه نحو غفر واما اذا قلت استغفر واستغفرت الله ففي ضمن الكلام
ما لا بد له من حرف الجر لانك لا تطلب غفرا مجردا من معنى التوبة والخروج

من الذنب وانما زيد لاستغفار حرف جا من ويظهر امنه فلزمت من في الكلام لهذا المعنى فهي متعلقة بالمعنى لا بنفس فان حذفتها تعدي الفعل فينصب وكان بمنزلة قولك امرتك الخير **فان قيل** فما قولكم في نحو قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ويؤخركم ويغفر لكم من ذنوبكم ويجركم **قلنا** هي متعلقة بمعنى الانقياد والخروج من الذنوب فانما دخلت لتؤذن بهذا المعنى ولكن لا يكون ذلك في القرآن الا حيث يذكر الفاعل الذي هو الذنب نحو قولكم الا ان النقد المخرج من الذنوب بالايمان ولو قلت يغفر من ذنوبكم دون ان يذكر الاسم المجرور لم يحسن الا على معنى التبعيض لان الفعل الذي كان في ضمن الكلام وهو الانقياد قد ذهب بذهاب الاسم الذي هو واقع عليه فان قلت فقد قال ربنا اغفر لنا ذنوبنا وقال في سورة الصف يغفر لكم ذنوبكم فما الحكمة في سقوطها ها هنا وما الفرق **فالجواب** ان هذا اخبار عن المومنين الذين قد سبق لهم الانقياد من ذنوب الكفر بايمانهم ثم وعدوا على الجهاد بغفران ما اسلفوا في الاسلام من الذنوب وهي غير محيطة بهم كاحاطة الكفر المهلك بالكافر فلم يتضمن الغفران معنى الاستبعاد اذ ليس ثم احاطة من الذنب بالمذنب وانما تضمن معنى الاذهاب والابطال للذنوب لان الحسنات يذهبن السيات بخلاف الايتين المتقدمتين فانهما خطاب للمشركين وامر لهم بما ينقذهم ويخلصهم مما احاط بهم وهو الكفر واما المومنون فقد ابعدوا واما قوله في اية الصدقات ويكفر عنكم من سياتكم فهي موضع من التي للتبعيض لان الصدقة لا تذهب جميع الذنوب كالجهاد ومن هذا النحو قوله صلى الله عليه وسلم وليكفر عن يمينه ولبات الذي هو خير فادخل في كلامه عن لتؤذن بمعنى الخروج عن يمين لما ذكر الخارج الفاعل وهو الضمير المستتر في يكفر فكانه قال فليخرج بالكفارة عن يمينه ولما لم يذكر الفاعل المكفر في قوله سبحانه ذلك كفارة ايمانكم لم يدخل عن ولا احتيج اليها واضيف الكفارة الى الايمان اضافة المصدر الى المفعول وان كانت الايمان لا تكفر وانما يكفر الحنث والاثم ولكن الكفارة تحل العقد اليمين فمن هنا لك اضيف الى اليمين كما تضاف الحل الى العقد اليمين عقد والكفارة حل له كما تضاف والله المستعان **فصل** من مسئلة النقل والتعدية الفعول من نحو قولك البست زيد الثوب ليس منتصبا بما فعلت لما تقدم من انك لا تسلبه عن الفاعل ويصير الفاعل مفعولا حتى يكون الفعل حاصلا في الفاعل ولكن المفعول الثاني منتصب بما كان منتصبا به قبل دخول الهمزة والنقل وذلك انهم اعتقدوا اطرحها حين كانت

ذلك

زايدة كما فعلوا في تصغير حميد ورهين كما فعلوا حين قالوا اورس البيت فهو وارس فلم يبنوه على اورس وقال الله سبحانه والله انبتكم من الارض نباتا فلم يجي المصدر على انبت ومما يوضح لك هذا انهم اعلوا الفعل فقالوا اطال الصلاة واقامها فلم يقولوا اطول ولا اقوم مراعاة لحكم الفعل قبل دخول الهمزة الا ترى انهم حيث نقلوه في التعجب واعتقدوا اثبات الهمزة ولم يعدوه الى مفعول ثان بل قالوا اضرب زيد العمرو باللام لان التعجب تعظيم الصفة المتعجب منه واذا كان الفعل صفة في الفاعل لم يتعد ومن ثم صححوه في التعجب فقالوا ما اقواه واطوله حيث لم يعتقدوا سقوط الهمزة كما صححوا الفعل من استحوذ واسوق الجمل حيث كانت الهمزة والزوايد لازمة له غير عارضة فيه ولهذا **مسالة** حذف الباء من امرتك الخير انما يكون بشرطين احدهما اتصال الفعل بالمجرور فان تباعد منه لم يكن بد من الباء نحو قولك امرتك الرحل يوم الجمعة الخير بفتح حدول اليا لان المعنى الذي من اجله حذفت الباء ليس بلفظ وانما هو معنى في الكلمة وهو ما تضمنه من معنى كلفتك فلم تقو على الحذف الامع القرب من الاسم كما كان ذلك في احرف وقد تقدم الا ترى الى قوله سبحانه وتعالى قال الملا الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن امن كيف اعلا حرف الجر في البدل لما طال الاول بالصلة وكذلك قوله يخرج لنا مما تنبت الارض من بقلها وقثايها على احد القولين فاذا اعيد حرف الجر مع البدل لطول الاسم الاول فاثبات الحرف من نحو امرتك الخير اذا طال الاسم اجدر والشرط الثاني ان يكون المامور به حدثا فان كان جسما او جوهرا لم يحذف الباء منه نحو امرتك بزيد ولا تقول امرتك زيدا لان الامر في الحقيقة ليس به ولا للتكليف به متعلق وانما دخلت الباء عليه مجازا كانك قلت امرتك بضرب زيد واكرامه ثم حذفت وانما نهيتك عن الشر فلا يجوز حذف الحرف الجار فيقول نهيتك الشر لانه ليس في ضمن الكلام ما يتضمن النصب والنهي عن الشي ابعاد عنه وكف وزجر وكل هذه المعاني يتعدى بعن فلم يكن بد منها بخلاف الامر فانه اغرا بالشي والزاق فمن ثم تعدى بالباء وهو ايضا بمعنى التكليف والالزام فمن ثم جاز اسقاط الباء **مسالة** في عرفت وعلمت ونحوهما اما عرفت فاصله وضعها التمييز للشي وتعيينه حتى يظهر للذهن منفردا من المعنى زايد عليه هذه اللفظة ماخوذة من لفظ العرب وهو ما ارتفع من الارض حتى يظهر ويتميز واما

علمت واصل موضوعها للمركبات لا لتمييز المعاني المفردة ومعنى التركيب اضافة الصفة
الى المحل وذلك انك قلت تعرف زيدا على حدته وتعرف معنى القيام على حدته ثم تضيف القيام
الى زيد فاضافة القيام الى زيد هو التركيب وهو متعلق العلم فاذا قلت علمت فمطلوبها
ثلث معان جوهر وهو المحل وصفة وهو القيام واضافة الصفة الى المحل فهي ثلث معلومات
متلازمة في العقل الجوهر وماهية الصفة معروفة ايضا على حدتها والحدث الذي هو مركب
من الجوهر والصفة معلوم يتضمن ثلاث معلومات اذا ثبت هذا فلا يضاف الى الله سبحانه
الا العلم ولا يقال فيه عرف ولا يعرف لان علمه متعلق بالاشيا كلها مركبها ومفردها تعلقا
واحدا بخلاف علم المحدثين فان معرفتهم بالشي المفرد وعلمهم به غير علمهم ومعرفتهم بشي اخر
وما زعموا من قولهم قد يكون علمت بمعنى عرفت واستشهادهم بالاية التي سنستشهد وانها
ليس هو حقيقة لان تعدي علمت الى مفعول واحد في اللفظ لا يخرجها الى معنى عرفت ولكن
لانها لا تتعدى الا الى مفعول واحد على نحو تعدي عرفت ولكن على جهة المجاز والاختصار فقوله
لا تعلمهم نحن نعلمهم ليس ينفي عنه معرفة اعيانهم واسمايهم وانما ينفي عنه العلم بعداوتهم ونفاقهم
وما تقدم من الكلام يدل على ذلك وكذلك قوله عز وجل واخرين من دونهم لا تعلمونهم
فربما كانوا يعرفونهم ولا يعلمون انهم اعدا فمتعلق العلم بالصفة المضافة الى الموصوف لا
بين الموصوف وذاته وانما شك من يقول ان علمت يكون بمعنى عرفت من اجل انه راها
متعدية الى مفعول واحد في اللفظ كشك من يقول ان سالت متعدي الى غير الادميين فيقول
سالت الحايط والدابة ويحتج بقوله تعالى واسال القرية وانما هو جهل بالمجاز والحذف
وكذلك ما تقدم واما نصبت علمت وظننت المفعولين فليس هما مفعولان في الحقيقة انما هو
المبتدا والخبر وهو حديث اما معلوم واما مظنون فكان حق الاسم الاول ان يرتفع بالابتدا
والثاني بالخبر ويحكى لانه لا تاثير له في الاسم المفرد تعيينا وتمييزا ولكنهم ارادوا ان تشعث
علمت بالجملة التي هي الحديث كيلا يتوهم الانقطاع بين المبتدا وبين ما قبله لان الابتدا عامل
في الاسم وقاطع له مما قبله وهم انما يريدون اعلام المخاطب بان هذا الحديث معلوم فكان اعمال
اعلمت فيه ونصبه له اظهارا لتشبثها به ولو عملها في احد الاسمين دون الاخر نعلمت فيها
معا وكذلك ظننت لانه لا يحدث بحديث حتى يكون عند المتكلم اما مظنونا واما معلوما
فان كان مشكوكا فيه او مجهولا عنده لم يسع له الحديث به فلم يعملوا اشككت ولا جهلت

فيها

فيها علمت لان الشك تردد بين امرين من غير اعتماد على احدهما بخلاف الظن فانك معتمد فيه على
احد الامرين واما العلم فانت فيه قاطع باحدهما ومن ثم تعدي الشك بحرف في لانه مستعار
من شككت الحايط بالسمار وشك العويفة بالجداري وشكل الحايط ايلاج فيه من غير
ميل الى احد الجانبين كما ان الشك في الحديث تردد فيه من غير ترجيح لاحد الجانبين
ونظير اعمالهم علمت واخواتها في المبتدا والخبر اللذين هما بمعنى الحديث اعمالهم كان واخواتها
في الجملة وانما كان اصلها ان ترفع فاعلا واحدا نحو كان الامر اي حدث فلما خلعوا منها معنى
الحديث ولم يبق فيها الا معنى الزمان ثم ارادوا ان يخبروا بها عن الحديث الذي هو زيد قايم
ان زمان هذا الحديث ماض او مستقبل اعملوها في الجملة ليظهر تشبثها ولا يتوهم
انقطاعها عنها لان الجملة قايمة بنفسها وكان كلمة يتوقف عليها او كون جزءا مما قبلها
فكان عملها في الجملة دليلا على تشبثها بها وانما خرج عن هذا الحديث ولم يكن لنصب الاثنين
لان اصلها ان ترفع ما بعدها ولم يكن لترفعهما معا فلا يظهر عملها فلذلك رفعت احدهما
ونصبت الاخر ومنهم من يقول كان زيد قايم فيجعل الحديث هو الفاعل بكان فيكون
معمولها معنويا لا لفظيا كانك قلت كان هذا الحديث وان اضمرت الامر والشان ودلت
عليه قرينة حال فالمسالة على حالها لان الجملة حينئذ بدل من ذلك المضمر لانها في المعنى
الحديث او ذلك الحديث هو الامر المضمر فهذا بدل الشي من الشي وهما العين واحدة ونظير
هذا المعمول المعنوي الذي هو الحديث معمول علمت وظننت اذا العسكر يدظننت
قام كانك قلت ظننت هذا الحديث فلم يعملها لفظا انما اعملتها معنى ومن هذا الباب
اعمالهم اعمالهم واخواتها وانما دخلت لمعان في الجملة والحديث الا انها كلمات تصح الوقف
عليهن لانه حروف فيهن ثلاثة فصاعدا الا ترى الى قوله

ويقلن بيت قد علاك ... وقد كبرت فقلت انه

وقال اخر

ليت شعري وليت متى ليت

وقال حبيب

عيني وطن بدموا بهم ولعلما

واذا كان حكمها فلو رفع ما بعدها بالابتدا على الاصل لم يظهر تشبثها بالحديث الذي دخلت لمعنى فيه

فصل

فكان اعمالها في الاسم المبتدا اظهارا للتشبيه بالجملة وكيلا يتوهم انقطاعها عنها وكان عملها نصبا لان المعاني التي تضمنها لو لفظ بها النصب نحو التوكيد والترجي والتمني فانها معان في نفس المتكلم تقديرها اوكد او اتمنى وليست هذه المعاني مضافة الى الاسم المخبر عنه فان زيدا من قولك ان زيدا وليت زيدا يوكد شيا و لا يتمناه ولكن الحديث هو الموكد او المتمنى فكان عملها نصبا بها وفي الاسم الاخر رفع وعاملا يعمل فيه حيث لم يكن انها لا عملت وظننت فيعمل في الجملة كلها وانما ارادوا اظهار تشبيهها بالجملة فاكتفوا بتاثيرها في الاسم بذلك على انها لم تعمل في الاسم الثاني انه لا يليها لانه لا يلي العامل بما عمل فيه غيره فلو عملت فيه لوليها كما يلي خبرها ولي الفعل مفعوله ثم ومن العرب من اعملها في الاسمين جميعا وهو قوي في القياس لانها دخلت لمعان في الجملة فليس احد الاسمين اولى بان يعمل فيه من الاخر

قال الراجز

ان العجوز خبه جروزا تاكل كل ليلة قفيزا

واعلم ان معاني هذه الحروف لا تعمل في حال ولا ظرف ولا يتعلق بها مجرور لانها في نفس المتكلم كالاستفهام والنفي وسائر المعاني التي جعلت الحروف امارات لها وليس وجود في اللفظ فاذا قلت هل زيد قايم فمعناه انما استفهم عن هذا الحديث وكذلك لا معناها ان الحديث نفي وكذلك ليس معناها انتفا الحديث ولذلك جيز ازاد واظهار تشبيهها بالجملة لم ينصبوا بها الاسم الاول كما نصبوا بان حيث لم يكن معناها يقتضي نصبا اذا لفظ به كما يقتضي معنا ان ولعل اذا لفظ به واما كان فمعارفه لاخواتها من وجه وهي انها تدل على التشبيه وهو معنى في نفس المتكلم واقع على الاسم الذي بعدها فانك تخبر عن الاسم بعدها كان الافعال مسندة الى الاسما بعدها فمن ثم عملت في الحال والظرف تقول كان زيدا يوم الجمعة امير فيعمل التشبيه في الظرف وكذلك من قوله

كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد

ومن ثم وقعت في موضع الحال والنعت كما يقع الافعال المخبر بها عن الاسما تقول مررت برجل كانه اسد وجاني رجل كانه امير وليس ذلك في اخواتها لا تكون في موضع نعت ولا في موضع حال بل لها صدر الكلام كحروف الشرط والاستفهام لانها داخلة لمعان في الجمل وانقطعت مما قبلها وانما كانت كان مخالفة لاخواتها من وجه

وموافقة من وجه من حيث كانت مركبة من كاف التشبيه وان التي للتوكيد وكان اصلها ان زيدا الاسد اي مثل الاسد ثم ارادوا ان يشعروا انه ليس هو بعينه فادخلوا الكاف على الحديث بان ليوذنوا ان الحديث مشبه به وحكم ان اذا دخل عليها عامل ان يفتح الهمزة منها فصار اللفظ كان زيدا الاسد فلما في الكلمة من التشبيه المخبر به عن زيد صار زيد بمنزلة من اخبر عنه بالفعل فوقع موقع النعت في الحال وعمل لذلك المعنى وتعلقت به المجرورات ومن حيث كان في الكلمة معنى في هذا الباب ووقع في خبرها الفعل نحو قولك كان زيدا يقوم والجملة نحو كان زيدا ابوه امير ولو لم يكن الا مجرد التشبيه لم يجز هذا لان الاسم لا يشبه بفعل ولا بجملة ولكنه حديث موكد بان والكاف يدل على ان الخبر اشبه من هذا الخبر وذلك الخبر الذي شبه بهذا الخبر هو الذي عليه زيد فكان المعنى زيد قايم قاعد وزيد ابوه وضيع وكانه ابوه امير فشبهت حديثا بحديث والذي يوكد الحديث ان والذي يدل على التشبيه الكاف فلم يكن بد من اجتماعهما

فصل وكل هذه الحروف تمنع ما قبلها ان يعمل فيما بعدها لفظا ومعنى اما اللفظ فلانه لا يجتمع عاملان في اسم واحد وهذه الحروف عوامل واما المعنى فلا تقول سرني زيد قايم اي سرني هذا الحديث ولا كرهت زيد قايم اي كرهت هذا الحديث كما يكون ذلك في كان لان كان وليس ليست بفعل محض فجاز ان تقول كان زيد قايم اي كان هذا الحديث ولم تجز في سرني ولا بلغني فان ادخلت ليت او لعل او ان المكسورة لم تجز لان هذه المعاني ينبغي ان يكون لها صدر الكلام فلا يقع بعدها فعل معمل ولا ملغى فان جيت بان المفتوحة قلت بلغني ان زيدا منطلق فاعملت الفعل في معمول معنوي وهو الحديث لان الجملة الملفوظ بها حديث في المعنى وانما جاز هذا لامتناع الفعل ان يعمل فيما عملت فيه ان ولا بد له من معمول فيه فتسلط على المعمول المعنوي وهو الحديث حيث لم يكن ان يعمل في اللفظي الذي عملت فيه ان وكذلك كرهت ان زيدا منطلق المفعول هو معنى لا لفظ

فان قيل وهلا كان لان صدر الكلام كما كان لليت ولعل وجميع الحروف الداخلة على الجمل **قلنا** ليس في ان معنى زايدا على الجملة اكثر من التوكيد الشي هو بمثابة تكرار لا بمثابة معنى زايد فيه فصح ان يكون الحديث الموكد بها معمولا لما قبلها حيث منعت هي من عمل ما قبلها في اللفظ الذي بعدها فتسلط العامل الذي قبلها على الحديث ولم يكن له

مانع صدر الكلام يقطعه عنه كما كان ذلك في غيرها فان كسرت همزتها كان الكسر فيها
اشعار بتجريد المعنى الذي هو التوكيد عن توطية الجمله العمل في معناها فليس بين المكسورة
والمفتوحة فرق في المعنى الا انهم اذا ارادوا توطية الجملة لان يعمل الفعل الذي قبلها في
معناها وان يصير وها في معنى الحديث فتحوا الهمزة واذا ارادوا قطع الجمله مما قبلها وان
يعتمدوا على التوكيد اعتمادهم على الترجي والتمني كسروا الهمزة ليوذنوا بالابتدا والانقطاع
مما قبل وانهم قد جعلوا التوكيد صدر الكلام لانه معنى كساير المعاني وان لم يكن في الفايده
مثل غيره وكان الكسر بهذا الموطن اولى لانه اثقل من الفعل والفعل اولى ما يعتمد عليه
ويصدر الكلام به والفتح اولى بما جا بعد كلام لخفته وان المتكلم ليس في عنفوان
نشاطه وحامه مع المفتوحة قد يليها الضم والكسر من قولك لانك وبانك وعلمت
فلو كسرت لتوالي الثقل **فان قيل** والمانع من ان تكون هي وما بعدها في موضع
الابتدا كما كانت في موضع الفاعل والمفعول والمجرور اليس قد صيرت الجمله في معنى الحديث
فلم لا تقول انك منطلق معجب لي وما الفرق بينهما وبين التي هي وما بعدها في تاويل الاسم
نحو ان يقوم زيد خير من ان تجلس فلم يكون في موضع الابتدا ولا يكون هذه كذلك
والجواب ان المبتدا يعمل فيه عامل معنوي والعامل المعنوي لولا انه
في المعمول اللفظي لما عمل وهذه الجملة الموكدة بان انما يصح ان يكون معمولا لعامل لفظي
لان المعمول والمعمول فيه معنى ايضا فهذا لا يفهمه المخاطب ولا يصل الى
علمه الا بوحي فامتنع ان يكون هذه الجملة الموكدة في موضع الابتدا لانه لا ظهور للعامل
ولا للمعمول ومن ثم لم يدخل عليها عوامل الابتدا من كان واخواتها وان واخواتها
لانها قد استغنت بظهور عملها في الجملة عن حرف يصير الجمله في معنى الحديث المعمول فيه
فلا تقول كان انك منطلق لا حاجة الى انه مع عمل هذه الحروف في الجملة **وجواب**
اخر وهو انهم لو جعلوها في موضع المبتدا لم يسبق الى الذهن الا الاعتماد على مجرد التوكيد
دون توطية الجملة الاخبار عنها فكانت تكسر همزتها وقد تقدم ان الكسر اشعار
بالانقطاع عما قبل والاعتماد على المعنى الذي هو التوكيد فلم يتصور فتحها في الابتدا الا
بتقدم عامل لفظي يدل على المراد بفتحها لان العامل اللفظي يطلب معموله فانه
لفظا غير ممنوع منه والابتدا تسلط على المعنى والابتدا بخلاف هذا **فان قيل** فلم قالوا

علمت

علمت ان زيدا منطلق وظننت انك ذاهب فهلا اكتفوا بعمله من الافعال في الاسم عن تصيير
الجمله في معنى الحديث كما اكتفوا في باب كان وان **فالجواب** ان الفرق بينهما ان هذه
افعال تدل على الحديث والزمان وليست بمنزلة كان وان ولا بمنزلة ليت فجرت مجرى كرهت
واحببت فلذلك قالوا علمت انك منطلق الا انها تخالف كرهت واحببت وساير الافعال
لانها تطلب الا الحديث خاصة ولا يتعلق الا به فمن ثم قالوا علمت زيدا منطلقا وزيد علمت
منطلق ولم يقولوا كرهت زيدا اخاك لانه لا متعلق لكرهت وساير الافعال بالحديث انما
متعلقها الاسما الا ان يمنعها ان من العمل في الاسما فتصير متعلقة بالحديث فافهمه
فصل ان قيل فما العامل في هذا الحديث الموكد بان من قولك لو انك ذاهب
لفعلت لا سيما ولو لا يقع بعدها الا الفعل ولا فعل هاهنا فما موضع ان وما بعدها
فالجواب ان في ان معنى التوكيد وهو تحقيق وتثبيت بذلك المعنى الذي هو
التحقيق اكتفيت به لو حتى كانه فعل وليها ثم عمل ذلك المعنى في الحديث كانك قلت لو ثبت انك
منطلق وصارت ان كانها من جهة اللفظ عاملة في الاسم الذي هو لفظ ومن جهة المعنى
عاملة في المعنى الذي هو الحديث **مسله** فان قيل الم يتقدم ان لا يعمل عامل معنوي
قلنا هذا في الابتدا حيث لا لفظ يسد مسد العامل اللفظي فاما هاهنا فلو بسد
مقارنتها للفعل وطلبها له تقوم مقام اللفظ بالعامل الذي هو التحقيق والتثبت الذي
دل عليه ان بمعناها ومن ثم عمل حرف النفي المركب مع لو من قولك لولا زيد عمل الفعل
فصار زيد فاعلا بذلك المعنى حتى كانك قلت انعدم زيد او غاب زيد لما كان كذا وكذا
ولولا مقارنة لو هذا الحرف لما جاز هذا لان الحروف لا تعمل في الاسما معانيها اصلا فالعامل
في هذا الاسم الذي بعد لو كالعامل في هذا الاسم الذي هو الحديث من قولك لو انك ذاهب
لفعلت كذا واما اختصاص لا بالتركيب معها في باب لولا زيد ذاهب لفعلت كذا فلان لا
قد يكون منفردا يغني عن الفعل اذا قيل لك هل قام زيد فتقول لا فقد اخبرت عنه بالقعود
واذا قيل لك هل قعد فقلت لا فكانك تخبر بالقيام وليس شي من حروف النفي يكتفي في الجواب
حتى يكون بمنزلة الاخبار الا هذا الحرف فمن ثم صلح الاعتماد عليه في هذا الباب وساغ تركيبه
مع حرف لا يطلب الا الفعل فصارت الكلمة باسرها بمنزلة حرف وفعل وصار زيد بعدها
بمنزلة الفاعل وكذلك قال سيبويه انه مبني على لولا وهذا هو الحق لا ما ذهب اليه من
بالعامل

انه مبتدا وخبره محذوف لا يظهر ومحمول لا يذكر **مسئلة** اعلمت زيدا عمروا
فانما ذكر سيبويه انه لا يجوز الاقتصار على المفعول الاول وتاول اصحابه قوله قالوا لا
يجوز لا عكس لان المفعول الاول هو الفاعل في المعنى والفاعل لا يجوز الاقتصار عليه فتقول
علم زيد واما الذي لا يجوز الاقتصار عليه المفعول الثاني الذي هو الاول قبل النقل
وعندي ان كلام سيبويه محمول على الظاهر لا يحكي لان زيد بقولك اعلمت زيدا اي
جعلته عالما على الاطلاق وهذا محال انما يريد اعلمته بهذا الحديث فلا بد اذا من
ذكر الحديث الذي اعلمته به **فان قيل** وهل يجوز اظننت زيدا عمروا قائما كما
تقول اعلمت **قلنا** الصحيح امتناعه لان الظن ان كان بعد علم والعلم ضروري
فمحال ان يرجع ظنا وان كان العلم نظريا لم يرجع العلم الى الظن الا بعد النسيان او الذهول
عن ركن من اركان الظن وهذا ليس من فعلك انت به فلا يقول اظننته بعد ان كان عالما
وان كان قبل الظن شاكا او جاهلا فلا يتصور ايضا ان يقول اظننته لان الظن لا يكون
عن دليل يوقفه عليه او خبر صادق يخبره كما يكون العلم لان الدليل لا يقتضي ظنا ولا
يقتضيه ايضا شبهه كما بينه اصحاب الاصول فثبت ان الظن لا يفعله له ولا يفعل
شيا من اسبابه فلم يجز اظننته اي جعلته ظانا وكذلك يمتنع اشككته من الشك
اي جعلته شاكا ولكنهم قد يقولون شككته اما احدثه بحديث يصرفه عن حال الظن
الى حال الشك فلذلك جاء على وزن حديثه والله اعلم **مسئلة** قوله وكل فعل
يتعدى بحرف جر وبغير حرف حاصل هذا الفصل اذ كان فعل يقتضي مفعولا ويطلبه
فلا يصل الى ما بعده الا بحرف جر ثم قد يحذف المفعول لعلم السامع به ويبقى المجرور
بما يضمن الفعل معنى فعل اخر متعد بحرف جر فيسقط حرف الجر من اجله وربما كان
الفعل يتعدى بغير حرف وفي ضمن الكلام ما يطلب الحرف فيدخل الحرف من اجله
فالاول نحو نصحت لزيد وشكرت له وطلب المفعول له في هذا كله محذوف والفعل
واصل الى ما بعده لان نصحت ماخوذ من قولك نصح الخايط الثوب اذا اصلحه وضم
بعضه الى بعض ثم استعير في الراي فقالوا نصحت له رايه والتوبة النصوح انما
هي لما مرق من الدين كنصح الثوب ولكنهم يقولون نصحت زيدا فيسقطون الحرف
لان النصيحة متضمنة الارشاد فكانهم قالوا ارشدت زيدا وكذلك شكرت انما

هو

هو تعظيم للفعل وتعظيم له بين شكرته اذا اثنيت فالاصل شكرت لزيد فعله ثم
حذف المفعول فتقول شكرت لزيد ثم حذف الحرف لان كسرته متضمنة لحمدت او مدحت
لان من شكر فعل الرجل فقد حمده او مدحه واما كلب وذئب فمفعول لها غير زيد
لا مطلوبهما ما يكال او يوزن والاصل دخول اللام ثم قد تحذف بزيادة فايدة لان كيل
الطعام ووزنه يتضمن معنى المبايعة والمعاوضة الا مع حرف اللام فان قلت كلت
لزيد اخبرت بكيل الطعام خاصة واذا قلت كلت زيدا فقد اخبرت بمعاملة ومبايعة بعه
مع الكيل كانك قلت بايعت زيدا بالكيل والوزن قال الله سبحانه واذا كالوهم او
وزنوهم اي بايعوهم كيلا ووزنا واما قوله سبحانه اكتالوا على الناس فانما دخلت على
ليؤذن ان كيل على البايع للمشتري ودخلت التا في اكتالوا لان افتعل في هذا الباب كله
للاخذ لانها زيادة على الحروف الاصلية تؤذن بمعنى زايد على معنى الكلمة لان الاخذ
للشي كالمبتاع والمكتال والمشتري ونحو ذلك يدخل نفعه في التناول والاحتياز الى نفسه
والاحتمال لحمله ما لا يدخل في فعل المعطي ما اكتسبت يعني من السيات لان الذنوب توصل
اليها بواسطة الشهوة والشيطان والحسنة تنال بهبة من الله تعالى من غير واسطة
شهوة ولا اغواء عدو فهذا الفرق بينهما واما قوله سمع الله لمن حمده فمفعول سمع
محذوف لان السمع متعلق بالاقوال والاصوات دون ما عداها فاللام على بابها
الا انها تؤذن بمعنى زايد والاستجابة المقارنة للسمع فاجتمع الكلمة الايجاز والدلالة لة
على المعنى الزايد وهي الاستجابة لمن حمده وهذا امثل قوله تعالى عسى ان يكون ردف
لكم ليست اللام لام المفعول كما زعموا ولا هي زايدة ولكن ردف فعل متعد ومعمولها
غير هذا الاسم كما كان مفعولا سمع غير الاسم المجرور لكان المعنى غير صحيح اذا تاملته
ولكن المعنى ردف لكم وقولكم لانهم قالوا متى هذا الوعد ثم حذف المفعول الذي هو
القول والاستعجال اتكالا على فهم السامع ودلت اللام على الحذف لمنعها الاسم الذي
دخلت عليه ان يكون مفعولا واذنت ايضا لفايدة اخرى وهي معنى عجل لكم بعض
الذي تستعجلون فردف قولكم واستعجالكم فدلت ردف على انهم قالوا واستعجلوا
ودلت اللام على المعنى الاخر فانتظم الكلام احسن نظام واجتمع الايجاز مع التمام
ومما يتصل بهذا الفصل قرات الكتاب وقرات بسورة كذا فانما يكون هذا اذا اردت

هذا المعنى ولا بد من حذفها اذا لم ترده واما كفى بالله شهيدا والباء تضمنه الخبر من
معنى الامر بالاكتفا لانك اذا قلت كفى الله او كفاك زيد فانما يريد ان يكتفى به
فصار اللفظ لفظ الخبر والمعنى معنى الامر فدخلت البا لهذا فليست زايدة في الحقيقة
وانما هي كقولك حسبك يريد الا ترى ان حسبك مبتدا وله خبر ومع هذا فقد
جزم الفعل في جوابه فتقول حسبك ينم الناس فيم الناس جزم على جواب الامر الذي
في ضمن الكلام حكى هذا سيبويه عن العرب **مسله** من باب ما تعدى اليه
الافعال المتعدية وغير المتعدية وهي تعدي الفعل الى المصدر وتعديه اليه على
ثلاثة اوجه على ان يكون المصدر مفعولا مطلقا او توكيدا او حالا كما قال سيبويه
وانما ذكره لتبين اي فعل فعلت او توكيدا واما الحال فنحو مشيت وانت تريد
ماشيا فقد تقول مشيت ماشيا وقعدت قاعدا تجعلها حالا موكدة على وجه اقرب
من هذا وهو ان تريد نعت المصدر نحو قولك مشيت مشيا شديدا او مشيت
مشيا تريد مشيا ما فيكون مثل قوله لسانا عربيا وهي الحال للوطاة لان الصفة
وطات الاسم وبقيت الصفة لم تحسن في الحال اشكال وبتبين ما قلناه نحو سرت
شديدا وهي ايضا حال من المصدر الذي دل عليه الفعل فاذا اردت بالمصدر
هذا المعنى كان بمنزلة الحال ويجوز تقديمه وتاخيره اذا كان مفعولا مطلقا
او حالا ولا يجوز تقديمه على الفعل اذا كان توكيدا له لان التوكيد لا يتقدم
على الموكد والعامل فيه اذا اردت معنى الحال الفعل نفسه والعامل فيه اذا
كان مفعولا مطلقا ليس هو لفظ الفعل بنفسه وانما هو ما يتضمنه من معنى
فعل الذي هو فا وعين ولام لانك اذا قلت ضربت ضربا كالضرب ليس بمضروب
ولكنك حين قلت ضربت تضمن ضربت معنى فعلت لان كل ضرب فعل وليس كل
فعل ضربا فصار هذا بمنزلة تضمن الانسان الحيوان اذ كل انسان حيوان وليس
كل حيوان انسانا واذا كان الامر هنا كذلك فضربا منصوب بفعل المدلول عليه
بضربت حتى كانك قلت فعلت ضربا ولا يكون المصدر مفعولا مطلقا حتى يكون
منعوتا او في حكم المنعوت وانما يكون توكيدا للفعل لان الفعل يدل عليه دلالة
مطلقة ولا يدل عليه مجردا ولا منعوتا وقد يكون مفعولا مطلقا وليس له نعت

في اللفظ اذا كان المنعوت كانك تريد ضربا ما فلا يكون حينئذ توكيدا اذ لا يوكد
الشي بما فيه معنى زايد على معناه لان التوكيد تكرار محض وقد احتج العيني على
القايلين من المعتزلة بان تكليم الله تعالى لموسى عليه السلام مجاز بقوله سبحانه
وكلم الله موسى تكليما فاكد الفعل بالمصدر ولا يجوز مع المجاز التوكيد فذاكرت
بقوله هذا شيخنا ابا الحسن رحمه الله فقال هذا حسن لولا ان سيبويه قد
اجاز في مثل هذا ان يكون مفعولا مطلقا وان لم يكن منعوتا في اللفظ فيحتمل
على هذا ان يريد تكليما ما فلا يكون في الاية حجة قاطعة والحجاج عليهم كثير لا
يحتاج معها الى الاحتجاج بالمحتملات وقد سالته عن العامل في المصدر اذا كان
توكيدا للفعل والتوكيد لا يعمل فيه الموكد اذ هو في المعنى ثم العامل فيه فسكت قليلا
ثم قال ما سالني عنه احد قبلك واري ان العامل فيه ما كان يعمل في الفعل قبله لو
كان اسما لانه لو كان اسما كان منصوبا بفعلت المتضمنة فيه ثم عرضت كلامه
على نفسي وتاملت الكتاب فاذا هو قد دخل عما لوح اليه سيبويه في باب المصادر
بل صرح وذلك انه جعل المصدر بالفعل هو على الحقيقة واحتل ذلك الفعل وسد
المصدر الذي هو معموله مسده كما سدت اياك وزويدا مسد العامل فيهما
فصار التقدير ضربت ضربا فضربت الثانية هي التوكيد على الحقيقة وقد سد
ضربا مسدها وهو معمولها وانما يقدر عليها فيه انه مفعول مطلق لا توكيد
هذا معنى قول صاحب الكتاب مع زيادة في الشرح ومن تامله هناك وجده
كذلك والذي اقول به الان قول الشيخ ابي الحسن لان الفعل المحتمل معنى لا يوكد
بها وانما يوكد بالالفاظ وقولك ضربت فعل مشتق من المصادر فهو يدل عليه
فكانك قلت فعلت الضرب فضربت يتضمن الضرب المفعول ولذلك تضمر
فتقول من كذب كان شرا له اي فالكذب شر له ويقيمه بالحال فتقول قمت سريعا
وسريعا حال من القيام فكما جاز ان يقيمه بالحال وان يكني عنه بضمير جاز ايضا
ان يوكده بضربا كانك قلت ضربا ضربا او نصب ضربا الاول وبه يعمل في الثاني
معنى فعلت كما كان ذلك في المفعول المطلق اذا قلت ضربت ضربا شديدا اي فعلت
ضربا شديدا وليس الموكد كذلك انما ينتصب كما ينتصب زيدا الثاني في قولك

ضربت زيدا زيدا مكررا انتصب من حيث كان هو الاول لانك اضمرت له فعلا
فتامله **مسئلة** فيما يوكد من الافعال بالمصادر وما لا يوكد وقد اشرنا
الى ان الفعل قسمان خاص وعام والعام منه نحو فعلت وعملت وصنعت واعمها
كلها فعلت لان عملت عبارة عن حركات الجوارح الظاهرة مع حدوث وكذلك
على وزن فعل كنعت ونصبت ومن ثم لم تجدها تخبر بها عن الله سبحانه الا ان يرد
بها سمع فتحمل على المجاز المحض ويلتمس له التاويل فاذا ثبت هذا ففعلت وما
كان نحوها من الاحداث العامة الشايعة ولا يوكد بمصدر لانها في الافعال
بمنزلة شي وجسم في الاسما لانه لم يثبت حقيقة عند المخاطب وانما يوكد ما
ثبت حقيقته والمخاطب احوج الى ذكر المفعول المطلق الذي يقع به الفايدة
منه الى توكيد فعلت فلو قلت له فعلت فعلت واكدته بغاية ما يمكن التوكيد
ما كان الكلام الا غير مفيد وكذلك لو قلت فعلت فعلا على التوكيد لان المصدر
الذي كنت توكد به لو اكدت قياسه ان يكون مفتوح الفا لانه ثلاثي والمصدر
الثلاثي قياسه ان يكون على هذا الوزن مفتوح الفا كما ان فعله مفتوح فاذا
ثبت هذا فلا يقع بعد فعلت الا مفعول مطلق اما من لفظها فيكون عاما نحو
فعلت فعلا حسنا ومن ثم جا مكسور الفا لانه كالطحن والذبح اي انه ليس بمصدر
اشتق منه الفعل بل هو مشتق من فعلت واما ان يكون خاصا نحو فعلت ضربا
فضربا ايضا مفعول مطلق من غير لفظ فعل فصار فعلت فعلا كطحنت طحنا
وفعلت ضربا كطحنت دقيقا **فان قيل** الم يجز واني ضربت ضربا
وقلت قتلا ان يكون مفعولا مطلقا ولم يكن مكسور الاول اذا كان مفعولا
مطلقا ومفتوحا اذا كان مصدرا موكدا **قلنا** حدث حديثين امراة الم
يتقدم في اول الفصل انه لا يعمل في ضربا اذا كان مفعولا مطلقا الا معنى
فعلت لا لفظ ضربت فلو عمل فيه لفظ ضربت لقلت ضربت ضربا مكسور
الاول مثل طحنت طحنا ولكن هذا محال لان الضرب لا يضرب ولكنك
اشتققت له اسما من فعلت التي هي عاملة فيه على الحقيقة ففعلت هو
فعل وان اشتققت له اسما من ضربت التي لا يعمل لفظها فيه لم يجز ان

بجوله

لفظ
بجمله كالطحن والذبح لان الاسم القابل لصورة الفعل انما اشتق لفظه من
ما عمل فيه فثبت من هذا كله ان فعلت وعملت استغنى بمفعولها المطلق عن
مصدرها لانه لا يتعدى الا الى حدث وذلك الحدث يشتق له اسم من لفظها
يجمع اللفظ والمعنى ويكون افيد عند المخاطب من المصدر الذي اشتق منه الفعل
وكذلك يقولوا صنعت صنعا بفتح الصاد والا عملت عملا بسكون الميم مثل حمدت
حمدا ولا فعلت فعلا بفتح الفا استغنا عن المصادر بالمفعولات المطلقة لان العمل
مثل القبض والنقض والصبغ مثل الدهن والحمر والفعل مثل الطحن فكلها بمعنى
المفعول لا بمعنى المصدر الذي اشتق منه الفعل وجميع هذه الافعال العامة
لا تتعدى الى الجواهر والاجسام الا ان تخبر بها عن خالق الجواهر والاجسام
وفاعلها في الحقيقة وانما يتعدى الى الجواهر بعض الافعال الخاصة نحو ضربت
زيدا وكذلك تقول زيد مضروب على الاطلاق وان اسقطته من لفظ فعلت
فقلت مفعول به اي بعده ضرب ولم يفعل هو واما حلمت في النوم حلما فان
حلمت في النوم بمنزلة فعلت وصنعت في اليقظة لان جميع افعال النوم
يشتمل عليها حلمت وكان جميع افعال اليقظة تشتمل عليها فعلت فمن ثم لم
يقولوا حلمت حلما على الاصل لان حلمت مغنية عن المصدر كما كانت فعلت
مغنية عنه وانما مطلوب المخاطب معرفة المحلوم والمفعول فلذلك
قالوا حلما ولذلك جمعوه على احلام وحلوم والا سعال لاختلاف الانواع
بل يقال لهم ولم اختلفت الانواع الا من حيث كانت بمثابة الاسما المفعوله
الا ترى ان الشغل على وزن فعل كالدهن فهو عبارة عما تشتغل المرء به
فهو اسم مشتق من الفعل وليس الفعل مشتقا منه انما هو مشتق من
الشغل والشغل هو المصدر كما ان الجعل والجعل كذلك فعلى هذا ليس
الاشغال والاحلام بجمع المصدر وانما هو جمع اسم والمصدر على الحقيقة لا يجمع
لانه والمصادر كلها جنس واحد من حيث كانت كلها عبارة عن حركة الفاعل
والحركة تماثل الحركة ولا تخالفها بذاتها ولولا هذا التباين ما ساغ جمعها فلو
نطقت العرب بمصدر حلمت الذي استغنى عنه بالحلم ومصدر شكرت الذي

استغني عنه بالشكر لما جاز جمعه لان اختلاف الانواع ليس راجعا اليه انما
هو راجع الى المفعول المطلق الا ترى ان الشكر عبارة عما تقابل به المنعم من ثنا
او فعل وكذلك نقيضه وهو الكفر عبارة عما يقابل به المنعم من جحد وقبح فعل
فهو مفعول مطلق لا مصدر اشتق منه الفعل الا ان الكفر يتعدي بالبا المتضمنة
معنى التكذيب وشكرت يتعدي باللام التي هي لام الاضافة لان المشكور في
الحقيقة هي النعمة وهي مضافة الى المنعم وكذلك المكفور في الحقيقة هو النعمة ولكن
كفرها تكذيب وجحد فلذلك قالوا كفر بالله وكفر بنعمه وشكر لزيد وشكر
له نعمته واذا ثبت ان الشكر من قولك شكرت شكرا مفعول مطلق وهو مختلف
الانواع لان مكافاة النعم تختلف فجاز ان يجمع كما جمع الحلم والشغل فمنه قوله
سبحانه لا نريد منكم جزاء ولا شكورا على انه جمع الشكر وكذلك كفر كفورا ولا يجعل
بمنزلة القعود والجلوس لانه متعد ومصدر الفعل المتعدي لا يجي على المفعول
ويزيد هذا الفصل بيانا ووضوحا قوله احببت حبا فالحب ليس بمصدر
لاحببت انما هو عبارة عن الشغل بالمحبوب ولذلك جا على وزنه مضموم الاول
ومن ثم جمع كما جمع الشغل والحلم قال الشاعر

ثلاثة احباب فحب علاقة وحب تملاق وحب هو القتل

فقد انكشف لك بقولهم احببت حبا ولم يقولوا احبابا استغني بالمفعول المطلق
الذي هو افيد عند المخاطب من الاحباب ان حلت حلما وشكرت شكرا وكفر كفرا
وصنع صنعا كلها واقعة على ما هو اسم الشي المفعول وناصب له نصب المفعول
المطلق وهو في هذه الافعال اجدر ان يكون كذلك لانها اعم من احببت اذ الشكر واقع
على اشيا مختلفة وكذلك الكفر والحلم والشغل وكلما كان الفعل اعم واشيع لم يحتج
لذكر مصدره معنى وكل فعل ومفعول مغنيا عنه ولولا كشف الشاعر لاختلاف
انواع الحب ما كدنا نعرف ما فيه من العموم وانه في معنى الشغل فصار احببت كشغلت
وصار الحب كالشغل ولو قال احبابا لكان بمنزلة شغلت شغلا بفتح السين
ولعلنا ان نستوفي مسئلة احببت في باب جيد ان شا الله تعالى الا ترى انهم لا
يجمعون من المصادر ما كان على وزن الانفعال والافتعال وعلى وزن التفعيل نحو

التكسير

التكسير والتضريب الا ان يكون محدودا فيكون كالتمرة من تمر والبرة من بر
واما ان يجمع لاختلاف انواع فلا انواع اختلاف فيه انما اختلاف الانواع فيما كان
اسما مشتقا من الفعل استغني به وعن المصدر لخصوصه وعموم المصدر وذلك
لا يجي من الثلاثي الا على وزن فعل او فعل او فعل الا ترى انهم لا يجمعون الفرق والحذر
والاشيا من ذلك الباب نحو الرمد والعمش والرمص والبرش والحوص والحفش والظما
والعطش فان قيل فقد قالوا سقم واسقام والسقم مصدر يسقم فهذا
جمع لاختلاف الانواع لانه اسم كما ذكرت قلنا هذا علة اليس قد قالوا سقم
بضم السين فهو عبارة عن الدا الذي يسقم به الانسان فصار كالدهن والشغل وهو في
ذاته مختلف الانواع فجمع واما المرض فقد يكون عبارة عن السقم والعلة فيجمع الى
امراض وقد يكون مصدر المرض فلا يجمع فان قيل تفرقتك بين الامرين
دعوى فما دليلها قلنا العرق من قولك عرق يعرق عرقا لا يخفى على احد انه
مصدر لعرق والعرق هو الذي هو جسم مايع سايل من الجسد لا يخفى على احد انه غير
لعرق الذي هو المصدر وان كان اللفظ واحدا فكذلك المرض يكون عبارة عن المصدر
وعبارة عن السقم والعلة فعلى هذا تقول تصبب زيد عرقا فيكون له اعرابان تمييز اذا اردت ت
المايع ومفعول من اجله او مصدر موكدا اذا اردت المصدر وكذلك دميت اصبعي دما
اذا اردت المصدر فهو الدما مثل العمى واذا اردت الشي المايع فهو دم سايل وقد
سمي المايع المصدر قال الشاعر

ولكن على اعقابنا تقطر الدما

وقال اخر

جري الدميان بالخبر اليقين

فصل من حيث امتنع ان يوكد الفعل العام بالمصدر لشيوعه كما امتنع
النكرة من التوكيد لشيوعها وانها لم يثبت لها عين ثم يجز ان يخبر عنه كما لا يخبر
عن النكرة لا تقول من فعل كان شرا له لان كدت فعل خاص مجاز الاخبار عما تضمنه
من المصدر ومن ثم لم يقولوا فعلت سريعا ولا عملت طويلا كما تقول سرت سريعا
وبعدت طويلا على الحال من المصدر كما يكون الحال من الاسم الخاص فلا يكون من النكرة

التابعة فان قلت اجعله نعتا للمفعول المطلق كانك قلت نعات نعلا سريعا وعلمت
علما كثيرا **قلنا** لا يجوز اقامة النعت مقام المنعوت الا على شروط فقد تقدمت
في باب النعت فليس قولهم سرت سريعا نعتا لمصدر نكرة محذوف انما هو حال
من مصدر في حكم المعرفة بدلالة الفعل الخاص فهذا ستقام المسم للناظر في فصول
هذه المسئلة وانسب القياس فيها من كل وجه والحمد لله **فان قيل** فما قولكم في علمت
علما اليس هو مصدر العلمت فلم جا مكسورا الاول كالطحن والذبح **قلنا** العلم يكون
عبارة عن المعلوم كما تقول ابواب العلم ويكون عبارة عن المصدر نفسه الذي اشتق منه
علمت الا ان ذلك المصدر مفعول احدث لانه معلوم بنفس العلم لانك اذا علمت الشي
فقد علمته وعلمت انك قد علمته بعلم واحد فقد صار العلم معلوما بنفسه فلذلك جا
على وزن الطحن والذبح وليس له نظير في الكلام الا قليل لا اعلم فعلا يتناول المفعول
ويتناول نفسه الا العلم والكلام لانك تقول للمخاطب تكلم فيقول قد تكلمت فيكون
صادقا وان لم ينطق قبل ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للاعرابي حين
قال يا ابن عبد المطلب قد اجبتك فكان قد اجبتك جوابا حرا عن الجواب فيتناول
القول نفسه وكذلك نعدنا في التلاوة ان يقول قل هو الله احد لان قل امر
يتناول ما بعده ويتناول نفسه فمن ثم جا مصدر القول على القيل كما جا مصدر
علمت على العلم وجا ايضا على القال وهو على وزن القبض لان القول قد يكون مقولا
بنفسه وجا ايضا على الاصل مفتوح الاول واما العلم فلم يجي الا مكسورا كان
مصدرا او مفعولا لانه لا يكون ابدا الا معلوما بنفسه والقول بخلاف ذلك
فقد يتناول نفسه في بعض الكلام وقد لا يتناول الا المفعول وهو الاغلب
فيه والله المستعان واما الفكر فهو كالعلم لقربه منه في معناه ومشاركته له
في محله وليس باسم عند سيبويه ولذلك امتنع في جمعه فقال لا يجمع الفكر على افكار
حمله على المصادر التي لا تجمع وقد استهوى الخطبا والقصاص خلاف هذا القول
والله الموفق للصواب واما الذكر فيميز له العلم لانه نوع منه **فصل**
فيما يحد من المصادر بالها وفيه بقايا من الفصل الاول قد تقدم ان الفعل
لا يدل على مصدر وفيه الا مطلقا غير محدود ولا منعوت فانك اذا قلت ضربته

ضربة

ضربة فانما هي مفعول مطلق لا توكيد لان التوكيد لا يكون في معناه زيادة على
المؤكد ومن ثم لا تقول سرت زيد سريعه ولا تقعدت طويله لان الفعل لا يدل بلفظه
على المرة الواحدة ومن ثم بطل ما اجازه النحاس وغيره من قولهم زيد ظننته منطلق
يريد الظنة لان الفعل لا يدل عليها واذا ثبت هذا فالتحديد في المصادر ليس يطرد
في جميعها ولكن فيما كان منها حركة للجوارح الظاهرة ففيه يقع التحديد غالبا لانه
مضارع الاجناس الظاهرة التي يقع الفرق بين الواحد فيه والجنس بها التانيث نحو
تمرة وتمر ونخلة ونخل وكذلك تقول ضربه ضربة وضرب واما ما كان من الافعال الباطنة
نحو علم وحذر وفرق ووجل وكذلك ما كان طبعا نحو ظرف وشرف فلا يقال في شي من
هذا فعله لا يقال فهم فهمه ولا ظرف ظرفه وكذلك ما كان من الافعال عبارة عن القلة
والكثرة نحو طال وقصر وكبر وصغر وقل وكثر ولا تقول كبره ولا صغره واما قولهم
الكبرة في الهرم فعبارة عن الصفة وليست واحدة في الكبر وكذلك الكبرة ليست
كالضربة من الضرب لانك لا تقول كثر كثرة واما حمد فما احسبه يقال في تحديده حمدة
كما تقول مدحته مدحة لان حمد فعل يتضمن التابع العلم بما يثني به فان تجرد عن العلم
كان مدحا ولم يكن حمدا فكل حمد مدح وليس كل مدح حمدا ومن حيث كان يتضمن العلم
بخصال المحمود جا فعله على حمد بالكسر موازنا لعلم ولم يجي كذلك مدح فصار
المدح في الافعال الظاهرة كالضرب ونحوه ومن ثم لم نجد في الكتاب ولا في السنة
حمدنا فلانا وقد يقول مدح الله سبحانه فلانا واثنى على فلان ولا يقول حمد
الا نفسه وكذلك قال سبحانه الحمد لله بالالف واللام التي للجنس فالحمد كله له
اما ملكا واما استحقاقا فالحمد لنفسه استحقاق وحمد العباد له وحمد بعضهم لبعض
ملك له فلو حمد هو غيره لم يسع ان يقال في ذلك الحمد ملك له لان الحمد كلام ولم يسع ان
يضاف اليه على جهة الاستحقاق وقد تعلق بغيره **فان قلت** اليس ثناؤه
ومدحه لاوليايه انما هو بما علم فلا يجوز ان يسمى حمدا **قلنا** لا يسمى حمدا على الاطلاق
الا ما يتضمن بالمحاسن على الكمال وذلك معدوم في غيره سبحانه فاذا مدح فانما يمدح
بخصلة هي ناقصة في حق العبد وهو اعلم بنقصانها واذا حمد نفسه حمد بما علم من
كمال صفاته وقد نعد سطورا في الفصل ولنرجع اليه فنقول كلما حد من المصادر

فيجوز تثنيته وجمعه وما لم يجاوز فعله الاصلي الذي تقدم لا يثنى ولا يجمع
وقولهم الا ان تختلف انواعه الا اذا كان عبارة عن مفعول مطلق اشتق من لفظ
الفعل لا عن مصدر اشتق الفعل منه ولذلك يجي على ذلك فعل بالكسر وعلى وزن
فعل نحو شغل وعلى وزن فعل نحو عمل والذي هو مصدر حقيقة انما يجي على وزن
فعل نحو ضرب وقتل واما الشرب والشرب هو المصدر بالفتح والشرب عبارة عن
المشروبات او عن الحدث الذي هو مفعول مطلق في الاصل وربما اتسع فيه واجري
مجرى المصدر الذي اشتق الفعل كما قال تعالى فشاربون شرب الهيم **فان قيل**
فان الفهم والعقل والوهم والظن مصادر وليست مما ذكرت وقد جمعت فعلت
افهام وعقول **قلنا** هذه مصادر في اصل وضعها ولكنها قد اجريت مجرى
الاسما حيث صارت عبارة عن صفات لازمة وعن حاسة باطنة كالبصر الا
ترى انك اذا قلت عقلت البعير عقلا لم يجز في هذا المصدر الجمع فاذا اردت به
المعنى الذي استعير له وهو عقل الانسان جاز جمعه اذ صار للانسان كانه حاسة
باطنة كالبصر الا ترى ان البصر حيث ما ورد في القران مع السمع فهو مجموع والسمع
غير مجموع في اجود الكلام لبقاء السماع على اصله من بنا المصادر الثلاثيه ولكون
البصر على وزن فعل كالاسما ولانه يراد به الحاسة وقد يجوز في السمع على ضعف
اذا اردت به الحاسة دون المصدر كما يجمع الفهم على افهام ولكن لا يكون ذلك
الا بشرط وهو ان يكون الافهام والاسماع ونحوهما مضافة الى الجمع نحو افهام واسماع
الزيدين ولو كان هذا الجمع انما هو لاختلاف انواع المصدر لما جاز ان يقول عرفت
افهام القوم في هذه المسئلة وعرفت علومهم زيد لان الصفة لا تختلف عند اتحاد
متعلقها بل متماثله وان اختلفت محالها نعلم زيد وعلم عمرو اذا تعلقا بشي واحد
فهما مثلان وعلم زيد بشي واحد وعلمه بشي اخر مختلفان لاختلاف المعلومين ولا
يطول باقامة البرهان على هذا الاصل فانه ثابت في الاصول وانما اردنا ان
نبين ان الافهام والعقول لم تجمع لاختلاف انواعها لا وقد تجمع حيث لا يختلف
وهي عند اتفاق افهام على مفهوم واحد وتجي مفرده عند اختلافها نحو فهم
زيد بالحساب وفهمه بالنحو وفهمه بغير ذلك لا يقال عرفت افهام زيد بالصناعات

ولكن تقول فهم زيد بالافراد مع اختلاف متعلقه توجب اختلافه واذا ثبت هذا
لم يجمع الفهم على افهام الا من حيث كانت بمنزلة حاسة باطنة فاذا اضيف الى
اناسي كثير جمع واذا اضيف الى انسان واحد لم يجمع لانه كالحاسة الواحدة
وان كان في اصله مصدرا اجري مجرى الاسما كقولهم ضيف وضيوف وعدل وعدول
وصيد وصيود واما رؤية العين فليست الهاء فيها للتجريد وانما هي للتانيث
الصفة كالقدرة والحمرة والصفرة وكان الاصل ان يكون مصدر رايت رايا
ولكنهم انما يستعملون هذا المصدر مضافا الى العين نحو قوله تعالى راي
العين فاذا لم يضف استعمل في الراي المعقول واستعملت الروية في المعنى الاخر
للفرق واما الظن فمصدر لا شي ولا يجمع الا ان يريد به الامور المظنونة نحو قوله
تعالى وتظنون بالله الظنونا اي تظنون به الامور المظنونة اشيا وامورا كاذبة
فالظنون على هذا مفعول مطلق لا عبارة عن الظن الذي هو المصدر في الاصل والله
اعلم **فصل** قال واعلم ان سحرا اذا اريد به ليوم بعينه كان كاليوم لم يصرفه
الى اخر الفصل حكم سحر اذا كان ليوم بعينه معرفة كان اليوم او نكرة اذا كان اليوم
ظرفا ولم يكن مفعولا ولا فاعلا فحكم سحر حينيذ ان يكون ظرفا غير منون لانه معرفة
اما بمعنى الاضافة كانك تريد سحر ذلك اليوم فانحذف التنوين لهذا كما انحذف
في اجمع واكتع حيث كان مضافا في المعنى فهذا وجه قد قيل واحسن منه ما ذهب
اليه سيبويه انه معرف بالالف واللام كانك حين ذكرت يوما قبله وجعلته
ظرفا ثم ذكرت سحر فكانك اردت السحر الذي من ذلك اليوم واستغنيت عن
الالف واللام بذكر اليوم وانما اخترنا هذا القول عن الاول الفرق الذي بين
سحر وبين اجمع فان اجمع توكيد بمنزلة كله ونفسه فهو مضاف في المعنى الى ضمير
المؤكد واستغنى عن اظهار الضمير بذكر المؤكد لان اجمع لا يكون الا تابعا له ولا
يكون مخبرا عنه بحال وليس كذلك السحر لانه بمنزلة الفرس والجمل فان اضفته لم
يكن بد من اظهار المضاف اليه وانما هو معرف بالالف واللام كما قال سيبويه
وهذا كله لما كان اليوم ظرفا ولم يكن مفعولا فلو جعلته مفعولا او فاعلا لم يكن
سحر ظرفا ولكان بدلا مضافا الى ضمير اليوم **مثال** ذلك ان تقول كرهت

ويوم الخميس سحر كما تقول اكلت السمكة راسها **فان قيل** هلا جعلتموه
بدلا اذا كان ما قبله ظرفا لانه بعض اليوم فيكون بدل البعض من الكل كما كان
ذلك اذا كان اليوم مفعولا **قلنا** الفرق بينهما ان البدل يعتمد عليه ويكون
المبدل منه في حكم الطرح ويكون الفعل مخصوصا بالبدل بعد ما كان عموما
في المبدل منه فاذا قلت اكلت السمكة راسها لم يتناول الاكل الا راسها
وخرج سايرها من ان يكون ماكولا وليس كذلك خرجت يوم الجمعة سحر لان
الظرف يتعدد بغي وجعل سحر ظرفا لا يخرج اليوم عن ان يكون ظرفا ايضا بل
يبقى على حاله لانه ليس من شرط الظرف ان يملا به ما يوضع فيه فالكلام معتمد عليه
كما كان قبل ذكر سحر نعم وما هو اوسع من اليوم في المعنى نحو الشهر والعام الذي
فيه ذكر اليوم وما هو اوسع من العام كالزمان كل واحد من هذه ظرف للفعل الذي
وقع في سحر بالذكر لا يخرج شي من هذه ان يكون ظرفا لذلك الفعل فلذلك اعتمد
الكلام على اليوم واستغني به عن تحديد الة التعريف بخلاف قولك كرهت يوم الخميس
سحره او السحر منه بل لا بد من المبدل من احد هذين الامرين فقد بان لك الفرق
بين المسلتين وبانت علة ارتفاع التنوين لانه لا يجتمع مع الالف واللام ولا مع
معناها وان كان في حكم المضاف كما زعم بعضهم ولذلك ايضا يمتنع من تنوينه
واما الذي يمنع من تصرفه وتمكنه فانك اردت به اليوم هو ظرف فان يمكن خرج
عن ان يكون من ذلك اليوم لان الظرفية كانت رابطة بينهما وتشعر بان السحر
من ذلك اليوم فاذا قلت سير زيد يوم الجمعة سحرا والسحر منه حتى يرتبط به لانك
لا تقدر الالف واللام من غير ان تلفظ بهما الا اذا كان في الكلام ما يغني عنهما واما
اذا كان اسما متمكنا كساير الاسما فلا بد من تعريفه بما تعرف به الاسما وجعله نكرة
فلا يكون من ذلك اليوم وان قلت فقد اجازوا سير زيد يوم الجمعة سحر برفع
اليوم ونصب سحر فلم لا يجوز ايضا يوم الجمعة سحر بنصب اليوم ورفع سحر
لان اليوم وان اتسع فيه فهو ظرف في معناه وهو مشتمل على السحر ولا اشتمال للسحر عليه
فلا يجوز اذا ان يتعرف السحر تعريفا معنويا حتى يكون ظرفا بمنزلة اليوم الذي هو منه
لكون تقدم اليوم مع كونه ظرفا معينا عن الة التعريف **فصل** واما ضحوة

وعشية ومسا ونحو ذلك فانها مفارقة لسحر من حيث كانت منونة ن
وان اردت بها اليوم بعينه وهي موافقة له في عدم التصرف والتمكن والفرق
بينهما ان هذه اسما فيها معنى الوصف لانها مشتقة مما يوصف به الاوقات
التي هي ساعات اليوم فالعشية من العشا والضحوة من قولك فرس اضحى وليلة
اضحيان يريد البياض والصباح من الاصبح وهو لون بين لونين فاذا قلت خرجنا
اليوم عشيا وظلاما وضحى ونحو ما حكى سيبويه فانما يريد خرجت اليوم في ساعة
وصفها كذا او خرجت وقتا مظلما او مبصرا او معشيا او نحو ذلك فقد بان لك
انها اوصاف لنكرات وتلك النكرات هي اجزا اليوم وساعاته الا ترى انك اذا
قلت خرجت اليوم ساعة منه او مشيت اليوم وقتا منه لم يكن الا منونا الا ان ن
الساعة والوقت غير معين وضحوة وعشية قد تخصصا بالصفة ولكنه لم يتعرف
وان كان ليوم بعينه لانه غير معرف بمعنى الالف واللام كما كان سحر لان سحر
اسم جامد يتعرف كالاسما ويخبر عنه واما اسم النعت فلا يكون كذلك فاعلا
ولا مفعولا ولا يقام مقام المنعوت الا على شروط ذكرت في باب النعت ٥ **فان
قيل** اليس هذه الاوقات معروفة عند المخاطب من حيث كان ليوم
بعينه فلم لا يكون معرفة كما كان سحر اذا كان ليوم بعينه **قلنا** فقد يعرف المخا طب
الشي يتوصل له كما يعرفه بالة التعريف فيقول لزيد مثلا رايت رجلا من صفته
كذا او نعته حتى يعلم انه ابوك فيسري اليه التعريف والاسم مع ذلك نكرة وكذلك
ضحوة وعشية وانما استغني عن ذكر المنعوت بهذه الصفات لتقدم ذكر اليوم
الذي هو مشتمل على الاوقات الموصوفة بهذه المعاني كما استغني عن ذكر المنعوت
اذا قلت زيد قايم ولا شك ان المعنى زيد رجل قايم ولكن ترك ذكر الرجل لانه
زيد وكذلك جاني زيد صالحا اي رجلا صالحا ولكن زيدا هو الرجل فاغناك عن
ذكره وكذلك ما لحق فسبيله من هذه الاسما التي هي في نفسها اوصاف لاوقات
اغنى ذكر اليوم الذي هو له عن ذكرها لاشتمالها عليه ولم يكن ذلك في سحر ومن
ثم ايضا لم يتمكن فتقول سير عليه يوم الجمعة ضحوة وعشية لا يمكنك اخراجها
الى حد الاسما فيبطل منها معنى الصفة فلا يرتبط حينيذ باليوم الذي اردتها

له ومضاف الى هذه العلة علة اخرى قد تقدمت فى فصل سحر وكذلك كل ما
كان من الظروف نعتا فى الاصل نحو ذا صباح وذا مرة وانت طويلا وجلست
قريبا لا يتمكن ولا يخرج عن الظرف ويلحق بهذا الفصل نهارا اذا قلت خرجت
اليوم نهارا لانه مشتق من قوله صلى الله عليه وسلم انهر الدم بما شئت يريد
الانتشار والسعة ومنه النهر من الما لانه لا اضافة المجرى بمنزلة النهار
بالاضافة الى الفجر لان النهر ما ينتشر ويتسع من فجر الضيا واليوم اوسع من
النهار فى معناه فصار قولك خرجت اليوم نهارا كقولك خرجت اليوم ظهرا ه
وعشيا معنى الاشتقاق فيها كلها بين يجرت معنى الاوصاف للنكرات فى ثبوتها
او عدم تمكنها **فصل** واما عدوة وبكرة فهما اسمان علمان وعدم
التنوين فيهما للتعريف والتانيث والذى اخرجهما عن باب ضحوة وعشية
وان كان فيهما معنى الغدو والبكور كما كان فى اخواتها معانى الفصل لها قد
نعاسا لا يكون عليه المصادر ولا النعوت وغيرنا للعلمية كما غير عثمان وعمروا
اشباههما وكما غير الدبران وفيه معنى الدبور ايذانا بالعلمية وتحقيقا لمعناها
الا ترى ان ضحوة على وزن صيغة من النعوت ولا دون ضربة من المصادر ه
والمصادر سعت بها وضحى على وزن هدى على وزن حطم من النعوت وكذلك
ساير الاسما وعدوة وبكرة بخلاف ذلك قد عبرنا عن لفظ الغدو والبكور
تعبيرا بينا فغادرنا الفصل المتقدم **فان قيل** فلعل امتناع
التنوين منهما بمنابة امتناعه فى سحر اذا اردته ليوم بعينه **قلنا**
كلام العرب يدل على خلاف ذلك لانهم لا يكادون يقولون خرجت اليوم
فى الغدوة ولا الغدوة خير من اول النهار كما يقولون السحر خير من اول الليل
فالسحر فى ساير الاجناس فى تنكيره وتعريفه ونكرة من اليوم فالسحر بمنزلة
رجب وصفر من العام فقد تبين لمخالفتهما لسحر وضحوة واخواتها وانهما
بمنزلة اسما الشهور الاعلام واسما الايام الاعلام نحو السبت والجمعة
واذا ثبت هذا فهما اسمان متمكنان تجوز اقامتهما مقام الفاعل اذا قلت
سير زيد يوم الجمعة غدوة ولا يحتاج الى الاضافة ولا الى لام التعريف

وتقول ايضا سير زيد يوم الجمعة غدوة على الظرف فيهما جميعا لانها بعض
اليوم كما تقول سرت العام رجبا كله وتقول ايضا سير زيد يوم الجمعة
غدوة كانها بدل من اليوم ولا تحتاج ايضا الى الضمير كما يحتاج فى بدل
البعض من الكل لانها ظرف فى المعنى ولو قلت كره يوم الخميس غدوة على البدل
لم يكن بد من اضافة غدوة الى الضمير المبدل منه لان اليوم ليس بظرف
فيكون كقولك كرهت يوم الخميس سحره اذا اردت البدل لان المكروه
هو السحر دون ساير اليوم وانما تستغنى عن ضمير يعود على اليوم اذا تركته
ظرفا على حاله لان بعض اليوم اذا كان ظرفا الفعل كان جميع اليوم ظرفا
لذلك الفعل وقد تقدم هذا واعلم انما كان من الظروف له اسم علم فان
الفعل اذا وقع فيه تناول جميعه وكان الظرف مفعولا على سعة الكلام فاذا
قلت سرت غدوة فالسير وقع فى الوقت كله وكذلك سرت السبت والجمعة
وسرت المحرم وصفر وكل هذا مفعول على سعة الكلام ولا ظرف للفعل لان
هذه الاسما لا يطلبها الفعل ولا هى فى اصل موضوعها زمان انما هى عبارة عن
معان اخر فان اردت ان تجعل شيا منها ظرفا وذكرت لفظ الزمان واضفته
اليها كقولك سرت يوم السبت وشهر المحرم فالسير واقع فى الشهر ولا يتناول
جميعه الا بدليل والشهر ظرف وكذلك اليوم ه **قال** سيبويه ومما لا
يكون الفعل الا واقعا به كله سرت المحرم وصفر هذا معنى كلامه واذا ثبت
هذا فرجب ورمضان واشباههما اسما اعلام اذا اردتهما لعام بعينه او
كان من كلامك ما يدل على عام بعينه يضيفهما اليه فان لم يكن ذلك صار الاسم
نكرة تقول صمت رمضان ورمضانا اخر وصمت الجمعة وجمعة اخرى انما
اردت جمعة اسبوعك ورمضان عامك واذا كان نكرة لم يكن الا شهرا واحدا
كما يكون التنكير فى قولك ضربت رجلا انما تريد واحدا كقولك المومن
يصوم رمضان فى كل عام على التمادى وذكر الايمان قرينة تدل على المراد
ولو لم يكن فى الكلام ما يدل على هذا لم يكن محمله الا على العام الذى انت فيه
او عام تقدم له ذكر واذا ثبت هذا فانظر الى قوله سبحانه شهر رمضان

يصوم رمضان فى عموم لا نكرة بل على عام بعينه اذ المعنى ح

الذي انزل فيه القران وقال صلى الله عليه وسلم من صام رمضان
ايمانا واحتسابا وقال اذا دخل رمضان فتحت الحديث وترك
لفظ الشهر ومحال ان يفعل ذلك ايجازا واختصارا لان القران
ابلغ ايجازا وابين اعجازا ومحال ايضا ان يدع صلى الله عليه وسلم
لفظ القران مع حرمة الفاظه وما علم من عادته من الاقتدا به
فيدع ذلك لغير حكمة بل لفايدة جسيمة ومعان شريفة اقتضت
الفرق بين الموضعين وقد ارتبك الناس في هذا الباب فكرهت
طايفة منهم ان يقولوا رمضان ولا شهر رمضان واستهوى ذلك يقولوا
الكتاب واعان بعضهم في ذلك رواية منحولة الى ابن عباس رضي
الله عنهما ان رمضان اسم من اسما الله تعالى ولذلك اضيف اليه
الشهر وبعضهم يقول ان رمضان من الرمضا وهو الحر وتعلق الكراهية
بذلك وبعضهم يقول انما استحباب واقتدا بلفظ القران وقد اغنى
بهذه المسلة ابو عبد الرحمان النسوي لعله وحده فقال في مصنفه
باب جواز ان يقال دخل رمضان او صمت رمضان وكذلك فعل البخاري
اورد الحديث المتقدم واذا اردت معرفة الحكمة والبحث في هذه النكتة
فقد تقدم ان الفعل اذا وقع على هذه الاسما الاعلام فانه يتناول جميعها
ولا يكون ظرفا مقدرا بفي حتى يذكر لفظ الشهر او اليوم الذي يكون
اصله ان يكون ظرفا واما الاسم العلم فلا اصل له في الظرفية واذا ثبت
هذا فقوله سبحانه شهر رمضان الذي انزل فيه القران في ذكر الشهر
فايدتان وربما كانت اكثر من ذلك الاولى انه لو قال رمضان الذي
انزل فيه القران لاقتضى اللفظ وقوع الانزال على جميعه كما تقدم من قول
سيبويه وهذا خلاف المعنى لان الانزال كان في ليلة واحدة منه في
ساعة منها فكيف يتناول جميع الشهر فكان ذكر الشهر الذي هو غير علم
موافقا للمعنى كما تقول سرت في شهر كذا فلا يكون السير متناولا لجميع
الشهر والفايدة الاخرى انه لو قال رمضان الذي انزل فيه القران لكان

حكم المدح

حكم المدح والتعظيم مقصورا على شهر واحد بعينه اذ قد تقدم ان هذا
الاسم وما هو مثله اذا لم يقترن بقرينة تدل على توالي الاعوام التي هو
فيها لم يكن يشمله الا العام الذي انت فيه او العام المذكور قبله وكان ذكر
الشهر الذي هو الهلال في الحقيقة ٥ **قال** الشاعر

والشهر مثل قلامة الظفر •

يريد الهلال فكان ذكره الى رمضان مقتضيا لتعلق الحكم الذي هو التعظيم
بالهلال والشهر المسمى بهذا الاسم متى كان او في اي عام كان مع ان رمضان
وما كان مثله لا يكون معرفة في مثل هذا الموطن لانه لم يرد العام بعينه
الا ترى ان الاية في سورة البقرة وهي اخر ما نزل فيه قبل ذلك سنين ولو قلت
رمضان حج فيه زيد فيما سلف لقيل لك اي رمضان كان ولتمكن ان تقول حج
حج في رمضان من رمضانات حتى يريد عاما بعينه كما سبق وفايدة
اخرى في ذكر الشهر وهو التبيين في الايام المعدودات لان الايام بالشهر
ونحو ولا يتبين بلفظ رمضان لانه لفظ ماخوذ من مادة اخرى وهو
ايضا علم فلا ينبغي ان يتبين به الايام المعدودات حتى يذكر الشهر الذي
هو في معناها ثم يضاف اليه واما قوله عليه الصلاة والسلام من صام
رمضان ففي حذف الشهر وترك ذكره فايدة وهو يتناول الصيام لجميع الشهر
فلو قال من صام شهر رمضان لصار ظرفا مقدرا بفي ولم يتناول الصيام
جميعه فرمضان في هذا الحديث مفعول على السعة مثل قوله تعالى قم الليل
الا قليلا لانه لو كان ظرفا لم يحتج الى قوله الا قليلا **فان قيل** فينبغي ان
يكون قوله من قام رمضان مقصورا على العام الذي هو فيه لما تقدم من
قولكم انه انما يكون معرفة علما اذا اردته لعامك والعام بعينه **قلنا**
قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان على العموم خطاب لكل قرن ٥
ولاهل كل عام فصار بمنزلة قولك من صام كل عام رمضان غفر له كما تقول لمن
جيتني كل يوم سحرا اعطيتك فقد قرنت به قرينة تدل على التمادي ويخرج به
مناب ذكر علم وقد اتضح الفرق بين الحديث والاية فان فهمت فرق ما بينهما

بعد تاملها من الفصول وتدبرها ولم يعدل عندك هذه الفايدة جميع الدنيا
باسرها فما قدرتها حق قدرها والله المستعان على واجب شكرها **مسله**
تشتمل على فصول من الباب الفعل لا يعمل في الحقيقة الا فيما يدل عليه لفظه
كالمصدر والفاعل والمفعول به او فيما كان صفة لواحد من هذه نحو سرت
سريعا وجا زيد ضاحكا لان الحال هي صاحب الحال في المعنى وكذلك النعت
والتوكيد والبدل كل واحد من هذه هو الاسم الاول في المعنى فلم يعمل الفعل
الا فيما دل عليه لفظه لانك اذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضربا وضاربا
ومضروبا واقوى دلالته على المصدر لانه هو الفعل في المعنى ولا فايدة
في ذكره مع الفعل الا ان تريد التوكيد او ان تبين النوع منه والا فلفظ الفعل
مغن عنه ثم دلالة الفعل على الفاعل اقوى من دلالته على المفعول به من وجهين
احدهما انه يدل على الفاعل بعمومه وخصوصه نحو فعل زيد وعمل زيد واما
الخصوص فنحو ضرب زيد عمرا والوجه الاخر ان الفعل هو حركة الفاعل والحركة
لا تقوم بنفسها وانما هي متصلة بمحلها فوجب ان يكون الفعل متصلا بفاعله لا
بمفعوله ومن ثم قالوا ضربت فجعلوا ضمير الفاعل كبعض حروف الفعل ومن ثم
قالوا ضرب زيد لعمرو وصدت زيدا عمرا فاضافوه الى المفعول باللام تارة وبغير
اللام اخرى ولم يضيفوه الى الفاعل باللام اصلا لان الكلام يوذن بالانفصال
ولا يصح انفصال الفعل عن الفاعل لفظا كما لا ينفصل عنه معنى **فان قيل**
فان الفعل لا يدل على الفاعل معينا وعلى المفعول معينا وانما يدل عليهما مطلقا
لانك اذا قلت ضربت لم يدل على زيد بعينه وانما يدل على ضارب مضروبا
لهذا اللفظ لان لفظ زيد لا يدل عليه لفظ الفعل **قلنا** الامر كما ذكرت
ولكن لا فايدة عند المخاطب في الضارب المطلق ولا في المفعول المطلق لان
لفظ الفعل قد تضمنها فوضع الاسم المعين فكان الاسم المطلق تثبيتا له
فعمل فيه الفعل لانه هو في المعنى وليس بغيره واذا ثبت ما قلناه فما عدا هذه
الاشيا فلا يصل اليه الفعل الا بواسطة حرف نحو المفعول معه والظرف من
المكان نحو قمت في الدار لانه لا يدل عليه بلفظه واما الظرف من الزمان ه

فلذلك

فلذلك ايضا لان الفعل لا يدل عليه بلفظه ولا بنفسه وانما يدل بنفسه على اختلاف الحدث
وبلفظه على الحدث نفسه وهكذا قال سيبويه في اول الكتاب وان يسامح في موضع اخر واما الزمان
فهو حركة الفلك فلا ارتباط بينه وبين حركة الفاعل الا من جهة الاتفاق والمصاحبة الا انهم
قالوا الفعل فعلت اليوم لان اليوم ونحوه اسما وضعت للزمان ليورخ الفعل الواقع فاذا
سمعها المخاطب علم المراد واكتفى بصيغتها عن الحرف الجار فان اضمرتها لم يكف لفظ الاضمار
ولا اغنى عن الحرف لان لفظ الاضمار يصلح للزمان ولغيره فعلت يوم الجمعة خرجت فيه هذا ح
وقد يقول خرجت في يوم الجمعة لانها وان كانت اسما موضوعة للتاريخ فقد تخبر عنها فيقول
ذهب اليوم كما تخبر عن المكان الا ان الاخبار عن المكان المحدود اكثر واقوى لان الامكنة اشخاص
لزيد وعمرو وظروف المكان بخلاف ذلك فمن ثم قالوا سرت اليوم وسرت في اليوم ولم يقولوا
جلست الدار بغير حرف الوعا **فصل** فان كان الظرف مشتقا من فعل تعدى الفعل اليه
بنفسه لانه في معنى الصفة لا يتمكن ولا يخبر عنها وذلك نحو قبل وبعد وقريبا منك لان
في قبل معنى المقابلة وهو من لفظ قبل وبعد من لفظ بعد وهذا المعنى هو من صفة المصدر
لانك اذا قلت جلست قبل جلوس زيد وبعد وقريبا منك لان في قبل معنى المقابلة فهو في
صفة جلوسك ولم يمتنع الاخبار عن قبل وبعد من حيث كان غير محدود لان الزمان والدهر
يخبر عنهما وهما غير محدودين يقول قمت في الدهر مرة وانما امتنع قمت في قبلك للعلة التي ذكرنا ها
ومن هذا النحو ما تقدم في فصل غدوة وعشية من امتناع تلك الاسما من التمكن لما فيها من
معنى الوصف الراجع الى الاسم الذي هو الفاعل نحو خرجت بصرا وظلاما اي مبصرا ومظلما
وكذلك عشيا وضحى وان كنا قد قدمنا ان هذه المعاني اوصاف الاوقات فليس بمناقض لما قلناه
انفا لان الاوقات قد توصف بهذه المعاني مجازا واما في الحقيقة فالاوقات هي الفلك والحركة
لا توصف بصفة معنوية لان العرض لا يكون حاملا لوصف ومن هذا الفصل خرجت ذات يوم
وذات مرة لان ذات في اصل وضعها وصف للخرجة ونحوها كانك قلت خرجت ذات يوم اي لم
يكن الا في يوم واحد فمن لم تعرفها الا النصب ولم تجز دخول الجار عليها وكذلك ذا صباح
وذا مسا في غير لغة خثعم فان قيل فلم اعربها النحويون ظرفا اذا كان في الاصل مصدرا قلنا
انك اذا قلت ذات يوم علم انك تريد يوما واحدا وقد اخبرك المصدر ولم يبق الا لفظ
اليوم مع الذات فمن ثم اعربوه ظرفا ومرة في اللغة ما تقدم واما مرة فان اردت فعلة واحدة

من مرور الزمان فهو ظرف زمان وان اردت بها فعلة واحدة من المصدر ومثل قولك
لقيته لقية فهي مصدر وعبرت عنها لانك لما قطعت اللقا ولم تصله بالدوام صار
بمنزلة شي مررت به ولم تقم عنده فاذا جعلت المرة ظرفا فاللفظ حقيقة لانها من مرور
الزمان واذا جعلتها مصدرا فاللفظ مجاز الا ان تقول مررت مرة فتكون حينيذ حقيقة

فصل ومن هذا القبيل جلست خلفك وامامك وكذلك فوق وتحت وازاء وتلقا
وحذا وكذلك قربك وعندك لانه عندك في معنى القرب وهو ايضا من لفظ العند قال
الراجز   وكل شي يحب ولده • حتى الحباري فيطير عنده •
اي الى جنبه وهذه الالفاظ كلها ليس يخفي بادني نظر انها ماخوذة من لفظ الفعل
نحو خلف من خلفت وقدام من تقدمت وفوق من فقت وامام من اممت اي قصدت وكذلك
سايرها الا انهم لم يستعملوا فعلا من تحت ولكنها مصدر في الاصل لمت فعله واذا كان
الامر فيها كلها كذلك فقد صارت كقبل وبعد في الزمان وكعسى وقرب وصار فيها كلها
معنى الوصف فلذلك عمل الفعل فيها بنفسه كما يعمل فيما هو وصف للمصدر او وصف للفاعل
او المفعول به لان الوصف هو الموصوف في المعنى فلا يعمل الفعل الا في هذه الثلاثة وما هو
في معناها لانها لا تدل بلفظها الا عليها كما تقدم فقد بان لك انه لم يمتنع الاخبار عنها
ولا دخول الجار عليها من جهة الابهام كما قالوا لانه لا فرق بينها وبين غير المبهم في
انقطاع دلالة الفعل عنها اذ لا يدل الفعل بلفظه على مبهمها ولا على محدودها ولا
على حركة تلك وانما يدل بلفظه على مصدره وفاعله اذ كان الفاعل مطلقا وعلى المفعول
به كذلك **فان قيل** فاين لفظ الفعل في ميل وفرسخ واي معنى للوصف فيه
والفعل قد تعدى اليه بغير حرف وعمل فيه بلا واسطة **قلنا** المراد بالميل والفرسخ
تبيين مقدار المشي لا تبيين مقدار الارض فصار الميل عبارة عن عدة خطا فانك قلت
سرت خطا عدتها كيت وكيت فلم يتعد الفعل في الحقيقة الا الى المصدر المقدر بعدد
معلوم كقولك ضربت الف ضربة ومشيت الف خطوة الا ترى ان الميل عندهم ثلاثة الاف
وخمسماية والفرسخ اضعاف ذلك ثلاث مرات ثم نكسرها اصلناه من ان الفعل لا يتعدى
الا ما ذكرناه وانما سموا هذا المقدار من الخطا والادرج ميلا لانهم ينصبون في راس ثلث
كل فرسخ كهيئة الميل الذي يكتحل به الا انه كبير ثم يكتبون في راسه عدد ما مشوه ومقداره

ما يخطو

ما يخطوه وذكر قاسم ابن ثابت ان عبد الملك مر في بعض اسفاره بميل وامر اعرابيا ان
ينظر في الميل كم فيه مكتوبا وكان الاعرابي اميا فنظر فيه ثم رجع اليه فقال فيه محجن
وحلقة وثلثة كاطبا الكلبة وهامة كهامة القطا فضحك هشام وقال معنا خمسة اميال
فقد وضح لك ان الاميال مقادير المشي والمشي مصدر فمن ثم عمل فيه الفعل ومن ثم
عمل في المكان نحو جلست مكان زيد لانه مفعل من الكون فهو في اصل وضعه مصدر عبر
به عن الموضع والموضع ايضا من لفظ الوضع فلا يعمل الفعل في شي بغير حرف من هذا
القبيل والذي قلناه في مكان انه من الكون هو قول الخليل في كتاب العين الا انهم شبهوا
الميم بالحرف الاصلي للزومها فقالوا في الجمع امكنة حتى كانه على وزن فعال وقد فعلوا
ذلك في الفاظ كثيرة شبهوا الزايد بالاصلي نحو تمدرع وتمسكن ولهما نظاير واما
جلست يمينك وشمالك فليس من هذا الفصل ولكنه مما حذف منه الجار لعلم السامع
ارادوا عن يمينك وعن شمالك اي الجار حسن ثم حذف الحرف الجار تعدى الفعل فنصب
فهو من باب امرتك الخير وانما حذف لما تضمنه الفعل مرة من معنى المصاحبة لانك اذا قلت
جلست عن يمينك فمعنى الكلام قابلت يمينك وحاذيته ونحو ذلك

فصل ومن
هذا الاصل تعدي الفعل الى الحال بنفسه ومعنى الحال صفة الفاعل التي فيها ضمير
او صفة المفعول او صفة المصدر الذي عمل فيها لان الصفة هي الموصوف من حيث كان
فيها الضمير الذي هو الموصوف وذلك نحو سرت سريعا وجا زيد ضاحكا وضربته
قايما فلم يعمل الفعل في هذا النحو من حيث كان حالا لان الحال غير الاسم الذي يدل
عليه الفعل الا ترى انك لو صرحت بلفظ الحال لم يعمل فيها الا بواسطة الحرف نحو جا
زيد في حال ضحك ولا تقول جا زيد حال ضحك لان الحال غير زيد وكذلك لا تقول
جا زيد ضحك لان الضحك غير زيد وغير المجي فلا يعمل جا فيه الا بواسطة فاذا قلت
ضاحكا عمل فيه لان الضاحك هو زيد واذا قلت جا زيد مشيا عمل فيه ايضا الا من
حيث كان صفة لزيد لانه لا ضمير فيه يعود على زيد ولكن من حيث كان صفة ل
لمصدر الذي هو المجي فعمل فيه جا كما يعمل في المصدر واما عمله في المفعول من اجله
فانه لم يعمل فيه بلفظه عندي ولكنه دل على فعل باطن من اعمال النفس والقلب
اثار هذا الفعل الظاهر وصار ذلك الفعل الباطن عاملا في المصدر الذي هو

المفعول من اجله في الحقيقة والفعل الظاهر دال عليه وكذلك لا يكون المفعول
من اجله منصوبا حتى يجتمع فيه ثلث شروط الاول ان يكون مصدرا والثاني
ان يكون من افعال الجوارح الظاهرة والثالث ان يكون من فعل الفاعل
المتقدم ذكره نحو جا زيد خوفا ورغبة فيك فان الخوف والرغبة من افعال
النفس الباطنة وهو من فعل الفاعل المذكور في الجملة فلو قلت جا زيد مرله
للعلم او ميلا للكافرين ان يجعل ذلك مفعولا من اجله لم يجز لانها افعال
ظاهرة فقد بان لك ان المجي انما يظهر ما كان باطنا خفيا حتى كانك قلت جا زيد
لمحبته الخوف والرغبة او الحرص واشباه ذلك فهذه الافعال الظاهرة تبدي لك
الباطنة فهي مفعولات في المعنى الظاهرة دالة على ما يضمره فان جيت بمفعول من
اجله من غير هذا القبيل الذي ذكرنا لم يصل الحرف اليه الا بحرف نحو جيت لكذا
او من اجل كذا والله اعلم ثم نرجع الى الحال فنقول اذا كانت صفة لازمة الاسم
كان حملها عليه على جهة النعت اولى بها واذا كانت مساوية للفعل غير لازمة
للاسم الا في وقت الاخبار عنه بالفعل صح ان يكون حالا لانها مشتقة من التحول
فلا يكون الا صفة متحولة عنها ولذلك لا يكون الا مشتقة من فعل لان الفعل حركة
غير ثابتة وقد يجي غير مشتقة ولكنها في المعنى كالمشتق نحو قوله صلى الله عليه وسلم
يتمثل لي الملك رجلا اي يتحول عن حال الى حال ويرجع متصورا في صورة
الرجال فصار قوله رجلا كقولك متصورا على هذه الصورة ومتحولا اليها عن
الحال واما قولهم جا زيد صالحا فالصفة وطات الاسم للحال ولولا صالحا ما كان
رجلا صالحا حالا وكذلك قوله تعالى لسانا عربيا **فان قيل** وما فايدة ذكر الاسم
الجامد وهلا اكتفي بصالح وعربي **قلنا** في ذكر الاسم موصوفا بالصفة في هذا
الموطن دليل على لزوم هذه الحال لصاحبها وانها مستمرة له وليس كقولك جا زيد
صالحا لان صالحا ليس فيه غير لفظ الفعل والفعل غير دايم وفي قولك رجلا صالحا
لفظ رجل وهو دايم فلذلك ذكر **فان قيل** فكيف يصح في قوله عز وجل
لسانا عربيا ان يكون حالا والحال يعطي التحول والانتقال اليها عن حالة اخرى
وانت لو قلت جا زيد قرشيا او حبشيا لم يجز لانه لم يزل كذلك **فالجواب**

ان قوله

ان قوله عز وجل لسانا عربيا حال من الضمير في مصدق لا من كتاب حكم والعامل في
الحال ما في مصدق من معنى الفعل فصار المعنى انه مصدق لك في هذه الحال والاسم
الذي هو صاحب الحال تقدم وقد كان غير موصوف بهذه الصفة حين انزل معناه
لا لفظه على موسى وعيسى وداود عليهم السلام وانما كان عربيا حين انزل على محمد
صلى الله عليه وسلم مصدقا قاله ولما بين يديه من قبل او صحت فيه معنى الحال وزح
الاشكال واما قوله عز وجل وهو الحق مصدقا فقد حكموا انها حال موكدة ومعنى
الحال الموكدة ان يكون معناها كمعنى الفعل لان التوكيد هو الموكد في المعنى وذلك
نحو قم قايما وتمشيت ماشيا واما زيد معروفا فهذه الحال الموكدة في الحقيقة واما وهو
الحق مصدقا فليست بحال موكدة لانه قال مصدقا لما معهم وتصديقهم لما معهم ليس
في معنى الحق اذ ليس من شروط الحق ان يكون مصدقا لفلان ولا مكذبا له بل الحق في نفسه
وان لم يكن مصدقا لغيره ولكن مصدقا فها هنا حال من الاسم المجرور من قوله ويكفرون
بما وراه وقوله وهو الحق جملة في معنى الحال ايضا والمعنى كيف يكفرون بما وراه وهو في
هذا الحال اعني مصدقا لما معهم كما تقول لا تشتم زيدا وهو امير محسنا اليك فالجملة حال
ومحسنا حال بعدها والحكمة في تقديم الجملة التي في موضع الحال على قولك محسنا ومصدقا ق
انك لو اخرتها لتوهم انها في موضع الحال من الضمير الذي في محسن ومصدق الا ترى
انك لو قلت لا تشتم زيدا محسنا اليك وهو امير لذهب الوهم الى انك تريد محسنا اليك
في هذا الموضع ووجه اخر مطرد في هذه الاية وفي الاخرى التي في سورة فاطر والذي
اوحينا اليك من الكتاب هو الحق مصدقا لما بين يديه وهو ان يكون مصدقا ها هنا
حالا لا عمل فيها ما دلت عليه الاشارة المنبية عنها الالف واللام لان الالف واللام
قد ينبي عن معنى ما ينبي عنه اسما الاشارة حكى سيبويه لمن الدار مفتوحا بابها لا يعمل فيه
الاستقرار الذي يتعلق به لمن لان ذلك خلاف المعنى المقصود وتصحيح المعنى لمن هذه
الدار مفتوحا بابها فاستغنى بذكر الالف واللام وعلم المخاطب بالاشارة الى النظر
وصار ذلك المعنى المنبه عليه عاملا في الحال وكذلك قوله تعالى وهو الحق مصدقا
كانه يقول هو ذلك الحق لان الحق قديم ومعروف بالعقول والكتب المتقدمة فلما اشار
بهذا الاشارة على العامل في الحال كما اذا قلت هذا زيد قايما نبهت الاشارة المخاطب

على النظر فكانك قلت انظر الي زيد قايما لان الاسم الذي هو ذا هو العامل ولكنه
مشعر ومنبه على المعنى العامل في الحال وذلك المعنى هو انظر وسنزيد هذا المعنى
وضوحا فيما بعد ان شا الله عز وجل ومما اغنت فيه الالف واللام عن اسما الاشارة
قولهم اليوم قمت والساعة تكلمت والليلة فعلت يريد هذا اليوم وهذه الليلة
الكتيبة بالالف واللام عن اسما الاشارة والابهام والله ولي التوفيق **قلنا**
هذا بسرا اطيب منه رطبا فيه اسوله احدها ما العامل في هاتين الحالين هل
واحد ام لا والثاني متى يجوز ان يعمل واحد في الحالين ومتى لا يجوز والثالث حالان
من اسم واحد ام لا الرابع هل يجوز التقديم والتاخير فيهما جميعا ام لا الخامس
كيف تصورت الحال في اسم غير مشتق وهو البسر ونحوه السادس الي شي هو الاشا
في قولهم هذا بسرا السابع لم عول في اعرابها على الحال واختاره سيبويه وعدلتم عن اضمار
كان وتركتم قول من قال ان التقدير هذا اذا كان بسرا اطيب منه اذا كان رطبا
اما العامل في الحال الاولى فهو ما في اطيب من معنى الفعل لانك تريد طيبه في حال
البسر يريد على طيبه في حال الرطبية امر وقع في هذه الحال وكذلك قال سيبويه
هذا باب ما ينصب من الاسما على انها احوال وقعت فيها الامور واما الحال الثانية
وهي رطبا فالعامل فيها معنى الفعل الذي تعلق به الجار في قولك منه لان منه متعلق
بمعنى غير الطيب لان طاب يطيب لا يتعدى بمن ولكن صيغة الفعل تقتضي التفضيل
بين مشتركين في صفة واحدة الا ان احدهما متميز من الاخر ومنفصل منه بزيادة
في تلك الصفة فمعنى التمييز والانفصال الذي تضمنه افعل هو الذي تعلق به
حرف الجر من قولك زيد في الدار قايما **فان قيل** فهلا اعمل فيهما جميعا
ما في اطيب من معنى الطيب **قلنا** لو تجرد ما فيه من معنى الطيب من معنى التفضيل
فقلت هذا بسرا اطيب لم يصح عمله في حالين واحدة لان الفعل الواحد لا يقع منه
في حالتين ولا في طرفين لا تقول زيد قايم يوم الجمعة يوم الخميس فان قلت زيد اقوم
يوم الجمعة منه يوم الخميس جاز لان العامل في احد اليومين غير العامل في اليوم الثاني
لانك فضلته حين قلت اقوم قياما على قيام اخر وفضلت حالا من حال بمزيه وزيادة
وكذلك حين قلت هذا بسرا اطيب منه رطبا وليس يجوز ان يعمل عامل واحد في حالين

ولا طرفين

ولا طرفين الا ان يتداخلا فيصح الجمع بينهما نحو قولك زيد خارج يوم الجمعة
ضحوة لان الضحوة في يوم الجمعة وكذلك سرت راكبا مسرعا ولو قلت مسرعا مبطيا
لم يجز لاستحالة الجمع بينهما وكذلك بسرا او رطبا يستحيل ان يعمل فيهما عامل واحد
لانهما غير متداخلين وقد فرغنا من السوال الثاني واما السوال الثالث وهو عن
صاحب الحال الاول فبسرا حال منه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن وان كان
المجرور بمن هو المرفوع المستتر في اطيب من جهة المعنى ولكنه يتنزل منزلة الاجنبي
الا ترى انك لو قلت زيد قايما اخطب منه قاعدا لكان قاعدا حالا من الاسم
المخفوض عن وهو هو فكذلك رطبا حال من الاسم المضمر المجرور بمن واما السوال
الرابع وهو جواز التقديم والتاخير فان الحال الاول يجوز فيها ذلك لان العامل فيها
لفظي وهو ما في اطيب من لفظ الفعل فلك ان تقول هذا بسرا اطيب منه رطبا وهو
الاصل **فان قيل** فاذا كان هذا هو الاصل فلم مثل سيبويه بها مقدمة وكان
ذلك احسن عنده من ان يوخرها **فالجواب** انه اراد تاكيد معنى الحال
فيها لانه رجح على الحال فلو اخرها لاشتبهت بالتمييز لانك اذا قلت هذا الرجل
اطيب بسرا من فلان فبسرا لا محالة حال ولا يصح ان تخبر بهذا الكلام عن رجل ولا
عن شي سوى التمر وما هو في معناه فاذا قلت هذا بسرا احتمل الكلام قبل تمامه وقبل
النظر في قراين احواله ان يكون بسرا تمييزا وان يكون حالا وبينهما في المعنى فرق عظيم
فاقتضى تحصين المعنى والحرص على البيان لمراد تقديم الحال الاولى على عاملها ولو اخرت
لجاز واما الحال الثانية فلا سبيل الى تقديمها على عاملها لانه عامل معنوي والعامل
المعنوي لا يتصور تقديم معموله عليه لان العامل اللفظي لما تقدم عليه منصوبه الذي
حقه التاخير قلت فيه مقدم في اللفظ موخر في المعنى فقسمت العبارة بين اللفظ والمعنى
فاذا لم يكن العامل وجود في اللفظ لم يتصور تقديم المعمول عن عامله في المعنى فلا يوجد
الا بعد عامله لانه منوي غير ملفوظ فلا يذهب والنية والوهم الى غير موضعه كما
اللفظي فان محل اللفظ اللسان ومحل المعنى القلب فاذا ذهب اللسان باللفظ الى
غير موضعه لم يذهب القلب بالمعنى الا الى موضعه وهو التقديم فتامله واما
السوال الخامس وهو الاشتقاق فان الاشتقاق لا يلزم في الحال انما يلزم فيها ان يكون صفة

متحوله لان الحال مشتقة من التحول واذا كان صاحب قد اوقع الفعل في صفة غير لازمة للفعل فلا يبالي لكانت مشتقة ام غير مشتقة فقد جاء في الحديث تمثل لي الملك رجلا فرجلا حال لان صورة الرجل طارئة على الملك في حال التمثل وليست لازمة للملك الا في وقت وقوع الفعل منه وهو التمثل فهي اذا حال لانه قد يحول اليها ومثله تخرجكم طفلا ومثله قولك مررت بهذا العود شجرا ثم مررت به رمادا فهذه كلها احوال وان كانت جامدة لانها صفات تحول الفاعل اليها وليس يلزم في الصفات ان يكون كلها فعليه بل منها نفسية ومعنوية وعدمية وهي صفة النفي واضافية وفعلية ولا يكون من جميعها حالا الا ما كان الفعل واقعا فيه وجاز خلوه عنها فاما ما كان لازما الاسم فيها لا يجوز خلوه عنه فلا يكون حالا منتصبة بالفعل نحو قولك فرسا وجيشا وابنا لزيد واخا لعمرو واذا اردت النسب لا يكون شيا من هذا كله حالا فافهمه ۝ واما السوال السادس وهو ما المشار اليه في قولك هذا بسرا في الشي الذي يتعاقب عليه هذه الاحوال وهو ما تخرجه النخل من اكمامها فيكون بلحا ثم يكون سيابا ثم حلالا ثم بسرا الحال يكون رطبا ورايت لبعض الاشياخ انه قال اذا قدرته اذا فالاشارة الي الجدال والتقدير هذا الجدال اذا كان بسرا واذا قدرته اذ فالاشارة الى الرطب والتقدير هذا اذ كان بسرا وهذا تكلف لا معنى له لانا سنبطل اضمار اذ واذا فيه بعد واضمار كان وهو السوال السابع ووجه اخر يبطل ما ذهب اليه هذا الشيخ وهو ان لا معنى لتخصيص الجدال والرطب فانها مسلة لا تختص بهذا المعنى بل بقول زيد قايما احطب منه قاعدا وهو راكبا اسرع منه ماشيا فالاخبار انما هو عن الاسم الحامل للصفة التي هي حال وقولك هذا وانت تشير الى الجدال او السات ان كنت تريد الصفة التي هي الجدالية فهو محال لان البسرية ليست بصفة للجدالية وانما هي صفة وحال للجوهر الموصوف فلم يبق الا ان يكون الاشارة الى الجوهر الذي يتعاقب عليه الاحوال وكذلك ايضا يبطل قول من زعم ان معنى الاشارة الى هذا هو العامل في بسرا اذ لا تختص المسلة بهذه الصورة بل قال ابن سلام لعثمان رضي الله عنهما انا خارجا انفع مني داخلا وكذلك زيد فارسا اشجع منه داخلا الاشارة هاهنا ولا معنا اشارة فبطل

هذا القول ورايته منسوبا الي التسوي وليس بشي فافهمه ۝ واما السوال السابع وهو اختيار نصبها على الحال دون اضمار كان واذا قال كان لا يضمر قال سيبويه لو قلت عبد الله المقتول تريد كان عبد الله المقتول لم يجز وبرهان قوله في ذلك ان كان الزمانية ليست عبارة عن الحدث وانما هي عبارة عن الزمان لا غير وانما يضمر الحدث اذا كان في الكلام ما دل عليه وليس في الكلام ما يدل على الزمان الذي تقيد به الحدث الا ان يلفظ به فان لم يلفظ به لم يعقل فان قلت نضمر كان التامة ويكون بسرا حالا لا يعمل فيه كان التامة **قلنا** هذا كلام من لم يفهم كان فان كان الزمانية وكان التامة يرجعان الي اصل واحد منهما وكشف سرهما يطول وليس هذا موضع ذكره واذا لم يجز اضمار كان على انفرادها فكيف يجوز اضمار اذا واذ معها وانت لو قلت ساسكن جا زيد تريد اذا جا زيد كان خلفا من الكلام باجماع واذا كان ذلك كذلك كان من هذا الموطن ابعد لانه لا يدري هاهنا اذ تريد ام اذا وفي قولك ساسكن لا يحتمل الا احدهما حالا قولك زيد قايما احطب منه قاعدا واذا بعد كل البعد اضمار الظرف هاهنا فاضمار مع كان ابعد ومن قدره من النحويين قايما اشار الي شرح المعنى بضرب من التقريب على المبتدي والحمد لله رب العالمين

باب الابتدا والرفع ۝

الاسم المبتدا لكونه مخبرا عنه لان كل مخبر عنه مقدم في الرتبة فاستحق من الحركات اثقلها لان اوايل الالفاظ والكلام اولى بالثقل واحمل له الا ترى ان الحذف والتغييرات انما يلحق الاواخر تخفيفا ووجه اخر في استحقاق المخبر عنه الرفع وذلك انه اقوى حظا في الحديث من المفعولات والمجرورات فلما كان حظه من الخبر اقوى كان اولى الحركات به اقواها وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحس موجود بالضرورة فاختيرت للمخبر عنه ليتشاكل اللفظ المقول والمعنى المنقول كما تقدم فيما مضى من الاصول فقد اشترك الفاعل والمبتدا في استحقاق الرفع الا ان العامل في الفاعل لفظي فلا يدخل عليه ما يزيله لان العامل اللفظي اقوى من المعنوي اذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعا بخلاف المعنوي ومن ثم يبطل الرفع في المبتدا بدخول

واخواتها وقد تقدم في باب اقسام الافعال في التعدي شرح عملها في المبتدا
فاغنى عن اعادته **فصل** واما رفع الخبر فمن حيث كان هو الاسم الاول
في المعنى كما كان في النعت الجريان على المنعوت والمبدل منه واتباعه في الاعراب
لازما واذا كان الامر كذلك فالقول ما قاله الخليل رحمه الله تعالى في امتناع تقديم
الخبر عليه قياسا على النعت والبدل والتوكيد الا ان حال الخبر في التقديم اخف من
تقديم التوابع لان التوابع من تمام الاسم المتبوع وليس الخبر من تمام المبتدا ولكنه
من تمام الكلام الذي فيه المبتدا الا ترى الى النعت مع المنعوت لا يكون كلاما
كما يكون الخبر مع المبتدا كلاما فقد صار النعت كجزء من الاسم المنعوت فلا يتقدم
عليه باجماع وخبر المبتدا وان كان العامل فيه معنويا فالعامل المعنوي لا يتقدم
معموله عليه للسر الذي ذكرناه في غير هذا الموضع ولكنه يفارق النعت والبدل
قليلا بما فهمناه من الفرق **فان قيل** كيف يستقيم من الخليل منع تقديم
الخبر مع كونه في القران والكلام الفصيح نحو قوله سبحانه وآية لهم الليل ونحو ما
استشهد به سيبويه من قولهم مسيء انت ومسكين فلان لا سيما وفي الحديث
مسكين رجل لا زوجة له مسكينة امراة لا زوج لها **قلنا** لا يخفى على مثل
الخليل مثل هذه الشواهد ولكنه اراد منع تقديم الخبر الذي هو خبر محض
مجرد من المعاني التي هي نحو المدح والذم والترحم والتعظيم وغير ذلك لان تلك
المعاني اذا دخلت في الكلام حسنت تاخير المبتدا لانه قد صار بسببها مفعولات
في المعنى الا ترى انك اذا قلت حسن زيد فان المعنى استحسن زيدا واذا قلت مسيء
عمرو فالمعنى ادم عمروا واذا قال مسكين فلان فالمعنى ارحم فلانا وارق له واشعرت
هذه الصفات كلها بهذا المعنى الذي لو لفظ به مصرحا لكان مقدما والاسم موخرا
وذلك الاسم هو المبتدا في اللفظ وهو المذموم او المرحوم في المعنى واما اذا تجرد
الخبر من هذه القراين كلها مثل قولك قايم زيد وذاهب عمرو وخياط اخوك فهو الذي
اراد الخليل انه يمنع تقديمه والله اعلم واما ما حكاه سيبويه من قولهم قايم انا
فليس انا مبتدا انما هو تاكيد للمضمر في قايم لان قايم ما خبر ابتدا محذوف كان
قايلا قال له ما انت فقال قايم ثم اكد بقوله انا ولا يمنع الخليل مثل هذا فقد يجوز

على هذا

على هذا قايم زيد اذا سالك سايل او توهمت منه ارادة السوال عن زيد
فتقول قايم اي هو قايم فيكون حينيذ زيد بدلا من الضمير المستتر في قايم
وذلك الضمير عايد على اول الكلام لا على زيد فان عاد على زيد لا على شي في اول
الكلام فزيد مبتدا وقايم خبر عنه متقدم وهو الذي منعه الخليل فقف على
هذا الاصل تحكم هذا الاصل ان شا الله واكثر هذا الكلام قد رايته للاستاد
ابي الحسن ابن الطراوة رحمه الله **فصل** وحق المبتدا ان يكون
معروفا او مخصوصا والا فلا فايدة في الاخبار عنه وان لم يكن منعوتا ولا مخصوصا
ولا مستفهما ولا منفيا نحو لا لغو فيها فلا خبر عنه الا ان يكون الخبر مجرورا معرفة
مقدما لان الخبر اذا كان مقدما ومعرفة فان كان في اللفظ خبر المبتدا فانه
في المعنى مخبر عنه لان التعريف والتقديم يجران اليه ذلك المعنى فكانك اذا قلت
على زيد دين انما قلت زيد مديان واذا قلت في الدار امراة انما اردت الدار فيها
امراة فلذلك حسن الاخبار عن النكرة هاهنا في اللفظ لانه ليس خبرا عنها في الحقيقة
الا ترى انك اذا قدمت الاسم المبتدا فقلت رجل في الدار كيف يبقى الكلام ناقصا
لان النكرة تطلب الوصف وصفا حثيثا فيسبق الى الوهم ان الجار والمجرور وصف
لها لا خبر عنها اذ ليس من عادتها ان تخبر عنها الا بعد الوصف لها فاذا قدمت
الجار والمجرور عليها استحال ان يكون وصفا لها لان الوصف لا يتقدم الموصوف
الوهم الى ان الاسم المجرور المعرفة الذي هو موضع خبر عن النكرة هو المخبر عنه في المعنى
وان كان مجرورا في اللفظ فكم من مجرور في اللفظ مخبر عنه في الحقيقة مثل قولهم
له صوت حمار ونظاير ذلك اكثر من ان تحصى فهذا موضع يكون المبتدا فيه نكرة مع ما تقدم
من ذكر المستفهم والمنفي وفي العربية ابواب وقعت فيها النكرة بالابتدا سوى
ما ذكرناه ولكن لمعان مازجت الكلام وقراين احوال حسنت النظام من ذلك
التفضيل نحو قول عمر رضي الله عنه تمرة خير من جرادة ونحو ما قدر سيبويه من
قوله تعالى طاعة معروفة وقول معروف اي طاعة امثل ولم يقل مثله ولا
حسنه لان النكرة لا يخبر عنها كما تقدم الا على الشروط المذكورة ادى بها التفضيل
تقول تمرة خير من كذا او طاعة امثل من كذا فاعلم انك تريد ان تقول افضل تمرة واكثر

طاعة ونحو هذا المعنى لخرجت النكرة عن ان يكون مبتدا محضا ومخبرا عنه
حقيقة **فصل** ومما ابتدي به وهو نكرة ما دخله معنى الدعا او
معنى يخرجه عن ان يكون الكلام خبرا محضا كما تقدم في التفصيل فمن ذلك ما
اريد به الحركة نحو قولهم امت في الحجر لا فيك لانهم لم يقولوا امت في الحجر
ويسكتوا ها هنا حتى قربوه بقول لا فيك فصار معنى الكلام اضافة الامت
الى الحجر اقرب من اضافته اليك والامت بالحجر التي به منك ونحو هذا لانهم
ارادوا ان كنه المخاطب ونفي العيب عنه ولم يريدوا الاخبار عن امت انه في الحجر
بل هو في حكم النفي عن الحجر وعن المخاطب معا لان نفيه عن المخاطب اوكد واذا
دخل الحديث معنى النفي فلا غرو ان يبدا بالنكرة فقد حسن الاخبار عنها في النفي لما
فيه من العموم والفايدة وهو بديع لمن تامله ونسبه شر ما جابه وشر ما جا
الى محه عرقوب لان معنى الكلام ما جابه الا شر فقامت ما ها هنا الزايدة
مقام شيين حرف النفي وحرف الايجاب كما ادت هذين المعنيين في قوله زيد قايم اي
ما زيد الا قايم وفي قوله عز وجل فقليلا ما يومنون اي ما يومنون الا قليلا وفبما نقضهم
ميثاقهم لعناهم اي ما لعناهم الا بنقض ميثاقهم **فان قيل** من اين افادت ما
الزيادة معنيين وهي اذا كانت موضوعة موضعها لا تفيد الا معنى النفي وحده
قلنا لم يفد النفي والايجاب بمجردها ولكن باجتماعها مع القراين المتصلة
بها اما في قولهم شر ما جابه فبانتظامها بالاسم النكرة والنكرة لا يبتدا بها
فلما قصد الى تقديمها علم ان فايدة الخبر مخصوصة بها وكذلك التخصيص بما واستغني
الامر عن غير الاسم المبتدا ولم يكن الا له وصار ذلك بمنزلة من يقول ما جابه
الا شر واستغنينا بما ها هنا عن ما النافية وبالابتدا بالنكرة عن الا واما قوله
انما زيد قايم فقد انتظمت بان وامتزجت معها وصارت كلمة واحدة فان اعطى
الايجاب الذي تعطيه الا وما تعطي النفي ولذلك يجاز انما يقوم الا انا ولا تقول يقوم
انا واذا قلت انما ضربت كانك قلت ما ضربت الا **قال** الشاعر
انا الذائد الحامي الذمار وانما ۞ يدافع عن احسابهم انا او مثلي
وكذلك تعملت مع اتصالها بحرف الجر نحو قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم وبالمنصوب

نحو ق

نحو قوله قليلا ما يومنون دلت على النفي بلفظها وعلى الايجاب تقديم ما حقه
التاخير وارتباطها به كما تقدم في قولهم شر ما جابه واما ما دخله معنى الدعا
فابتدا به وهي نكرة فلا يكون الا في معنى الاحداث والمصادر فما ارتفع منه نحو سلام
عليكم وويل له وانما يرتفع لوجهين احدهما انك لما كنت داعيا وكان الاسم المبتدا
النكرة هو المطلوب بالدعا صار كالمفعول ووقع موقعه كانك قلت اسال الله سلاما
عليك او الطلب منه وويلا للكافرين ولكنك لم تنصبه سقيا ورعيا وخدعا وعقرا لانك
تريد ان تسوق الدعا بالخير كانك تريد سلام مني عليكم فصار السلام في حكم المنعوت
بقولك مني فقوي الرفع فيه على الابتدا لان النكرة المنعوتة يبتدا بها وهذا هو الوجه
الثاني من الوجهين المحسنين للابتدا بها والتقديم لها الا ترى ان كل من يقول سلام
عليكم انما يريد بان يشعر بانه مسلم وهي فالسلام صادر منه لانه في معنى التحية
وليس كذلك سقيا وخدعا لان المتكلم بها ليس بساق ولا خادع ولا عاقر وانما هو
طالب من الله تعالى هذه الاشيا فهي مفعولة واما حسه له ورعا وتعسا وويلا فيجوز
فيها النصب لانها في حكم المطلوب بالدعا ويجوز فيها الرفع اذا كان المتكلم بها يريد
ان يجعل لنفسه حظا في هذه المعاني فاذا قال للسايل حسه له ولا يريد محض الدعا
كما اراد بقوله عقرا وخدعا ولكن يريد حسبت مني كانه يخبر عن الحسه وانها صادرة
منه كما كان ذلك في السلام اذا اراد به التحية ولو اراد به السلامة والعافية لقال
سلاما لك وسلامة لك بالنصب لان سلامة المخاطب ليست من فعل المتكلم وكذلك
السقي والرعي ولا بد من النصب على هذا الوجه واما ويح وويل فترحم واستقباح
وويس استصغار فتارة يكون نصبا كما تكون حسه وذلك اذا اردت محض الدعا
وان اردت ان تسوق الدعا بخبر عن نفسك رفعت كما رفعت سلام عليك اذا اردت
التسليم والتحية لانك مترحم كما انك مسلم فيكون التقدير ويح مني لك واستقباح
مني له لان الويل قبوح ولا يتصور في هذا بالهاء ولذلك منع سيبويه الرفع في
تبا وانكر على من اجازه ولم يبين العلة ولا كشف الستر لا هو ولا من شرح الكتاب
وقس على هذا مرحبا بك فانه يجوز فيه الرفع والنصب لانك مرحب اذا رفعت واذا
نصبت فاما سايل الرحب واما مبشر للضيف بان قد صادف الرحب فتامل هذه

الدقايق وتعرف هذه الحقايق والله تعالى يهدينا الى احسن الطرايق بمنه وكرمه
وصل مما يتصل بما تقدم قوله عز وجل قالوا سلاما قال سلام
نصب الاول لانه لم يقصد الحكاية ولكنه جعله قولا حسنا وسماه سلاما لانه يودي
عن معنى السلام في رفع الوحشة ووقوع الانس وحكى عن ابراهيم عليه السلام قوله
فرفع بالابتدا وحصل من الفرق بين الكلامين في حكايته هذا ورفعه ونصب
ذلك اشارة لطيفة وفايدة شريفة وهو ان السلام من دين الاسلام والاسلام
ملة ابراهيم عليه السلام وقد امرنا بالاتباع والاقتدا به فحكى لنا قوله ولم يحك
لنا قول اضيافه اذ لا فايدة في تعريف كيفيته واما الفايدة في تبيين قول ابرهيم
عليه السلام وكيفية تحيته لنقع الاقتدا به واخبر عن قول الاضياف على الجملة والتفصيل
وعن قول ابراهيم عليه السلام مفصلا محكا لهذه الحكمة والله اعلم فصل
ادخال الالف واللام على سلام يشعر بذكر الله سبحانه لان السلام من اسمايه تعالى
ويشعر ايضا بطلب معنى السلامة منه لانك متى ذكرت اسما من اسمايه فقد تعرضت
لطلب المعنى الذي اشتق ذلك الاسم منه ايضا ويشعر ايضا في بعض المواضع بعموم
التحية وانها غير مقصورة على المتكلم فانت ترى انه ليس قولك سلام عليك اي
سلام مني بمنزلة قولك السلام في العموم نقف على هذا الاصل يلح لك اسرار كثيرة
منها اجماع الامة على ان السلام من الصلاة بالالف واللام اذ الصلاة كلها ذكر الله
تعالى فلا يدخل فيها الا باسم من اسمايه قال الله سبحانه فسبح باسم ربك فسبح من
السبحة وهي الصلاة وكذلك لا يخرج منها الا باسم من اسمايه وهو السلام معرفا
بالالف واللام فاجتمع فيها الذكر والتحية معا ومن اسرار هذا الاصل ايضا حذف
الالف واللام في القران من قوله تعالى سلام على ابراهيم وسلام عليه يوم ولد وسلام
على نوح لاستغنا هذه المواطن عن الفوايد الثلاث التي تقدم ذكرها في الالف واللام
لان المتكلم هاهنا هو الله سبحانه فلم يقصد تبركا بذكر الاسم الذي هو السلام
ولا تعرضا وطلبا كما يقصده العبد ولا عموما في التحية منه ومن غيره لان سلاما
منه سبحانه كاف من سلام ومغن عن كل تحية وصرف عن كل امنية فلم يكن لذكر
الالف واللام معنى هاهنا كما كانتها في قول المسيح عليه السلام والسلام على يوم

ولدت

ولدت لان هذا العبد الصالح يحتاج كلامه الى هذه الفوايد الثلاث واوكدها
كلها على العموم لانه مستحيل ان يقع سلامه خاصة على نفسه وببعده ايضا
رغبته عن ذكر مولاه وترك التعرض لمعنى الاسم ومقتضاه ومن فوايد هذا
الاصل ايضا اجماعهم في الرد على قولهم عليك السلام بالالف واللام لانها لو
سقطت هاهنا لصار الكلام خبرا محضا كما تقدم في قولك عليك دين وفي الدار
رجل انه خبر عن المجرور في الحقيقة واذا صار خبرا بطل معنى التحية والدعا لان
المسلم يبدا بالاهم وهو ذكر السلام فليس بمسلم من قال عليك سلام انما المسلم
من قال سلام عليك لان موضوع السلام للاحيا انما هو انس ورفع الوحشة
والاشعار بسلامة الصدور والدعا لابد فيه من ذكر المدعو وهو السلام بالالف
واللام فان نكرته فليس باسم من اسمايه تعرف بالالف واللام اشعارا بالدعا
للمخاطب فانك راد عليه التحية لا مخبر فلم يكن بد من الالف واللام فاعرفه والله
المستعان واما اوايل الرسايل فقد اجمع على اسقاط الالف واللام فيها اذ قد
تقدم المفاهمة مشعرة بالعموم والكاتب موكد لخصوص نفسه بالتسليم مشعر بسلا
وده للمكتوب اليه لا سيما عند افتتاح الكلام ليستشعر المكتوب اليه الانس
والسلامة من الكاتب على الخصوص من غير التفات الى طلب العموم وهذا المعنى
كله انما يحصل باسقاط الالف واللام فاذا ختم الرسالة قال والسلام عليك
معرفا وذلك لثلاث فوايد احدها ان الخصوص بسلام الكاتب قد حصل في اول
الكتاب ووقع الانس به فكان العموم هنا ابلغ في الدعا وان لا يخص نفسه بل
يعم له سلامه وسلام غيره والفايدة الثانية ان يختم باسم من اسما الله تعالى
كما فعل في صلاته طلبا للاجر وتبركا بالذكر واكتفى في اول الرسالة ببسم الله الرحمن
الرحيم وحسبك به ذكرا والفايدة الثالثة بديعة جدا وهي ان الواو العاطفة
توجب ثبات الكلام على ما تقدم لا تقول كما قال القيسي انهم ارادوا والسلام المتقدم
عليكم لما راوا ان الالف واللام تكون للعهد وان ذلك نقصا في الادب وسمجا
بسلام مجدد واخلالا بمقاصد السلف لانهم لا يريدون السلام المتقدم عليك
هذا عبث من القول ولكن اشعرت الواو بعطف فصل على فصل من الكتاب فلما

فرغ قال والسلام عليك يريد وبعد هذا كله السلام عليك وقد تقدم
ان السلام اذا اتى على اسم مجرور قبله كان بالالف واللام كقولك عليك
السلام ان لم يكن هاهنا مجرور ومشعر به ومغنيه عن ذكره وهذا المعنى
الذي لحظه كتاب السلف وقلدهم فيه الخلف بل ما نقول الا انها حكمة
نبوية وفصاحة شرعية موروثة عن النبي صلى الله عليه وسلم والسعيد
من فهم عنه واقتبس العلم من لدنه والحمد لله **فصل** خبر المبتداء
اذا كان جملة فلابد من مضمر يعود على المبتدا لان الجملة كلام مستقل
لنفسه فان لم يكن فيه ضمير يعود على المبتدا والا انقطع الكلام منه واستغنى
عنه فان كان اسما مفردا جامدا لم يحتج الى رابط يربطه بالاول لان المخاطب
يعرف انه مسند اليه من حيث لا يقوم بنفسه لا كما يزعم المنطقيون ان
الرابط بينهما لابد منه مضمرا او مظهرا وكيف يكون مضمرا ويدل على ارتباطه
او غيره والمخاطب لا يستدل الا بلفظ يسمعه لا بشي يضمره في نفسك ولو
احتجنا الى هو مضمر او مظهر لاحتجنا الى هو اخرى تربط الخبر بها وذلك
يتسلسل فان كان الخبر اسما مفردا مشتقا من فعل كان فيه ضمير فاعل بذلك
الفعل لا من حيث كان فيه معنى الفعل والفعل لابد له من فاعل **فان قيل**
وما برهانه ان فيه ضمرا في اعتقاد العرب **قلنا** تاكيدهم له وابدالهم
منه وليس له ظهور في التثنية ولا في الجمع اعني اذا كان اسما انما يكون له علامة
في التثنية والجمع اذا كان فعلا نحو يذهبان ويذهبون واما ذاهبان
وذاهبون فالواو والالف علامتا اعراب لا علامتا اضمار فهما حرفان وهما في
الفعل اسمان برهان ذلك انهما اعني الواو والالف اذا كانتا في الاسم انقلبتا
يا في التثنية والجمع في حال النصب والخفض كما انقلبت فيما لا ضمير فيه نحو
الزيدين والرجلين ولو كانت هي ضمير الفاعل لبقيت على لفظ واحد كما تقول
في الفعل هولا رجال يذهبون ومررت برجال يذهبون ورايت رجالا
يذهبون فلا يتغير لفظها لانها هي الفاعل وليست علامة اعراب للفعل
فثبت بهذا صحة دعوى النحويين على العرب حيث زعموا ان الضمير المستتر

في الاسم

في الاسم المشتق لا يظهر في تثنية ولا جمع وان الضمير المستتر في الفعل
يظهر في التثنية والجمع ولولا الدليل المتقدم لما عرف هذا ابدا لان العرب
لا تشافهنا بهذا مشافهة ولا افصحت عن اغراضها في هذا ونحوه الا باستقرا
كلامها والتتبع لايجابها ومقاصدها الموصول الى غرايب هذه اللغة وفوايدها
فان قيل فقد عرفنا صحة دعوى النحويين في الفرق بين الموضعين فما الحكمة
التي من اجلها فرق واضع اللغة بين الموطنين فجعلها علامة اضمار في الافعال
ولم يجعلها كذلك في الاسما المشتقة من الافعال مع ان الضمير فيها في التثنية
والجمع والافراد ولكن لا علامة له في اللفظ وانما يستدل عليه بالتوكيد
والبدل والعطف **قلنا** الحكمة في ذلك بديعة وهي ان الاسما لما كان
اصلها الاعراب كانت احوج الى علامة اعراب منها الى علامة اضمار والافعال
اصلها البنا ولم يكن لها بد من الفاعل ضرورة كانت احوج الى العلامة الفاعلين
منها الى علامة اعراب مع ان هذه العلامة في الاسما علامة تثنية وجمع وحرف اعراب
ايضا والافعال لا تثنى ولا تجمع اذ هي مشتقة من المصدر وهو لا يثنى ولا يجمع لانه
يدل على القليل والكثير من جنسه ولعله احرى واصح منها وادق واجدر ان يكون هي
التي ذكرناها في اول الكتاب فلينظر هنالك واذا ثبت انها لا تثنى ولا تجمع وعلامة
التثنية والجمع هي حروف الاعراب فلا يكون الواو والالف الا علامة اضمار ولا يكون
في الاسما وان احتملت الضمائر الا علامة تثنية وجمع او حرف اعراب على قول سيبويه
او هي اعراب على قول محمد بن المستنير او دليل اعراب على قول سعيد ومحمد بن زيد
فصل خبر المبتدا اذا كان ظرفا او مجرورا تعلق بالفعل وتقدر وتقديره
مستقر ولذلك اذا كان في موضع نعت او حال او صفة او صلة وكان ذلك
الاستقرار ضمير يعود على المبتدا كما يكون في مستقر اذا لفظ به لان التعلق للجار
يدل عليه دلالة اللفظ لكنه لا يجري مجرى العوامل اللفظية في تقدم الحال عليه
ولا في نصب المفعول معه **فان قيل** فهل يقدر تقدير الفعل المحض او تقدير
الاسم المشتق من الفعل **فالجواب** ان النحويين انما يقدرونه تقدير الاسم
المشتق فيقولون زيد في الدار اي مستقر في الدار وكان الظاهر ان يذكروا الفعل لانه

الاصل في تعلق الجار به لان حروف الجر انما يتعلق بالاسم المشتق من حيث كان فيه المعنى
الفعل لا من حيث كان اسما وقد سال ابن جني ابا علي عن هذه المسئلة فلم يراجعه بجواب
بين ولا شك اكثر من ان قال له تقدير الاسم هاهنا اولى لان خبر المبتدا في اغلب
احواله اسم ولم يبين ابن جني فيه شيا ايضا والصحيح في التعليل والتقدير ان يقال
الجار وهنا لا يتصور تعلقه بفعل محض اذ الفعل المحض ما دل على حدث وزمان ودلالته
على الزمان بتثنيته فان لم يكن له وجود في اللفظ لم يكن له تثنية يدل على الزمان
لتقييد الحدث وجره الى الاسم على وجه ما من الاضافة فلا تعلق له الا بالحدث
والحدث الذي هو المصدر لا يمكن تقديره هاهنا لانه خبر المبتدا والمبتدا
ليس هو الحدث فبطل ان يكون التقدير زيد استقر في الدار الا ترى انه يقبح
ان يقال زيد في الدار امس واول من امس واذا بطل القسمان ثانيا على اضمار المصدر
واضمار الفعل لم يبق الا القسم الثالث وهو اضمار اسم الفاعل ليصح الفايدتان
احدهما ان يكون خبرا عن المبتدا او يضمر فيه ما يعود عليه اذ لا يمكن ذلك في المصدر
والثانية ان يصح تعلق الجار به اذ مطلوبه الحدث واسم الفاعل متضمن للحدث لا
للزمان والله المستعان **فصل** اذا ثبت هذا فلا يصح ارتفاع اسم بعد الظرف
المجرور بالاستقرار على انه فاعل وان كان في موضع خبر او نعت وانما يرتفع بالابتدا
كما يرتفع في قولك قايم زيد بالابتدا الابتداء خلافا للاخفش على ما سياتي برهانه ان شا
الله تعالى **فان قيل** اليس قد يرتفع الاسم بقايم اذا كان قايم معتمدا على سدا
وكان نعتا او حالا او كان قبله الاستفهام وما يطلب الفعل فيرتفع ايضا هاهنا
به **قلنا** قد توهم ان هذا مذهب سيبويه وانه يخبر انه يرتفع الظرف اذا
قلت زيد في الدار ابوه ومررت برجل معه صقر وليس هذا مذهب الرجل وقد
بين ابو سعيد السيرافي مراد سيبويه وشرح وجه اللفظ عليه بما فيه غنية عن
والفرق بين الظرف وبين اسم الفاعل ان اسم الفاعل مشتق وفيه لفظ الفعل موجود
فاذا اقترنت به الف الاستفهام او قرينة من القراين المتقدمة التي يقوي بها معنى
الفعل عمل عمل الفعل والظرف في قولك زيد في الدار ابوه لا لفظ الفعل فيه
انما هو معنى يتعلق به الحرف ويدل عليه فلم يكن في قوة القرينة التي اعتمد عليها

ان جعله

ان يجعله كالفعل كما لم يكن في قوته اذا كان ملفوظا به دون قرينة ان يكون
كالفعل حتى يجتمع المقوي لمعنى اللفظ المشتق من الفعل فيعمل حينيذ عمل الفعل
فتقول زيد ذاهب غلامه ومررت برجل قايم ابوه ووجه اخر من الفرق بين
المسالتين وهو انك اذا قلت مررت برجل قايم ابوه فالقيام لا محالة مسند
الى الاب في المعنى وهو في اللفظ جاريا على ما قبله وفي المعنى مسند الى ما بعده
فاما الظرف والمجرور فليس كالصفة المشتقة لفظ الجري على ما قبله انما هو معنى
يتعلق به الجار وذلك المعنى مسند الى الاسم المرفوع وخبر عنه فصح انه مسندا والجار والمجرور
خبر عنه والجملة في موضع نعت او خبر **فان قيل** فيلزمكم اذا تقدمت الظرف
في موضع الخبر وقد رسم فيه ضميرا يعود على المبتدا ان يخبر واني الدار نفسه زيد
وفيها اجمعون اخوتك وهذا لا يخبره وفي هذا حجة الاخفش ولمن رفع بالظرف **قلنا**
انما قبح توكيد الضمير اذا كان الظرف خبرا مقدما لان الظرف في الحقيقة ليس هو الحامل
للضمير وذلك الاسم غير موجود في اللفظ حتى يقال انه مقدم في اللفظ موخر في المعنى
واذا لم يكن ملفوظا به فهو المعنى والاسم بعد المبتدا او المجرور المقدم قبل المبتدا
دال عليه والدال على الشي غير الشي فلذلك يقبح فيه اجمعون والزيدون لان التوكيد
لا يتقدم على الموكد ولذلك لا يصح تقدم خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا لان الظرف ليس
هو الخبر في الحقيقة انما هو متعلق بالخبر والخبر منوي في موضعه مقدر في مكانه
ولذلك لم ينكسر اصل الخليل في منعه تقديم خبر المبتدا مع كثرة هذا النحو في الكلام
اعني في الدار زيد ولذلك عدل سيبويه في قولهم فيها قايما رجل وتلته موحشا
طللا الى ان جعلها حالا من الضمير الذي في الخبر لان الخبر موخر في المعنى النية
وهو العامل في الحال وهو معنوي والحال لا يتقدم على العامل المعنوي فهذا
كله يبين لك ان الظرف والمجرور ليس هو الخبر في الحقيقة ولا الحامل للضمير
ولا العامل في شي من الاشيا لا في حال ولا في ظرف ولا في فاعل ومن جهة العقل
ان الدار اذا انفردت في حال ملفوظها لم يصح ان يكون خبرا عن زيد ولا عن عامله
ولا حامله للضمير وكذلك في ومن وسائر حروف الجر لو انفردت لم يكن فيها شي
من ذلك فقد وضح لك ان الخبر هو غيرها وموضعه موضعه والحمد لله **فصل**

ومما حكاه الزجاجي في هذا الباب عن بعض النحويين من قولهم قايم زيد ان قايم مبتدا
وزيد فاعل فقد قدمنا ان هذا باطل في القياس لان اسم الفاعل اسم محض واشتقاقه
من الفعل لا يوجب له عمل الفعل اذ كما يعمل كل اسم مشتق من الفعل كسعيد ومرقد ومروحة
ومعرفة ولكن انما يعمل اذا تقدم ما يطلب الفعل او كان في موضع لا يدخل عليه العوامل
اللفظية نحو النعت والخبر فيقوى حينئذ معنى الفعل فيه ويعضد هذا من السماع
انهم لم يحكوا عن العرب قام الزيدان ولا ذاهب اخوك الا على الشرط الذي ذكرناه
ولو وجدنا الاخفش ومن قال بقوله مسموعا لاحتجوا به على الخليل وسيبويه فاذا لم
يكن مسموعا ولو كان بالقياس مرفوعا فاخلق به ان يكون باطلا ممنوعا **فصل**
اذا ثبت هذا فجايز ان يكون اسم الفاعل في حال الاعتماد على ما قبله ومع القراين القوية
للفعل رافعا الفاعل وخبرا مقدما والاسم بعده مبتدا الوجهان جايزان يجوز زيد
قايم اخواه وزيد قايمان اخواه الا في موضع وهو ان يكون الفاعل ضميرا منفصلا
لا يجوز زيد قايم انت اليه واقايم هو فان هذا لا يكون الا مبتدا وخبرا لان المنفصل
لا يكون فاعلا مع اتصاله بالعامل انما يكون فاعلا اذا لم يكن اتصاله به نحو ما قام الا
انت ونحو الضاربة هو الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم لورقة بن نوفل او مخرجي
هم لم يروه احد الا بتشديد اليا لانه خبر مقدم وهم مبتدا الجمع من اجل الضمير الذي في
الخبر وصار تقديره او مخرجوي هم ثم ادغم الواو في اليا ولو كان هم فاعلا لقال او مخرجي
هم بتخفيف اليا كما تقول اضارب اخويك وان جعلته مبتدا قلت اضاربي بالتشديد
والحمد لله **فصل** ذكر ظروف الزمان لا يكون اخبارا من الجثث ولكن يكون اخبارا
عن المصادر ولم يعلل النحويون هذا الاصل باكثر من ان قالوا انما لم يجز ذلك لانه لا
فايدة فيه ولم يكشفوا عن سر عدم الفايدة وسر ان الزمان لما كان احداثا حدث
باحداث تقارنها معلومة عند المخاطب كما يقدرونها بالاماكن التي يقع فيها جعل
الله تعالى لهم في حركات الفلك حوادث تختلف بما يقارنها من النور والظلمة
وارتفاع الشمس وانحدارها لان الحركات لا تختلف لذواتها ولا يتميز بانفسها
وكانت هذه الحوادث التي هي اجزا الزمان معلومة عند جميع المخاطبين بارئها
وتقييد لافعالهم وحياتهم وموتهم وجميع الامور المدركة بهم فلا معنى لوقت الا

انه حادث

انه حادث تقارنه حادث معلوم عند من تخاطبه فاذا اخبر به ان فعلك قارن ذلك
الحادث المعلوم عنده بوقت له وبعد تسميناه وقتا وهو في الاصل مصدر وقت
الشي اوقته اذا حددته وقدرته ولو امكن ان يقيد ويورخ بما يقارن الفعل من
الحوادث التي هي غير الزمان استغنيت عن الزمان مثل ان يقول قمت عند خروج
الامير وخرجت عند قدوم الحاج لكان ايضا ذلك توقيتا وتاريخا ولكن الذي
هو معلوم عند جميع المخاطبين انما هي اجزا الزمان كالشهر والسنة واليوم وما دون
ذلك واذا كان الامر كذلك فلا معنى لقولك زيد اليوم والغلام غدا لان الجثث ليست
باحداث فيحتاج الى تقييدها بما يقارنها وتاريخها بما يحدث معها ولذلك تقول ان اول
مخلوق خلقه الله تعالى لم يكن في وقت ولو كان في وقت لافتقر ذلك الوقت الى وقت الى غير
نهاية وهذا محال فقد وضح لك ان ما ليس بحدث فلا معنى لتقييده بالحدث الذي هو الزمان
ومع هذا فان اردت حدوث الجثة ووجودها فهو ايضا حادث فجايز ان تخبر عنه بالزمان
اذا كان الزمان يسع مدته مثل ما يقول نحن في زمان كذا اذ كان الحاج في زمن بني امية
وان جهل المخاطب وجود زمن قد بينت بزمان لسعه فان كان الزمان انقص من مدة الوجود
لم يجز في شي من الحوادث كما لا يجوز سبت زيد عدوه والاشياء صحوا لان الوقت اقل من
الوقت كذلك ولا تقول على هذا يوم السبت ولا الحجاج يوم الخميس **فان قلت**
فقد قالوا زيد حين نعل وجهه **قلنا** انما جاز ذلك لقرينة اخرجته عن معنى الظرف
من الزمان الى معنى الوصف بمقدار السنين وهي اضافة الوجه اليه حين قلت نقل وجهه
وطر شاربه وكونه لو قلت زيد حين نقل وجه عمرو لم يجز مع انه ايضا منصوص بلفظة حين ولو
قلت زيد يوم نقل لم يجز لما في حين من لفظ جاز حين الذي يصح ان يكون جزءا عن زيد
فصل ومما الحق بهذا الباب قوله سبحانه سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم وادعوتموهم ام انتم
صامتون وسوا عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون زعم بعض النحويين ان سوا خبر
وان المبتدا محذوف وان التقدير سوا عليهم الانذار وتركه ثم فسرته بالجملة المصدرية
بالالف الاستفهام وصاحب هذا القول يلزمه ان يجيز سوا قمت ام قعدت دون ان
يقول علي او عليك ويلزمه ان يخبر سال ذهب ام جلس وتتفقان اقام زيد ام
قعد وما كان نحو هذا مما لا يجوز في الكلام ولا روي عن احد وقالت طايفة سوا هاهنا

مبتدأ والجملة الاستفهامية في موضع المبتدأ أبدا ولا في موضع الفاعل ثم لم يستقم أن
يكون في الجملة ضمير يعود على سواء إذ لا يجوز حمله في موضع خبر إلا وفيها عائد يعود على المبتدأ
فأجابوا عن هذا بأن قالوا سواء مبتدأ في اللفظ وهو في المعنى خبر لأن المعنى سواء عليهم
الإنذار وتركه ولا يجوز أن يعود من المبتدأ ضمير على الخبر فلما كان خبرا في المعنى دون
اللفظ روعي ذلك المعنى كما لم يعد على ضربي من قولك ضربي زيدا قائما ضمير من الحال
التي سدت مسد الخبر لأن معناه أضرب زيدا أو ضربت زيدا والفعل لا يعود عليه ضمير
وكذلك أقائم أخوك لأن أخوك وإن سد مسد الخبر فإنه فاعل في المعنى في قائم معناه معنى
الفعل الرافع للفاعل فروعيت المعاني في هذه المواضع وترك حكم اللفظ إلا من جهة
الرفع بالابتداء فهي كلها مرفوعة بالابتداء متضمنة لمعنى يخالف معنى الابتداء والخبر فلحكم
لذلك المعنى لم يعد على اللفظ ضمير وهذا كله حسن إلا أنه في هذه المسألة خاصة على
خلاف ما قالوه لأن العرب لم تنطق بمثل هذا في سواء حتى قرنته بالضمير المجرور بعلى نحو سواء
عليهم وسواء علي أقمت أم قعدت ولا تقول سواء أقمت أم قعدت ولا أمثال ذلك
وأشباهه ولا يقولون ذلك إلا في سواء مع المجرور بعلى فوجب البحث عن مقصد القوم
في هذا الكلام وعن المساواة بين أي شيء هي وأي الصفات هي من الاسمين الموصوفين
بالتساوي فوجدنا معنى الكلام ومقصوده إنما هو تساوي عدم المبالاة بقيام أو
قعود أو إنذار أو ترك إنذار ولو أرادوا المساواة في صفة موجودة في الذات لقالوا
استوى الإقامة والشخوص كما تقول سواء زيد وعمرو وسيان ومثلان يعني سواء في
صفة لذاتيهما فإذا أردت أن تسوي بين أمرين في عدم المبالاة وتركوا الالتفات إليهما
وأيهما قدرتها [illegible] عليك وخفاء عليك قلت سواء علي أفعل أم لم يفعل كما تقول لا أبالي أفعل
أم لم يفعل لأن المبالاة فعل من أفعال القلب وأفعال القلب تلغى إذا وقعت بعدها الجمل
المستفهم عنها أو المؤكدة باللام تقول لا أدري أقام زيد أم قعد وعلمت [illegible]
ولكن لا تلغى هذه الأفعال القلبية حتى يذكر ما يدل عليها في اللفظ أو في المعنى فيكون [illegible]
في موضع المفعول بالعلم **فصل** فإذا ثبت هذا فسواء مبتدأ في اللفظ وعلي وعليهم
مجرور في اللفظ وهو فاعل في المعنى [illegible] في مقصود الكلام إذ قولك سواء علي في معنى لا أبالي
فاعل فذلك الضمير الفاعل هو المجرور بعلى في المعنى لأن الأمرين إنما استويا عنده في عدم المبالاة

وإذا

وإذا لم يبالي بهما لم تلتفت بقلبك إليهما وإذا لم تلتفت فكأنك قلت لا أدري
أقمت أم قعدت فلما صارت الجملة الاستفهامية في معنى المفعول بفعل من أفعال
القلب لم يجز أن يكون فيها ضمير يعود على ما قبلها إذ ليس قبلها في الحقيقة إلا معنى
فعل يعمل فيها وكيف يعود من المفعول فيه ضمير على عامله ولولا قولك علي وعليهم لما
قوي ذلك المعنى ولا عمل في الجملة ولكن لما تعلق الجار به صار في حكم المنطوق به وصار
المجرور هو الفاعل في علمت ودريت وباليت ونحو ذلك ألا ترى كيف صار المجرور في
قولهم له صوت صوت غراب بمنزلة الفاعل في تصوت حتى كأنك تصف فتنصب صوت غراب
كذلك وإذا قلت عليه نوح نوح الحمام رفعت نوح الحمام لأن الضمير المخفوض بعلى ليس هو
الفاعل الذي هو ينوح كما كان في مسألة له صوت صوت حمار وكذلك المجرور في سواء عليهم
هو الفاعل الذي لا يبالي ولا يلتفتون إذ المساواة إنما هي في عدم المبالاة والالتفات
والمتكلم لا يريد غير هذا بوجه فصار الفاعل مذكورا والمبالاة مفعوله مقصودة ووقعت
الجملة الاستفهامية مفعولا لها ونظير هذه المسألة حذو النعل بالنعل قوله تعالى
ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات [illegible] فلا بد له من فاعل والجملة المذكورة باللام
لا تكون في موضع فاعل أبدا وإنما تكون في موضع مفعول بعلمنا وعلموا ونحوهما في موضع
المفعول وإن لم يجر في اللفظ علموا [illegible] في معناه لأن قوله بدا معناه ظهر
للقلب لا للعين وإذا ظهر الشيء للقلب فقد علم والمجرور من قوله لهم هو الفاعل فلما
حصل من العلم [illegible] الجملة المؤكدة باللام صارت الجملة مفعولا
[illegible] كما تقول [illegible] ولام الابتداء وألف الاستفهام يكون قبلهما
أفعال القلب [illegible] فكذلك سواء عليهم أأنذرتهم وقعت الجملة الاستفهامية في المعنى بعد
فعل من أفعال القلب وبعد فاعله كما تقدم بيان ذلك حين قدرناه بقولك لا يبالون
وقالوا في يبالون هو الفاعل والضمير في عليهم هو الفاعل في المعنى ألا ترى كيف اختص
بعلى من بين حروف الجر لأن المعنى إذا كان يرجع إلى عدم المبالاة فقد هان عليك
الأمران وصارا أخف شيء عليك [illegible] إليهما [illegible] هذه المعاني بجملة
والفوائد كثيرة مندرجة تحت هذا اللفظ الوجيز فكذلك يجب [illegible] كثير من الأحكام
حتى ما نصت عليهم الأصول التي أصلوها واضطروا إلى الجواب عن الاعتراضات التي لزمتهم

مع ما غاب عنهم من فوايد هذه الايات واعجازهم وسماهم هذه الكلمات على اعجازها
وبالله التوفيق **فصل** فان قيل ما بال الاستفهام في هذه الجملة والكلام خبر محض
قلنا الاستفهام مع ام يعطي معنى التسوية فاذا قلت اقام زيد ام قعد فقد سويت
بينهما في علمك فهذا جواب فيه مقنع واما التحقيق في الجواب فان يقول الف الاستفهام
لم تخلع منها ما وضعت له ولا عدلت عنه وانما معناه علمت اقام زيد ام قعد اي
علمت ما كنت اقول فيه هذا القول واستفهم عنه بهذا اللفظ فحكيت الكلام كما
كان ليعلم المخاطب ان ما كان مستفهما عنه معلوم كما كان وتبقى الجملة محكية على
لفظها لتدل على انه ما كان خبرا مستوهما فكذلك قوله تعالى سوا عليهم انذرتهم لما لم
يبالوا بالانذار ولا نفعهم ولا دخل في قلوبهم منه شي صار في حكم المستفهم عنه كان
ام لم يكن فلا يسمى الالف الف التسوية كما فعل بعضهم ولكن الف الاستفهام بالمعنى الذي
وضعت له ولم تزل عنه **فصل** فان قيل فلم جا بلفظ الماضي اعني قوله تعالى
انذرتهم وكذلك ادعوتموهم ام انتم صامتون واقام زيد ام قعد ولم يجي بلفظ الحال
ولا المستقبل **فالجواب** من وجهين احدهما ان الكلام معنى الشرط والشرط يقع
بعده المستقبل بلفظ الماضي يقول ان زيد عدا قمت وها هنا بتقدير ذلك المعنى
كانك قلت ان قام زيد او قعد لم اباله ولا ينتفع القوم ان انذرتهم او لم ينذرهم
فلذلك جا بلفظ الماضي وقد قال الفارسي قولا غير هذا ولكنه قريب منه في اللفظ
قال ان الف الاستفهام تضارع الى التي للجزا الا ان الاستفهام غير واجب كما ان الشرط
ليس بحاصل اذا عدم المشروط وهذه العبارة فاسدة من وجوه يطول ذكرها ولو
راى المعنى الذي قدمناه لكان اشبه على انه عندي مدخول ايضا لان معنى الشرط
يطلب الاستقبال خاصة دون الحال والمضي وقوله تعالى سوا عليهم ادعوتموهم
وسوا عليهم انذرتهم لا يختص بالاستقبال بل المساواة في عدم المبالاة موجودة
في كل حال بل هي اظهر في فعل الحال ولا يقع بعد حرف الشرط فعل حال بوجه والتحقيق
في الجواب ان يقول قد اصلناه في سابح الفكر اصلا وهو ان الفعل لم يشتق من المصدر
مضافا الا ليدل على كون الاسم مخبرا عنه اعني الفاعل الذي كان المصدر مضافا
اليه لم تختلف بنيته بعد ما اشتق من المصدر الا لاختلاف احوال الحدث من

مضي

مضي او استقبال وان كان قصد المتكلم ان لا يقيد الحدث بزمان دون زمان ولا
بحال استقبال دون حال مضي بل تجعله مطلقا بلفظ الماضي الذي لا زوايد فيه
ليكون اخف على اللسان واقرب الى لفظ الحدث المشتق منه الا ترى انهم يقولون لا
افعله ما لاح برق وما طار طاير بلفظ الماضي خاصة لما ارادوا مدة مطلقة
غير مقيدة وانه لا يفعل هذا الشي في مدة لوح البرق وطيران الطاير ونحو ذلك فلم
يجاوز لفظ الماضي لانه لا يريد استقبالا ولا حالا على الخصوص **فان قلت** ولا يريد
ايضا ماضيا فكيف جا بلفظ الماضي **قلنا** قد قرن معه لا اكلمه ولا افعله فدل
على ان قوله ما لاح برق لا يريد به لوحا قد انقضى وانقطع وانما يريد مقارنة
الفعل المنفي للفعل الاخر في المدة على الاطلاق والدوام فليس في قوله لاح الا معنى
اللوح خاصة غير انه ترك لفظ المصدر ليكون البرق مخبرا به عنه كما تقدم فمتى
اردت هذا ولم ترد تقييدا بزمان فلفظ الماضي اخف واولى وكذلك قوله تعالى
سوا عليهم انذرتهم اضاف الانذار على المخاطب المخبر عنه به فاشتق من الانذار
الفعل ليدل على ان المخاطب هو فاعل الانذار وترك الفعل بلفظ الماضي لانه مطلق
في الزمان كله وان القوم لم يبالوا بهذا ولا يبالون ولا هم في حال مبالاة فلم يكن
لادخال الزوايد الاربع معنى اذ ليس المراد تقييد الفعل بوقت ولا تخصيصه
بحال **فان قلت** لفظ الماضي تخصيصه بالانقطاع **قلنا** حدث حديثين
امراة فيما قدمناه ما يغني عن الجواب مع ما في قوله سوا عليهم انذرتهم من ثبوت
هذه الصفة فيهم وحصولها في الحال وفي المال ولا يقال سوا ثوبك او غلامك اذا
كان الاستوا فيما مضى وهما الان مختلفان فهذه القرينة تنفي الانقطاع الذي يتوهم
في لفظ المعنى كما كان لفظ الحال في قولك لا اكلمه ما دامت السموات والارض منفي
الانقطاع المتوهم في دام واذا انتفى الانقطاع وانتفت الزوايد الاربع بقي الحدث
مطلقا غير مقيد في المسلين جميعا فتامل هذا تجده صحيحا والحمد لله **ومن باب**
اشتغال الفعل عن المفعول بضميره دبطوا في هذا الباب اختيار النصب على الرفع بالامر
والنهي والاستفهام والجحد والجزا وليس منصوصا على هذه المواضع بل كل موضع يكون
القصد فيه الى الفعل والفايدة في ذكره اقوى كان النصب فيه الوجه الا ترى قوله

سبحانه انا كل شي خلقناه بقدر كيف اجمع القرا على نصبه ودل ذلك على فتح
الرفع فيه لان مقصد الاية التمدح بالفعل والاقتدار على خلق الاشيا وتقديرها
مع انه لو قال انا كل شي لذهب الوهم الى الصفة لا الى الخبر في قوله خلقناه
فكان يكون فيه للقدرية متعلق بان يقولوا نعم كل شي خلقه فهو بقدر فذلك
وكل شي لم يخلقه فهو بخلاف ذلك لان فعل الانسان عندهم غير مخلوق للرب
تعالى عن قولهم كذلك قول الشاعر
فلو انها اياك عضتك مثلها
نصب لانه موضع يقصد فيه الى الفعل والله اعلم ومن هذا الباب ما ذكره
سيبويه على وجه ضرورة الشعر ثم اعترف انه في الكلام بمنزلته في الشعر اي
انه لو جا على الاصل لم ينكسر الشعر وهو قولهم على ذنب كله لم اصنع وتلك طهن عمدا
جعله في الفتح مثل زيد ضربت برفع زيد مع عدم الضمير وليس مثله لوجوه
منها ان الجملة هاهنا في موضع صفته فلو نصب لولي الاسم غير الصفة لان
الفعل والفاعل والجملة هي الصفة فاذا قدمت مفعولها عليها لم يكن موصوفها
فاذا رفعت بالابتدا وليت الجملة التي هي في موضع الصفة موصوفها ووجه
اخر وهو ان كلا يقبح ان يليه العوامل اللفظيه لانه في الاصل توكيد والتوكيد
لا يليه العوامل اللفظية وحسن رفعه بالابتدا اذ الابتدا ليس بعامل لفظي
فاما ذكر من قولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وجعله من هذا الباب
بمنزلة كله لم اصنع وزيد ضربته فما بعد ما بينهما هذا ابكم وما بعدها
صفة لها لا خبر عنها فلم يصح نصبه بها لان الصفة لا تعمل في الموصوف وحسن
حذف الضمير لان الحذف في الصفة احسن منه في الخبر وزاده حسنا هاهنا
ازدواج الكلام وطلب السجع نشهر في هذه الكلمة مبني على ما قبله كانه يقول
السنة شهر ثرى وشهر ترى او من السنة وكذلك ما بعده من قولهم ثوب لبسته
وثوب اخر انتهى الكلام في نتائج الفكر والحمد لله حمدا كثيرا كما هو اهله والصلاة
والسلام الاطيبان الاكملان على سيد سائر خلقه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
وعلى اله واصحابه وازواجه وذريته وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين



